

الحياة الاجتماعية في مصر في عصرنا

من ١٨٦٢ - ١٨٧٩

دكتور

صلاح رمضان
كلية التربية - جامعة عدنا

١٩٧٧

الناشر // منشأة فا بالاسكندرية
جمال حزي وشركاه

مقدمة

يعتبر عصر اسماعيل من أهم الفترات التي مرت بمصر وذلك لما تفتح فيه من آمال وما قام به من نهضة ورقى وعمران ثم ما تخلله واقترن به من أخطاء وأرزاء أدت إلى التدخل الأجنبي مما جعل مصر تعاني عواقب تلك الأخطاء التي وقع فيها اسماعيل ودفعت ثمنها غالبا من مالها وحقوقها ومرافقها وقد أدت تلك الأخطاء أيضا إلى تغلغل الأجانب في مرافق مصر فالديون التي كتبت البلاد حكومة وشعبا والتدخل الأجنبي في شئون مصر المالية والسياسية كل هذه القيود ترجع إلى عهد اسماعيل .

وهذا البحث وموضوعه :

(دراسات عن الحياة الاجتماعية في مصر في عهد الخديوي اسماعيل)

تناولت فيه العوامل التي أثرت في الحياة الاجتماعية في تلك الفترة وبعد ذلك قمت بدراسة لطبقات المجتمع والظروف التي أحاطت بها ومدى تأثير الشعب المصرى بالعوامل السياسية والاقتصادية التي أحاطت به في ذلك الوقت .

ويمكن القول أن الخديوي اسماعيل قد نال من تركيا أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا وكان يهدف بذلك أن يستقل بمصر عن الدولة العثمانية ولكن كان يدفع ثمن تلك الحقوق والمزايا أموالا طائلة كانت أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى الاستدانة وتغلغل النفوذ الأجنبي في البلاد .

وبالرغم من ذلك يمكن أن نسمى عصر اسماعيل عصر التجدد الإجتماعى، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعية المصرية تتطور إلى حالات جديدة وتقتبس من أصاليب المجتمع الأوروبى وعاداته، ومال الناس إلى محاكاة الأوروبين في الملبس والمأكل

والمسكن وسائر مظاهر الحياة وكان انتشار التعليم من العوامل التي ساعدت على هذا ، التطور وقد كانت الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها طليعة للطبقات الأخرى في تقليد الأفرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم فأخذ الناس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار .

ففى المسكن شرعوا يبنون المنازل على النظام الأوروبى ، ويهجرون التخطيط القديم الذى درجوا عليه فى خلال القصور ، ولاشك أن ذلك أدى الى توفير أسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن الى جانب ذلك فقد البناء ذلك الطراز العربى الجميل الذى كان يشجلى فى قصور الخاصة ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار مابقى منها معدوداً من الآثار القديمة الا أنهم عادوا الى بنائها من جديد .

أما عن اللبس فقد هجر المتعلمون - ومن حاكمهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية كالجمبة والعباية والعمامة ، وارتدوا الطربوش والبدلات الأفرنجية وتضاءلت الأزياء القديمة وحلت عليها الأزياء الأوروبية ، فيما عدا للقبعة ، فقد استمسك المصريون بالأعراض عنها .

وفى المدأكل دخلت العوائد الأوروبية فى أساليب المأكل والولائم ، فأخذ الناس يمدون الموائد ويتناولون الطعام على النمط الأفرنجى ، والحقيقة أن الأساليب الأوروبية فى هذا المجال أرقى وأصح من الأساليب القديمة لسكنها مع الأسف قد استتبعها محاكاة الأفرنج فى تعاطى المشروبات الروحية ، وهى آفة جاءتنا من أوروبا وبدأ دخولها مصر على أيدي الأغنياء والسراة والمتعلمين ثم سررت الى الطبقات الجماهرة ، فعم منها الفساد وصارت من شر الآفات التى ابتلى بها المجتمع المصرى وكان منها هريتنا .

ومن مظاهر التطور الإجتماعى انقبسال الناس على الرياضة والنزه ، فقد أخذوا يرتادون المنزهات والضواحي وخاصة بعد انتشار العربات التى سميت الموصلات بين المعاصمة وضواحيها . وازداد انقبسال الناس على سماع الأغاني والموسيقى وارتقت أساليب الترفيه وكان من أشهر المغنين « عبده الحولى » وأقبلت الطبقات المتمازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدها الطابقت الأخرى . وابتدع الخديوى اسماعيل سنة الرقص الافرنجى وكانت « الوقائع المصرية » تعنى بأخبار تلك الحفلات التى كان يقيمها الخديوى وتصفها فى مكان بارز من صفحاتها .

واعزازت تلك الفترة بالحفلات العلمية المدرسية التى كانت تقام لمناسبة انتهاء الدراسة فى المعاهد العالية المصرية ، والمدكيتية ، والمدارس الثانوية والابتدائية فقد كان يحضرها الخديوى أيضا ويشهدها كبار رجال الدولة وتوزع فيها الجوائز على أوائل الناجحين .

ولحفلات سباق الخيل فى ذلك العصر مظاهر رائعة اذ كان يتسابق الجمهور لمشاهدتها فى القاهرة والاسكندرية وتهدى فيها الجوائز للخيول الفائزة وقد اعمت أيضا « الوقائع المصرية » بذكر تلك الاحتفالات بصفة دائمة . وكذلك استمرت حفلات الموالد والأعياد موضع انقبسال للناس ورعاية الحكام وبقيت للموالد مكانتها التقليدية فى النفوس .

ولقد عمل اسماعيل على اقامة أعمال العمران فى مختلف النواحي وبعث للنهضة العلمية والفكرية من مرقدتها ، بانتشار المدارس والمعاهد وتأسيس الجمعيات العلمية وتشجيع التأليف والصحافة .

وهكذا حدثت فى عصر اسماعيل نهضة زاهرة ولكن هذه النهضة قد

تشرت في سيرها لما شابهها من اسراف الخديوى وبذخه وركونه إلى الأوربيين
وشديد ثقته بهم .

فقد كان اسماعيل ينفق الأموال من غير حساب أو نظر في العواقب فكان
بذلك متلافا للمال وظهر هذا العيب في حياته العامة وحياته الخاصة ، ظهر في
بناء قصوره وتأسيسها وتجميلها كما ظهر في حفلاته الخاصة وأفراحه ومراقصه
ورحلاته وسياحاته وأهوائه وملذاته ، فلقد نهى الخديوى اسماعيل نحو ثلاثين
قصرا من القصور الفخمة ، فلم هذا العدد ومالية البلاد لا تسمح به ؟ وكان دائم
الرغبة في التغيير والتبديل وكان بعض القصور التي يبنها لا يكاد يتم بناؤها
وتأسيسها حتى يمرض عنها ويهبها لاحد أنجاله أو حاشيته .

وتكلفت تجميل هذه القصور وتأسيسها مالا يحصى من الملايين ، فقد بلغت
تكاليف النقوش والرسوم في قصور الجزيرة والجزيرة وهابدين ما يزيد على
المليون جنيه ، وهلفت تكاليف الستارة الواحدة ألف جنيه .

ومن أسباب اسراف اسماعيل ميله إلى المذات ، وهذه مسألة تعد عبثيا
من المسائل الشخصية التي لا يصح للعرض لها ولسكن إذا اتعدى أثرها إلى حياة
الدولة العامة كانت من المسائل التي لا حرج من الخوض فيها وقد تعرض لهذه
العاحية للكتاب والمؤرخون حتى الذين كانوا من أصدقاء اسماعيل .

وهكذا أدى اسراف اسماعيل واعتماده على الأوربيين وشديد ثقته بهم
إلى تورطه في القروض الباهظة التي نابت البلاد بحملها ، من حيث لم تكن في
حاجة إليها - فكانت الذريعة التي توسلت بها الدول الأجنبية لتعبت بحقوق
مصر الخالدة فوسع هذا العيب ، وتعددت مظاهره ، فن انشاء صندوق الدين
إلى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، إلى تأليف لجنة تحقيق أجنبية لفحص

شؤون الحكومة المالية والادارية إلى تعيين وزيرين أوروبيين في الوزارة المصرية إلى تغافل نفوذ الأجانب عامة في مرائق البلاد .

وقد أثرت كل تلك التدابير في الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل فقد أدى تراكم الديون إلى فرض الضرائب الجديدة باستمرار على مختلف طبقات الشعب فقاسمت طبقات الفلاحين والتجار والصناع بوجه خاص الكثير من أثر تلك الضرائب كذلك أدت الضرائب المالية إلى تسليح مصرف مرميات الموظفين وكذلك ضباط الجيش عدة أشهر مما أدى إلى تدهور هؤلاء لضباط وتجمهرهم مطالبين بمطالبهم المناشرة وذلك يوضح لنا مدى سوء الحالة التي كان يقاسى منها مختلف الطبقات ، فنظرت بذلك طبقة جديدة هي طبقة أهل اللفة من المرابين الذين كان منظمهم من الأجانب والذين امتصوا دماء الشعب فكانوا يقدمون القروض لمن يطلبها بغوائد باهظة وكان الفلاح بوجه خاص مضطرا لأن يحصل على تلك القروض حتى يسددها عليه من الزواجات بجائزة وكان يدفع الضرائب أحيانا - أكثر من مرة فقد كانت الحكومة كلها احتاجت إلى المال فرضت أنواعا جديدة من الضرائب وكانت تجمعا مستخدمة العنف والشدة ولو أدى ذلك إلى الضرب بالكرباج ، في سبيل جمع ما تطلبه الحكومة من المال وحتى ذلك المال لم يكن يصل إلى الحكومة كما لا فسكل من الموظفين كان يحجز لنفسه جزءا مما يجمعه وكان العبء الأكبر يقع على الطبقات السكادحة من الشعب .

أما الأجانب فقد تمتصوا بامتيازات لا تحصى لها وجمعوا بذلك الثروات الطائلة سواء من الاشتغال في التجارة أو التمييز في أعلى المناصب في الدولة حتى تغافل النفوذ الأوروبي في البلاد وحرمت طبقات الشعب السكادحة من خيرات

البلاد في الوقت الذي استفاد فيه الأجانب وأهل الذمة من تلك الخيرات وجنوا من ذلك الأموال السكثيرة .

وقد اعتمدت في بحثي هذا على السكثير من الوثائق العربية والتركية والافرنجية الخاصة بعصر اسماعيل والتمى أهمها سجلات المهية للسنية عربى وهى سجل حافل بجميع الأوامر الصادرة إلى جميع الأقاليم والمديريات وللا، واوين وكذلك محافظ المهية تركى (مترجمة) التى وجدت بها لكثير من المعلومات الهامة المتعلقة بهذا البحث وبها الخطابات الصادرة من مديرى الأقاليم والمديريات والمحافظات والمصالح الحكومية إلى المهية للسنية وهى صورة صادقة للأحوال الإجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك الفترة .

أما الوثائق الافرنجية فقد استندت استفادة كبيرة من الوثائق الأمريكية وهى عبارة عن الخطابات التى كان يرسلها قناصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر في تلك الفترة إلى حكوماتهم ورد حكومة الولايات المتحدة عليها وقد تناولت تلك الوثائق أهم المشاكل الإجتماعية في تلك الفترة وكذلك المسائل السياسية التى كانت تشغل أذهان المساسة في ذلك الوقت .

أما عن المراجع فقد اعتمدت على المراجع التى عاصرت تلك الفترة بوجه خاص سواء العربية منها أو الافرنجية خاصة تلك التى قام بتأليفها قضاة المحاكم المختلطة والقناصل الذين أهمهم ، ألبرت فارمان ، Elbert Farman في كتابه Egypt and its betrayal وقد كان ، فارمان ، يعمل قنصلا عاما لحكومة الولايات المتحدة في مصر من سنة ١٨٧٦ إلى سنة ١٨٨١ ثم ممثلا لتلك الحكومة في المحاكم المختلطة . وكذلك ، ادون لوى ليون ، Edwin De Leon في كتابه: The Khedive's Egypt وقد أقام بمصر مدة كبيرة وعاصر الأحداث التى

يشكلم عنها وكان يشغل وظيفة رسمية ويعرف بحكام مصر معرفة شخصية وكان
قنصلا عاما للولايات المتحدة في الاسكندرية من ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٣ إلى ٤
مارس سنة ١٨٦١ .

وكذلك د بتر ، Butler في كتابه : Court Life in Egypt وقد كان
يعمل في بلاط الخديوى اسماعيل نفسه وقد اعتمدت عليه بصفة خاصة فيما يتعلق
« بالهدوسة » التى ذكرتها بالتفصيل في الفصل الخامس فقد كان شاهد عيان لما
يذكره في كتابه هذا بالاضافة إلى المراجع الاجنبية الأخرى .

كذلك المراجع العربية لتى أهمها تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل
باشا لمؤلفه د لياس الأيوب ، وهو يقع فى جزئين وقد تناول جميع فواصمى
الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بالتفصيل .

وكذلك الخطط التوفيقية د لعلى مبارك باشا ، ويقع فى عشرين جزءا .

وكتاب د التعليم فى مصر ، لامين سامى (باشا) إلى جانب (تقويم النيل) فى
عصر اسماعيل لنفس المؤلف وفى الحديث عن التعليم يحدد بنا أن نذكر تاريخ
التعليم فى مصر للدكتور أحمد عزت عبد الكريم من نهاية حكم محمد على إلى
أوائل حكم توفيق ١٨٤٨ - ١٨٨٢ وخاصة الجزء الثانى الخاص بعصر اسماعيل
والسنوات المتصلة به من حكم توفيق ١٨٦٣ - ١٨٨٢ وهو يعتبر سجل سافل
لجميع أنواع التعليم فى عصر اسماعيل والمدارس التى قام بإنشائها .

أما عن الناحية الاقتصادية ودخول مظاهر الحضارة الأوروبية فقد استفدت
استفادة كبيرة من كتاب د تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، للدكتور
أحمد الحته الذى أفاد فى تلك الناحية افاضة كبيرة .

ولا أنى كتاب ، عصر إسماعيل ، لعبد الرحمن الرافعى وهو فى جزئين
ويعتبر من المصادر الأساسية .

أما ه الرقائع المصرية ، فقد تبعت أعدادها من سنة ١٨٦٣ إلى سنة ١٨٧٩
وهى تعتبر صورة صادقة لأحداث تلك الفترة هذا إلى جانب جريدة الأهرام
التي وجدت أعدادا منها من سنة ١٨٧٧ إلى سنة ١٧٧٨ .

وذلك بالاضافة إلى المراجع العربية الأخرى :

وأرجو أن أكون قد وفقت فى بحثى هذا وفى اعطاء صورة صادقة من
تلك الفترة .

والله ولى التوفيق؟

دكتور صالح رمضان محمود

الباب الأول

العوامل التي أثرت في الحياة الاجتماعية في مصر
في عصر الخديوي اسماعيل

الفصل الأول :

دخول مظاهر الحضارة الأوروبية وأثرها في الحياة الاجتماعية .

الفصل الثاني :

الاضطرابات السياسية والاقتصادية وأثرها في الحياة الاجتماعية

الفصل الثالث :

تغلغل النفوذ الأوروبي وأثره في الحياة الاجتماعية .

الفصل الأول

دخول مظاهر الحضارة الأوروبية وأثرها في الحياة الاجتماعية

اسماعيل وأوروبا:

همل الخديوي اسماعيل على إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية في بلاده وأصبح ذلك شائعا في كل مكان فمثلا كثبت التيمس تقول أن اسماعيل باشا خديوي مصر قادم إلى بلادنا (إنجلترا) مرة ثانية بعد أن يمكث في مهالك أوروبا مدة وهو يعمل على الاقتداء بدول أوروبا في نشر المعارف وتعميم التمدن سواء كان المقصدى به من الانجليز أو الفرنسيين أو النمساويين إذ المقصود هو تحصيل الفنون وهن التمدن من أى جهة كانت حتى من أمريكا فذلك أولى من بقاء مصر على الحالة التي عرفت بها سابقا من التأخر والجهل .

ومن حديث لاسماعيل مع ودروان دى ليس، وزير خارجية فرنسا يؤكد أنه سيعمل على تمكين ما بين مصر وفرنسا من تلك الصداقة العريقة التي اقررت بعوامل شتى من عوامل التقدم والتمدن .

وتشيا مع تلك السياسة زار مصر في عهد اسماعيل بعض الشخصيات الأوروبية الذين كان الخديوي اسماعيل يحرص على توثيق صلاته بهم ومن تلك الشخصيات :

الدوق دى سوزرلانده ولي عهد انجلترا وقرينته ، الدوق داوست (شقيق ملك إيطاليا وزوجته) الامبراطورة أوجيني ، الاميرة اطور فرانسوا جوزيف

الكونت دي بوست ، البرنيس هنرى (نجل ملك الدنمارك) ، البرنيس فرديك
 غليوم وزوجته ، وقد زارت تلك الشخصيات مصر بدعوة من الخديوى اسماعيل
 لحضور حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وفي سنة ١٨٧٠ حضر إلى
 مصر الارشيدوق دامتوريا وزوجته .

وفي سنة ١٨٧١ حضر إلى مصر امبراطور البرازيل وزوجته ، وفي سنة
 ١٨٧٢ حضر إلى مصر الدوق دي مكليبورج وزوجته ، الجسفرال شرفان
 البرنيس والدهمبورج ، الثيراندون نيقولا الروسى . وفي سنة ١٨٧٤ البرنيس
 دى روس .

وفي سنة ١٨٧٥ البرنيس آرثور الانجليزى ولى عهد انجلترا ، البرنيس دى -
 بروجلى ، وفي سنة ١٨٧٦ للبرنيس دى روس ، البرنيس دى بروجلى ، البرنيس
 لكس الروسى ولى عهد انجلترا ، امبراطور البرازيل وزوجته .
 وفي سنة ١٨٧٧ البرنيس دى ويتنمبورج .

كما قام اسماعيل بزيارة أوروبا عدة مرات أهمها عندما حضر معرض
 باريس الدولى الذى اشتركت فيه مصر سنة ١٨٦٧ حيث حصلت فيه مصر على
 ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية بعروضاتها الزراعية والمصنوعات اليدوية
 وانتهز اسماعيل هذه الفرصة للتعرف على منتجات الدول الاوروبية والاقتباس
 منها للعمل على ادخالها في مصر .

وقبل أن نتعرف على مظاهر الحضارة الأوروبية التى ادخلها اسماعيل في
 مصر يجب أن نلقى نظرة على مدى ما وصلت اليه مصر في عهد سعيد باشا
 ومقارنته بما وصل اليه اسماعيل في هذا المضمار وفيما يلي جدول للمقارنة بين
 عهدى سعيد واسماعيل .

(مقارنة بين عهدى سعيد و اسماعيل)

العام الاخير من عهد اسماعيل ١٨٧٩	العام الاخير من عهد سعيد باشا ١٨٦٢	
٢٥٠٠٠٠٠ ر.٥٢٥ فدان	٢٥٠٠٠٠٠ ر.٥٢٥ فدان	مساحة الاراضى المزروعة
٥٠٠٠٠٠٠ ر.٤١٠ جنيه	١٠٠٠٠٠٠ ر.٩٩١ جنيه	قيمة الازادات
١٢٠٠٠٠٠ ر.٨١٠ جنيه	٤٠٠٠٠٠٠ ر.٤٥٤ جنيه	قيمة الصادرات
٨٠٥٠٠٠٠ ر.٦٢٠ جنيه	٤٠٠٠٠٠٠ ر.٩٢٧ جنيه	الاييرادات
٩٨٠٠٠٠٠ ر.٥٤٠ جنيه	٣٠٠٠٠٠٠ ر.٣٠٠ جنيه	الدين العام
٤٠٨١٧ مدرسة	١٨٥ مدرسة	عدد المدارس
١٠١٨٥ ميل	٢٧٥ ميل	السكك الحديدية (بالاهمال)
٥٠٠٠٠٠ ر.٢٠ ميل	٦٣٠ ميل	القنارات
٥٢٠٠٠٠ ر.٤٠٠ ميل	٤٠٠٠٠ ر.٤٠٠ ميل	القرع
٥٠٠٠٠٠ ر.١٨٠٠٠٠ فعمدة	٤٠٠٠٠٠٠ ر.٨٢٣ فعمدة	عدد السكان

إعادة تنظيم القاهرة والاسكندرية على نسق المدن الأوروبية :

عندما تولى اسماعيل مصر وجد القاهرة والاسكندرية - المدينتين الرئيسيتين في مصر - في غاية التأخر محرومتين من الطرق المعبدة والمجارى وفي حالة صحية مخزنة وقد استرعت تلك المدينتين انتباه الخديوى اسماعيل الذى لم يضيع وقتا في اعطائهما أهمية خاصة باعتبار احدهما العاصمة والاخرى الميناء الرئيسى على البحر الأبيض المتوسط .

وعلى العموم عمل اسماعيل من الاسكندرية والقاهرة وجميع المدن الرئيسية مدنا متمدينة على الطراز الأوروبى وأصبحت الحدائق العاصمة والفوانيس التى تضىء الشوارع نفسها أصبحت كلها أوروبية .

الاسكندرية :

بالرغم من أن اسماعيل لم يكن يحب الاسكندرية بعد أن قال له منجم أنه

سيفتقى حافته بها لكنه اعتنى بها وإذا للسائح الذي زار تلك المدينة في أوائل سنة ١٨٦٣ يكاد لا يعرفها لدى عودته اليها في سنة ١٨٦٩ أو إذا عاد اليها من جديد سنة ١٨٧٨ .

فشوارعها وسعت والتدريج توسعها مستمرا وانزهت منها اكوام الاقذار والارثية وهدت تمهيدا حسناً وبلغت بلاطاً جيداً أتى به من ترهستا وغرس بعضها على جانبيه بالأشجار الجميلة . كذلك الحال بالنسبة للحارات والأزقة . وأنشئت أحياء جديدة أهمها حي الهالك بنى على الأرض الواقعة بجوار عامود الهوارى وكانت ملكاً للسيو برافية فاشترها اسماعيل منه ووهبها للحكومة واختط شوارع جديدة وتحلى دار المدينة بالبساتين الخضرة .

وبانشاء شركة المياه التي أنشأت وابور على المحمودية لتوصيل المياه الحلوة بلجة الرمل وما جاورها أقيمت المنازل والحوانيت بعيداً عن تلك المدينة فزاد عمرانها وبعد أن كانت هذه البقعة عبارة عن كتبان من الرمل وأرض غير منفع بها أصبحت تضاهى المدن الأوروبية .

وأهتت جميع للشوارع والأحياء والضواحي والأنوار الغازية إنارة يديعة وأنشئت بلدية للعمل على التنظيم والصيانة باستمرار وأبطل دفن الأموات في المدافن الخاصة بمسوار المنازل وداخل المساجد وأقيمت الوقايات الصحية على يد الإدارة الصحية المعروفة إذ ذلك باسم « الانتدانس صافيتير » فخفت وطأه الأمراض والأوبئة . وعمل على تنظيم حديقة التذمة للسكاننة على ضفاف المحمودية بالاسكندرية على نمط يالأم جمال مدينه الاسكندرية .

وزادت مساحة المدينة حتى أصبحت أربعة أضعاف ما كانت عليه في عهد سعيد وزاد عدد سكانها حتى أضحى ما يزيد على ٢٤٠ ألف نسمة منهم

٤٨ ألف غريبون بعد أن كانوا سبعة آلاف فقط عند ممات محمد علي وازداد
 قديم الاجانب هو ما إلى هذا الثغر ازديادا ظاهرا .

وفيما يلي جدول يبين عدد السواح الواردين إلى الاسكندرية في عهد
 اسماعيل مع مقارنتها بالسنوات التي سبقت حكمه والتي تدلنا على زيادة توثيق
 العلاقات بين الاجانب ومصر .

عدد السائحين	السنة	عدد السائحين	السنة
٧٤٩٩٠	١٨٦٥	٣٣٤٢٩	١٨٥٦
٥٠٣١٧	١٨٦٦	٣٦٤٨٥	١٨٥٧
٤٥٩٥٠	١٨٦٧	٣٥٤٨٧	١٨٥٨
٤٣٥٣٨	١٨٦٨	٣٩٠١٥	١٨٥٩
٧٧٧٧٦	١٨٦٩	٢٨٩٣٤	١٨٦٠
٦٤٣٢٨	١٨٧٠	٣٨٩٦٣	١٨٦١
٥١٤٨٢	١٨٧١	٣٢٧٢٢	١٨٦٢
٦٧٧٧٢	١٨٧٢	٤٣٢٢٣	١٨٦٣
		٥٦٣١٢	١٨٦٤

القاهرة :

عمل اسماعيل على ادخال ما يمكن ادخاله من الاصلاحين الاجتماعى
 والصحى على قاهرة المزمع لدين الله وأنشأ قاهرة أخسرى يدعوها العصران
 الحاضر والمستقبل ، قاهرة اسماعيل ، وتختص دون الأولى بأعجاب القلوب
 وتلذذ الأعين بشوارعها الفسيحة ، وميادينها الواسعة ، وقصورها الفخمة
 ومساكنها الزاهية وملاعبها الفاخرة .

فأخذ يزيل ما بقى شمال القاهرة المزمع من أكوام قذرة واختط شوارعها

جديدة ولما عاد سنة ١٨٦٧ من زيارته لمصر ضاريس وقد أخذت إليه التعميمات
الجارية في العاصمة الفرنسية على طريقة هوبسكن ، المشير أندم على الأزيكية
فقالها رأسا على عقب وأجرى فيها من الجدول ما يتفرق الماء فيه ، وإخفاف
إليها الناس زمانا ونعموا بمناظرها وقد كانت هذه الخريطة نسخة طبق الأصل
من خريطة هوبسكن ، بباريس .

ونظرا لأن الخديوي كان ميلا إلى جعل مدينة القاهرة على نسق عواصم
الأمم المتمدنة والدول الكبرى في الترتيب والنظام وتنسيق المباني وتوسيع
الطرق وغرس الأشجار فانه بالغ في هذا الأمر ورتب له ديوانا مقيد به جماعة
من المأمورين فصرفوا الأموال الطائلة في توسيع وإنشاء المباني وإفارة الشوارع
وهدموا الكثير من الدور والوكائل القديمة والجوامع والأضرحة والتكايا
وأخذ يهب الأرض التي كانت قائمة عليها هبة إلى من شاء التمسك بإقامة مباني
فخمة عليها تنفق مع عظمة القاهرة الجديدة المراد إنشاؤها وكان أكبر هؤلاء
المتحمدين شانا وأكثرهم مالا واقلاما ، الدوي ه أوف سيوزر لاند ، فانه أخذ
يقسم في هي الأزيكية القصور والفنادق .

واخطط الشوارع العريضة ، الظليلة وكذلك عمل على نظافة عطلات السكة
الجديد بقدر الامكان وتنسيق ميدان عظمة مصر وغرس الأشجار فيه وتنظيمه
على الطراز الأوروبي ، وإنشاء كوبري قصر النيل في سنة ١٨٧٢ م وبلغت
تفقاته مائة ألف وثمانية آلاف من الجنيهات . ثم رأى ربط الجزيرة ببر
الجزيرة بكوبرى آخر كلفه ما يزيد على الأربعين ألف جنيهاً .

لقد خلق اسماعيل القاهرة الجديدة كما خلق نابليون الثالث باريس الجديدة
وأن التغييرات التي أدخلها عليها سدة حكمه تعد أكثر من تلك التغييرات التي

أدخلت عليها خلال قرن سابق ، ويشهر الاجنبي وهو في القاهرة وكافة في أى بلد أوروبى ويمكنه أن يقيم في الفنادق المرودة بوسائل الترفيه كشيلاهما التى فى برلين وفيينا ولندن أو باريس ويقول Fraser Rae ه لائق - فى الحقيقة أشك إذا كان يوجد فى إحدى تلك العواصم فندقا به وسائل الراحة ووسائل التسلية كتلك التى فى فندق شيرد .

و هكذا كانت القاهرة فى عهد اسماعيل تضارع عواصم الدول الأوروبية .

الاسماعيلية :

وسميت كذلك نسبة إلى اسماعيل ولو أنها أصغر من مدينة بورسعيد إلا أنه تفتن فى جعلها تضارع المدن الحديثة فى التصنيع والتنظيم إذ أنها كانت ممثلة بمحافظتها العامة وسط المدينة والتي تفتتح أزهارها فى منتصف الشتاء والخضرة منتشرة بها دائما وهذا ونافورات المياه تطيرها منظرها وكانها قطعة من أوروبا نقلت إلى داخل مصر وشيد بها قصر الخديوى وشاليه فرديناند دلسبس وآخرون والتي تحيط بها الحدائق المليئة بالأزهار والفواكه وحوافيتها الصغيرة المنمقة المليئة بالبضائع الباريسية أعطتها طابع المدن الصغيرة والتي تحيط بباريس .

يضاف إلى ذلك إنتشار اللغة الفرنسية على الثقافة العربية بالإضافة إلى الأجانب الذين يكوفون معظم سكانها ويضفون على المدينة طابعا أوروبيا وها هو مسيو دى لسبس يفتح منزله لمدة ثلاثة شهور كل سنة يستقبل الزوار والضيوف ويبالغ فى إكرامهم . كل تلك الأشياء جعلت من الاسماعيلية مدينة متحضرة قابلة للأزدياد بعمر الزمان وتساهم فى للحركة التجارية فى مصر وهكذا أتم اسماعيل بإدخال مظاهر الحضارة الأوروبية على المدن الكبرى فى مصر والتي أهمها القاهرة والاسكندرية والاسماعيلية ولكن ذلك بدون

شك كافة الأموال للطائلة مما أدى إلى لضوب الإيرادات وضياع الأموال
فاضطر إلى الاستدانة من أصحاب الأموال بالرها الفاحش .

وقد صدق أحد الفضلاء العارفين الذين تحدث إليهم نجيب مخلوف حينما قال
« ان الخديوى اسماعيل أسعد البلاد وأفقر العباد » . أى أنه أخذ في تغيير معالم
ذلك الوطن بكل ما يملك بغرض جعل مصر قطعة من أوروبا ولكنه فى الوقت
نفسه أثقل عاتق ذويه بالديون والضرائب وفى ذلك القول للسابق كثير من
الصدق إلى حد كبير فذلك هى الحقيقة التى لا يمكن اغفالها مهما مر على عصر
اسماعيل من سنين فمن ينسى تلك الديون الباهظة التى استدانها اسماعيل والتى
كانت بعد ذلك أحد الأسباب الرئيسية فى احتلال الانجليز لمصر ردحا طويلا
من الزمن .

المباني :

أخذت الطرق المعمارية القديمة تسير إلى الزوال وحلت محلها الطرق
المعمارية الحديثة ، وشيدت القصور لأن اسماعيل — كما ذكرنا — كان ميالا
إلى المدينة الأوروبية ظاهرا إلى اقتباسها وادخالها فى مصر .

فبينما كانت المنازل فى السابق تفصل من الداخل تفصيلا غريبا ، بحوش
ومناذر ذات خزائن مرتفعة ومقاعد غير مستوية للسطح وبينما كانت أبوابها
تجعل أما منخفضة لا يمكن أن يدخل منها انسان إلا إذا أحنى قامته ، أو
واسعة جدا وفى هذه الحالة أما أن تكون أبوابها حديدية أو خشبية ضخمة
كأبواب الحصون ، وإما أن تفتح ومظها فتحة صغيرة تستعمل دون غيرها
للدخول ويضطر الداخل منها أيضا إلى احناء رأسه وقامته ، احناء كبيرا
والأدوار العليا بينما كانت كتل بارزة عن حائط الدور الارضى وليس بها ما

يستلقت النظر سوى المشربيات ، أصبحت المنازل تفصل أديارا ، أديارا على الطريقة الغربية ، كل دور مستوى لوازمه ومشتمل على عدة غرف لكل نوع استعمال خاص ، وتغيرت المداخل مما قبل فأصبح أن يدخل منها الانسان وهو مستوى للقامة ، وأصبحت الواجهات تزين بالشرفات الرخامية .

وتغير تفكير الناس بالذخبة المباني واستعمالها لما رآوه من القصور الفخمة التي أنشأها الاغنياء والغربيون على الاراضي التي وهبها أيام اسماعيل لكي يقيموا عليها مباني فخمة تتناسب مع ألمان تلك الاراضي . ولما كان ثمن بعض القطع منها يربو على الالف جنيه فان در منجستن ، والديوك أوف سوزر لافد ، والكلوب الانجليزي وغيرهم أنشأوا عليها قصورا بلغ ثمن الواحد منها عشرين ألف جنيه ودفع حب التقليد الاهالي بناء منازل على مثال تلك المنازل الفخمة وفرشها على الطراز الغربي . وبالتالي تغيرت الحياة المنزلية الاهلية المجاورة للحياة المنزلية الغربية من ذلك أقدام الشرقيين على الاقتداء بالغربيين في اقبالهم على التصور شمسيا وعلى تزيين حجرات منازلهم بتلك الصور .

كذلك الجسوارى المقريبات في سرايا اسماعيل والتي كان يزوجهن من رجاء الباد فيدخلون على بيوت أزواجهن نظام تلك السرايات ونظافتها وبذلك انتشرت مظاهر العمارة الغربية في المنازل الشرقية .

وحتى للسجون فقد عمل اسماعيل على أن تتخذ شكل السجون الاوروبية من ناحية البناء والتنظيم وتعمل عمل للسجون القديمة .

وأقيمت القصور الباذخة في كل جهة يصلح أن يقام فيها قصر وبلغ عددها عشرات العشرات أما قصر الجزيرة وقصر النزه على سكة شبرا ، وقصر حلوان وقصر القبة وقصر الاسماعيلية وقصر الزعفران بينما قصور أخرى قديمة أخذت في

تجددها كلقصر العالى وقصر المسافر خانة وقصر النيل وسراى القلعة واتقد ابداع
التفنن والتذسيق فى سراى عابدين لىكى يتخذها مقر الملك بسيدك سراى القلعة
وانشا ساحة فسيحة امامها كما تمتد ساحة والكونكرده ، فى باريس امام
قصر القويارى .

وكان اسماعيل يعتقد - كثيره من افراد أسرة محمد على - أنه إذا توقف عن
التشييد والبناء فإنه يؤول إلى الزوال والانهاء لذلك كان مولعا ولعا شديدا
بالاحجار والمونة لدرجة أن كثيرا من القصور التى انشاها آلت إلى السقوط دون
أن يشغلها أحد وكان كل قصر من تلك القصور يجرى بمجموعة كبيرة مسن
الموظفين المنتمين والحريم والهيبد وغيرهم من الاشخاص الذين كانوا يعيشون
عالة على المجتمع .

وقد تال بعض الغربيين (يعنى المبانى) : لم تكسب المدينة كل هذه الاصلاحات
نفعاً لأنها لم أت موافقة لطقس البلاد . ولا تظن أنها تجذب اليها أنظار السياح
لأنهم لا يجدون فيها مصر القاهرة تلك التى اشتهرت عندهم بأنها درة الشرق
وعاصمة القواطم .

الانارة بالغاز :

وتشيا مع سياسة الاقتداء بالغربيين وإقتباس نظمهم عمل اسماعيل على
إنارة الاسكندرية والقاهرة بالغاز وبدأ ذلك المضمار بالاسكندرية حيث
تعاهد مع د المسبولوبون ، الذى تعهد بإنشاء شركة للانارة فى الاسكندرية تقوم
على خدمة المدينة ولحققاتها وذلك فى أغسطس سنة ١٨٦٣ .

وفى ١٥ فبراير ١٨٦٥ اتفق الخديوى اسماعيل مع المسبولوبون المذكور
على إنارة القاهرة أيضا بالغاز ويشمل ذلك الشوارع والحارات والمسدائن

والساحات العمومية حتى تصبح ليا لها على منوال مدينة الاسكندرية وغيرها من البلاد الأجنبية .

ولقد تم ذلك في السادس من مايو ١٨٦٨ حيث نور هاب الضبطية وما جاورها وقد كان هذا أمراً عجيباً بالنسبة للاهالى حيث اجتمعوا - من كل مكان لمشاهدة ذلك وهم مسرورين لأنهم لم يسبق أن رأوا مثل تلك الأنوار الساطعة من قبل

انشاء شركات توزيع المياه

عندما تولى عباس الاول حكم مصر أراد تعميم مياه للشرب وذلك في سنة ١٢٦٥ هـ عن طريق وأبورات المياه وتوزيعها بمواسير داخل البلد وشرع المهندسون في الأعمال الهندسية اللازمة لذلك ثم عرض عليه مبلغ التسكاليف وهو ١٣٠ ألف جنيه فأستكثره وأعرض عن ذلك .

وحينما اعتلى إسماعيل عرش مصر قام (دوك سوزرلانند) بإدارة شركة مياه الإسكندرية بالاشتراك مع أربعة من الرأسمالين الأوربيين برأس مال ٣٥٠٠٠٠ جنيه حيث اشترى ذلك الامتياز من الخديوى الذى كانت تحتكره شركة فرنسية وإن الاسكندرية التى كان يقطنها ٢٢٠٠٠٠ نسمة في ذلك الوقت - بما في ذلك حى الرمل - كانت تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه وذلك للخدمات العامة ومراكز البوليس والقصور ورش الشوارع وإمداد النافورات وذلك إلى زيادة الاستهلاك في المنازل والحفائق .

وقد صرح لشركة مياه مدينة القاهرة بأن تسمى توزيع المياه بمدينة القاهرة بناء على الأمر الصادر لها بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٨٦٥ غير أن هذا الأمر وكذلك القوانين المصدق عليها لم تعطها إلا في ٦ أبريل سنة ١٨٧٠ ولقد دفعت الدائرة السنوية لتلك الشركة - التى أسسها (المسيو كوريه) ثمنه عشر ألف جنيه نظير

للقيام بالمعاملات اللازمة لامداد القاهرة بالمياه .

وتقول الوقائع (اقتدسنا في هذه الايام ما بلغنا من إلتناء عمليات إمداد القاهرة بالمياه والشروع في توزيعها على من بالمدرج الاحمر والرمليه والعباسية بواسطه الخففيات بجانا في شهر رمضان للشريف حتى سر بذلك الإغثفاء والفقراء) .

وبغلت كليه المياه التي تصرف في القاهرة في السنة لواحدة ١٠٧٦٤٠٥٨ متر مكعب فينحص اليوم الواحد ٢٩٠٤٩٢ متر مكعبا .

وهكذا أراد اسماعيل أن يجعل مصر قطعة من أوروبا بادخال مظاهر الحضارة الاوربية بهار وظهر ذلك جليا في القاهرة والاسكندرية . وتقليد الاوروبيين في بناء المنازل وتزويدهم تلك المنازل بمياه الشرب وتنظيمها على نسق المنازل الاوربية وإفارتها بالغاز مما أدخل مظاهر جديدة من الحياة للأهالي الذين بدأوا يغيرون حياتهم طبقا لتلك المظاهر الجديدة التي أخذوها عن الغربيين .

المسرح والملاهى :

سعى كان المجتمع المصرى في عهد اسماعيل ميالا إلى المرح وكان اسماعيل ذاته يحب الطرب والتمتع بالملاهى والمسرات وكانت هذه الميول غذاء للنهضة الفنية وخاصة الموسيقى والغناء .

أما التمثيل فقد ساعد اسماعيل الناحية الاوروبية منه ثم بدت منه التفاتة قليلة الجدوى إلى التمثيل العربى .

سعى واستحضر اسماعيل من الأمتالة فرقة موسيقية استفاد منها الموسيقيون في مصر كثيراً وأخذوا عنها كثيراً من الألحان والبشارف .

وأنشئت للسكازينات والقهوات الغنائية المنشدة فيها مغنيات . وأنشئت
لكوميديا هالازيكية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٦٧ واحتفل بأفتتاحها في مساء ٤
يناير سنة ١٨٦٨ وقد استغرق لإنشائها وتأسيسها وتجهيزها وإقامة أول تمثيل
فيها شهر وإثنى عشر يوما ، وكانت في هادىء أمرها بناء خشبي ، وكان داخل
المسرح فخمازين بأجى الرسوم ويبدو عليه البذخ للفائق لاسيما فيما يتعلق بلوج
الخدوي والالواح الثلاثة المغطاه المعده لاميرات أسرته .

وأنشيت دار الاوبرا في السنة التالية في ظرف خمسة شهور وبلغت تكاليفها
١٦٠ ألف جنيه ، والذي يشاهد هذا المسرح يدهش لما فيه من الاتقان لاسيما
في النقوش على المستامر مع إتقان الملابس اللازمة للتمثيل .

وكلف اسماعيل فرديء المؤلف الموسيقى الايطالى بوضع روايه تناسب
المكان للاحتفال بافتتاحها ، بحضور الامبراطورة اوجينيى ، القادمة لمراس
حفلات افتتاح قناة السويس فنظم فرديء روايته الشهيرة (طايدة) وقامت
(مدام بوطسون) المغنيه الپيدية الجمال الاسمر بتمثيل دور الاميرة الحبشية فيها
باختيار فرديء نفسه وهلخ من اتقانهم المظاهر التمثيلية أنهم أنفقوا ما يزيد على
خمسمائة وخمسين ألف فرنك ، منها ١٢ ألف للشعر والصناعى فقط ، وذلك خلاف
ما أعطى الاوركسترا والممثلين خلاف ما جاد به اسماعيل على (فرديء) وقدره
١٥٠ ألف فرنك .

وأصبح الخديوى يستقدم سنويا جوقة أوروبية وينفق عليها المبالغ الطائلة
وقدر بعضهم ما صرف على أفراد إحدى تلك للجوقات بمبلغ ١٢٥ ألف جنيه
في شتاء سنة من السفين والممثلين الواحدة كانت تتقاضى ألف ومائة جنيه شرويا .

وكان اسماعيل يهدف إلى إحضار مشاهير الممثلين والممثلات والمطربين

والمطربات من أوروبا ، كالتينور نودين ، والآندنة « سارونانا » اللذين فُتحت
الأوبرا بهما ، والمسيو لاروز والمسيو تيسيه وغيرهم من مشاهير ممثلي وممثلات
أوروبا في ذلك العصر .

وكان أول مدير لهذا المسرح « درانيت هاشا » المعروف باسم « بولالينو » ،
ولم تعرض عليه مسرحيات باللغة العربية إلا في سنة ١٨٧٨ حينما قامت بذلك
فرقة قوامها : سليم نقاش وأديب إسحق ويوسف خياط .

والثىء في الاسكندرية مسرح زيزينيا ومسرح آخر اسمه القديرى .

وكان يقيم الخديوى إسماعيل الليالى الراقصة في قصر عابدين وأصبح ذلك
عادة سنوية في منتصف فصل الشتاء يدعو إليها ما يزيد على مائة وخمسين من
وجوه العاصمة وسرانتها وذوى الخيميات من رجال العجاليات المصرية وكانت
لك الحفلات تبدأ من الساعة التاسعة مساء وتستمر حتى مطلع الفجر . كذلك
كان إسماعيل ميالا لاقامة حفلات سباق الخيل على نفقة جيبه الخاص ويدعو
إليها من شاء من الأعيان والوجهاء والنزلاء الأجانب . وحتى للسوقة والعامه
كانوا يتسابقون للتفرج عليها ولو من بعيد ، وأهم سباقات عهد إسماعيل
السباق المقام في اليوم السادس عشر من أيام أفراح الأتجال . التى أحييت
مهرجاناتها أربعين يوما احتفالا بزواج أنجال الخديوى وهم محمد توفيق وحسين
وحسن وابنته فاطمة فإن الجوكز في ذلك اليوم كانوا مرتدين ملابس حريرية وفاز
منهم راكب جواد الخديوى نفسه وكان مقصفه متصفا بالبذخ الزائد عن الحد
وامتاز ذلك اليوم بكثرة المدعوين للذين كادوا يغطون بعصدهم وعديدهم
صحراء العباسية على اتساعها .

وبذلك دخلت مظاهر الحياة الصاخبة إلى مصر وتغيرت عادات المصريين

بوجه عام إذ بدأوا يرتادون المسارح والملاهي لمشاهدة المثاليين والممثلات الأجانب واتقضاء أوقات فراغهم في تلك الأماكن الجديدة التي لم يألفوها من قبل .

كذلك عمل إسماعيل على إدخال النظم الأوروبية على جميع مرافق الدولة حتى تضارع نظمها نظم الدول الأوروبية وتنافسها وفيما يلي بعض للنظم التي أدخلها إسماعيل بالنسبة لتلك المرافق ومدى استفادة الأهالي منها .

البريد :

نظراً لأن المواصلات البريدية من وسائل ترقية الشؤون التجارية والاجتماعية فقد اهتم إسماعيل بالبريد اهتماماً ملحوظاً .

وكان يحمد على قدرته بريداً رسمياً يحمل على أيدي السعاة برأ وفي السفن بحراً ولم يزد خلفاؤه على ذلك شيئاً ولولا قيام بعض أفراد من الجماليات الغربية بإنشاء مكاتب بريدية في الاسكندرية والقاهرة وغيرها لاستمرت البلاد المصرية محرومة من تلك المواصلات البريدية .

وأهم الذين عملوا في هذا المجال « ميراثي (Merati) » وبعد وفاته عهدت الاعمال إلى حفيده المدعو « شيني (CHINI) » وكان لهذه الإدارة - امتيازات داخل القطار مثل نقل ما يتعلق بها بالسكك الحديدية بلا مقابل وكانت أعمالها منتظمة ولكن أجره نقل الخطابات كانت عالية .

وخلف « شيني » في القيام بالاعمال البريدية لحسابه « الصنيور موتسي » ، الإيطالي وكان حتى سنة ١٨٦٥ قائماً لحسابه الخاص بأعمال بريدية عامة في العاصمة حين يساعده جملة مستخدمين بأجور يدفعها إليهم على استلام الخطابات والمراسلات حتى الرسمية منها وتصديرها إلى جهاتها وتسليمها إلى أربابها .

وفي سنة ١٨٦٥ أصدرت نظامنامه بوسطة الدولة العلية التي أنشئت في تلك السنة وتتكون من ٣٨ مادة توضح النظم المتبعة في البريد .

واشترى اسماعيل من موتسى ، الإيطالى مصلحة البريد بمبلغ ستة وأربعين ألف جنيه وأنعم عليه بلقب بك وأبقاه مديراً لها وخصص له في ميزانية حكومته مبلغاً كبيراً لينفقه على تحسين نظامها وترقية شؤونها وأبقى موتسى مستخدميه القدامى ومعظمهم من الإيطاليين والباقي من السوريين والفراسيين واليونانيون والنساريين والروس والمصريين وعمل على إتمام عدد المكاتب وحركة التراسل بإدخال كثير من الإصلاحات عليها .

وعندما استقال موتسى من إدارة تلك المصلحة في سنة ١٨٧٦ عين اسماعيل خلفاً له د كليار ، وهو انجليزى الذى قام بضغط عدد الموظفين وأبدل بكثيرين من الباقين غيرهم من الأكفاء وأدخل أولاد العرب بالتدريج في خدمة المصلحة وأخذ ينشئ مكاتب جديدة في القطر حتى بلغ عددها مائتى مكتب وعشرة بها ثمانمائة وثلاثون مستخدماً ، وثلاثمائة واثنين وأربعين جرسالا وبربرياً وجعل توزيع المراسلات يومياً بين مصر والاسكندرية وجميع الجهات المهمة بعد أن أسبوعياً أولاً حتى وصل إلى ثلاثة وأربعة وخمسة توزيعات في النهار على محطات السكك الحديدية الكبرى .

ومن التحسينات التي أدخلت على مصلحة البريد في عهد اسماعيل استعمال طوابع البريد لأول مرة فأخذت تلك الطوابع تحمل محل النقود في المراسلات كما هو الحال في أوروبا .

وبلغت عدد المراسلات في سنة ١٨٧٨ مليونين ونصف معظمها تجارى - وبلغت قيمة النقود التي تصدرت صرا ، من عمسوم المكاتب ، عشرة ملايين من الجنيهات .

وصنعت طوابع البريد أول مرة في جنوة سنة ١٨٦٦ وكانت فتاتها ١٠ و ٢٠ هارة و ١ ، ٢ ، ٥ قروش . ومصر طوابع للبريد بعد ذلك بطبعها في البلاد ففي ١٨٦٧ طبعت الطبعة الثانية في مطبعة « برناسون ، المجرية بشهر الاسكندرية ثم صدرت الطبعة الثالثة في سنة ١٨٧٢ بالمطبعة الاميرية بيولاك وكان عدد الطوابع في سنة ١٨٦٦ ثلاثة ملايين وصدف في سنة ١٨٦٧ إلى ، ٨٧٠.٠٠٠ ثم إلى ٢٠ مليوناً في ١٨٧٢ وبالتالي زيادة في هذا المظهر من مظاهر النشاط الاجتماعي .

وبازدياد نشاط مصلحة البريد المصرية ألغيت مكاتب البريد الأوروبي في مصر بالتدريج على الوجه التالي .

- مكتب بريد مسكوب ألغى في أول نوفمبر سنة ١٨٧٥ .
- فرنسا في القاهرة ألغى في مارس سنة ١٨٧٥ .
- إنجلترا في القاهرة ألغى في ابريل سنة ١٨٧٨ .
- اليونان د د د د يناير د ١٨٨٢ .
- إيطاليا د د د د فبراير د ١٨٨٤ .
- فرنسا في السويس ألغى في ديسمبر سنة ١٨٨٨ .
- النمسا في القاهرة ألغى في اكتوبر سنة ١٨٨٩ .

وفي سنة ١٨٧٤ وصات ادارة البريد المصرية إلى حد أنها وقعت اتفاقية مع الدول الأجنبية وذلك في مؤتمر البريد العالمي الأول الذي عقد في برن وبانتقال أعمال مكاتب البريد الأوروبية إلى ادارة البريد المصرية خفضت الأخيرة جدا في تعاريفها فصارت أسعارها أقل أسعار جميع البوستات .

وفي سنة ١٨٦٣ كانت قد تأسست شركة للملاحة البحرية بالبواخر هرفت

باسم الشركة العزيرية ، برؤوس أموال أجنبية ومصرية وأصبح البريد الذي كان ينقل إلى الاسنانة بواسطة بواخر النمسا أصبح ينقل بهند ذلك بواسطة بواخر الشركة المصرية .

وفي سنة ١٨٧٣ اشترى اسماعيل أسهم تلك الشركة وحولها إلى مصلحة حكومية عرفت باسم « واورات البوسنة الخديوية » فامتص تطلق تلك المصلحة وصارت لها من البواخر الكبيرة ٢٦ باخرة تنقل المسافرين والبضائع والبريد بين مصر وشواطئ البحر المتوسط في سوريا والافاضول وبلاد اليونان وشواطئ الدردنيل والبوسفور وكذلك تغور البحر الأحمر .

وكانت مصر متصلة اتصالا مباشرا بكثير من الموانئ الأجنبية بواسطة خطوط البواخر الخديوية التي كانت تشمل ثلاثة خطوط مصرية وخمسة خطوط انجليزية وخمسة خطوط فرنسية وأربعة خطوط نمساوية وخطان ايطاليان وخط روسي وخط تركي وفضلا عن هذه الخطوط كان عدد كبير من البواخر للتجارة وخاصة الانجليزية يسير في مواعيد منتظمة بين مصر والأندور الأوربية .

التلغرافات :

ازدادت الخطوط التلغرافية في عهد اسماعيل فمد في مصر والسودان شبكة من الخطوط التلغرافية طولها ٥٥٨٢ كيلو مترا طسول أسلاكها ١٩٩٥١ كيلو مترا .

وهذا بيان بأهم الخطوط التلغرافية التي أنشئت في مصر في عهد اسماعيل

حتى سنة ١٨٧٢ .

- ١ - من القاهرة الى قايتوب والمناطر الخيرية .
- ٢ - د د د غزة بطريق منها .
- ٣ - د د د السويس بطريق منها .
- ٤ - د د د المنصورة بطريق قايتوب .
- ٥ - د منها د سراى ميت غمر .
- ٦ - د د د الزقازيق فالسويس .
- ٧ - من طنطا الى طابحا فدمياط .
- ٨ - د د د زقنى .
- ٩ - من طنطا الى دسوق
- ١٠ - من طنطا الى شين الكوم
- ١١ - من الاسماعيلية الى بورسعيد
- ١٢ - من القنطرة الى بورسعيد
- ١٣ - من القاهرة الى المنيا
- ١٤ - من المنيا الى اسيوط
- ١٥ - من اسيوط الى قنا
- ١٦ - من قنا الى اسوان
- ١٧ - من قنا الى القصر
- ١٨ - من اسوان الى وادى حلفا
- ١٩ - من القاهرة الى الاسكندرية
- ٢٠ - من القاهرة الى حلوان
- ٢١ - من القاهرة الى ايتاى البارود
- ٢٢ - من ابي كبير الى الصالحية

٢٧ - من اثرت الى كفر للشيخ

٢٨ - من الاسكندرية الى ضواحيها

٢٩ - من الاسكندرية الى وشيد

وقد بلغ عدد مكاتب التلغراف في مصر ٨٦ مكتب في الوجه البحرى و ٤٤ مكتب في الوجه القبلى سنة ١٨٧٨ . ونظرا لما هو معلوم من لزوم موظفين لتلغرافات و لزوم تغييرهم من آن لآخر فلأجل تعليم هذا الفن وتكثير وجود أربابه أمر الخديوى اسماعيل وزير الداخلية بتكوين مكتب مخصوص بالمدارس و كيفية العدد لتعليم قدر أربعين تلميذ من التلامذة المدارس ضمن للعلوم الجارى تعليمهم اياها بالمدارس حتى بذلك يستدرك وجود عدد من موظفى التلغرافات و تيسر الحصول على ما يلزم منهم .

ومن لطريف ان موظفى الحكومة المصرية لم يكونوا يصدقوا في بادى الأمر أن تكلام يمكن بين القاهرة ودارالهادية بواسطة تلك الاملاك فاختدوا يتخاطبون مع رجال الجاب العالى ولا هدف لهم الا التحقق من صحة الرعم وفضوا أكثر من ثلاث ساعات وهم يتخاطبون الآسفالة بكلام لا طائل قصته و يسألون أسئلة عن صحة رجالها وعن حالة الطقس فيها حتى أفقدوا الخزينة المصرية ما يزيد على خمسين ألف جنيهة لمن كلام فارغ .

لهذا صدر أمر الخديوى الى جميع المصالح الحكومية بعدم تحرير التلغرافات الا بالثوب للضرورى جدا .

وقد أنشأت الشركة الانجليزية للشرقية في عهد اسماعيل خطا تلغرافيا بحريا من الاسكندرية الى مالطة وصقلية فأوروبا وخطا آخر من الاسكندرية الى السويس ثم الى عدن فالهند ويتصل بخط الشرق الأقصى واستراليا .

وبلغت نفقات انشاء كل هذه الخطوط ما يقرب من مليون من الجنيهات
وبذلك كان اهتمام الخديوى اسماعيل بمد الخطوط للتغرافية اهتماما بالغا سواء
كانت تلك الخطوط لربط مدن القطر المصرى بعضها ببعض أو لربط مصر
بمعظم بلدان العالم وخصوصا بمدن أوروبا الذى كان يحرص اسماعيل على أن
يكون على اتصال مستمر بها لولمه الشهد بأخبارها .

وكما اهتم بالموصلات البريدية وأنشأ الخطوط التلغرافية اهتم اسماعيل
أيضا بالسكك الحديدية .

السكك الحديدية :

كان التوسع فى السكك الحديدية فى عهد اسماعيل من أسباب النهضة
الاجتماعية لاصيما وأنه وقت نفسه عقب رحلاته الى أوروبا على نظام للسكك
الحديدية هناك فعمل على ترتيب مواعيد سفر القطارات ووصولها ، وذلك أنه
أنشأ مجلس الاشراف على شئون السكك الحديدية فى مصر ويتكون هذا
المجلس من رئيس ووكيل وأعضاء ؛ وكان أول رئيس لهذا المجلس هو عبدالرحمن
رشدى بك والوكيل سعيد بك من أعضاء مجلس الأحكام والاعضاء شيمى بك
وشاكر بك وبسى بك واسماعيل أفندى ناظر محطة كفر الزيات وكان على كل
عضو من أعضاء هذا المجلس أن يتفكر ويفكر فيما يكون فيه الإصلاح لهذه
المصلحة فى أشغالها وترتيبها والاجراء المخصصة لها سواء كان ذلك بخصوص
الركاب المسافرين أو نقل البضائع وكذلك تنظيم أمورها وإيرادها وتنشيتها
على أسهل طريقة وأحسن أسلوب لتكون بذلك فى أعلى درجات الانظام كما
هو الحال فى أوروبا وكان على وكيل المجلس أن يراقب بنفسه شئون تلك
المصلحة بأن ينتقل الى الاسكندرية أو السويس أو غيرها من بلاد القطر لى

يلاحظ بنفسه ما هي عليه من النظام وإيجاد الحلول التي تلزم لما يواجهه من مشاغل وأن يرفع تقريره الى المجلس الذي هو وكيله للمذاكرة وجرى على عادة اسماعيل في تقليد ملوك أوروبا فإنه اتخذ سائقا لقطاراته الخاصة السائق الذي كان لنا بليون الثالث ، بعد أن سمع عن دقة ذلك للعامل بالنسبة لمواعيد أسفاره

وجاء في الوقائع المصرية وأن امتداد السكك الحديدية التي أنشأها الحكومة المصرية بعد أن كانت ٤٤٣ كيلو مترا عند تولي اسماعيل حكم مصر صارت تزيد حتى بلغت ٦٧٣ كيلومتر (سنة ١٨٦٨) وبعد انتهاء الاعمال الجاريه تبلغ عن قريب ١١٨١ كيلومترا .

ولقد ساعدت السكك الحديدية على اتساع زراعة القطن حيث أوجدت وسيلة سريعة لنقل محصول القطن الى السوق في الاسكندرية حيث يصدر بعد ذلك الى الخارج وكذلك ساعد التوسع في السكك الحديدية في عهد اسماعيل أن ارتبطت المدن الرئيسية في الوجه البحري بشبكة من السكك الحديدية وأنشئت الخطوط الحديدية المبينة فيما بعد وذلك بالاضافة الى ازدواج الخط الحديدى من القاهرة الى الاسكندرية .

الخطوط الحديدية التي أنشئت في عهد اسماعيل :

- ١ - طنطا - سحاة ووح
- ٢ - بنها - الزقازيق
- ٣ - القناطر - قليوب
- ٤ - القناطر - الزقازيق
- ٥ - الزقازيق - المنصورة
- ٦ - الزقازيق - الاسماعيليه

- ٧ - دسوق - زققي
- ٨ - طنطا - شين الكرم
- ٩ - طنطا - ممنود
- ١٠ - أبو كبير - الصالحية
- ١١ - المنصورة - دمياط
- ١٢ - الاسماعيلية - السويس
- ١٣ - الاسكندرية - رشيد
- ١٤ - الاسكندرية - سيدى جابر
- ١٥ - المعهورة - أبو قير
- ١٦ - قلين - كفر الشيخ
- ١٧ - بولاق الدكرور - ايتاى البارود
- ١٨ - بولاق الدكرور - اسيوط
- ١٩ - الواسطى - أبو كساه

وهكذا أنشأ اسماعيل تلك الخطوط الحديدية التي صممت على الأهل للتنقل من مكان لآخر والى الغلب على المسافات البعيدة بين مدن القطر المصرى وأصلح ادارتها بعد أن كانت قد اختلت فى أواخر عهد سعيد .

الموانئ والمناشر :

فطرا لازدياد حركة السفن التجارية وسفن نقل الركاب اهتم اسماعيل اهتماما كبيرا بإنشاء الموانئ وتجديد الموجود منها حتى يشمل على تلك السفن أن ترسو على سواحل مصر المطلة على البحرين الأبيض والاحمر وكذلك أنشأ المناشر لكى ترمى السفن ليلا فى البحرين أيضا .

فقد اهتم اهتماما كبيرا بميناء الاسكندرية وعهد الى شركة انجليزية لتوسيعه
وجعله يضاغى موانى البلاد الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط وعلى سهولة
رابط مصر بموانى تلك البلاد الأوروبية .

كما انشأ قنارا جنوبها حاجز المياه في مدخل ميناء الاسكندرية لارشاد السفن
ليلا .

ولقد وجدت صعوبات جمة في انشاء الموانى على طرف قناة السويس وبالرغم
من أن الانشاءات البحرية في السويس أقل تكلفة من تلك التي تمت في الاسكندرية
الا أنها تليها في العظمة والاهمية . لقد تم الاتفاق مع شركة فرنسية لانشاء حوض
لاصلاح السفن في السويس وتبلغ نفقات المشروع ٢٧٠٠٠٠ جنيه ، وذلك في
مكان يبعد ميلين عن جنوب المدينة في مساحة تبلغ ٤١٠ قدم طولا و ٩٠ قدم
عرضا ، يبلغ عمقها ٣٦ قدما .

وفي أثناء تنفيذ ذلك المشروع حصلت تلك الشركة الفرنسية على مبلغ
٦٠٠٠٠٠ جنيه زيادة عن المبلغ السابق بالاضافة الى منحهم العمال الذين
أضيفوا بعد بدء المشروع بفترة وجيزة فارتفعت نفقات تكاليف ذلك المشروع
الى ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه ودفعها كلها تقريبا - اسماعيل - ولقد افتتح ذلك
الحوض في سنة ١٨٦٦ .

وبعد ذلك قرر اسماعيل انشاء ميناء كامل لكي يسع لكل احتمال الزيادة في
التجارة وبدأ العمل في ذلك المشروع في سنة ١٨٧٠ وبلغت جميع النفقات بما فيها
الحوض الجاف ١٠٤٠٠٠٠٠ جنيه بالرغم من أن المشروع الاخير ظل ناقصا
نظرا لاتمام مشروع قناة السويس التي قضت على تجارة الأتراميت ولقد انصف

اسماعيل في كل تلك المشروعات بالاسراف الزائد عن الحد والذي أدى الى الاستدانة والاضطرابات الاقتصادية والسياسية .

ورغبة في ارشاد السفن وتسهيل الملاحة أنشأت الحكومة في عهد اسماعيل عدة منائر على سواحل البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والمحيط الهندي .

اولا : على ساحل البحر المتوسط :

فنار البرلس وفنار رشيد وفنار دمياط وفنار بوزسعيد وفنار العجمى وفنار حاجز المياه وفنار للقبارى .

ثانيا : على ساحل البحر الاحمر :

فنار السويس وفنار رأس الغريب ومنارة صخور الاخوين الشمالية ومنارة جزيرة شدوان التي تمت في سنة ١٨٨٩ ومنارة الوجه على ساحل الحجاز . وبالنسبة لمنارة رأس الغريب فقد تمت في سنة ١٨٧١ .

ثالثا : على ساحل المحيط الهندي :

منارة هريرة .

وهكذا حاول اسماعيل ادخال كل ما هو أوروبي الى مصر وقد أفادت البلاد من بعض تلك الامتيازات التي قام بها ولو أنه - كما ذكرنا - انغمس نتيجة للاسراف الزائد في الديون الباهظة التي كانت السبب الرئيسي في تخلف النفوذ الاوروبي في مصر .

وكما اهتم اسماعيل بادخال مظاهر الحضارة الاوروبية في البلاد من تجهيل القاهرة والاسكندرية والمدن الرئيسية في القطر المصري وتزويدها بالمياه وانارتها بالفاز حتى تصبح كعواصم أوروبا وأدخال وسائل الترفيه التي لم

تصدها البلاد من قبل وكما اهتم بالبريد ومد الخطوط التلغرافية وخطوط السكك الحديدية وانشاء الموانئ والمناجم فانه اقتبس أيضا من الدول الاوروبية النظم المتبعة لديهم في المحافظة على الامن في البلاد والاهتمام بالشرطة .

تنظيم الشرطة :

لما كان الحديري اسماعيل يصرف همه في التشبيه بالممالك الاوروبية المنظمة ، رأى من الواجب أيضا تشكيل قوة من الشرطة يعهد اليها أمر حفظ الامن بداخل البلاد .

كانت للشرطة حتى أوائل حكمه - محصورة فيمن كانوا يدهونهم القواصة وكانوا غالباً من جهلاء الأتراك أو المتمردين من الأرنؤوط ولقد كانوا يتصفون بسوء الأخلاق فكثيرا ما اعتدوا على الأهالي بالضرب والإهانة ومهاجمة البيوت وارتكاب المنكر إذا كفوا بضبط واقعة . أما إذا سلم إليهم سجناء فإنهم كانوا يطالبون بالبشيش والرشوة .

ولكن هؤلاء القواصة كانوا يخافون الأجانب ، ولا يجسرون على مطاردة مجرمهم لا سيما بعد تمادى القناصل في الإساءة إلى الامن العام لاحتفاء هؤلاء المجرمين في ظل الامتيازات الأجنبية .

وكان أولئك القناصل يتخذون قواصة ، لأنفسهم بالرغم من أنهم يعدون أن هؤلاء القواصة لا يمكن الاعتماد عليهم . فنشأ عن ذلك وجود نظامين للضبط في البلاد بجانب أنظمتها الإدارية المتعددة ، وكانت النتيجة ضياع هيبة الشرطة بالمرءة . وجلب ويلات على القطر المصري لا نهاية لها .

لذلك ألقى اسماعيل طائفة القواصة هذه من هجوم القطر المصري وذلك بأن جمعهم وأرسلهم إلى السودان ليكونوا بها جنوداً :

وافتضحت الحكومة لتنظيم للشرطة ضابطين إيطاليين هما :

المسيو كارليسيمو (Carlesimo) والمركيز فيجيري (Negri) وعهد إليهما تنظيم إدارتها أيضا .

ونظمت إدارة الشرطة الجديدة واستمعات تلك الإدارة والممتازين من هيئة الضبط للقديمة ومن رجال أتوا بهم من أوروبا لاسيما من إيطاليا .

وبذلك تخلصت البلاد من طائفة القواصة سواء قواصة الحكومة أم قواصة القناصل وعادت الطمأنينة إلى الأهالي وارتاحوا لتلك الهيئة الجديدة التي - حرصت على المحافظة على الأمن العام في البلاد .

وكان كبار رجال الإدارة - كالمديرين في الأقاليم والضباط في القاهرة والإسكندرية - يحملون عصا الإدارة بيد وصيف للقضاء بالأخرى فكانوا في نفس الوقت يحافظون على الأمن ويصدرون الأحكام ويقومون بتنفيذ تلك الأحكام فأدى بهم ذلك إلى الاستعداد .

وكانت سلطة هؤلاء المديرين ورؤساء الضبط في العاصمة من مطلقة إلى حد أن أعمال الناس كانت رهن إشارتهم وأهوائهم . فعمل إسماعيل على منع رجال الإدارة من توقيع عقوبات إعدامية لم تصدر بها أحكام ؛ ونخص رجال القضاء دون سواهم بإصدار تلك الأحكام وخاصة بعد إنشاء المحاكم المختلطة . فأدى ذلك إلى الإفلال من القسوة والنظاعة التي اشتهر بها رجال الإدارة ولكن بالرغم من ذلك لم تشر جهود إسماعيل المثمرة المرجوة وذلك بسبب مقاومة الدول الغربية وتعارض تلك الإصلاحات مع بقاء الامتيازات الأجنبية في البلاد .

استعمال التاريخ الميلادى :

نظرا لأن المعاملات الجارية والدواوين ، فى عهد إسماعيل ، مع الأوربيين معظمها على واقع الشهور الأفرنجية فلذلك أصدر إسماعيل أوامره إلى نظارة المالية أن تتبع حسابات الحكومة للشهور الأفرنجية وأن يكون التقويم الميلادى هو المتبع فى جميع دواوين الحكومة وذلك ابتداء من أول - سبتمبر سنة ١٨٧٥ وذلك عملا على سهولة التعامل مع الدول الأوروبية ولقد لقي استعمال التاريخ الميلادى صعوبة فى بادىء الأمر .

استعمال الطريقة العشرية فى المكاييل والموازين والمقاييس :

أصدر إسماعيل أمره بالحقانية وتحويل الموازين والمكاييل والمقاييس الجارية تداولها إذ ذاك إلى الطريقة العشرية مع إبطال الطرق المتنوعة المستعملة فى ذلك الوقت وعدم الأخذ والعطاء والتعامل بكل صورة إلا بالطريقة سائفة الذكر كذلك أصدر أوامره لنظارة التجارة لاتباع تلك الطريقة الجديدة وتعميمها فى جميع أنحاء البلاد .

كذلك أصدر إسماعيل أوامره إلى كل من الدائرة الخديوية ونظارات الداخلية والهادية والمالية والتجارية بأن يستعمل بها وبسائر الدوائر المصرية (المسيقيين مترىك) أى الطريقة المترية فى المقاييس والموزونات وقد تم العمل بالنظام المترى هذا فى يوليه سنة ١٨٧٦ .

وقد كانت الموازين والمقاييس المختلفة المنبجعة قبل ذلك توقع فى الارتباك إذ أنها كانت غير موحدة وقد دفع إسماعيل إلى اتباع تلك الطريقة المترية الجديدة أو العشرية - كما سماها هو فى الأمر الذى أصدره لشريف باشا دفعه

إلى ذلك رغبته في سهولة التعامل مع الدول الأوروبية الذي كان يحرص كل الحرس على إرضائها وإنهاء علاقته الاقتصادية معها .

بما سبق يتضح أن الخديوي إسماعيل لم يترك فرصة من الفرص في إدخال النظم الأوروبية إلى مصر إلا واتبعها وقد ظهر ذلك جليسا في اتساع التقويم الميلادي في جميع أنحاء البلاد بدلا من التقويم القبطي الذي ابنته مصر ردحا طويلا من الزمن ، وكذلك في تعميم الطريقة المتربة في المقاييس والموازين والمكاييل لنفس الغرض وهو سهولة التعامل مع دول أوروبا .

تقديم الصحافة :

عند ما تولى إسماعيل حكم مصر لم يجد بها إلا بعض الصحف الأجنبية التي تصدر بلغات أوروبية مختلفة ، وهي على قلتها لا تؤدي واجبها الصحفي الآداء الصحيح إذ أن تلك الصحف اهتمت بالشئون التجارية وأخبار السفن الداخلة إلى ميناء الاسكندرية وبعض أخبار الدل الأوروبية .

وكانت الصحف المصرية التي أنشأها محمد علي قد اختفت أيام عباس وسعيد وحتى جريدة الوقائع المصرية رأى سعيد أن يجهزها ومطبعة بولاق لأحمد أصدقائه وهو هيد الرحمن رشدي بك مدير الواورات البحرية في ذلك الوقت .

فتعطلت جريدة الوقائع ما يقرب من عامين حتى صدر العدد الأول في عهد إسماعيل في ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٥ في صورة جديدة ونقلت عن الصحف الغربية خير ما فيها وعينت بالبلاط الشرقية وأمسورها وكذلك الأخبار الداخلية في مصر ولم تغفل شئون التجارة والموضوعات الاقتصادية والاجتماعية

والأدبية واهتمت أيضاً بالأعلانات وكانت تدافع عن سياسة الحكومة وفي سنة ١٨٦٥ أيضاً أصدرت الحكومة صحيفتين أخريين وهما مجلة « يسوب الطيب » و « الجريدة العسكرية المصرية » وصدرت بعد ذلك بعدة سنوات جريدة « أركان حرب الجيش المصرى » ثم « مجلة روضة المدارس » وكانت توزع مجاناً على التلاميذ وكذلك « وادى النيل » لعبد الله أبى السعود أفندى .

وظهرت صحافة التخصص مثل « المتعطف » فى الأدب وشئون الاجتماع ، وصحف التجارة وشئون الاقتصاد كصحيفة « التجارة » كذلك ظهرت الصحف - الهزلية مثل مجلة « أبو نضارة » أنشأها يعقوب صنوع وهو يهودى وكانت تلك المجلة مدرسة هاد إليها الصحفيون إذ أنها كانت تفقد كل شئ فى ذلك الوقت .

وهكذا نشطت الصحافة فى ذلك العصر وأخذ المصريون ينشئون المجالات العلمية والصحف السياسية .

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧٨ كان بمصر ٢٧ صحيفة يومية أو نصف أسبوعية .

٧	بالغة العربية .
١	» » والتركية .
١	» » والفرنسية .
١	» » والإيطالية .
٩	» الفرنسية .
٣	» الليوانية .
٥	» الإيطالية .

إنشاء دار الكتب :

يقول على مبارك باشا :

« ثم ظهر لي أن أجعل كتيبخانة خديوية داخل الديار المصرية أضيها بها كتيبخانة مدينة باريس فاستأذنت الخديوي إسماعيل في ذلك فأذن لي ، من ذلك يتضح أن وزراء إسماعيل قد اقتفوا أثره في التشبه بمدن أوروبا في نظمها فهذا على مبارك ناظر المعارف في ذلك الوقت يتحدث عن إنشاء دار الكتب ويشير بها إلى تلك التي في باريس .

وعلى ذلك أصدر إسماعيل أمراً بإنشاء تلك الدار كما أمر باستحضار حضرات العلماء لكي يعدوا قائمة بديان أسماء الكتب وكذلك استحضار من لهم إلمام بالكتب التركية لإعداد قائمة بملك الكتب وشراء الكتب التي لا توجد بمصر من القسام والجهاز والاستعمال بة دول أوروبا وفعلت الكتب الموجودة بديوان المدارس إلى الدار الجديدة .

وتم افتتاح دار الكتب في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧٠ بسرأي درب الجمالين -
وفتحت أبوابها للراغبين في الاطلاع .

الجمعيات العلمية :

ظهرت في عصر إسماعيل الجمعيات العلمية لنشر الثقافة وتوليد روح البحث العلمي واليقظة الفكرية .

فأنشأت الجمعية الجغرافية في ١٥ مايو سنة ١٨٧٥ وقد حدد الغرض من إنشائها : « البحث على الدراسات المتعلقة بالسكشاف الجغرافي عن الأقاليم الأفريقية وما جاورها والعناية بالدراسات الجغرافية على اختلاف أنواعها ولكن بوجه خاص للباحث الأفريقية » .

وقد قامت الجمعية الجغرافية بنشاط كبير في تحقيق أهدافها ونشاطات الاستكشافات الجغرافية في أفريقيا والتي ارتادها الأوروبيون الذين قاموا بإرياد تلك القارة التي كانت تسمى القارة المظلمة .

كذلك تأسست جمعية المصارف المصرية بالتعاون على نشر العلوم وذلك بناء على رغبة الخديوي إسماعيل أيضا وتولى رئاستها ابنه محمد توفيق أكبر أعمال الخديوي وولى عمده وصدرت لأئحة التنظيم لتلك الجمعية تتكون من ثمانية عشر هنأ لكي يصير أعضاء الجمعية على هداها .

وهكذا شجع الخديوي إسماعيل الصحف المصرية وأنشأ الكثير منها ومد يد المعونة إلى كثير من تلك الصحف وخصوصا للصحف الأجنبية التي كانت لها معرفة مادية سنوية لكي يتحدوه في صحفهم ومجلاتهم ولكي تتحدث عنه تلك الصحف دائما وتتحدث عن أعماله .

كذلك أنشأ دار للكتب المصرية لكي تكون شبيهة بتلك التي بإرياد لكي يحقق عبارته المشهورة ، إن مصر أصبحت قطة من أوروبا ، وشجع كذلك الجمعيات العلمية كما ذكرنا سابقا .

النتائج :

إن مدى إنتشار التعليم في أى أمة من الأمم يعطى فكرة واضحة عن مدى ما وصلت إليه تلك الأمة في مضمار الحضارة ولذا يجب ونحن نتكلم عن مظاهر الحضارة الأوروبية في عصر وأثرها في الحياة الاجتماعية أن نبحث درجة إنتشار التعليم في مصر في عهد إسماعيل وتأثره في ذلك بالدول الأوروبية واستعداداته بالأجانب في هذا المضمار أيضا .

وتنضح سياسة إسماعيل في التعليم من خطاب أرسله إلى الصدر الأعظم

يوضح فيه تلك السياسة وكيف أن تقدم المدنية أدى إلى رقى للعلوم وانتشار المعارف وأنه أهاد فتح المدارس التي كانت قد أغلقت في عهد عباس وسعيد .
ففي عهد عباس ألغيت بعض المدارس ، أما سعيد فقد ألغها جميعا وتم على يديه انميار النظام للتعليمى الذى كان قد أنشأه محمد على .

ويقول يعقوب آرتين (باشا) فى كتابه « التعليم العام فى مصر » ، إنه يمكن ، لإعتبار المدة ما بين سنة ١٨٤٨ و ١٨٦٣ فيما يختص بالتعليم العام والمعارف العمومية كأنها معدومة .

وفى حديث لسعيد باشا مع (كونج بك) ، مربيه السويسرى الذى أصبح سكرتيره الخاص ، بعد ما تولى العرش ، وكان يحضنه على إعادة فتح المدارس التى أغلقها عباس سلفه يقول سعيد : ولم تعلم للشعب ؟ لكى يصبح الحسك عليه وللتصرف فيه أعصرها عليه ؟ دعمهم فى جهلهم فالأمة البهاة أسلس قيادة فى يد سحاكها .

وعندما تولى اسماعيل حكم مصر لم يكن فى القطر من مدارس سوى مدرسة ابتدائية ومدرسة نهمبزية والمدرسة الحربية فى القلعة ومدرسة الطب والصيدلة ولولادة التى أنشأها كلوت بك ، وكأها بالعاصمة ، ومدرسة بصرية بالإسكندرية وكانت جميعها فى حالة سجنه من حيث نظامها ولقريبه والتعليم فيها .

وأخذ اسماعيل يشق المدارس فتأسست فى سنة ١٨٦٤ مدرسة رأس العين بالإسكندرية ومدرسة الفاصرية بمصر وعلمت فيها اللغات والعلوم المختلفة وفى سنة ١٨٦٥ أنشأ أيضا مدارس أخرى فى بنها وبنى سويف والمنيا وأسوط ، بها من الطلبة ما يزيد على ٦٣١ طالبا منهم ٥٠٧ داخلية .

وكانت المجانية أساس التعليم في هذه المدارس كافة وتشمل الاسكوة
والعلماء أيضا .

وظهرت لائحة (١٠ رجب سنة ١٢٨٤) وهي لائحة ذات أربعين بنداً
أصدرها علي باشا مبارك أساسها مبادئ :

أولاً : تضامن جميع المدارس في نظامها وتعليمها .

ثانياً : مساواة المعاهد التي من درجة واحدة مساواة تامة في جميع الأمور .

وقسمت المدارس ثلاثة أقسام : ابتدائية وثانوية وعالية خلاف المدارس
الخاصة .

وتقرر أن تكون المدارس الثانوية سبعا ويكون أساسها المجانية المطلقة .
وأما المدارس العالية فجمعت تسعا . ثمان في مصر وواحدة بالاسكندرية ومن
المدارس العالية مدرسة البوليتكنيك والتي يقال لها مدرسة المهندسخانه ومدة
الدراسة بها ست سنوات وأنشئت تلك المدرسة سنة ١٨٦٦ . ومن المدارس
العليا أيضا مدرسة الادارة التي عرفت باسم الحقوق وأنشئت سنة ١٨٦٨ .

أما مدرسة الطب فكانت في درجة كبيرة من الرقي والتقدم وكانت تنقسم
إلى قسمين : قسم الطب والجراحة وقسم الصيدلة ومدة الدراسة في كل منهما
خمسة سنوات وكان عدد طلبة في سنة ١٨٧٦ ، ١٩٥ طالبا كلهم داخلية
ما عدا عشرين . وإن تخريج الطبيب الواحد كان يكلف الحكومة ٩٣ ألف فرنك
وتخريج الصيدلي الواحد كان يكلفها ١٤٥٠٠ فرنك وكان معظم الاساتذة
مصريين ممن تعلموا في أوروبا . كما كان بالمدرسة مستشفى مدني وعسكري
ومعمل كياوى ، ومكتبه شاملة ومجموعات تجهيزات تشريحية ومجموعات تاريخ
طبيعي .

واستعرض اسماعيل كثيرا من الأوراد بين المساعدة في تنمية التعليم ومن هؤلاء (دورك) الصهيونى الأسفل الذى نبهنا من قبلنا للمصارف وكلفه تنظيم المدارس وتوزيع طاقمها على القسط الأفرق من شخصين ووزارة المعارف بميزانية سنوية تراوحت بين ٧٠٠، ٨٠٠ ألف جنيه وقد أن كانت لا تتعدى الألف جنيه فى عهد سعيد .

ولما اضطر اسماعيل فيها بعد إلى الأقساط يريد من ميزانية التعليم ليراد تفقيش الوادى بعد أن استرده من شركة قناة السويس مقابل عشرة ملايين من الفرككات وكان مجموع ذلك الايراد من مائة ألف فونك معنى يا .

وعلى ذلك تكون ميزانية التعليم فى عهد اسماعيل كالتالى :

٤١٠٠٠	جنيه	من وزارة المالية (الميزانية العامة) .
٢٠٠٠٠	،	إيراد تفقيش الوادى
٧٠٠٠٠	،	ديوان الأوقاف .

وتقدر مساحة تفقيش الوادى ١٠٠٠ فدان كذلك تبرع اسماعيل لميزانية التعليم إيراد ١٠٠٠٠ فدان أخرى وذلك لغرض إنشاء مدرسه فى كل مديرية وأجرى دور بك بعض تعديلات فى المدارس الموجودة كتحويله مدرسة الإدارة إلى مدرسة حقوق ، وكجعل مدرسة اللغات مقبلا لتخرج مترجمين ومفتشين يشتغلون فى الإدارات وأضاف قسم بيطرى إلى مدرسة الطب .

ولكن بالرغم من ذلك فقد كانت بجهودات الخديوى ووزرائه ضائعة وذلك لقلة المال وقلة الرجال بالرغم من استحضار الاساتذة من أوروبا .

وذلك لأن المجانية العامة فى التعليم جعلت المبالغ المخصصة لتعليم ذيرواف

بالمراد وأن الفترة ما بين سنة ١٨٤٨ و ١٨٦٣ انقضت كثيرا من عهد
المصريين المثقفين الذين يوم الكفاية بإمارة شؤون التعليم وأدى ذلك الشعور
بالحاجة إلى الزيادة في عدد المعلمين .

لذلك أقرح على مبارك باشا إبطال مبدأ المجانية البحتة وتكليف الأهالي
بالالتحاق على تعليم أولادهم ، ولذلك أنشأ مدرستين بمصاريف شهرية ، ثم
أنشئت دار العلوم لتخرج أساتذة يقومون بتدريس ما كانت اللغة العربية أساسا
لتعليمه كما أنشأت مدرسة للفرمان لتخرج أساتذة يقومون بتدريس اللغات
الإجنبية والرياضيات والعلوم الأخرى .

كما قرر مدير ديوان المدارس انتخاب التلاميذ المتقدمين في فن الرسم
واللغات الأجنبية من تلاميذ مدارس المدارس وتعيينهم معاونين للأساتذة
المدارس بمردع قدره ٢٥ قرشا واجراء مصابغة لهم في آخر السنة ، فإذا
أظهروا كفاءة ومقدرة فيصير تعيينهم أساتذة بالمهنية المقررة للأساتذة كما
أرسل اسماعيل البهوت إلى الخارج وقد بدأ في عهد محمد علي ولم يكن عدد
المبعوثين إلى أوروبا في عهد عباس وصعيد قليلا بالرغم من تضييقهما على
الحركة التعليمية في مصر .

وقد أسدت تلك البعثات مصر بثلة نفة من الرجال الذين أحازوها في مختلف
نواحي الحياة وبلغ المنفق عليهم أيام حكم اسماعيل ١٦٣٠٥٧ جنيتها .

وقد وثق نظام البعثات العالمية أو اصر إتصال مصر بالحضارة الغربية وقوى
من أسيا به .

كما أنشأت في مصر مدارس الجاليات الأوروبية المختلفة والتي ساهمت أيضا
بمنصيب كبير في ازدهار التعليم في تلك الفترة .

كما أنشأ الأقباط الأرثوذكس مدارس عديدة باءت إلى عشرة مدارس وقد
وهدب اسماعيل مدارسهم ألفاً وخمسمائة فدان من أطلال القلعة الجديدة أما
الأقباط الكاثوليك فقد كانوا أسبق المصريين على التخليق في مضافات التعليم وكانت
مدارسهم الابتدائية والثانوية منتشرة على الأخص في الصعيد وكانت مدارسهم
مشتركة بين البنين والبنات .

وقد كان للروم الأرثوذكس مدرستان للبنين والبنات بمصر ومطهرهما في
الاسكندرية وكان للموارنة ثلاث مدارس ابتدائية بمصر . أما الأرواح فلم
يكن لهم سوى مدرسة واحدة . كذلك أنشأ اليهود عدة مدارس ، والسكن
كانت مشهورة بالقدارة التجارية أطناً فيها أنشأها بمصر للتعليم والقيام بقره
تلك كانت الحركة التعليمية في مصر اسماعيل والتي أدت إلى زيادة عدد
المتعلمين .

فيهد أن كان عدد التلاميذ في التعليم العام سنة آلاف فقط في عهد محمد علي
ارتفع هذا العدد في أمت سنوات الأولى من حكم اسماعيل إلى مائة ألفاً ثم
بلغ عدد المتعلمين في سنة ١٨٧٣ ٨٦٨٩٣ تلميذاً وإذا قارنا هذا العدد على
سكان القطر وقتئذ البالغ عددهم ٥٠٠٠٠٠٠ نفس بحسب الإحصاء الرسمي
خص كل عشرة آلاف نفس ١٧٣ تلميذاً وهذا وإن قل بالنسبة لبلاد أوروبا
لكنه يعد تقدماً بالنسبة لبلاد مصر .

فيينا سجلت بروسيا وسويسرا نسبة قدرها ١٥٪ من عدد سكانها، فرنسا
١٣٪ إنجلترا ١٢٪ النمسا ٩٪ أيرلندا ٨٪ ليونان ٥٪ البرغال ٤٪
روسيا ٢٪ من مجموع عدد سكانهم الذين تلقوا للتعليم الابتدائي فقد سجلت
مصر نسبة ٢٪ من عدد سكانها ولكنها تعتبر في الواقع ٤٪ بالنسبة لعدد

السكان من الذكور .

ويقول رفاة هك رافع بالنسبة لتقدم التعليم في ذلك العصر :
وهذا طراز جديده في العلم والتعليم وبحث مفيد يضم حديث المعارف الحالية
إلى القديم فهو من بدائع التنظيم وإذا أخذ حقه من حسن التدبير والاقتصاد
فيه استحق مرتبة التعظيم .

كما أدت تلك الحركة التعليمية إلى إزالة جزء عظيم من الفوارق التي كانت
بين الأجناس المختلفة المتصارعة في وادي النيل ، وجهلت الصدور أوسع احتمالاً
للاختلافات المذهبية .

(انظر احصائية عن التعليم في التطار المصري سنة ١٨٧٥ والتي تبين درجه
انتشار التعليم الاولي والاجنوبي بمصر ومدارس الحكومة) .

(احصاء رقم ١ من الملاحقات)

(كذلك احصاء عن عدد تلاميذ مدارس الحكومة المصرية من سنة ١٨٦٢
إلى سنة ١٨٧٩ .

(احصاء رقم ٢ من الملاحقات) .

تعليم البنات :

والامر الذي يعتبر أكثر أهمية من أحياء تعليم البنين ، تلك المحاولة
التي هدفت لتأسيس مدارس لتعليم البنات والتي تعتبر - في حده ذاتها ثورة
وضربة مباشرة لنظام الحريم واستخدام الرقيق .

فقد كان تعليم البنات يعتبر من قول في حكم العدم ، اذ لم تكن في البلاد
مدرسة للبنات سوى مدرسة الولادة ولم يكن يتم فيها في الغالب سوى للبنات

الخبثيات ، أما الفتيات من سائر الطبقات فلم يكن لهن مدارس ، لتعليمهن
وكان الجيل نجيا عليهن .

ويقول بيردسلي قنصل الولايات المتحدة في خطاب له إلى وزارة الخارجية
الأمريكية :

(لقد أطلع اسماعيل عن المعتقدات الباطلة المتأصلة من قرون في بلاده ، فقرر
أن يكف عن حرمان المرأة المصرية من منافع التربية فأمر أن يكون تعليم
البنات موضحا لأكبر عناية من حكومتها) .

نعم لأنه كان في البلاد مدارس للبنات ، أمتعتها الأخوات والرساليات
المسيحية والطوائف غير الإسلامية ، والجامعات الغربية ، وأهم تلك المدارس تلك
التي أنشأها مس' وانلى ، ابنة أسقف دبلن ، والتي كانت أسعد حظا من زميلاتنا
في هذا المضمار ولكن الخوف الطبيعي للمصريين المسلمين من تأخير تلك المدارس
على بناتهم من الناحية الدينية قد قيد تلك الجهود ولم يدع الكثير منهم أبناهم
أن يذهبوا إلى مدارس الرساليات هذه وذلك بدافع الغيرة الدينية

وقامت تشسما آنت سخانم الزوجة الثالثة للخديوى اسماعيل بتأسيس مدرسة
لتعليم البنات وهي أول مدرسة إسلامية تفتتح في القطار المصرى لتعليم البنات على
الطريقة الغربية ، ولكن بالرغم من أن تلك المدرسة جعلت داخلية مجانية وأن
البنات استعدمت لايها من جميع طبقات الأمة بلا تمييز مذهبي أو اجتماعي
وكانت المعيشة فيها فاحخرة كأن المقيمات فيهما بنات أرباب قصور وحتى
المدرسات اللاتي يقمن بالتدريس في تلك المدرسة كن من نخبة المدرسات
وكذلك الناظرة التي حضرت خصيصا من أوروبا لتلك المدرسة بالرغم من
كل ذلك لم يقبل الأهالى - في هادى - الأمر - على ارسال بناتهم إلى تلك المدرسة

فلم يجد الأديرة المذكورة هذه التلميذات تالزم لمدارسها ، واضطرت إلى أخذ فتيات البزارى الريفى من بيوتها وبيوت الأسرة المالكة وأمرائها وادخالهن فيها حتى أن ظلت ألقاها في المدرسة خالية مدة ثلاثة أسابيع أو أكثر .

وكانت خلال ثلاثة أو أربعة أشهر من تلك جميع المقاعد وعددها ١٠٠ وقد قدمت طالبات أخرى للالتحاق بالمدرسة من مسلمين ونوبيين وأقباط ويهود ومن جميع الطوائف من حى لاه قدموا طالبات اللغات البنات ليتلقوا بمدرسة السيوفية هذه فأشرفت بالمدرسة قسم آخر خارجى .

وقد كان التلاميذ في تلك المدرسة يهدف إلى جعل البنات أمهات المستقبل إذ أنه خصص خمسة أيام في الأسبوع للتدبير المنزلى وأشغال الأبرة ويومان للعلوم الأخرى وكان في مدة الدراسة خمسة سنوات وقد أدى ذلك إلى تحسين تفكير المرأة وتعودها على النظام والنظافة وبذلك يمكنها أن ترفع من شأن الفلاح وقد كان الخديوى يقول : إن تعليم المرأة سوف يحد من تعدد الزوجات وسيؤدى حتماً إلى إنشاء نظام الحريم .

وأصدر اسماعيل أمراً آخر بإنشاء مدرسة أخرى للبنات على نظام مدرسة السيوفية وأسست إدارة الأوقاف تلك المدرسة والتحق بها مئات الطالبات .

وبعد ما كان للمرأة أيضاً نصيب من دخول مظاهر الحضارة الأوروبية إلى مصر في عهد الخديوى اسماعيل إذ أتت لها فرصة التعليم لأول مرة .

كذلك أنشأت زوجة الخديوى الأولى مدرسة يتعلم فيها البنات الريفيات للفتيات لسكنى يخدمن في خدمة المنازل .

وبعد عزل اسماعيل ألغيت تلك المدارس بسبب الضائقة المالية .

إبطال الرقيق :

لقد عمل إسماعيل على القضاء على الرقبة بالدول الأوروبية في إلغاء تجارة الرقيق وتحرير العبيد ، إذ أصدر البرلمان الإنجليزي في سنة ١٨٠٨ قانونا بإبطال تجارة الرقيق واتبعها فرنسا في ذلك سنة ١٨١٥ وصار مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ في الطريق ذاته ، وتمتعت قرارات مؤتمر إكس لاشابيل سنة ١٨١٨ على النخاسة وإبصاره مؤتمر فيرونا سنة ١٨٢٢ واعتبر يوم أول أغسطس سنة ١٨٢٤ بداية لتحرير عموم الأرقاء في دائرة الممتلكات البريكانية واتبعها دول أوروبا كلها في هذا المجال خصوصا فرنسا والسويد والدانمارك وهولندا وأسبانيا والولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية الأمريكية .

فلما تولى إسماعيل عرش مصر وعزم على إدخال بلاده في مضمار المدنية الغربية قرر العمل على إبطال الرقيق .

وكانت النخاسة إذ ذاك على أشدها بالرغم من ابتعاد أحوال الرقيق الرسمية بمصر والاسكندرية وطنطا وغيرها من مدن القنطرة المصرية .

وأصدر إسماعيل أوامره إلى حاكم السودان بتدقيق تجار الرقيق وقطع دأ رهم فألقى موسى حمدي باشا حاكم السودان في ذلك الوقت (١٨٢٢) القبض على سبعين مراكبا مشحونا بالأرقاء بين كانا وفاشودة ، وبالرغم من ذلك كان يوجد الحكام في السودان من كان متساهلا وجاريا بجميته استغلالا لبيع وشراء الرقيق .

وكثيرا ما أصدر إسماعيل أوامره إلى مدير كردفان يأمره فيها بمنع وإبطال التجارة في صنف الرقيق ولكن يبدو أن تلك الأوامر لم تكن تنفذ .

وفي سنة ١٨٧٤ صار ضبط ٥١١ رأس رقيق بمديرية كردفان فثار أمرهم

دارفور الذي كان ياتخذ تجارة الرقيق وسيلة للكسب والشراء وصل على معاداة الحكومة المصرية وأخذ يرسل جنودا من بلده لهبهم على جنود الحكومة وقد أرسل الزبير رحمة م ير يس الفزاز ذلك الوقت إلى حكمدار السودان يخبره أن سلطان دارفور يريد بيعها يذهب على الخدين ألفا بخير لهم وأسلمهم الفارية وجمعوا على جنود الحكومة المصرية ولكنه انقصر عليهم وقتل معظمهم .

على أن اساعيل كان يعلم أن إبطال التخصيص ينعدي - أولا - إبطال الرق بصفته حالة اجتماعية وكان خفا من الأمور الصعبة الموجودة في المجتمع المصري فابا اساعيل إلى الهدأ الذي قدس على عزاز تهرير كل عبد يسه معاملته مولاه ولكن بيا السادة إلى عهد أدنى آخر وهو معاقبة العبد المرتكب سرقة وشرح كل صياء وينفع ثممة لسرقة إلى عبده تجرير ثممة الاساءة وكان القضاء في صف بسادة ولكن القضاة - لكي يرضوا الرأي العام الأوروي المطالب بإلغاء الرق وإبطال الاتجار به أخذوا يتكلمون بتحرير كل ممتلك بدون تحقيق شكواه حتى أن المثل أحوال التصليية البريطانية في المنصورة حرر في شهر واحد أكثر من ٧٠٠ رقيق فحدث ضجة من أرباب العائلات واضطر اساعيل إلى تعويض عموم أصحاب الأرقاء الذين حرروهم ذلك القنصل بدون حق كما اضطر إلى اشراك الهيئات الحاكمة المحلية معهم في تحقيق الشكاوى التي يقدمها الأرقاء ضد هؤلاء .

كما ساهم القنصل الاخر بكى في متصر (فارمان) في تحرير كثير من الأرقاء ومن هؤلاء الأرقاء عيسى ذلك أنه ولد في السودان وأحضره أحد تجار الرقيق إلى طنطا وهو صغير جدا فباعه في القاهرة بعد ذلك وعندما مات سيده أخذه شقيق هذا السيد وعامله معاملة سيده وضربه ضربا مبرحا وكان يتنهر الفرصة

لكي يهرب وعندما ساعدته انذاره ف شرب وقابل مسيحة أمريكية فأخذته إلى القنصل الأمريكي الذي أرسله بدوره إلى مركز البوليس طالباً منه ما يفيد عقبه لسوء معاملته سيده له ووصل على شهادة تفيد عتقه (انظر الملحقات) وبالرغم من جهودنا مع هؤلاء القوم في تحرير الرقيق إلا أن الذي أدى إلى عرقلة جهودنا في هذا الشأن هم المشركون أنفسهم بلانهم من امتيازات تضمن سلامة تجارتهم الممنوعة وقد عبر الخديوي عن أمله حينما رد على أسئلة مندوب جمعيات مقاومة التخناسة فيأرق الدين اغتموا وجوده في لندن سنة ١٨٦٧ وكان بمسحبة وزيره فيبار هاشا الذي كان يقوم بدور المترجم بين الخديوي وهؤلاء المندوبين ترد على أسئلتهم في هسذا الخصوص بأنه يستطيع أن يتخذ الاجراءات اللازمة ضد رعاياه ولكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك مع الاوروبيين الذين هم العامل الأساسي في اخفائه في هذا المجال فهم يتاجرون في العاج في الظاهر ولكنهم في الحقيقة يتاجرون في الرقيق فأى سفينة تحمل علماً أوروبياً كان من السهوب تفتيشها ما أدى إلى اجتهاء تجار الرقيق بالاوروبيين وإذا سألهم أى شخص عن حمله تلك القوارب أجابوا بأن الرجال جزء من طاقم البحارة والنساء زوجاتهم والبناتهم وصرح الخديوي أيضاً في هذا المؤتمر أن إلغاء تجارة الرقيق تماماً يحتاج إلى خمسة عشر أو عشرين عاماً .

ولكن حاول اساميل التغلب على تلك العقبات لا يعتبره اقتضاء على تلك التجارة هو الاساس في بناء الحضارة الغربية الذي كان يعمل على ادخالها في البلاد. ولو أنه كان مكثراً من اقتناء الجوارى حتى أن قصوره كانت تحتوي على ألفى جارية إلا أنه كان مقتنفاً باحلال الحضارة الغربية على الروح القديمة وكان

يعتقد أن من أهم مميزات الحضارة الغربية هي علاقة المرأة الغربية بالرجل ومركزها في الحياة العائلية منه .

وعين اسماعيل السير صمويل بيكر حاكما على البلاد الاستوائية لمدة اربع سنين تبتدى من اول ابريل سنة ١٨٦٩ وذلك للقضاء على تجارة الرقيق هناك وخالفه غوردون الذي واصل بمجهدات صمويل بيكر وحارب الجلايين بشقى الطرق ولكنه بمجرد أن ادار ظهره عادت الامور الى اسوأ مما كانت عليه في السودان هل أن الزى العام المصرى كان ساعطا على حملتى هذين الانجليزين .

وقبل أن يعقد مع الانجليز معاهدة ابطال تجارة الرقيق وجد تعنتا من رجال الدين فشيخ الاسلام ومفتى الديار عارضا في ذلك زاعمين أنه مخالف للاصول القديمة . وانضمت اليهما في هذه المعارضة هيئة العلماء بأسرها . فهزل اسماعيل الشيخين وأندز بالغاء هيئة عموم العلماء اذا استمروا على معارضتهم .

وعلى هذا عقد معاهدة في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ مع بريطانيا لمنع الاتجار بالرقيق وإبطال الرق وقضت تلك المعاهدة بفتح لإدخال الرقيق مصر أو مرورهم بها وعدم السماح للسود والحبشسان المقيمين بها بمغادرتها إلا إذا ثبت أنهم أحراراً كما نصت على محاكمة تجار الرقيق أمام محاكم عسكرية وحق السفن البحرية البريطانية في البحر الأحمر في تفتيش السفن المصرية وكذلك نصت على أن يبيع الرقيق من عائلة إلى عائلة يبطل بالتقار المصرى بعد مضي سبع سنوات ويبطل بالسودان بعد مضي اثني عشرة سنة كما عين اسماعيل ملكولم باشا بمأمورية التفتيش على المراكب التي تمر بمضائق البحر الأحمر لتسليمها للحكومة المصرية وضبط ما يوجد بها من الرقيق برسم البيع والتجارة طبقا لنك المعاهدة .

هذا وكانت الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في عقد مثل تلك الاتفاقية مع حكومة الخديوى ويبدو ذلك واضحاً من الرسائل المتبادلة بين شريف باشا وبين القنصل الأمريكى (فارمان) ولكن لم يحقق تلك الرغبة على الأقل أثناء حكم إسماعيل لمصر إذ تم هزله قبل أن يتم الاتفاق على عقد تلك المعاهدة ولكن بالرغم من ذلك استمر قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في مصر في المساهمة في تحرير ما يمكن تحريره من الأرقام .

وهكذا قطع إسماعيل شوطاً كبيراً في محاربة تجارة الرقيق واستعمال الرق وذلك لإرضاء الله ول الأوروبيين والعمل على إدخال حضارتهم في البلاد .

كما سبق يتضح لنا أن إسماعيل بذل جهداً كبيراً في إدخال مظاهر الحضارة الأوروبية في البلاد فغير شكل عاصمته أي القاهرة والاسكندرية وألبسها لباساً غربياً واحضر آلات جاب المياه إلى الإسكندرية والقاهرة أيضاً . وأدخل إليها الملاهي الأوروبية كالأوبرا والتثيل والمراقص وأنشأ مرفأ الاسكندرية وهذبت أحواض السويس ونصبت خمسة عشرة منارة وزيدت للسكك الحديدية من ٢٧٥ ميلا ، إلى ١١٨٥ ميلا ومد ما يزيد على ٥٠٠٠ ميل من خطوط الاسلاك للبرقية وقد قدر بعض الإحصائيين هذه الأشغال وحدها بأكثر من ستة وأربعين مليوناً من الجنيات .

كذلك عمل على منع تجارة الرقيق وذلك كلف الخزانة المصرية أموالاً طائلة كما رأينا أنه اهتم بالتعليم وأنشأ مدارس البنات .

تأثير مظاهر الحضارة الأوروبية على

الحياة الاجتماعية في مصر

وعلى ذلك أخذت الأمة المصرية تقبل الإفرنج في أحوالهم الاجتماعية وزاد هذا التقليد بزيادة لتدخل الأوروبي معنى كاد الشرق أن يفقده صبغته الشرقية ويكون أمة غريبة .

وعلى العموم كانت الهيئة الاجتماعية تسير نحو حالات جديدة في عصر إسعيل ونفتيس أصاليب المجتمع الأوروبي وعاداته ومال الناس إلى محاكاة الأوروبيين في السكن والملبس وسائر مظاهر الحياة . وكان انتشار التعليم من العوامل التي ساعدت على هذا التطور فإن الطبقة المتعلمة بمحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها سارت طليعة الطبقات الأخرى في تقليد الأوروبيين واقتباس أساليبهم وأخذ لباس من كل ذلك مزيجاً من النافع والضار .

وقد تغيرت الملابس والأزياء فإن نسباء مصر في تلك الفترة وخصوصاً نساء الطبقة الأرستقراطية قد اتخذن لأنفسهن ولجوارهن الموادات والمصنوعات الفرنسية تاركين بذلك ملابسهن التقليدية فبعد أن كن يلبسن النعال التي بدون كعب ويجرونها على الأرض أصبحن يلبسن الأحذية الفرنسية ويمشين في خيلاء . كما أن بعض هؤلاء النساء أصبحن يستعملن بعض الكلاسات الفرنسية في أحاديثهن .

فترك بذلك النساء في المدن والبتسادر البياك والمصاطبة الكاشميري والطاقية الحمراء الصوف الموضوعة عادة مناديل عليهما . وأقبلن يلبسن داخل منازلهن الجلابيب والنفساتين مفضلة على الموادات الغربية ، فإذا خرجن لبسن لباساً غربياً وأقدمن على التصوير تصويراً فوتوغرافياً . وهن أيضاً يلبسن أفريقية

وعلى نكسر صورهن الفوتوغرافية ، وتعودن أن تستمعن وهن نصف نائمات إلى أوربا أو فنباخ أو تسمعن في فرق الباليه التي أتت من الخارج لتعرض ألعابها . ولكن تلك الفئة كان عددها قليلا ، وحتى وهن ينصتن إلى الموسيقى أو يشاهدن الحفلات في الأوربا ، كان ذلك من من خلف ستائر كثيفة وكأنهن في صناديق مغلقة حتى يمكنهن أن - يشاهدن وينصتن دون أن يراهن أحد . وأن تأتي الضوء في مجوهراتهن أو تأتي غيرهن البهجة في ذلك الضوء من خلف تلك الستائر كان هو الدليل الوحيد على وجودهن في الأوربا حيث يسمح لمن في تلك الأماكن المختلفة الانفراد بأنفسهن وغالبا ما كانت تلك الأماكن خالية في أغلب الأيام .

وترك الرجال في المدن والبنادر أيضا ، لاسيما الموظفون واللباس المغربي والعاربوش المغربي ولبسوا اللباس الغربي الذي كان يرتديه رجال تركيا في ذلك الحين وهو الأسطعمبولية من تحتها القميص المكوي والصديري والبنتلون؛ كذلك احتذوا الاحذية الغربية من تحتها الجواربات وتركوا المزل والمركوب ، فزال بذلك فارق كان يميز المسلمين عن غيرهم من بني وطنهم ليسوا يبدون بدتهم وقلدوا الإفراج أيضا في حق لحامهم بالمرة .

وتغيرت كذلك حياة الأعيان اليومية ؛ فانهم كانوا حتى أيام اسماعيل الأول ينمضون من النوم مبكرين فيصلون صلاة الصبح ثم يفطرون ويشربون القهوة ، ويدخنون الشبك ثم يخرجون بعد ذلك للزيارات ، أو للتسويق ، حتى الثانية عشرة ، فيعودون إلى منازلهم ويتخذون ثم يشربون القهوة ويدخنون الشبك ويدخلون بعد ذلك إلى دوائر حريمهم ويفادون ساعة أو ساعتين ثم ينمضون ويشربون قهوة العصر ويلعبون دورضامة أو شطرنج مع أحد أصدقائهم أو أخصائهم ثم يخرجون للتنزه مشيا على الأقدام أو بمطيلين جيادهم وفي ركابهم

ساملوا شبكاتهم وأماعهم وسواسهم فتردسهم بمواكبهم الازبكية وكثيرا ما كانوا يترجلون ويندخنوا الشبك تحت أشجار الازبكية . وكثيرا ما كانت تمر بهم الخمر والجمال عليها للسيدات عشمسات . ولما تقرب الشمس أو تكاد يعودون الى بيوتهم فيتمشون ويذهبون الى القهورة لسماع الراوى أو يسهرون عند بعض الأصدقاء ويعودون فينامون مبكرين .

ولكن بعد انتشار ملامى المدينة الغربية وأسبابها وبعد تشييد الكوميديا والاوربا واستقدام الممثلين والممثلات اليها من أوروبا وأقامة المراقص فيها علاوة على أذخال عادة الليالى الراقصة للصنوية الى الحياة القومية المصرية بعد استيراد اللعربات بكثرة من أوروبا حتى ضمت بها شوارع القاهرة والاسكندرية واقفاها معظم الأغنياء وبعد اقامة حفلات سباق الخيل فى هاتين العاصمتين وأنشاء حمامات سلوان اندفع الأغنياء فى تيار الحياة الجديدة التى أوجدتها مظاهر الحضارة الأوروبية وغدرا حياتهم تماما .

وهكذا أدخل اسماعيل مظاهر الحضارة الأوروبية الى مصر ، وتأثر المصريون بتلك المظاهر وتغيرت بذلك طاداتهم ونفاليدهم كما رأينا ولكن اسماعيل فى تشييه بالغرب سلك مسلكا أثقل كامل البلاد بالديون وأنصف بالاصراف فى كل مشروعاته التى أنشأها مما أدى بالبلاد الى الضائقة المالية حيث أستدان أهولا طائلة وخاصة من دول أوروبا^{*} مما أدى الى الاضطرابات السياسية والاقتصادية وتغلغل النفوذ الاوروبى فى البلاد وأدى كذلك الى فرض الضرائب الباهظة على طبقات الشعب المختلفة وخاصة للفلاح الذى قامى الامر من كثرة الضرائب التى فرضها اسماعيل ونفى كان يجمعها من الفلاحين تحت ضغط الكرياج .

حقيقة ، لقد استفادت مصر من مظاهر الحضارة الاوروبية التي ادخلها اسماعيل في البلاد ولكن ذلك كان على حساب طبقات الشعب المختلفة ذلك الشعب الذي دفع ثمن تلك الحضارة غاليا .

لقد ماتت سعيد وترك لاسماعيل ديناً لا يتجاوز أربعة ملايين من الجنيهات وبلغ هذا الدين عندما عزل اسماعيل من حكم مصر عام ١٨٧٩ حوالى المائة مليون جنيهه أنفق أغلب تلك المبالغ فى الرضاوى ليمنال الرضى لدى الباب العالى وفى انشاء القصور الفخمة والتي بلغت من الكثرة حتى أن بعضها هدم وأنهار دون أن يقطنها أحد .

وهكذا أدى بذخ اسماعيل وأسرافه الى ضياع ثروة تلك المشروطات التي بدأها والتي كان يهدف بها تقليد أوروبا ما استطاع الى ذلك سبيلاً مما أدى فى النهاية الى وقوع مصر تحت نير الاستعمار البريطانى ودحا طويلاً من الزمن .

الفصل الثاني

(الاضطرابات السياسية والاقتصادية)

وأثرها في الحياة الاجتماعية

أولاً - الاضطرابات السياسية

١ - الخلاف بين اسماعيل والسلطان

زار السلطان عبد العزيز مصر في بداية حكم اسماعيل وذلك في أبريل سنة ١٨٦٣ وقد سر اسماعيل سرورا عظيما من تلك الزيارة واعتبرها شرفا له وأقام الاحتفالات والولائم ما كلف خزينة الدولة الاموال الكثيرة وأخذ يطوف هو والسلطان وحاشيته جميع انحاء القاهرة والاسكندرية وأنزلهم في سراى القلعة التي أعدت لنزول الضيوف اعدادا شبيها بما يروى عن مثله في كتاب ألف ليدلة وليلة مما لم يكن يستطيع التيام به أحد قبله. وفي تلك المناسبة منح السلطان عبد العزيز لاسماعيل وسام المجيدة لكي يعرب له عن شكره لما بذله من كرم الضيافة وبالغ اسماعيل في تقديم الهدايا والتحف للسلطان وحاشيته حتى مآذ بها سفينة كاملة كما أعطى فؤاد باشا المصدر الأعظم والذي كان يرافق للسلطان في زيارته. أعطاه مبلغ ستين ألف جنيه لكي يستعين به في قضاء مطالبه لدى السلطان، وسافر السلطان عبد العزيز من مصر وهو في حالة نفسية تجعله مستعدا لقبول أي طاب قدومه اسماعيل لئيه بشرط أن يكون مشفقا بما يجعل تلك الطلبات مقبولة وكان اسماعيل يعرف الوسيلة التي تكفل قضاء طلباته لدى السلطان.

ولكن لم يدم هذا الصفاء بين اسماعيل والسلطان طويلا فهذا (أوتريه) قنصل فرنسا يكتب الى وزير خارجيته في فبراير سنة ١٨٦٧ عن وجود خلاف بين اسماعيل والسلطان وأن الاوا ينوى استغلال المركز المخرج

الذي آلت اليه السلطة العثمانية اذا نشأت صعوبات جديدة في تركيا الأوروبية
وفي حديث لاسماعيل مع الشيفاليه دى شراينر
فحصل النمسا سنة ١٨٦٩ يقول أنه اذا عزل سيرد بإعلان الاستقلال وفي هذه
الحالة يكون الفصل في الامر بقوة السلاح .

وفي الواقع لقد زاد الخلاف بين اسماعيل والسلطان عندما أقيمت احتفالات
افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ فقد ذهب الخديوي بنفسه الى أوروبا
لدعوة ملوكها لحضور تلك الاحتفالات باسمه ما زاد من غضب السلطان . فبدأ
بدعوة ملك اليونان بالرغم من أنه كان قد أوشك منذ عهد قريب أن يشترك
في حرب مع تركيا وأن علاقاته بها كانت عدائية أكثر منها ودية بسبب كريت
فدعا لحضور تلك الاحتفالات وقدم لزوجته الجميلة مائة ألف فرنك مساعدة
للمهاجرين الكريتيين ، كما تم في تركيا في واد ، ومصر في واد آخر ، .

وكان اسماعيل قد طلب - في خلال حملة كريت هذه - من الباب العالي أن
يغوله حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الأجنبية فرأى الباب العالي أن هدفه
الاستقلال والانفصال عن تركيا فرفض طلبه فغضب اسماعيل وهدد بسحب
جنوده من كريت أو يستحوذ على الجزيرة اذا لم تجبه إلى طلباته .

وذكر « اسماعيل سرهفك » أنه لما وقع هذا الخلاف أوعز الخديوي إلى
شاهين باشا - قائد الجيش المصري في حملة كريت - على أن يرغب مكان تلك
الجزيرة في الانضمام لمصر ، فأخذ شاهين باشا يتودد اليهم ويقدم لهم الاموال
والهدايا فلما علمت حكومة تركيا بذلك طابت إلى اسماعيل عزل شاهين هذا
من قيادة الجيش المصري فاضطر إلى استدعائه وتعيين اسماعيل سليم - وزير
الحربية وقتئذ - بدلا منه .

وأخذ اسماعيل يسهى فهلا للانفصال عن تركيا وذلك بمفاوضة الدول الأوروبية رأسا في صدد انشاء المحاكم المختلطة بمصر دون وساطة الباب العالي واشترآكه في معرض باريس العام سنة ١٨٦٧ وظهوره فيه بمظهر الملك المستقل وأقام به قسما خاصا لمصر .

وذهب اسماعيل بعد ذلك إلى فلورنسا وبرلين وباريس ولندن ودعى عواهل تلك البلاد لحضور حفلات افتتاح القناة .

فتعظم السلطان غضبا لهدم قصده أياه قبل الجميع ، بصفته سيد مصر ، وعدم توجهه الدعوة إليه لرأس تلك الاحتفالات ، واستغل ذلك الخلاف الصادر الاعظم على باشا - لا يتراز الاموال من اسماعيل في صلب رضاه عنه . فبعث السلطان قبل أن يصل اسماعيل إلى إنجلترا - مفسورا إلى جميع السفراء العثمانيين لدى الدول الغربية يأمرهم فيه الاحتجاج على همل خديوى مصر واعتباره خارجا عن حدود الولاية ، جارحا لحقوق السيادة التى لستور كيا عليه ، وذلك لان الدعوة إلى حضور تلك الحفلات، انما كان يجب أن تكون باسم السلطان العثمانى سيد البلاد الحقيقى لا باسم الخديوى الذى ماهو الا نائبه وانما بهذا الشكل باطله . وقامت جرائد تركيا بمهاجمة سياسة اسماعيل مهاجمة عنيفة لدرجة أن بعض تلك الجرائد طالبت بعزله من منصبه واعادة مصر ولاية عثمانية وأوغرت صدر السلطان عليه فكلف اسماعيل جرائد أخرى بالدفاع عنه وكان ينفق الاموال الباهظة على تلك الجرائد ومراسيلها ويتضح ذلك من خطاب أرسله ذبير بارانيون ، Pierre Baranion المحرر الصحفى ومدير النشرة الدبلوماسية الدولية وضاحبا . ويطلب في هذا الخطاب معاشه السنوى وقدره ستائة جنيه لانه لم يصل اليه وبالرغم من ذلك فهو لم يقف عن عمله في باريس يوما واحدا

ولم يكن هذا بالصحفي الوحيد فقد كتب (كيركوبولو) Kirke Polo يطالب الاعانة البالغة ٣٠٠٠ جنيه في السنة وهي الاعانة التي قبل اسماعيل أن يدفعها لجريدة (فاردي بسفور) .

وهكذا قامت جرائد تدافع عن اسماعيل وأخرى تدافع عن السلطان حتى احتدم النزاع احتداما شديدا ما كاد يؤدي إلى كسوف حرب بين اسماعيل والسلطان . فأمرت الحكومة بتدعيم الحصون والقلاع والاستحكامات وتحصينها وتدريب الجيش وتعزيزه . وأخذ اسماعيل يسعى إلى استمالة الدول الغربية ووضع في الوقت نفسه ٥٠ مليوناً من الفرنكات في أحد مصارف باريس وذلك استعداداً للطوارئ .

ولكن بعد عودته إلى باريس بعد أن زار بروكسل لدعوة ملك البلجيك أيضا ، إلى احتفالات افتتاح قناة السويس أشار عليه الامبراطور أن يدع الخلاف بينه وبين السلطان جانبا ريثما تتحسن الامور ، وقد امتثل اسماعيل لتلك المشورة وبظهر ذلك جليا في خطاب أرسله قنصل إيطاليا في مصر إلى وزير الخارجية الإيطالية حيث يقول أن الوالي قد أظهر امتثاله لمتجنب أي عمل يزيد غضب الباب العالي وأن اسماعيل أكد له شخصيا ذلك حيث قال له (طوبت العلم ولكن لا أخفيه) أي أنه ينتظر ما يحدث في المستقبل ويستعد له

أرسل اسماعيل ، طلعت باشا ، التي الاستانة ومعه خطاب ردا على الخطاب الذي أرسله عالي باشا ويرسل مع الرد مائة ألف جنيه لكي يسترضي الباب العالي الذي كان خطابه شديد اللجة ويطلب بايضاحات سرية ولمسكن رد اسماعيل على ذلك الخطاب لم يكن مفعها ولا أقنعهم المبلغ لاسيما بعد أن قارنوه بما قاله فيهم فأرسلوا اليه بلاغا نهائيا طلبوا منه عدة أمور منها تسريح ما زاد

في الجيش المصري على ثلاثين ألف رجل وعرض الميزانية المصرية على الباب العالي وانزال الضرائب إلى ما كانت عليه أيام تولي اسماعيل حكم مصر ولكن اسماعيل أهمل الرد اعتمادا على تأييد سفراء إنجلترا والنمسا وفرنسا وإيطاليا له لدى الباب العالي ولم يرسل ذلك الرد إلا بعد مدة طويلة .

وأقيمت احتفالات افتتاح قناة السويس ولم بدع إليها السلطان ولا كلف أحدا من رجال دولته لحضور تلك الاحتفالات وقد راق لاسماعيل ذلك حتى يظهر بمظهر الملك المستقل في تلك الاحتفالات .

وكان رد السلطان على ذلك أن أصدر فرمانا في نوفمبر سنة ١٨٦٩ قيد فيه حقوق اسماعيل وأمره بالامتثال لأوامره وألا يتصل بالدول الأجنبية الا عن طريق سفراء الباب العالي ، وكذلك منعه من أى زيادة في الأسطول واخصاص ميزانيته لحكومة القسطنطينية وحرم عليه حق عقد القروض الا بموافقة السلطان وقد نصحت الدول للسلطان بأن يمنع من إجراء يسمى إلى مركز الخديوى ويتضح ذلك من خطاب أرسله لورد « كلارندون Clarendon » ، وزير خارحية إنجلترا إلى سفيرها بالقسطنطينية يحذر فيه السلطان بأن مثل ذلك العمل الجريء سيعرض السلطان لغضب الدول .

وفي الواقع فإن اسماعيل كان في حاجة إلى من يغل يده عن الاسراف في الاستدانة ويقيده في تصرفاته المالية وكان الأولى أن يحدث ذلك من بحاس شورى للنواب ، وأرسل اسماعيل « نوبارا » إلى الأستانة الذي هذك الاموال هناك وكان ذلك من عوامل ازالة الخلاف بين مصر وتركيا في ذلك الوقت .

غير أن اسماعيل بالرغم من ذلك أخذ يعمل على اتمام استعداداته الحربية وحشد الجنود على سواحل البلاد لاسيما في الاسكندرية حتى يظن أى زائر لها

أنها في حالة حصار وأن الترك ممتظر يجيئهم من آلى آخر .

هذا وقد حذر الباب العالى الخديوى اسماعيل من الاستمرار في التحصينات التى يقوم بها بل والاكثر من ذلك طلب إليه تسليم البنادق التى جعلها للدفاع عن ساحل البحر الاحمر واضطر اسماعيل للتخضوع لتلك المطالب وأوقف جميع التحصينات مؤقتا استعدادا لاستئناف تلك الاستعدادات الحربية من جديد في الوقت المناسب .

وكان يعمل على تسليح جيشه سرا ويتضح ذلك من خطاب أرسله ياور الخديوى ومجاظ مصر إلى المعية يشرح فيه كيف أنه اتفق مع المسيو كروب على نقل المهمات والمدافع الموضوعة عنده أمانة بمعرفة إلى مصر وأن يكون ذلك سرا وأن يذكر في حالة الضرورة القصى أن هددها ٣٠٠ مائتى مدفع ويسلم لربان الباخرة كشفا ببيان للعدد الحقيقى وأنه طلب إلى المسيو كروب أن ينكم أمر نقل هذه المدافع عن مندوب الحكومة العثمانية فطمأنه مسيو كروب بأنه لا يوجد في ميناء (كيل) أو أى ميناء آخر مندوب للحكومة العثمانية .

كذلك عمل اسماعيل على تغيير كلمات النظام العسكرى والأوامر العسكرية وجعلت عربية بدلا من التركية ، وطردت التركية أيضا من جميع المصالح الحكومية وحلت محلها العربية وأصبح كل شىء يدل على عزم الخديوى على قطع علاقته بالباب العالى وطلب اسماعيل إلى الجنرال د موط ، Mott الأمريكى أن يذهب إلى فيويويورك ليحمل أى هددا كان من المحاربين أمثالة للتطوع في الجندية المصرية ففعل ولكن كان ذلك نقمة على اسماعيل لأن هؤلاء المتطوعين كان كل منهم أن يعودوا إلى بلادهم بجيوب مملوءة ، فاضطر اسماعيل إلى الاستغناء عنهم واحضار ضباط أمريكيين بدلا منهم تحت قيادة الجنرال « ستون Stone » .

لكن اسماعيل أخذ يسعى في تحسين علاقته بتركيا بعد أن خذاته الدول الأوروبية واشتمت ورطته للمالية فقصد إلى الآستانة في سنة ١٨٧٢ ومعه اسماعيل صديق وزير المالية ونوبار باشا وبدلوا هناك الأموال والرشاوى والمسدايا حتى طادت العلاقات الودية بين الخديوى والسليطان الذى أصدر فرمان ١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢ الذى يفسخ فيه القيود الواردة فى فرمان سنة ١٨٦٩ .

لم يكتف اسماعيل بذلك فذهب إلى الآستانة مرة ثانية سنة ١٨٧٣ وأخذ يبدل الأموال والهدايا أيضا يرشو بها رجال الحكومة التركية حتى نال فرمان ٨ يونيو ١٨٧٣ وهو فرمان الشامل والذى يفس على توارث عرش مصر فى أكبر أنجال الخديوى ، وحق عقد الاتفاقات البحرية والمعاهدات التجارية وحق الحكومة المصرية فى سن القوانين وكذلك حق الاقتراض من الخارج من غير استئذان من الحكومة التركية . وزيادة الجيش المصرى إلى أى عدد يراه الخديوى مناسبا ، وكذلك حق بناء للسفن الحربية ما عدا المدونات .

وهكذا حصل اسماعيل على ما يبتغيه من السلطان الذى أكد له جميع الامتيازات الممنوحة له فى ذلك فرمان الشامل ولكن بعد أن أنفق فى ذلك نحو أربعة ملايين من الجنيهات عبارة عن هدايا ورشاوى فى الآستانة وكذلك رفع الجزية السنوية حتى بلغت مائة وخمسين ألف كيس سنويا ولو هنك تلك الأموال للطائفة فى رفع مستوى الحياة الاجتماعية لكان ذلك خيرا له والبلاد .

النزاع بين اسماعيل وأخيه

مصطفى فاضل وعمه سليم باشا

عمل اسماعيل على أن يؤول للعرش من هسده إلى أكبر أنجاله وبذل في سبيل ذلك الأموال الطائلة في الاستئانة تلك الأموال التي بلغت ثلاثة ملايين من الجنيهات فكان ذلك من الأسباب الأولى للاستئانة ، خاصة وأن مسألة وراثته العرش ليست مسألة مهمة تستحق تلك التضحيات المالية كذلك اشترطت تركيا لكي توافق على إصدار فرمان الوراثة سنة ١٨٦٦ اشترطت زيادة الجزية من ٤٠ ألف جنيه عثمانى إلى ٧٥٠ ألف جنيه (مائة وخمسين ألف كيسة) وهي زيادة فادحة كما نرى .

والواقع أن الذي دعى اسماعيل إلى هذا التصرف هو ما كان بينه وبين أخيه من أبيه مصطفى فاضل وكذلك عمه سليم من الشقاق والخلاف فكان اسماعيل لا يخفى كرهه لهما وكانا يبادلانه نفس الشعور لذلك دعى اسماعيل إلى حرمانها من وراثته العرش وجعله في ذريته من بعده .

ويوضح ذلك الهداه من خطاب أرسله اسماعيل إلى أخيه مصطفى فاضل حيث يخاطبه بلهجة صارمة وكأنه يخاطب أحد أعدائه .

كذلك يوضح شعور اسماعيل بالنسبة لعمه سليم باشا عندما أرسل أمرا إلى مفتش قبلي بفلد الجبهة من عمدة سليم باشا مثذرفا في ذلك بما يقع على الأهالي من ظلم هو ظميه كما أصدر أمرا إلى مفتش بحرى بنفس المعنى . ويأمره ضم تلك البلاد إلى المديرية المختلفة .

ولقد استغلت حاشية اسماعيل تلك الظروف وأمره بأن أخاه يسهي

الى قتله وذلك بأن القوا قنبلة ، سرا ، فى حديقة قصر الجزيرة ، وأسرعوا الى
التقاطها - جبراً - وتقدمها الى اسماعيل دليلاً على مؤامرات أخيه ضده .

وهذا ما مور ضبطية مصر يرسل خطاب الى المهية السنوية فى الاسكندرية
يوضح فيه أنه حصل على نسخة من الاعلان الذى طبعه أيضاً أنصار مصطفى
فاضل وحكيم للصحة على الجدران فى القاهرة والاسكندرية ويرجو التنبية على
ما مور ضبطية الاسكندرية أن يكون يقظاً

وفى بداية سنة ١٨٦٧ اكتشف اسماعيل مؤامرة يدبرها ضده عمه حلیم باشا
الذى يمد أحداً المشايخ بمبلغ ألف جنيه ومساحة كبيرة من الاراضى الزراعية
اذا قام هو وغيره من المشايخ بمعارضة مبدأ الوراثة لابن الأكبر كذلك
اعتمد حلیم باشا على تأييد القناصل له .

وقد جرت محاولة لاغتيال اسماعيل فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٨ ونسبت تلك
المحاولة الى حلیم باشا وتفصيل ذلك أن اسماعيل كان يسير فى أحد شوارع
الاسكندرية فى عربة مكشوفة وكان يصحبه شريف باشا واسماعيل باشا المفتش
وشاهين باشا وزير الحربية فألقت قنبلتين على العربة من أحد المنازل ولسكن
لم يصب أحد بسوء ، ولم يشعر أحد بما حدث الا بعد مضى عدة أيام .

وصدرت الاوامر بتفنى حلیم باشا من الديار المصرية فى ٩ نوفمبر سنة
١٨٦٨ بعد أن اتهم بتدبير ذلك الحادث .

وقد أرسل مراد بك محافظ الاسماعيلية خطها الى المهية السنوية يوضح فيه
أنه أقام الزينات والأفراح ثلاثة أيام بمناسبة عودة الخديوى الى مصر وأنه
وحضر الادعية التى أقيمت فى الجوامع والمسكنات بمناسبة نجات حياة سموره من
سوء القصد .

وقد استغل حكام تركيا ذلك الخلاف بين اسماعيل وكل من أخيه مصطفى فاضل وعمره حلیم ليهتزوا من أموال مصر ما حصل اليه أيديهم فقتل بذلك هؤلاء الثلاثة الأموال السلطنة في الاستانة لكي يصل كل منهم الى نيل مطالبه ولكن فافهم في ذلك اسماعيل الذي كان يفتقد الأموال على موطنى تركيا بدون حساب حتى تمكن من أن ينال فرمان الوراثة المذكور .

وفي أثناء الازمة التي حدثت بين اسماعيل والباب العالي سنة ١٨٦٩ استدهى الأمير مصطفى فاضل من اوربا وعينه وزيرا للداخلية العثمانية وذلك للعمل على مكيدة اسماعيل حتى يخضع لأوامر السلطان العثماني .

وقد اضطر عمره حلیم باشا - تحت ضغط اسماعيل - الى مهارحة القطار المصرى والسفر إلى الآستانة حتى لا يكون عرضة لغضب الخديوى .

وهكذا عمل اسماعيل على الوقوف لأخيه مصطفى فاضل وعمره حلیم بالمرصاد . فلم يدع فرصة إلا وأظهر عداوته لهما وأخذ يبذل مسعاها حتى حصل على فرمان الوراثة فوضع بذلك حدا لمؤامرات أخيه وعمره وضمن الحكم من بعده لأكبر أنجاله وهو محمد توفيق ، والذي ساعد اسماعيل في الحصول على هذا فرمان - إلى جانب الأموال للكثيرة التي هذاها - أن السلطان عبد العزيز كان يرغب في تغيير نظام الوراثة في أسرة عثمان وأن يحصرها في أكبر أبنائه، ولكنه لم يكن يستطيع أن يفعل ذلك بالنسبة لقوة التقاليد فكان يرغب في نجاح اسماعيل في الحصول على مسعاها ليكون ذلك سابقة بيني أهو عليها بمجوداته للحصول على عرضه .

وبعد أن عمل اسماعيل على تحويل مجادوى الوراثة عن أخيه وعمره ، أخذ يعمل على تجميع يدهما من لروثهما العقارية في مصر ، ليقضى على مطالبهما في العرش قضاء تاما . فأرسل إلى أخيه في باريس منذ سنة ١٨٦٤ من فاتحه في

أمر ببيع الأقطان التي له بمصر وقد بالغ مصطفى فاضل في تقدير الثمن الذي يريد حتى نصح نوبار باشا اسماعيل بالعدول عن شراء تلك الأقطان إذا تمادى أخاه في ذلك ، ولكن نظرا لتورط مصطفى فاضل في الديون اضطر إلى الموافقة على البيع وتنازل لاسماعيل عن جميع ماله بالفطر المصري من الأملاك بأنواعها والأراضي والأقطان منزرعة منها وغير منزرعة وملحقاتها أيضا من مواشى ومهمات وماكينات وغيرها بما في ذلك أملاك والده وحريمه وتلك التي بأساء أولاده أو توابعه أو مماليكه ونحو ذلك على أن يكون الثمن مليونان وثمانون ألف جنيهه امترلييني تسدد في ظرف خمسة عشرة سنة مفع فوائده ٩٪ سنويا .

وقد أرسل محمد حافظ باشا ناظر المالية إلى البقية السنية خطابا يوضح فيه أن شراء أملاك وأقطان مصطفى فاضل قد تم باسم الدائرة السنية وبحضور ناظر الداخلية شريف باشا ووكيل مصطفى فاضل وقاضي الجيزة ، وقد تم في مارس سنة ١٨٦٧ أما عمه حليم باشا فقد اضطره امرافه أيضا إلى عقد قرض مقداره ثلثمائة ألف جنيهه انجليزي ، تعهد بسداده على خمسة عشرة سنة وكذلك اضطر إلى عقد قرض آخر سنة ١٨٦٦ مقداره سبعمائة ألف جنيهه انجليزي فاضطر إلى رهن أملاكه العقارية بمصر ضمانه لوفاء هذين القرضين فاضطر تحت ضغط تلك الظروف وتحت ضغط اسماعيل إلى بيع أملاكه له نظير مبلغ قدره مليون ومائتا ألف وعشرة آلاف جنيهه انجليزي بموجب حجتين وذلك في ١٤ أبريل سنة ١٨٦٦ ، ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ .

وهكذا انتهى النزاع بين اسماعيل وأخيه مصطفى فاضل وعمه حليم بشراء اسماعيل لأملاك كل منهما بتلك الملايين العديدة مما كبد خزانة الدولة الأموال

للطائفة والتي لو صرفت في وجوه أخرى لعادت على البلاد وخاصة على الفاحية الاجتماعية بالخير العميم .

ولما اضطرت له إلى الاستدانة بالربا للفاحش وتأزم الأسوال المسالية حتى أدى ذلك إلى تدخل الأجانب في شئون البلاد حرصا على أموال وصالح الدائنين وذلك حتى يرضى اسماعيل معطامعه الشخصية التي كانت سببا في تكاليف الدول الأجنبية وانفاقهم مع السلطان على عزله من منصبه وتولية ابنه بدلا منه .

ثانيا - الاضطرابات الاقتصادية

١ - الأموال التي أنفقها اسماعيل في الاستانة

للحصول على الفرمانات

أنفق اسماعيل الأموال الكثيرة في الاستانة وكذلك للشخصيات الأوروبية الهامة في سبيل الحصول على الفرمانات المختلفة وإنشاء المحاكم المختلطة والسماح له بمقد القروض وباهت تلك الأموال - التي كانت أحيانا في شكل هدايا - ما يقرب من ٧٠٠ مليون فرنك .

وقد حصل اسماعيل - كما سبق أن ذكرنا - على فرمان وراثه العرش سنة ١٨٦٦ والذي ينص على أن يخلفه في حكم مصر أكبر أبناءه بعد أن كان الأرشد في العائلة وقد تجاوزت المبالغ المصروفة للحصول على هذا الفرمان عدة ملايين من الجنيهات وقد وافق الباب العالي في الاستانة على إصدار هذا الفرمان بعد أن قرر رفع الجزية السنوية التي تدفعها مصر لتركيا من ٤٠٠ ألف جنيه إلى ٧٥٠ ألف جنيه .

وهكذا كلف اسماعيل خزانة الدولة ٣٥٠ ألف جنيه سنويا في سبيل تحقيق

مصالحه الشخصية هذا الى جانب الاموال اليا هظفة التي صرفها على موظفي الاستانة وكذلك الهدايا حتى يحققوا له ما ربه لدى السلطان .

وقد جعل اسماعيل لبعض موظفي الاستانة مرتبات مستديمة حتى يكونوا سفراء له لدى السلطان والباب العالي في تحقيق مطالبه ومن هؤلاء الموظفين ابراهام بك الذي كان مقيا في الاستانة وقد وضع تحت أمره مبلغ ١٢٦٥ جنيتها في الشهر للنفقات العادية كما أنه كان في امكانه أن يسحب تحاويل أكبر من هذا المبلغ .

وقد كان ابراهام هذا يقوم بدفع مرتبات شهرية لبعض الصحف لتمدح اسماعيل - كما ذكرنا سابقا - وكانت تصل تلك المرتبات والاعانات الى مبالغ باهظة ، كان من الممكن استخدامها في مشروعات لمصلحة البلاد ، بدلا من انفاقها على هؤلاء المأجورين الذين كانوا كل همهم هو إرضاء غرور اسماعيل وامتداحه وتأييد سياسته ما أمكن إلى ذلك سبيلا .

وقد ذكر ابراهام بك في أحد خطاباته إلى اسماعيل أن مصطفى فاضل عرض عليه خمسين ألف جنيتها وأنه رفضها وهو في ذلك يشير إلى أنه يريد المزيد من الاموال حتى يحصل على أكبر قدر ممكن من اسماعيل .

والغريب أن السلطان كان يطلب أحيانا هدايا عجيبة فهدا نورمى باشا مخبر ابراهام بك أن السلطان يريد كلبين من مصر وكذلك بضائع دجاجات وديوك رؤوسها سود وریشها أبيض فمسل ابراهام - على الفور - إلى اسماعيل لتلبية طلبات السلطان التي تدعو إلى الدهشة .

ولقد كان يحدث كثيرا أن يطلب السلطان بنفسه الاموال من اسماعيل عن

طريق المصدر الأعظم وغيره كما لو كان ذلك من الأمور الختمية التي يجب أن يؤديها اسماعيل .

وعندما أراد اسماعيل أن ينشئ المحاكم المختلطة في مصر كان عليه استرضاء السلطان لكي يوافق على إقامة تلك المحاكم التي ليس لها وجود في الممالك العثمانية الأخرى . وقد طلب المصدر الأعظم مبلغ ستين ألف جنيه لكي يتوسط لدى السلطان في الموافقة على ذلك ، وعلى ذلك بلغ ما أنفقته اسماعيل في هذا الصدد ما يوازي ٢٩٠٤٣٨٩٠٠ جنينها بما في ذلك ما تقاضاه المصدر الأعظم .

منح اسماعيل لقب خديوى :

وأخذ اسماعيل يسهى إلى نيل لقب يشهره أنه في مصاف الأباطرة والسلطين والملوك وأخذ يفارض الاستانة للحصول على ذلك اللقب وأخذ ينفق الأموال للكثيرة - ويرسل الهدايا النفيسة إلى السلطان ووزرائه والمقربين إليه للحصول على لقب (العزيز) ولمكنه لم ينجح في الحصول على ذلك اللقب لانه إذا دعى بالعزيز ، فإن السلطان عبد العزيز يكون عبدا له فرفض السلطان منحه ذلك اللقب ، وأخيراً اتفق على منحه لقب « خديوى » . فصدر في ذلك فرمان في ٨ يونية ١٨٦٧ والخديوى كلمة فارسية معناها « الاله ، أو الرب » ، وذلك اللقب أرضى غرور اسماعيل :

وهكذا تم ادى اسماعيل في مطامعه الشخصية من أموال باهظة صرفها في الاستانة للحصول على ما يريد فقد كان يعرف اسماعيل الوسيلة التي تحقق له مطامعه في الاستانة ألا وهي المال ، فأخذ ينفقه باسراف لا حد له حتى أثقل خزانة الدولة بالديون التي أدت إلى التدخل الأجنبي وحرمان البلاد من الاستقلال .

لم يقتنع اسماعيل بكل تلك الأوامر السابقة ولكن كان يريد أن يمنحه السلطان حق عقد القروض وحق عقد المعاهدات التجارية وفرض الضرائب بدون إذن من الباب العالي فأصدر السلطان فرماً سنة ١٨٧٣ - الذي سبق الإشارة إليه - والذي يطلق عليه الفرمان الشامل لأنه شمل جميع الامتيازات والحقوق التي سبق منحها لإسماعيل في الأوامر السابقة وقد كان هذا الفرمان من الأمور التي ألحقت الضرر بإسماعيل لأنها أطلقت العنان لهوائه ومطامعه الشخصية حتى انحدرت به تلك الاطماع إلى الهاوية ، وقد قدرت الأموال التي أنفقها اسماعيل للحصول على هذا الفرمان وحده حوالي ٩٢٠ ألف جنيه بمجدي بمقاضى منها أحد الموظفين - وحده - وهو رفيق بك مبلغ ٢٥ ألف جنيه . وكان الوزراء الأتراك وكذلك كبار موظفيهم يأخذون الأموال والهدايا من حاكم مصر بمعرفة ورضاء السلطان نفسه . وقد نتم ذلك الفرمان بالعجالة الآتية : وعليك بالانتباه والالتفات إلى توريد المائة والخمسين ألف كيس المقررة سنوياً إلى خزينة السلطانية ، بدون تأجيل ، وبدقة تامة .

وقد قدر بعضهم ما دفع لرجال الاستانة والسلطان ، وما صرف في ولايتهم وهدايا لهم للحصول على باقي الأوامر ما يقرب من سبعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات ، في الوقت الذي كانت فيه البلاد في أشد الحاجة لتلك الأموال لتسديد الديون التي كانت سبباً في إرهاب الأهالي بالضرائب .

وفي كل مرة كان يذهب فيها الخديوى إلى الاستانة تعد له الاستقبالات الفخمة عند عودته في الاسكندرية والقاهرة حيث كانت تطلق المدافع مائة مرة وقد استمر أحد تلك الاحتفالات لمدة ثلاثة أيام ولياليها كلفت خزانة الدولة حوالي ٢٥٠٠٠ - ٢٥٠٠٠ جنيه كما كذلك أنفقت والدته ما بلغ ٤٠٠٠٠ ، ٤٠٠٠٠ جنيه

وقد قلدهما في ذلك كبار موظفي الدولة والشخصيات الأخرى التي كانت لها منافع شخصية لدى الخديوي أو خوفاً من طشه .

وأقيمت الاحتفالات والولائم التي تكلفت المبالغ الضخمة ابهاجا بصدور هذا الفرمان وعودة الخديوي .

ومكثدا أنفق اسماعيل الأموال الطائلة ارضاءاً لمطامعه للشخصية مثل جعل وراثة العرش لأكبر أبنائه أو الحصول على لقب خديوي أو منحه حق عقد القروض دون إذن السلطان وتلك أمور كانت البلاد في غنى عنها . ولو أنه انصرف الى الاهتمام بشئون البلاد وخاصة الناحية الاجتماعية لعاد على المجتمع بالخير الوفير .

٢ - الأسراف والبذخ

أنفق إسماعيل الأموال الطائلة على ملاذه الشخصية وظهرت حماقة في بناء القصور لكثيرة ، كذلك أنفق تلك الأموال في طيشه مع النساء الأوروبيات وكذلك إقامة الحفلات التي يسودها مظاهر الإسراف والبذخ الزائد عن الحد ، وذلك بالإضافة إلى الأموال الطائلة - التي سبق الإشارة إليها - والتي أنفقها في الاستمالة للحصول على لقب الخديوي والتغيير نظام الوراثة لمصلحة ولده .

وكان ولما بنى القصور لدرجة أن تلك الهواية استنزفت أموالاً كثيرة على حساب خزينة الدولة ، فمثلاً بدأ في بناء قصر الاسماعلية ولكنه ما لبث أن أوقف العمل فيه بعد أن صرف على جدرانها فقط ٢٨٠٨٢٠ جنينها وكذلك صرف على شراء أماكن الجزيرة وهي مائة بيت وواحد مبلغ ٤٨٠٤١٠ جنينها

وهكذا صرف مبالغ كثيرة في بناء تلك القصور التي تعددت أنواعها فمثلا ما صرف على قصر الجزيرة ١٠٢٩٤٧٠ رطلين جليهما ، سراى طابدين ٦٦٥٠٧٠ جنينها وسراى الجزيرة ٨٩٨٠٦٩١ جنينها وسراى الاسماعيلية ٢٠١٢٨٦ جنينها إلى جانب ١٠٣٣١٦٧٩ جنينها على باقى القصور منها ٤٧٢٣٩٩ جنينها أنفقها على سراى الرمل بالاسكندرية .

ولقد صمم إسماعيل أن يجعل من مصر مزرعة يكون هو فيها المالك الوحيد ولقد سيطرت عليه فكرة امتلاك جميع أراضى مصر واستغلالها لكي تعود عليه بالربح الوفير وكان إسماعيل يمتلك حوالي ٧٠ ألف فدان عند توليه حكم مصر في سنة ١٨٦٢ وأصبح يمتلك في سنة ١٨٧٧ حوالي مليون فدان من أجود أنواع الأراضى الزراعية فى مصر وعلى تعادل مساحة الأراضى الزراعية الموجودة فى مصر ق ذلك الوقت امتلكها إسماعيل سواء بشرائها من أصحابها أو الاستيلاء عليها إذا اضطرت الظروف لذلك وبذلك أنفق الملايين العديدة لكي يصبح أكبر مالك فى مصر .

وعند ما اعتلى إسماعيل عرش مصر كانت تدر عليه أملاكه الخاصة دخلا يقدر بحوالى ٣٠٠٠٠٠ جنيه وفى بداية سنة ١٨٦٨ كانت تقدر قيمة ممتلكاته ومصانعه بحوالى ستة ملايين من الجنيهات ويتضمن ذلك المبلغ قيمة ٤٣ قصرا بناها أو جدها منذ بداية حكمه وأدت رغبته إلى امتلاك قصور مصطفى فاضل وحليم باشا وممتلكاتها الخاصة أدت تلك الرغبة إلى عقد قرضين لكي يتسكن من شرائها .

وعمل إسماعيل على إقامة مصانع قصب السكر وأحضر الآلات اللازمة لها من الخارج ولكن تلك المصانع لم تؤت الثمرة المرجوة منها فمثلا تكلف أحد

المصانع ١٠٠٠٠٠ جنيهه واستمر لمدة ثلاث سنوات فقط ثم أصبح بعد ذلك أرضاً مهجورة .

وبالرغم من بناء إسماعيل لسلك تلك القصور وشراء الأراضى لمصاحته الشخصية وما كلفته تلك القصور والأراضى من ملايين عديدة فقد كان لا يعمل لمصاحه الأمالى الذين قاسوا الأمرين ولم يسع إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية فى الوقت الذى كان ينعم بتلك القصور رفض انشاء مستشفيات لمعالجة الأمالى فى قنا وملوى وبني سويف والمنيا وأمر بتحويل احدى غرف الفابريكات الموجودة فى تلك الجمرات إلى مستشفى صغيرة بدلا من لإفراق الاموال فى بناء مستشفيات لخدمة الشعب هذا فى الوقت الذى كان يقيم فيه الولائم الفاخرة لضيوفه فى قصوره العديدة ويقول Dicey أن محمداً توفيق نجمل إسماعيل أكد له شخصيا أن عشرة آلاف شخص كانت تقدم لهم الولائم يوميا فى قصر عابدين ولقد تفتى ذلك البنخ بصورة أكثر أو أقل فى القصور الأخرى مثل الجزيرة والجزيرة ورأس العين . ولقد كلف ذلك الدولة الاموال الكثيرة التى أدت إلى الاستدانة .

ويقول الفريد سكاون بلنت أنه كان ضمن المدعوين لمأدبة أقامها الخديوى لكيف Cave وأعضاء لجنته وكانت مقامة على سفح الهرم وقدمت فى تلك المأدبة الأطعمة الفاخرة على مرأى جمور من الفلاحين الذين يكادون يموتون جوعا ولم يدرك أحد من المدعوين ذلك التناقض الظاهر .

وهكذا كان يقيم إسماعيل الولائم الفاخرة فى قصوره بل فى خارج تلك القصور وعلى مرأى من الشعب الذى كان يتألم أشد الألم من الضرائب الباهظة التى فرضت عليه لارضاء مطامح إسماعيل الشخصية .

كذلك كانت أسرة إسماعيل تتصرف أيضاً بالاسراف البالغ في جميع تصرفاتها فقد دفع ١٥٠ ألف جنيه انجليزى عن إحدى الاميرات لمرزى فرنسى وأصدر أمره لنظارة المالية بدفع ١٣٧٨ جنيتها للجواهرجى (موسيس) ثم تكاليف تزوين سيف نجله إبراهيم بالمجوهرات وكذلك أصدر أمراً آخر باعتماد مبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه مائة ألف جنيه مصاريف تزويج إحدى بناته وعظم ذلك المبلغ إلى جانب الهدايا ولا يخفى علينا ذلك الاسراف الزائد الذى ظهر جلياً في الاحتفالات التى أقامها الخديوى إسماعيل احتفالاً بزواج أنجمله ذلك الاسرف الذى ألحق أكبر الضرر بالخزانه المصرية وقد قدرت تلك المصروفات بحوالى ثلاثة ملايين من الجنيهات فأقيمت الاحتفالات التى دعى إليها آلاف المدعوين وأحيانا كبار الفنانين وقد كان الذهب يلقى من اللوافذ على آلاف المنفرجين وأقيمت الولائم التى تضارع ما ورد في قصص ألف ليلة وليلة . وقد قدرت الهدية التى أهداها طوسون باشا إلى عروس حسن باشا نجل الخديوى بحوالى مائة ألف جنيه كما أن الثوب الذى كانت ترتديه تلك العروس كان يفوق ذلك المبلغ بكثير وأنه من الظلم حقاً أن تتحمل الخزانة المصرية تلك النفقات التى زادت عن الحد المعقول . وإذا عرفنا أن الخديوى كان يكون أسرة مكونة من ٣٤ فرداً ولكل من هؤلاء قصر خاص وحشم خاص وكل من يتزوج يقام له مثل ما أقيم لآخوته وإننا لنصور مدى الضرائب الباهظة التى قاسى منها الشعب في مصر لتغطية تلك النفقات الباهظة مما يقف حائلاً دون إدخال أى تحسين على أحوال الشعب وخاصة الحالة الاجتماعية.

كذلك كان ينعم على جواريه بالاطيان الشاسعة فما هو يصدر أمراً آخر لنفس نظارة المالية بالانعام بستة آلاف فدان من الاطيان على بعض الجوارى

التي ذكر أسمائهم وكذلك صرف مبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ فرنك من خزينة الدولة
لمارييت بك مدير الآثار بمناسبة زواج بناته فكان يبعثر الأموال يمينا وشمالا
كانها المياه من ذلك اعفاء والدة عباس الاول من دفع مبلغ ١٢٠٠٠٠٠ جنيهه
(اثنى عشرة ألفا) قيمة دين اقترضته من خزينة الدولة . ومن تلك الاوامر
التي أصدرها للظارة المالية دفع مبلغ ١٦٨٦٢ ليرة لاحد الجواهرجية ثمسن
بجوهرات منها ٦٣٣٠ ليرة أعطى منها لبعض الجهات هدية أثناء وجوده
في باريس .

وكان يبالي دائما في دفع المرتبات لافراد أسرته فمثلا أسر با بلع مرتب
احدى الاميرات إلى ١٨٠٠٠ جنيهها بدلا من ١٠١٤٥ جنيهها سنويا ، وكذلك
منح إحدى هؤلاء الاميرات ٣٠٠٠ جنيهها مرتبا سنويا بدلا من ٢٠٢٥ جنيهها
كانت تقاضاها قبل ذلك وهذا مجلس الفطار يوافق على إبلاغ مخصصات
الخدويى وافراد عائلته إلى ٣٦٠٠٠٠ جنيهه سنويا .

كذلك كان الاسراف طابعا مميزا لاسماعيل في جميع مشروعاته التي قسام
بتنفيذها فقد بلغت نفقات ميناء الاسكندرية ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيهه في الوقت
الذي أثبتت فيه المصادر الوثيقة أن تكاليف تلك العملية لم يكن يتعدى مبالغ
١٤٠٠٠٠٠٠ جنيهه .

وقد كانت الجهات الحكومية المختلفة تنافس اسماعيل في ذلك الاسراف ،
من ذلك أن رئيس ديوان المدفعية كان اذا سمع بمدفع جديد تم اختراعه يبعث
في طلب ستين أو ثلاثين منه ، على سبيل التجربة ، بدلا من طلب مدفع واحد
وحجته في ذلك أن مصر يجب ألا تكون متأخرة عن باقي الأمم في الامور
المسكربة .

وأدت ضروب الاسراف التي ابتدعها اسماعيل إلى خروج أموال البلاد إلى غير أهلها ، سواء أكانوا داخل البلاد أم خارجها فقد كانت مادة الاسراف وصنوفه ومظاهره أجنبية (من وارد أوروبا) فقدت بذلك الدولة الملايين من الجنيهات تسربت إلى الخارج في الوقت الذي كانت هي في أشد الحاجة إليها كذلك تلك الأموال الضخمة التي ألقها اسماعيل على ضفاف البوسفور والتي سبق الإشارة إليها من الأموال ذهبت هباءً في الآسثانة وكان لا يمر عام الا ويقضى اسماعيل بالآسثانة أو أوروبا فترة من الزمن ينفق فيها الأموال بغير حساب وكانت سياحاته ورحلاته في العواصم والمدن الأوروبية تكلف خزائنه الدولة ملايين الجنيهات ، وقلده في ذلك الباشوات والاعيان الذين كانوا يسذمون سنويا إلى أوروبا وذلك للاصطياف ومنذ تلك الفترة أصبحت تلك بدعة كلفت البلاد مئات الملايين من الجنيهات .

وهكذا كان اسماعيل يتصف في جميع تصرفاته بالاسراف والبذخ ، وكان في جميع تصرفاته لا يفرق بين عالية الحكومة وماليتها الخاصة ، بل كان يعتبرها أمراً واحداً وكانت أموال الدولة رهن ارادته يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ومن هنا جاء الخلل وصوء الادارة وضياع الأموال بغير حساب .

وقد أدى ذلك الاسراف إلى الأزمة المالية والاستدانة بالرأبسا الفاحش وتغلغل النفوذ الأوروبي في البلاد حرصاً على مصلحة الدائنين .

٣ - قناة السويس

وتتصد بقناة السويس تلك التعويضات الفادحة التي دفعها اسماعيل لشركة قناة السويس لكي توافق على تعديل بعض الشروط التي عقدت بين محمد سعيد

باشا وفرديناند دلسيس وذلك بناء على محكميم قبايليون الثالث امبرطور فرنسا في ذلك الوقت ، وأيضاً تلك الاحتفالات التي أقيمت بمناسبة افتتاح قناة السويس والنفقات الباهظة لتلك الاحتفالات والتي كانت من أهم أسباب الاضطرابات الاقتصادية .

وكان اعتراض اسماعيل على الأوجه الآتية من شروط امتياز حفر قناة السويس .

أ) تعهد الحكومة بتقديم العمال الذين تحتاج اليهم الشركة حتى عشرين ألفاً ومطالبة الحكومة بتعويض في حالة تقصيرها وعجزها عن تقديم هذا العدد .

ب) ملكية الشركة لترعة المياه العذبة التي كلفت بمقتضى العقد انشاءها واستغلال رى الأتيطان المملوكة للأفراد على جانبيها مقابل أجر تقضيه منهم .

ج) ملكية الشركة لجميع الأراضى التي ترى أنها في حاجة إليها لحفر القناة وإنشاء الترعة للعذبة واعفاؤها من الرسوم الأهلية عنها على الدوام . وملكيتها لجميع الأراضى التي تستصلحها وتزرعها واعفاؤها من دفع أموالها مدة عشر سنوات .

د) اضطراب الحكومة إلى نزع ملكية الأتيطان للأفراد إذا احتاجت إليها الشركة لاستغلال امتيازها .

وكانت حجته في إلغاء الشرط الأول ورغبته في إلغاء الشرط ، لأن هذا الشرط يدل دلالة تامة على تسخير العمال والفلاحين في العمل لفتح القناة مما تأباه روح الانصاف وتفقر روح العدالة منه .

وقد استند إلى قوانين الدولة العثمانية التي تنص على منع التنازل

للاجاب عن ملكية الأاضى والعقارات في طلب الغاء الشرطين الثانى والثالث .
وأرسل اسماعيل وزيره نوبار إلى فرنسا للمفاوضة في الغاء تلك الشروط
وهبت الصحف في فرنسا للدفاع عن شروط العقد ووافق الخديوى - أخيرا -
على تمكيم الامبراطور نابليون الثالث - امبراطور فرنسا - للفصل في ذلك
النزاع فكان بذلك يمثل الحكم والخصم لما كان معروفا عنه من تأييده للشركة
وعطفه على فرديناند دلسيس الذى تمت بصلته القرابة إلى (أوجيڤى) زوجة
نابليون .

وعلى ذلك أصدر نابليون الثالث حكمه في ٦ يوليه سنة ١٨٦٤ وينص على:
(أ) ابطال حق الشركة في مطالبة الحكومة بتقديم العمالك المصريين والزام
الحكومة مقابل ذلك بتحويل مالى تدفعه للشركة ومقداره ١٠٠٠.٠٠٠ ج .
(ب) تنازل الشركة للحكومة عن كل حق في ترعة المياه العذبة والتزام الحكومة
بتمامها مع احتفاظ الشركة بحق الانتفاع بها والزام الحكومة مقابل هذا التنازل
بتحويل قدره ١٠٠٠.٠٠٠ جنيه .

(ج) جعل الأراضى المماوكة للشركة والسلازمة للمشروع ٢٣.٠٠٠ هكتار
تقريبا ، منها ١٠.٠٦٣٤ هكتار على جانبى القناة البحرية وملحقاتها و ٩٦٠٠
هكتار للترعة العذبة ، وثلاثة آلاف هكتار لمبانى الشركة .

(د) اعادة الأراضى التى اتضح عدم لزومها للمشروع وعساحتها ٦٠.٠٠٠
هكتار مقابل تحويل قدره ١٠٣.٠٠٠.٠٠٠ ج .

فتبلغ مجموع التحويلات التى حكم بها نابليون الثالث للشركة ١٠٤.٠٠٠.٠٠٠

فرنك أى مايساوى ٣٠٠٠٠٠٠ ٣٠٣٦٠٠٠٠ جنيها .

هذا مع العلم بأن رأس مال الشركة كان لا يتعدى الثمانية ملايين جنيها ؛
فيوضح مما سبق فداحة تلك التعويضات التى حكم على مصر بدفعها والتى تبلغ
نصف رأس مال الشركة تقريبا .

واعتبر هذا الحكم من الاحكام الجائرة فى التاريخ ، لانه بنى على اسباب
لا يسفيها عدل ولا منطق فقد أزم نابلليون الثالث الحكومة المصرية بدفع تعويض
عن الامور الآتية :

(أ) اعفاؤها من تقديم العمال المصريين ، والواقع أن شروط الاضياز لا تنص
على التزام الحكومة بتقديم هؤلاء العمال ولكن نص على أن يكون أربعة أخماس
هؤلاء العمال من المصريين (مادة ٢) فعلى ذلك لم تلتزم الحكومة بتسخير
العمال كما فسرها نابلليون الثالث .

(ب) تنازل الشركة للحكومة عن إتمام ترعة المياه العذبة ، وعن الجزء الذى
أنشأه فيه وكانت العدالة تقضى بالالتزام الحكومة إلا بما أنفقته الشركة فعلا
على الجزء الذى أنفقته ، ومقداره باعتراف الشركة ٧٥٠٠٠٠٠٠ فرنك فى
الوقت الذى حكم فيه نابلليون بالنسبة لذلك التنازل بتعويض قدره
١٦٥٠٠٠٠٠٠ فرنك ومن هنا يتضح فداحة ذلك التعويض .

(ج) تنازل الشركة عن ملكية الاراضى التى تبين من الحكمة عدم لزومها
لانفاذ المشروع ؛ وبالواقع أن هذه الاراضى جهات صحراوية لم تكن الشركة
استصلاحها يمدد وبالرغم من ذلك قدرتها لها ١٠٢٠٠٠٠٠٠ جنيه (وهكذا
قضت عدالة نابلليون الثالث أن تدفع مصر هذا الثمن الباهظ لبقاء ملكها
فى حوزتها ، وهذا أغرب ما سمع فى معرض الظلم والجور) .

وقد وصف فرديناند دالسبس هذا التحكيم بأنه : (السند الأساسي للشركة ووثيقة الكفالة والاطمئنان لها .

وهكذا تورط الخديوى اسماعيل في هذا التحكيم الذى جبر على مصر الخسائر الجسيمة ، ولم ينظر نابليون إلى أن خديوى مصر منحه الشركة همال القناة وتمازل لها عن مقدار عظيم من الاراضى بلا مقابل وجعل الاهالى كهبيد لها وكذلك استيراد المواد الخام معفاة من الضرائب وادارة مكتب البريد والتلغراف في القناة وللصيد في مياه القناة وغير ذلك وأن هذه المساعدات أصبحت حق للشركة وهى تعرف أن تحافظ عليه وتدافع عنه بكل الوسائل ، أما حقوق الشرقى فهى كانت أسبابها وثيقة وشروطها متينة تصبح أثرا بعد عين وذلك لتفريطه وجهله ، ولو اسماعيل استمسك بشروطه ولم يقبل تحكيميا لما استطاعت للشركة أن تخطو خطوة في العمل اذ كان كل شىء معلقا على الايدى العاملة المصرية ، إذ أن نوبار كان قد استصدر من الباب العالى أمراً إلى اسماعيل في يولييه سنة ١٨٦٣ يحتم عليه التمسك بتلك المطالب ومفاوضة الشركة فيها فان قبلوها في ظرف ستة أشهر فيها ، ألا فتوقف الاشغال بالقوة الجبرية ولكن شاء حفظ مصر العسائر الا يتمسك بأحقية مصر في تلك الشروط وفضل أن يركن إلى (العدالة الاوربية) فوقع على يدها ما رأينا من رأينا من الظلم التعف .

وكانت شركة القناة قد اشترت من الهامى باشا تفقيش الوادى كله فأرادت الحكومة استرداده ضمن الاطيان الأخرى التى سحكت نابليون باعادتها لئلا يباعته للشركة لها بمائيه بمبلغ عشرة ملايين من الفرنكات بموجب الاتفاق الذى عقده الحكومة المصرية مع الشركة في ٣٠ يناير ١٨٦٦ . وعقد مع الشركة اتفاقاً آخر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ لخص فيه فرمانا (سعيد) وكل ما تلاها

من اتفاقيات بين اسماعيل والشركة وكان الباب العالي يعارض في مبدأ الأمر في الموافقة على تلك الاتفاقية ولكن صدر فرمان في ١٩ مارس سنة ١٨٦٦ بالتصديق على تلك الاتفاقية وذلك تحت ضغط فاهيليون الثالث ويقول دالسبس في هذا الصدد : لقد صدق الممثل العربي القائل (أوقية خوف أفيد من قنطار صداقة) .

وفي ٢٣ أبريل سنة ١٨٦٩ عقد اسماعيل مع الشركة اتفاقاً آخر ألغى فيه الشرط الخاص باعفاء واردات للشركة من الخارج من الرسوم الجمركية ؛ واعطائها مقابل ذلك تعويضاً مقداره ٣٠ مليون فرنك وافتتحت القناة للملاحة في يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ وأقام اسماعيل بمناسبة افتتاح القناة تلك الحفلات التي لم يعرف التاريخ احتفالاً يدان فيها في الاسراف والتبذير وبلغ ما صرف في تلك الحفلات ١٩٣١١١٤ ليرة انجليزية . وكانت مصر في غنى عن صرف هذا المبلغ الجسيم وبالبتة صرف بالبلاد وبين أهلها بل دفع اللاجئ لأنه ثمن أشياء أتت من بلادهم ليتمتع بها أسراؤهم .

وفد دعا اسماعيل لهذه الاحتفالات ليس فقط ملوك دول أوروبا ورؤسائها ولكن أيضاً عدد كبير من المشتغلين في الفنون والصحافة والتجارة والاقتصاد والسياسة والذين بلغ هدهم تسعمائة شخص . واستعداداً لتلك الحفلات فقد أرسل اسماعيل خطابات إلى متعهدي الحفلات المشهورين في العالم يسألهم الاستعداد مقدماً لامداده بالنبيذ والجرسونات والأقشنة والأطباق والحميم التي تتطلبها الاحتفالات التي ستقام في الاسماعيلية . وفي هذا المجال كانت الخريفة المصرية وأمور اسماعيل نوعاً من أعمال بيتر وبول المالية فكان على بيتر أن يدفع أكبر مبلغ من المال ثمناً لتكاليف الاحتفالات الاسماعيلية ، في سبيل أن يأخذ بول أكبر قدر من البتشميش لنفسه وقد أصدر اسماعيل بإعداد ونجده ديوان محافظة القنال لإجل إقامة « أوجيني » أميرة طورة فرنسا أثناء تلك الاحتفالات .

وأشرف بنفسه على تأثيث وفرش الديوان المذكور بأفخر الأثاث . كذلك عمل على استئجار قصور الاغتياه لكي يقيم بها ضيوفه في تلك الاحتفالات . كما أصدر أوامره « بوضع مواسير المياه وتركيب الحنفيات على الطريق الممتد من الحيزة إلى الأهرام وإنشاء طريق جديد من محطة بدرشين إلى سقارة وبناء فندقين في نهاية الطريقين على ألا تزيد نفقاتهما على ثلاثة آلاف جنيه وأن يكون بناء للفندقين على الطراز الأفرنجي » .

وليس بكثير أن نقول أن أي زائر من هؤلاء المدعوين لحضور تلك الاحتفالات قد قضى شهرين في مصر من غير أن يحتاج إلى أن يضع يده في جيبه لأي شيء ما عدا المصروفات الشخصية مثل الاستحمام والاغتسال وحتى هذه المصروفات كانت تدفع لهم بكرم زائد وحتى لو حدثت ودفعوا تلك المصروفات فإنهم كانوا يستعيدونها .

وقد قدر إسماعيل نفسه نفقات تلك الاحتفالات بمبلغ ١٦٥٠٠٠ جنيه ، ولكن هذا المبلغ أقل بكثير مما أجمعت المصادر الموثوقة على تقديره وهو مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وعلى ذلك فيبدو أن ذلك المبلغ الذي أكده إسماعيل في خطابه لوزير المالية كان جزءا من تلك النفقات وليس كلها .

ويقدر مؤلف « تاريخ مصر المالي ، ما خسرت مصر في إنشاء القناة من ثمن أسهمها في الشركة ، وما بذلته من التعويضات ، وما دفعته في إنشاء ترعة الاسماعيليه وأسترداد أطيان الوادي و نفقات حفلات القناة بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠٠٠ جنيه . وقد جاء في البيان الذي قدمته الحكومة لمجلس شورى النواب بمجلسة ٢٠ رجب سنة ١٢٩٢ هـ عن ديون الحكومة ومصروفاتها أن مجموع ما أتفق في قناة السويس ١١٩٠٧٥٠١٦٦٠٠٠ جنيه أما (دي ليون) فيقدرها بمبلغ ١٧٨٠٢٣٠١٧٠٠٠

جنيتها انجليزيا أما أمين سامى باشا فيقدر تلك النفقات بمبلغ ١٦٥٠٠٠٠٠٠
جنيتها ، وبينها كالآتى :-

جنيتها قيمة الأسهم التى اشتراها سعيد باشا .	٣٥٠٠٠٠٠٠
جنيتها قيمة للتعويض الذى قدره نابليون الثالث عند التحكيم	٣٠٠٠٠٠٠٠
جنيتها قيمة ثمن أراضى ومباني الواهى التى أخذتها الحكومة من الشركة .	٤٠٠ ٠٠
جنيتها قيمة تعويض هن أعمال ادعت للشركة اجرائها فى ترعة الاسماعيلية .	٤٠٠٠٠٠٠
جنيتها قيمة صرفت للمقارئين الفرنسويين فظير تميم التربة .	٨٠٠٠٠٠٠
جنيتها انفقها الحكومة فى إنشاء التربة الحرة .	٤٠٠٠٠٠٠
جنيتها قيمة نفقات احتفالات افتتاح القناة .	١٥٠٠٠٠٠٠
جنيتها قيمة فائدة هذا المال لتمام استهلاكه .	٧٠٠٠٠٠٠٠

١٦٥٠٠٠٠٠٠

وعلى كل حال فقد اتفقت جميع المصادر أن مجموع استئذاة خزانة الدولة
بسبب مصرفات اسماعيل لا يقل عن ١٦ مليوناً من الجنيهات بأى حال من الأحوال
بل يزيد عن ذلك المبلغ فى كثير من المصادر التى تناولت تلك النفقات بالبحث
وأن ، معظم هذا المبلغ قد أنفق فى أوجه كان اسماعيل فى غنى هن أن يخوض
غامرها لو هو تمسك بحق مصر فى امتلاك القناة وعدم الالتجاء الى العدالة الاوربية
وإذا علمنا ان نفقات إنشاء القناة بأكملها بلغت بحسب احصاءات للشركة
٤٥١٦٥٦٠٦٠٦٠٠ فراك أى نحو ١٨٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه أدركنا أن مصراحتات
وحدها معظم هذه النفقات التى كانت من أهم أسباب الارهاق المالى والاستئذاة

بسبب تصرفات اسماعيل التي أنصفت دائما بالاسراف والبذخ وأرضاء الدول الأوروبية ولو على حساب مصلحة البلاد التي حردها من تلك المبالغ الضخمة التي لو أنفقت في وجوه أخرى لعادت على البلاد بأحسن النتائج ولعمرك على رفع مستوى الحياة الاجتماعية في مصر .

٤ - أسباب أخرى للاضطرابات الاقتصادية

أ : انتشار وباء الكوليرا :

ومن أسباب الاضطرابات الاقتصادية انتشار وباء الكوليرا في سنة ١٨٦٥ عن طريق الحجاج في تلك السنة وقد عهدت رئيس مجلس الصحة فشرة إلى القناصل زعم فيها أن الوباء الحاصل ليس من نوع الكوليرا بل هو شيء سرى للأهالي من أدرات الحجاج الذين جاؤا إلى الاسكندرية .

ولسكن ما ثبت أن انتشر ذلك الوباء في جميع أنحاء القطر المصري حتى بلغ الراجح للقبلي وخاصة أسيوط وطمطا وقنا وشن فريق من الرأي العام حملة على الحكومة التي لم تقم بواجبها في مكافحة المرض - على صفحات الجرائد - فأدى ذلك إلى زيادة للملح والخوف في جميع أنحاء القطر المصري وهجر كثير من الأهالي للبلاد حتى بلغ الذين هاجروا خارج البلاد في مدة شهر تقريبا حوالي خمسة وثلاثين ألف شخص وبلغ عدد من مات بسبب ذلك الوباء من المسلمين ٥٦٧٦ شخصا ومن الاقباط ٣٦٣ ومن الفرنج ١٦٥ ذلك غير ٦١٠٤ شخصا توفوا إبان فزكه بأسباب أخرى . فيكون مجموع وفيات القطر في أثناء ذلك الوباء حوالي ١٣٤٢٩ شخصا .

ب : وباء الماشية :

كذلك حدث انتشار وباء بين الماشية وكان مفرطاً للغاية ويقال أن الحمار

التي حدثت بين الماشية بسبب ذلك الوباء تقدر بحوالى ١٢ مليون جنيه مما كان له أكبر الأثر في زيادة سوء حاله الأهالي في القطر المصرى .

ج : انخفاض أسعار القطن :

وكان انخفاض أسعار القطن المصرى عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية من أسباب الاضطرابات الاقتصادية إذ أثر ذلك فى الصادرات والواردات فان قيمة الصادرات بعد أن وصلت ١٤٠٤١٦٠٦٠٠ جنيها فى سنة ١٨٦٤ قامت فى سنة ١٨٦٥ إلى ١٣٠٠٤٥٠٦٠٠ جنيهه وانخفضت تلك القيمة فى سنة ١٨٦٦ حتى بلغت ٩٠٧٢٣٠٥٦٠ جنيها وكذلك الواردات التي كانت قد بلغت أقصاها فى سنة ١٨٦٥ فبلغت ٥٧٦٣٠١٨٠ جنيها انخفضت إلى ٤٠٦٦٢٠٢٠٠ جنيها فى سنة ١٨٦٦ مما أثر تأثيرا بالغا على إيرادات الدولة .

د : عدم انتظام فيضان النيل :

أخذت فيضانات النيل فى عهد اسماعيل فى الزيادة والنقصان بنسب كبيرة مما أثر تأثيرا سلبيا فى اقتصاديات البلاد ففي سنة ١٨٦٣ زاد فيضان النيل زيادة فاحشة فهدد القطر المصرى بدمار محقق وكانت نتيجة ذلك الفيضان الجارف للقضاء على جانب عظيم من المحاصيل الزراعية ، فارتفعت أسعار القمح والذرة ارتفاعا فاحشا ، وأدى ذلك إلى غلاء شديد ، أوجب ارتفاع عموم أسعار حاجات المعيشة ارتفاعا خفيفا . ثم انقطع وارد القمح بالمرة واشتد الطلب فلم يجد الفقراء له أثرا وأدى ذلك إلى استيراد كميات من اللحوم والمسلى والزيت من الخارج وتوزيعه على الجزائريين والتجار لبيعهم الأهالي وذلك للحد من تلك الأزمة ، فعمل الناس بذلك ففرحوا وتزاحموا نزاحم الجميع . واستمروا على هذه الحال شهرين وبضعة أيام .

على أن النيل عاد للطغيان في السنوات ١٨٦٦ ، ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ ، ١٨٧٢ ، ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ ، ١٨٧٦ وفي كل مرة كانت تدمر المحاصيل ولم يستطع اسماعيل انقاذ البلاد من برائن الغلاء . وهما زاد في خطورة فيضان سنة ١٨٧٠ سقوط الأمطار بغزارة في مصر السفلى والوسطى فهدمت ما هدمت وجرفت ما جرفت واستمر نزولها بالقاهرة تسعة أيام .

وأما في سنة ١٨٦٨ فقد شح النيل في فيضانه إلى درجة أن ثمن أراضي الوجه القبلي ظل شراقي وأدى ذلك إلى غلاء شديد أدى إلى ارتفاع أسعار التمساح وكان فيضان سنة ١٨٧٧ أقل منسوب للفيضان شهده عصر اسماعيل حتى لم يتسنى رى ولو جانب يسير من الأراضي الزراعية فضج المزارعون والأهالي وتوقع الجميع مجاعة وحدثت فعلا مجاعة شديدة انشرت في جميع أنحاء القطر المصري ، وأكلت لحوم البؤساء من الفلاحين وأرباب الحرف بل وذات عظامهم فملك ما يزيد على العشرة آلاف شخص نتيجة ذلك الجوع في مديريات جرجا وقنا واسنا فقط ، وأصبح الأهالي يتغذون على الأعشاب البرية وزرع بعض الأهالي جانباً قليلاً من النبارى بالشوايف وهذا شيء لا يذكر . هذا في الوقت الذي حولت فيه كمية المياه المقررة لمدينة الاسكندرية إلى مزارع الخديوي لربها وأصبح الذي يستطيع أن يدفع يحصل لأرضه على المياه اللازمة فقاسى الفقراء في تلك الحالة الكثير ، ولكن محاصيل الخديوي لا بد أن تأخذ كفايتها من الماء ولو مات الفلاح .

هـ : حرب الحبشة :

أرسل اسماعيل حملة إلى ميناء زيلبع الواقعة على ساحل البحر الأحمر عن طريق باب المنذب سنة ١٨٧٥ بقيادة ضابط مصري وفي أكتوبر ١٨٧٥ عهد

إلى أرفندروب بقيادة حملة جديدة على الحبشة وكانت الحملة مؤلفة من ٢٥٠٠ جندي من المشاة ومعهم ست بطاريات من المدافع الجبلية ، وانتهت هذه الحملة بقتل أرفندروب وعدد كبير ممن معه ولكي يحمي اسماعيل عار الهزيمة أرسل حملة أخرى بقيادة رانب هاشا وتكونت تلك الحملة من اثني عشر ألفاً من الجنود والضباط وقابلها ملك الحبشة ، يوحنا ، وأنزل بها هزائم منكرة وخسرت الحملة ٤٠٠٠ من رجالها وثمانية آلاف بندقية واستولى الاحباش على جميع سلاح القتل والأسرى والجرحى وعلى جميع الذخائر التي لم تستعمل وفك الاحباش بتلك الحملة بوحشية بالغة ، وقد بلغت مصاريف تلك الحملات أموالاً هائلة أثقلت كاهل الخزينة المصرية وكانت مصر في غنى عن أن تخوض غمار تلك الحرب التي لا طائل تحتها وكان الأولى باسماعيل أن يوفر تلك النفقات أصلحة البلاد بدلاً من أن يدخل حرب يعرف نتيجتها مقدماً .

كذلك أرسل اسماعيل الحملات إلى الخارج لمساعدة تركيا في حروبها مع روسيا وكذلك في حملة كريت وغيرها وبلغت نفقات تلك الحملات حوالي ثلاثة ملايين جنيه .

الاستدانة :

وهكذا أنفق اسماعيل الأموال الطائلة التي لم تسكن تحملها ميزانية الدولة فاضطر إلى الاستدانة حتى بلغت تلك الديون في أواخر عهده ٩١٠٠٠٠٠٠٠ مليون جنيه تقريباً وكانت تلك الديون في أواخر عهد سعيد تقدر بمبلغ ٣٢٩٣٠٠٠٠٠٠ جنيه . وبطريقة تقريبية يمكن القول أن اسماعيل قد أضاف حوالي ٧ ملايين من الجنيهات سنوياً في المتوسط لمدة ثلاثة عشر عاماً إلى ديون مصر .

وكانت الفائدة الاسمية للقروض تتراوح بين ٧،٦٪ - ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل إلى ١٢ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٢٧ ٪. وزادت هذه القوائد الباهظة في أوائل سنة ١٨٧٦ لاضطرار الحكومة إلى أداء أقساط الديون المتركة وفوائدها .

ولم تمكن قيمة القروض تصل كاهلة إلى الخزانة بل كان أصحاب البيوت المالية والمرايون يخصصون منها مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد ولم يكن اسماعيل يدقق أو يعارض في الحسابات التي يقدمها له للمليون والمسامرة فمثلا عقد في سنة ١٨٧٢ قرضا بلغ مقداره الاسمى ٢٢ مليون جنيه لم يدخل منه خزانة الدولة سوى ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه منها أحد عشر مليوناً من الجنيهات نقداً والثلاثة ملايين سندات وكذلك لم يتسلم من القرض الذي عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط وكان أصله سبعة ملايين .

وقد شغلت القروض معظم سنى حكم اسماعيل حتى أصبح الاقتراض له عادة سنوية ، وساعده في ذلك وزير المالية اسماعيل صدق الذي تولى هذا المنصب من سنة ١٨٦٨ حتى ١٨٧٦ الذي كان يتفنن في جمع المال من القروض وكان هو أيضا يتمتع نصيبه من الغنيمة ، فأثرى وراء فاحشاً وقائد الخديوى في عيشة البذخ والامراف والاستكثار من القصور والأهلاك والجلواري والحظايا . وكان لهذه الديون أثرها السيء على ميزانية الحكومة ففي سنة ١٨٧٧ كان مجموع الإيرادات ٩٠٥٤٣٠٠٠٠ جنيه ، وكان ماخصص منها للديون بين فوائده واستهلاك ٧٠٤٧٢٠٠٠٠ يضاف إليها المبالغ المخصصة للباب العالي وما كان على الحكومة أن تدفعه لشركة قناة السويس في تلك السنة فيكون للباقي من الإيرادات ١٠٧٠٠٠٠٠٠ جنيه فهذا المليون الواحد والسبعين ألفاً كان على الحكومة أن تدفع على جميع شؤون البلاد ، على موظفيها وعلى الجيش وعلى البوليس والري

والتعليم والمحاكم والصحة العمومية ، وغير ذلك من كل ما يجب أن تقوم به الحكومة .

عدم صرف مرتبات الموظفين :

ونتيجة لذلك الأزمة المالية توقفت الحكومة عن صرف مرتبات الموظفين ، وأخذت الشهور تلى الشهور وكل من في الخدمة الأميرية لا يتعاطى مرتبا فيتضور ضيقا وجوعا أو ينصب على عيشه نصبا ، وبكدهس على ناسه الديون تكديسا .

وهذا هو شريف باشا يرسل مذكرة سرية لاسماعيل بصور فيها الأضرار الناجمة عن عدم صرف مرتبات الموظفين كذلك طلب راغب باشا - وهو أحد الوزراء في عهد اسماعيل - صرف مرتبات موظفي المسكك الحديدية حتى يتسنى انتظام العمل هذا في الوقت الذي كان يصرف فيه مرتبات الموظفين الأجانب على التمام بالرغم من أنها كانت جسيمة جدا وهكذا أصبح الموظف المصرى في حالة يرثى لها من البؤس بسبب منع صرف المرتبات التي يفتات بها هؤلاء الموظفين والتي كانت قيمتها لا تذكر بالنسبة لضخامة مرتبات الموظفين الاجانب .

ولم يقتصر الأمر على الموظفين المدنيين فقط بل تعدى ذلك الى الضباط الذين حرروا عريضة لرئيس الوزراء يشرحون فيها ما وصل اليه الضباط من سوء الحال بسبب تأخير المرتبات مدة طويلة ويرجون إعادة صرف مرتباتهم وفي يوم ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستمائة ضابط وقصدوا وزارة المالية للمطالبة بصرف متأخراتهم وأصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب وطلبوا منهم مرافقتهم وعندما وصل الضباط الى وزارة المالية لمحوا نوبار باشا في عربة فانهم ألوا عليه ضربا وفي تلك الأثناء أقبل السير ريفرز ولسن الذي كان وزيرا للمالية في وزارة نوبار - وأراد نجدة نوبار فجهم عليه الضباط أيضا بالضرب

وأقتحم الضباط أبواب الوزارة وأحتلوا غرفها وحبسوا نواب باشا ورياض باشا والسير ريفرز ولسرز في إحدى غرفها ، وفي ذلك الوقت ذهب الخديوى الى وزارة المالية بناء على طلب القنصل الانجليزى وذلك لتمهيد الضباط فطالب اليهم الانصراف والاعتماد عليه في أداء رواتبهم .

وهكذا أدت الاضطرابات الاقتصادية الى المساس بحقوق طبقات الشعب وخاصة الموظفين والضباط فكان منع المرتبات عنهم سببا في تدهورهم وللتعجأهم الى الثورة وذلك لشدة حاجتهم الى المال الذى يمكنهم من العيش الضرورى بعد أن أصبحوا في حالة من اليأس الشديد مما جعلهم ساهطين على الحكومة متذمرين من ذلك التصرف .

ولم يقتصر الامر على طبقة الموظفين والضباط بل تعدى ذلك الى جميع طبقات الشعب وذلك بالمبالغة في فرض الضرائب والنفنن في أسبابها .

الضرائب :

لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها مقدار ما يجب من الاهالى أو مواعيد تلك الجباية ، هل كانت المسألة متروكة لاهواء الحكومة ، وكان يكفى كلما احتاج وزير المالية للنقود أن يطلب من كل مدير مبلغا من المال (لاحتياج الحكومة) ، فيصدع المدير للامر من غير بحث فيما اذا كانت المديرية ، قد أدت ما عليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على المراكز ، ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه في هذا المطلوب . ففى إحدى القرى كان يقطن بها ١٠٠٠ شخص رحل عنها ٢٠٠ شخص فكاف العمدة بجمع الضرائب من الاهالى ورتعها بما يساوى ما كان يا. فبه الألف شخص من تلك الضرائب .

ولم يكن هناك رقابة على مقدار ما يجي وما يدخل خزائن الحكومة ، بل كانت تنقاسه الأيدي من يوم جماعته الى حين أنفاقه .

كتب القاضي المولود « فان بمن » يصف هذه الحالة كما شاهدها بقوله : - كانت الامور تجري في عهد الخديوي اسماعيل ووزير ماليته المفتش (اسماعيل صديق) على المنوال الآتي : يؤدي المدير كل مرة الى وزير المالية المبلغ المطلوب ولا يصل كله الى خزائن الحكومة ، بل يقتطع الخديوي جزءا منه ، ثم يليه المفتش فيقتطع جزءا آخر والمدير لا يفوته قيل ذلك أن يستبقي لنفسه نصيبا مما جباهه ومأمورو المراكز يسبقون المدير الى هذه الوسيلة ولم يكن ثمة عقبات تعترض الى هذه التصرفات ، لأن القوانين المالية كانت هجومة غامضة ، والضرائب تجنى أحيانا مقدما ، وقد تجبى الحكومة أكثر مما تستحقه ولا يستطيع الممولون أن يرفعوا شكواهم ، واذا شكوا فلا تسمع لهم شكوى لأن الحكومة لا تعطى ايصالات بما يدفع لها من أموال ، ولأن الناس كانوا يهيشون في جو من الاستبداد والمحسوبية والارهاب .

وبالرغم من قرار مجلس شوري النواب في دور انعقاده الثاني سنة ١٨٦٨ - في تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطا بمندوبي الحكومة ومن يراقبهم من العمدة والاهيان فان العدل كان أبعد ما يكون في ربط الضرائب على الاطيان أو على الخيل ، وقد زادت الضرائب في عهد اسماعيل زيادة بالغة ، وبدأت تلك الزيادة منذ تورط في القروض ، اذ لم يجد موردا لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيد بها كلما احتاج الى المال ليفنقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون ، من أجل ذلك ابتدعت الحكومة أنواعا جديدة من الضرائب . ويقول عبدالله النديم في مذكراته السياسية : « ثم اخترع (الخديوي اسماعيل) من الأقلام ما لا تتصوره الأوهام مثل العوايد المخصصة وعوايد الخمر ، والخيل

والعربات والأغنام ونزج المراحيض ورسم الزاوج والطلاق ودخولية الأغنام
والإهتار والأسمان والألبان والأصواف والأوبار والحبوب والمحضار
والفواكه والحطب والقش والجلدة وذبل الحمام والسهام والمقابلة والمصالح (الملح)
نحو سنة وسبعون جنسا تحتمها أنواع كثيرة لا تندع صغيرة من المظالم ولا كبيرة .
فمثلا ضريبة العوائد الشخصية فرضت ابتداء من سنة ١٨٧٦ على الذكور
من سن ١٢ سنة فصاعدا على ثلاث درجات ، ٤٥ قرشا ، ٣٠ قرشا ، ١٥ قرشا
عدا العلماء ومشايخ النكبا والمجاورين بالأزهر والرؤساء الروحانيين بطاركة
ومطارفة وأساقفة وقسس وحاخامات طائفة اليهود ، والفقراء الذين معاشهم
من الصدقات بكل مائة وعساكر الجهادية وتلاميذ المدارس الأميرية ولكن لكي
تحصل الحكومة على أكبر فائدة من تلك للضريبة أمرت المديرين ومحصلي
للضرائب ، أن يجمعوا في المتوسط ٣٠ قرشا عن كل شخص من الذكور بلغ
السن القانونية ، وكان على الفقراء وحدهم أن يتحملوا أداء المبالغ المفروضة أو
معظمها وقد قدر عدد المصريين الذين تنطبق عليهم تلك للضريبة ٢٠٤٨٠١٦٤
شخص يدفعون مبلغا قدره ٦٣٠٠٢٠٤ جنيها .

والنوع الثاني من الضرائب الشخصية هي المفردة والمذكور وهي التي فرضت
على طبقة الخدم ، والعمال والمجار وهذه للضريبة تتراوح بين ٥٠ ، ٧٥ قرشا
تبعا لمقدار التاج كل فرد من تلك الطبقة . وقد قدر عدد الذين يدفعون تلك
الضريبة ٤٠٩٠٦٣٢٢ شخصا يدفعون مبلغا قدره ٧٩٨٠٢٥٣ جنيها .

وقد بلغ الإيراد السنوي من هذه الضرائب جميعا ١٠٤٢٨٠٤٥٧ جنيها
وقد أوجب على دفع الضرائب من ليس له حرفة ولا صناعة ولما مثل أحد
كبار الموظفين المصريين عما إذا كان لا يستصعب جباية مثل هذه الضريبة الحرفية
ومن لا حرفة لهم ، أجاب بأندهاش د وهل الذنب ذقينا إذا امتنع أحد الأفراد

عن الاحتراف بحرفة مع تمتعه بحرية الاحتراف بأى حرفة يشاء ! فاذا فضل البطالة
فما هذا بموجب لعدم مطالبته بالضريبة ، والا لظلم اصحاب الحرف أنفسهم ،
أما ضريبة الملح فهي من أغرب الضرائب ومقدرها ٩ قروش عن كل رجل
وأمرأة وطفل تجاوز سن السابعة عشرة في مقابل أن تعهد الدولة بإمدادهم بالملح
ولكنها نادرا ما كانت تفي بتعهداتها ، وحتى اذا وجد الملح في مخازن الحكومة
فإنه كان نادرا ما يصل الى الفلاحين واذا وصل اليهم فانه يكون من النوع الرديء
وكانت تلك الضريبة وسيلة لا يتجاوز أكثر من ٥٠٠٠٠٠ ر. ، جنبه سنويا من الأهالى .

وبدلا من أن يدفع مجلس شورى النواب للظلم عن الأهالى ويهد من فرض
تلك الضرائب كان سببا في زيادة تلك الضرائب : د وأنبت أصحاب الحماية
شرقا وغربا واشتدوا على الرعية شدة بالغة ونواب الأمة لا يعرفون من مواهب
النيابة غير الطاعة لمن قال من كبار الحكومة أو أشار من أصحاب الحل والعقد
فكانوا حملا ثقيلا على البلاد . .

وقد تعددت أنواع الضرائب بدرجة كبيرة فبالإضافة الى الضرائب السابقة
الذكر فرضت ضريبة السدس والرى والأعانة ، وضريبة ترعة الإبراهيمية وهى
ضريبة اضافية فرضت على الأتبان المنتفعة بهذه القرعة وما ربطت من العوائد على
المبائى ، ومعاصر الزيوت ، وعوائد الرخص للقبانية والدلالة على ما يباع من
المصنوعات ، ورسم للتقيدية ، وكان يؤخذ بحساب عشرين قرشا عن كل عرض
يقدم لاحدى دوائر الحكومة وبما يدل على كثرة أصناف الضرائب التى فرضت
في عهد اسماعيل أنه صدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ أى فى أوائل عهد
توفيق قضى بإلغاء ما يزيد على ثلاثين صنفا منها .

ويبلغ ما كان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد فى بعض السنوات

خمسة جنيهات ونصف وهو مبلغ يتواءم به المالك فكان ازدياد الضرائب على هذا النحو شيئاً فادحاً ، بل ظالماً بالغا ، لأن المالك لم يكن يبقى له من غلة أرضه شيء يذكر بعد أداء الضرائب فلا عجب أن تزدى هذه الحالة بالأهالي الى الضنك والبؤس وكانوا في كثير من الأحيان يضطرون الى بيع حاصلاتهم بأبخس الأثمان قبل أن انضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة وكذلك كانوا يضطرون الى بيع مواشيهم وقد نشأ عن فداحة الضرائب أن هجر كثير من الملاك أراضيهم وتركوها هورا .

وهكذا يتضح مما سبق أنه نتيجة لاسراف اسما عيل وبذخه تورط في الديون لدرجة كبيرة حتى اضطر الى الاستدانة بفوائد باهظة مما اضطره الى التفتن في فرض الضرائب حتى يستطيع دفع فوائد هذه الديون وكان ذلك على حساب طبقات الشعب الكادحة التي قاست الأمرين من ذلك للتصرف وأدى ذلك الى عدم الاهتمام بأحوال البلاد وخاصة الأحوال الاجتماعية وكذلك الازمة المالية ودخل الدول الأجنبية في شئون البلاد حفظا لمصالح الدائنين حتى أدى ذلك الى تغلغل النفوذ الاوروبي في مصر والاطاحة باسماعيل نفسه في نهاية الامر .

الفصل الثالث

تغلغل النفوذ الأوروني وأثره في الحياة الاجتماعية

الامتيازات الأجنبية وإنشاء المحاكم المختلفة

للعهد من تلك الامتيازات

أن نظام الامتيازات الأجنبية ، الذي منحه الدولة العثمانية للدول الغربية والذي طبق في مصر التي كانت جزءا من الدولة العثمانية ، كان يقضى ذلك النظام أن : يكون مرجع رعاية الدول الغربية ، في شئونهم التجارية ، والمدنية والشخصية إلى قناصلهم ، وألا يفرض عليهم ولا يؤخذ منهم ضرائب إلا بعد مصادقة دولهم عليها ، وألا يحاكموا أمام عمال السطة المحلية فيما يتمون به من بنائيات وجنح ومخالفات ، وفي قضاياهم التجارية والمدنية مع رعاية الدولة إلا بحضور قناصلهم أو تراجمهم ، ليناورا ، من ذلك الحضور ، حماية من كل ظلم ومساعدة من كل شأن .

فأما في تركيا ، ونظرا لقلة عدد الأجانب بها فلم يسكن لتلك الامتيازات أثرها اللبدي كما حدث في مصر وخاصة في عهد الخديوي اسماعيل .

أما في مصر ، فإن نظام تلك الامتيازات كان له من المساويء ما أضر بمصلحة الدولة والشعب ، خاصة بعد أن أزال محمد علي الحواجز التي كانت موجودة بين حياة الأجانب وحياة الهيئة الاجتماعية المصرية ، لاسيما بعد أن فتح باب الهجرة على مصرعيه ، أمام الغربيين خاصة بعد حوادث سنة ١٨٤٨

السياسية في أوروبا التي أدت إلى هجرة عدد كبير من هؤلاء الأجانب إلى القطر المصري ، وأدى ضعف الحكام في مصر بعد محمد علي إلى أن يغتصم قناصل الدول ذلك للضعف وأخذوا يعتقدون على حقوق الساطعة المحلية للتشريعية والقضائية حتى هدموا أركانها ، وأصبحوا يسيطرون على أهم موارد البلاد .

ولم يكف هؤلاء القناصل بالنظر في شئون رعاياهم المدنية والتجارية ، فقط بل عملوا على انتزاع كل سلطة على أولئك الأجانب من أيدي الحكومة ، وجعلها من اختصاصهم وذلك بالنظر في المخالفات والجنح والجنديات المرتكبة من رعايا دولهم حتى التي تحدث اضراً للوطنيين في مصر ، كذلك عملوا على اجبار الأهالي على المشول أمام محاكم القنصلية في دعاويهم المرفوعة على رعاياهم وأخذوا يتحيزون لرعاياهم حتى أصبحوا مدعين والوطنيون مدعى عليهم زاعمين أن حقوق الأجانب لا يؤمن عليها في المحاكم الأهلية وأنهم لا يجدون في أخلاق القضاة الوطنيين ما يجعلهم يثقون بهم .

وكان القناصل يتخلفون عن حضور تنفيذ الأحكام الصادرة ضد رعايا دولهم من المحاكم المحلية فيتعطل التنفيذ مدة طويلة ، حتى يضطر من حكم لمصلحتهم من الأهالي أن يخضعوا للقضاء القنصل الجائر ، وقد غالى القناصل في عتافهم حتى أنهم استدعوا حكومة البلاد أمام محاكم القنصلية ، وحاكموها وحكروا عليها ، لمصلحة رعاياهم طبعاً — بتعويضات هائلة وبلغت تلك التعويضات في المدة ما بين سنة ١٨٦٤ و ١٨٦٨ ما يقرب من ثلاثة ملايين من الجنيهات .

وما زاد الطين بلة أن تلك المحاكم القنصلية ، كانت كل منها تطبق قوانين دولتها ، ولا تعترف بالأحكام التي تصدرها زميلاتها ، كما أن تلك المحاكم

لم يكن يهتما الحق بقسدر ما كانت تمهما مصلحة رعائيا دولتها ، سواء كانوا ظالمين أو مظلومين ، وكان القناصل يعملون على نصرة رعائياهم سواء أكان الحق في جانبهم أم عليهم . والغريب في تلك المحاكم أنها ابتدائية فقط ، وأن استئناف الأحكام الصادرة منها كان يجب أن يرفع إلى إحدى المحاكم في وطن المدعى عليه سواء كان هذا المدعى عليه انجليزيا أو فرنسيا أو إيطاليا فيجب أن تكون الدعوى في وطنه الأصلي مما يؤكد المستأنف مصاريف جملة ترهقه ارهاقا ، وقد يحول المدعى عليه حقه إلى شخص ثالث من غير جنسيته ، فيضطر المتقاضى المسكين إلى إعادة دعواه ضد الشخص الثالث ، وهكذا ، مما يؤدي إلى ضياع حق المواطنين في النهاية .

وكانت للسلطة بمصر لا يمكنها القبض على الجاني الأجنبي ، إلا بعد استئذان قنصليته واحضار أحد قواصمها أو معجيمها ليكون شاهدا على أن القبض لم يحد فيه الواجب ولم يسبب اهانة لخدمة المجرم فإذا قبضت عليه سلمته إلى قنصليته .

وفي خطاب إلى ابراهام بك من اسماعيل في الأستانة يتضح سخطه على تلك الامتيازات ورغبة في الغائها ولكنه لم يستطع المطالبة بذلك خوفا من الدول الغربية ، فأخذ يهدف إلى تنظيم القضاء وذلك بخضوع الجميع للقضاء واحد . حتى يمكن الحد من تدخل الدول الغربية في شئون مصر .

وعهد اسماعيل إلى نوبار تلك المهمة فوضع مذكرة سنة ١٨٦٧ أوضح فيها عيوب ذلك النظام القضائي ، ويرهن على أنه عقبة في سبيل المصالح الأجنبية وفي سبيل استقدام أصحاب السكفاهة من الغربيين لتسليمهم زمام الأعمال التي تحتاج إلى علم وفن لا وجود لها في مصر . كذلك ذكر نوبار بأن المنتفعين

وحدثهم من ذلك النظام هم الآثمون المجرمون وقال : وأنه لا يليق ، إذا ، أن يبقى الحكومة المصرية والدول الأجنبية محافظة على نظام هذه ماهيته ، استبقاءً لتجاوزات ضج منها كل الرجال المستقيمة فواياهم الحققة مطالبهم ، وعلى ذلك اقترح ابدال النظام القضائي السوء المختلف بنظام آخر يحافظ على روح الامتيازات الممنوحة للأجانب .

والتقى مشروع فوهار معارضة شديدة من أصحاب الامتيازات الذين أخذوا يحدرون حكوماتهم من الموافقة على تعديله أو تغييره ، بدعوى أن ذلك التغيير يعرضهم إلى هوى السلطة المصرية الاستبدادية وأنت فرنسا في مقدمة تلك الدول التي عارضت المشروع وأصررت على بقاء القديم على ما هو عليه .

وبالرغم من أن تركيا عارضت هي أيضا ذلك المشروع إلا أن فكرة المحاكم المختلطة فكرة تركية أبدت في الخط الهايوني الصادر سنة ١٨٥٦ إلى محمد سعيد ليحمل بها الذي عرضها على قناصل الدول فرفضوها .

كذلك دعى شريف باشا في ٧ يولية سنة ١٨٦٠ إلى انشاء تلك المحاكم بحجة ان الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٤١ قبلت انشاء محاكم مختلطة دولية ولم تعارض الدول الغربية اقتراح شريف باشا إلا أن ذلك الاقتراح لم ينفذ وذلك لأن قضاة تلك المحاكم المزمع انشاؤها كان يتقاضى كل منهم خمسة جنيهات عن الجلسة وليس لهم مرتبات ثابتة مما يجعلهم على الاكثار من عدده الجلسات ليحصلوا على أكبر مبلغ من النظر في القضايا المعروضة . كذلك من العقبات التي اعترضت اقتراح شريف باشا فداحة التأمين الذي فرض دفعه على المتقاضين .

وعلى أى حال فقد تكونت لجنة للنظر في مشروع فوهار وتتكون تلك

اللجنة من قناصل الدول الأوروبية وذلك لبحث الإصلاحات الواجب ادخالها على النظام للقضائي وذلك في اكتوبر سنة ١٨٦٩ واستقر الرأي على استبدال الحالة القضائية الفوضوية المتعددة الجهات بسلمة واحدة تسلم مقاليدهما إلى ثلاث محاكم ابتدائية في الاسكندرية والقاهرة والزقازيق أو (الاسماعيلية) ومحكمة استئنافية عليا في الاسكندرية ومحكمة تمييز مثلها فوقها، كذلك اتفقت اللجنة على جعل أغلبية القضاة فيها أوروبيين غربيين ، تدفع الحكومة المصرية لهم مرتباتهم .

ولطه المحاكم حق التنظيم في جميع القضايا التجارية والمدنية ، والقضايا العينية والعقارية والقضايا الشخصية الا ما كان منها بين أجنبيين من جنسية واحدة ، وأن يكون أعضاء كل محكمة ابتدائية خمسة : ثلاثة أجناب ووطنيان وأعضاء المحكمة الاستئنافية العليا سبعة : أربعة أجناب وثلاثة وطنيون وقد عارضت الدولة العثمانية هذا الشرط الأخير كذلك نص الاتفاق على حق الدول الموقعة عليه بعد مرور خمس سنوات من تعديله أو الفاقوه وتقرر العود إلى الحالة السابقة إذا اتضح لها أصومية ذلك .

وفي أول يناير ١٨٧٦ افتتح رياض باشا تلك المحاكم الجديدة وكانت وزارة المتقانية قد عملت إليه وبدأت تلك المحاكم عملها في فبراير سنة ١٨٧٦ .

ويتضح مما سبق أن سيطرة الدول الغربية ظلت هاقية وذلك بحمل عدد للقضاة الأجناب أكثر من القضاة للوطنيين وكذلك حق ملك الدول بالغناء المحاكم المنتهضة بعد خمس سنوات إذا رأت ذلك مما يحمل تلك المحاكم غير مجدية .

كذلك من عيوب تلك المحاكم أنها اقتصرت على النظر في القضايا التي بين الحكومة والأجانب وعلاقات هؤلاء بالوطنيين وذلك بدلا من أن تكون ملطنتها شاملة .

وللواقع أن هذه المحاكم لم تضع حدا لتغلغل النفوذ الأوروبي في مصر بل كان لها حق التدخل في شئون الحكومة والدولة بوجه عام ويتضح ذلك جليا عندما بلغت الازمة المالية أوجها وتوقف اسماعيل عن دفع ما عليه من التزامات مالية للأجانب للدائنين فقام هؤلاء برفع الدعاوى ضده في تلك المحاكم التي أصدرت بدورها الأحكام العديدة لمصلحة الرعايا الأجانب مما أدى إلى احتياج الخديوي بأنه ليس من سلطة تلك المحاكم إصدار أحكام ضده وفي نفس الوقت تمسك الأجانب بتلك الأحكام مما كان سببا في اشتداد الازمة المالية وتدخل الدول الأوروبية - وفي مقدمتها إنجلترا وفرنسا - بحجة حماية مصالح رعاياها والأصرار على تنفيذ الأحكام التي أصدرتها المحاكم المختلطة .

الصراع بين إنجلترا وفرنسا على النفوذ في مصر

كانت إنجلترا وفرنسا من أقوى الدول الأوروبية نفوذا في مصر ، ولكن يتضح لنا مدى قوة كل من الدولتين في عصر اسماعيل يجب أن نرجع قليلا إلى الوراء حتى يمكن فهم موقف كل منهما تجاه مصر في تلك الفترة .

لقد غزت فرنسا مصر سنة ١٧٩٨ وذلك بحجة أن بعض الرعايا الفرنسيين الذين كانوا يعملون بالتجارة في مصر قد أسهت معاملتهم ولكن السبب الرئيسي لذلك لغزو هو أن نابليون الأول كان يريد أن يجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة فرنسية وكان يعتبر مصر ليست فقط مفتاح تجارة الشرق ولكنها تعتبر أساسا للاقتصاص على الهند الإنجليزية . وما لبثت آمال نابليون هذه أن ذهبت

أدرج للرياح وذلك بانتصار إنجلترا في أبي قبر وتطعيمها الأسطول الفرنسي
بما أدى إلى فشل الخطة الفرنسية تماما .

وكان اهتمام فرنسا بعد تسوية سنة ١٨٤١ هي أن تمحو من ذهن محمد علي
الشعور السيء الذي يكنه لها ، وكان ذلك من الصعب عليهما ، ولكنها نجحت في
النهاية بفضل مجهودات لويس فيليب Louis Philip وكذلك الموظفين الفرنسيين
الذين كانوا دائما يشيرون الى نظريات بريطانيا العدائية بالنسبة لمصر ، وأنها
سوف لا تبدأ الا اذا استولت على نصف الطريق المؤدى الى الهند على الأقل ،
كما كانوا يشيرون دائما الى تقدمها المستمر في الهند، وأن علاقاتها التجارية سوف
تتحول بالتدريج الى أن تمتلك ذلك الطريق من الناحية الحربية الحربية ، كما كانوا
يرددون دائما أن فرنسا وحدها هي التي تستطيع أن تنقذ محمد علي من مثل
ملك النتائج وأن نخلصه من أيدي الانجليز . وقد استخدم محمد علي كثيرا من
الموظفين الفرنسيين في خدمته حيث كانوا يشتغلون دائما الوظائف الرئيسية في
جميع المصالح الحكومية ، وكان يساعد هؤلاء الموظفين مجموعة من الموظفين
المصريين والأتراك الذين تلقوا تعليمهم في فرنسا، وهكذا وقت فرنسا للمصالح
الانجليزية بالمرصاد . وقد كانت إنجلترا تهدف الى مد خط حديدي بين البحرين
ولكن نجحت فرنسا - أيضا - في الضغط على محمد علي لاستبعاد المشروع بالرغم
من أنه كان قد اشترى ثلاثين ميلا من القضبان الحديدية وظلت تلك الملكية في
مخازن الحكومة أكثر من خمسة عشر عاما بدون استعمال ولم يتم أنشاء ذلك
الخط الحديدي بين الاسكندرية والسويس الا سنة ١٨٥٦ في عهد سعيد .

هذا وقد كان عباس يعمل على القضاء على نفوذ فرنسا في مصر وذلك بمجرد
توليه الحكم وبدأ في تنفيذ تلك السياسة باستبعاد عدد كبير من الموظفين
الفرنسيين والأوروبيين من خدمته . وبعد عباس جاء سعيد الذي عمل على إعادة

العلاقات - قريية - مع الدول الغربية وخاصة فرنسا فنصح فرديناند دالسبس مشروع
شق قناة السويس .

وكانت السنوات الأولى من حكم اسماعيل هي الفترة التي أخذ فيها النفوذ
الأجنبي يتغلغل في البلاد ، ماليا ، وأقتصاديا ، ثم انقلب هذا النفوذ في أواخر
عهد الى سيطرة مالية وسياسية بالغة الخطورة . وقد كان لفرنسا نفوذ أدبي
كبير على اسماعيل وذلك لترهيبه للفرنسية والسنوات التي قضها في باريس ،
وأیضا لصلته الوثيقة بالامبراطور نابليون الثالث ومحامته اياه في مظاهر الابهة
والعظمة ويتضح نفوذ فرنسا جليا في الاتجاه اسماعيل الى نابليون الثالث لحسم
الخلاف بينه وبين شركة قناة السويس مع أنه يعلم بالبداية أن امبراطور فرنسا
لا يمكن أن يكون حاكما عادلا ، كذلك استخدم اسماعيل طائفة كبيرة من
الموظفين الفرنسيين وهنخ هذا النفوذ للفرنسي أقصاه في حفلات افتتاح قناة
السويس سنة ١٨٦٩ فالقناة عمل فرنسي وفتحها (دالسبس) فرنسي وأوجيني
Eugeni امبراطور فرنسا التي حضرت تلك الاحتفالات كانت تمثل الدولة
الفرنسية وهي التي رأست حفلات الافتتاح .

على أن نفوذ فرنسا في مصر أخذ في الاضمحلال عقب الحرب السيبينية سنة
١٨٧٠ ، التي كانت بينهما وبين ألمانيا وانتهت بهزيمة فرنسا وأدت الى سقوط نابليون
الثالث صديق اسماعيل وباضمحلال النفوذ الفرنسي أخذ النفوذ الانجليزي في
الازدياد حتى انتهى ذلك النفوذ الى الاحتلال الانجليزي سنة ١٨٨٢ وقد كان
مشروع الاحتلال مهددا بالاختناق لو اشتركت فرنسا فقد كان التعادل بين قوتيهما
يعول دون سيطرة إحدهما ، على مصير البلاد ولكن هزيمة فرنسا أمام ألمانيا
سنة ١٨٧٠ أدى الى افراد انجلترا في بسط نفوذها في مصر .

ولقد بذل نوبار مجهودا كبيرا لكي يثير الراى العام فى اوروبا للعمل على التدخل فى مصر ، ولقد تمكن من التأثير لدرجة كبيرة فى الراى العام الانجليزى وذلك بعد نشوب الحرب الروسية التركية سنة ١٨٧٧ وقد كان يفضل انجلترا على أى دولة اخرى ويمتقد أن تدخلها فى مصر سيفيدها أكثر من أى دولة أخرى من ذلك يتضح لنا أن اسماعيل ووزرائه قد هيئوا الفرصة لتغلغل النفوذ الاوروبى فى البلاد ولو أنهم سلكوا طريقا آخر غير تلك السياسة التى اتبعوها لسكان من الممكن ان يغير ذلك من مجرى الحوادث التى حدثت فى تلك الفترة الهامة من تاريخ مصر .

وقد عملت انجلترا منذ افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ على تثبيت مركزها فى مصر تمهيدا لاحتلالها وأخذت فى الوقت نفسه تتطلع إلى السودان تمهيدا لفصله عن مصر وذلك بتعيين السير سمويل بيكر Sir Samuel Baker حاكما لمديرية خط الاستواء كذلك أخذت انجلترا تضغط على اسماعيل لعقد اتفاقية لمنع الاتجار بالرقيق والقضاء على الخناسة فى السودان المصرى . وتم التعاقد على شروط أقل ما فيها من الخيف أن صار لامراء سفن الحرب الانجليزية تمام السيطرة على سائر السفن الحاملة للراية المصرية بالبحر الأحمر وحق التفتيش عليها وضبط ما يوجد بها من الاماء والعبيد وتحريرهم ومصادرة كل ما بها من مال ومتاع ومعاينة أصحابها بالعقوبات الشديدة .

وما يوجد من الرقيق سودانى أو حبشى بأى مركب مصرية ويضبط بمعرفة المراكب الانجليزية لدى التفتيش يبقى تحت إذن الحكومة الانجليزية وهى تمهد باجراء ما يقتضى للحصول على الحرية (مادة ٦) وتم توقيع المعاهدة فى ٤ أغسطس ١٨٧٧ .

والجدير بالذكر أن كلمة « الرقيق » في تلك المعاهدة يأتي دائماً مقروناً بكلمتي « السود والحشيين » ، ولم تنهض تلك المعاهدة للرقيق الأبيض الوارد من تركيا ذلك النوع من الرقيق الذي كان شائعاً في مصر في ذلك الوقت حتى أنه قد كانت أمهات الكثير من الشخصيات الرئيسية في مصر حينذاك ضمن ذلك الرقيق الأبيض ، ومن العجيب أن ذلك النوع من الرقيق لم يقصدوا في تلك المعاهدة ولم تهتم إلا بالسود والأحباش فكانت معاهدة ابطال الرقيق لا خير فيها ولا فائدة منها لمصر بل أضرت بمصالحها ضرراً بالغاً .

وبما تم للانجليز ما أرادوا من أمر تلك المعاهدة أو عزوا إلى قنصلهم يومئذ في الضغط على الخديوي لارسال رجل منهم إلى بجاهل خط الاستواء ليكمل ما بدأه صمويل بيكر وكان هذا الانجليزى هو غوردون Gordon الذى سلبه اسماعيل فرمان ولايته على جميع السودان المصرى مكرها تحت ضغط الانجليز .

ولقد كانت انجلترا تعمل على عدم زيادة نفوذ أى دولة أوروبية في مصر حتى لا يعمل ذلك على أضعاف نفوذها وكانت تهدف أساساً إلى السيطرة على القناة وذلك بتشجيع نفوذها في مصر حتى يمكنها تحقيق غرضها .

وقد أدى وقوع اسماعيل فى الضائقة المالية إلى بيعه نصيب مصر فى أسهم شركة القناة إلى انجلترا سنة ١٨٧٥ مقابل أربعة ملايين من الجنيهات .

وكانت فرنسا على وشك شراء تلك الأسهم حين أبقى اللورد دوربى Dorby وزير خارجية إنجلترا إلى الماسجور جنرال ستانتون Stanton بالتأكد من لية اسماعيل فى بيع تلك الأسهم وأسرع بدفع الثمن قبل أن تنهى فرنسا مقاضاتها فى ذلك الشأن مع اسماعيل . وقد بلغ مجموع تلك الأسهم ١٧٦٠٦٠٢

صهما من مجموع أسهم الشركة التي تبلغ ٤٠٠.٠٠٠ سهم ؛ وقد كتبت جريدة التيمس Times الانجليزية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٧٥ نبأ شراء تلك الاسهم وأشارت بأن الجمهور في هذا البلاد وغيره سينظر إلى هذا العمل الخطير الذي قامت به الحكومة الانجليزية من فواحية السياسة لا التجارية .

ولقد ربح اسماعيل في ذلك الصفقة مبلغ ٤٥٠.٠٠٠ جنينيا ولكنه لم يتطلع إلى المستقبل ، فقد كانت أرباح تلك الاسهم مرهونة لشركة القناة لمدة ١٥ سنة فتعهدت الحكومة بأن تدفع فوائد هذا المبلغ للحكومة الانجليزية بسعر ٥٪ . وظلت تدفعها حتى سنة ١٨٩٤ وقد بلغت تلك الفوائد حتى تلك السنة (١٢٠ مائة وعشرون مليون فرنك) ثم قبضت من سنة ١٨٩٥ حتى سنة ١٩٠٠ حصة كانت تراوح كل سنة بين ١٦ و ١٧ مليوناً أى ٨٥ مليوناً ، فيكون مجموع ما قبضته من الربح حتى سنة ١٩٠٠ ، ٢٠٥ ملايين من الفرنكات ، أى ضعف الثمن الذي اشترت به من اسماعيل هذا غير الربح الذي قبضته من سنة ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٥٦ وهو عام تأميم القناة .

وأن اسماعيل يربح تلك الاسهم قد سبب لمصر خسارة كبيرة أضاعت عليها فرصة استعادة النفقات الطائلة التي بذلتها لشق القناة .

وهكذا خسرت مصر خسارة فادحة في تلك الصفقة فتلك الاسهم التي باعها اسماعيل لانجلترا بأربعة ملايين من الجنيهات بلغ ثمنها سنة ١٩٠٥ (٣٢ مليون جنيه) ثم صعد إلى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ . هذا فضلا عن أهداف الانجلترا السياسية التي قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا في شؤون القناة ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل في شؤون مصر بواسطة امتلاك القناة فقد استخدمت انجلترا القناة عند احتلال مصر كما استخدمتها هي وسلفاؤها أثناء

الحروبين الأولى سنة ١٦١٤ والثانية سنة ١٩٣٩ فأصبحت طريقا حربيا بالرغم من اتفاقية الأستانة سنة ١٨٨٨ التي تنص على حياد القناة .

ويقول مسيودي مازاد De Mazade في مجلة العالمين في عددها الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، أن شراء إنجلترا لتلك الأسهم عملا سياسيا بحثا — وهذا يدعو للأهمية لأنه لو أن هذا العمل لم يؤد في النهاية إلى الاستيلاء التام على تلك الأراضي المصرية فإنه يعتبر كخطوة أولى لذلك العمل .، وأنها أصبحت تراقب ذلك العميل الذي لجأ إليها وأخذت تراقبه ويمثل له المسال من جديد وتطلب ضمانات جديدة وكان De Mazade تنبأ في ذلك الوقت بما سيحدث في المستقبل .

والواقع أن صفقة شراء الجزائر لتلك الأسهم تعتبر خدعة قامت بها إنجلترا بالنسبة للشرق عامة ومصر خاصة كما أن الفرنسيين شعروا أن تلك العمالية تدبير لطة قوية بالنسبة لنفوذهم في مصر خاصة وأن إنجلترا أخذت من تلك العملية خطوة لسيطرتها على القناة واستخدامها لأغراضها السياسية بل خطوة أساسية للسيطرة على مصر كلها .

وفي حديث للسفير الفرنسي في لندن مع لورد دربي Lord Derby وزير خارجية إنجلترا — بخصوص مسألة شراء إنجلترا لتلك الأسهم يتضح الهدف الرئيسي من وراء تلك الصفقة وهو عدم ترك الفرصة لأي دولة أجنبية لفرض نفوذها على مصر عامة — والقناة خاصة وأن إنجلترا أرادت بتلك الصفقة أن تكون هي صاحبة النفوذ الأول في تلك المسألة دون غيرها من الدول ، فيقول لورد دربي Lord Derby ، عندما علمت أن هناك مفاوضات مع الحكومة المصرية لبيع تلك الأسهم كان أمامنا أما أن ندع تلك الفرصة تذهب لغيرنا أو

تقتنصها نحن وأنفسى يمكننا أن أؤكد أننا نعمل على ألا يكون لاية دولة أخرى
أى نفوذ فى مسألة فى غاية الأهمية بالنسبة لهما ، فبدلاً من أن نعارض
« ميسور دلسيس » ، فهذه فرصة مناسبة لكى نتعاون معه . .

وأغلب الظن أنه كان يتصد بذلك التعاون الحد من نفوذ فرنسا فى مصر
خاصة وأن شركة قناة السويس بالرغم من أنها كانت شركة عالمية إلا أنها فى
الواقع كانت تعتبر فرنسية كما سبق الإشارة إلى ذلك .

وهكذا يتضح أن كل من إنجلترا وفرنسا كانت أكثر الدول سعياً لزيادة
نفوذها فى مصر حتى يكون لهما الغلبة على الأخرى وهذا اسماعيل يلجأ
إلى إنجلترا بعد حرب السبعين سنة ١٨٧٠م والتي كانت بين ألمانيا وفرنسا
وانتهت بهزيمة فرنسا ، ولكن هناك ظروف أدت إلى إيجاد تقارب بين كل من
الدولتين (إنجلترا وفرنسا) وهى الضائقة المالية التى أدت إلى تغلغل النفوذ
الأوروبى الفعلى فى مصر .

عوامل أدت الى زيادة النفوذ الأوروبى فى مصر

من المعروف أن ديون الخديوى الباهظة التى أنقل بها اسماعيل الخزانة المصرية كانت نتيجة للاسراف الزائد عن الحد أو الفوائد الباهظة التى كان يدفعها لكى يحصل على القروض والتى كانت مرتفعة جدا وفيما يلى بيان لايرادات الدولة فى بعض سنين حكم اسماعيل ومقارنتها بالمصروفات تلك المقارنة التى توضح لنا مدى الاضطراب الذى كان سائدا فى مرافق الدولة والذى أتاح فرصة ذهبية للدول الأوروبية للتدخل فى شئون مصر بحجة العمل على تنظيم الحالة المالية للبلاد .

السنة	الإيرادات	المصروفات
١٨٦٤	٦٠٩٧٢٠٠٠ جنييه	١٣٠٥٥١٠٠٠ جنييه
١٨٦٥	٥٣٦٥٠٠٠٠ جنييه	١٠٠٧٨٥٠٠٠٠ جنييه
١٨٦٦	٥٠٠٥٨٠٠٠ جنييه	١٥٠٢٧٨٠ جنييه
١٨٦٧	٤٠١٢٩٠٠٠٠ جنييه	١٠٠٨٥٤٠٠٠٠ جنييه
١٨٦٨	٥٠٠١١٠٠٠٠ جنييه	١٦٠٦٣٧٠٠٠٠ جنييه
١٨٦٩	٥٣٥٥٠٠٠٠٠ جنييه	١٠٠٥٣٠٠٠٠٠٠ جنييه
١٨٧٠	٥٣٨٩٠٠٠٠٠ جنييه	١٢٠٣٠٩٠٠٠٠٠ جنييه
١٨٧١	٥٧٧١١٠٠٠٠ جنييه	١٥٠٠٨٤٠٠٠٠٠ جنييه

من الجدول السابق يتبين أن المصروفات قد بلغت فى بعض السنين ضعف الإيرادات كما بلغت أسياناً ثلاثة أضعافها مما أدى باسماعيل إلى الاستدانة من دول غرب أوروبا التى استغلت للظروف البسط نفوذها على مصر . وقد اعترف الأوروبيون أنفسهم بتلك الحقيقة فقد كتب المسيو فان فان Van Bommel وهو قاض هولندى تولى القضاء فى المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل . يقول فى هذا

الصدد: وأن علاقات الحكومات الأوروبية بمصر لم تقم الا على قاعدة تحقيق مصالحها ومصالح رعاياها ، وأن سياستها المبذية على الاثرة والانانية لم يضلها أى شعور بالعطف أو بالرافقة أو بالواجب نحو مصر ، ومعظم الأوربيين الذين جاؤا إلى هذه البلاد كانوا من أدنى الطبقات ، ولم يكن منهم إلا الأثراء على حساب البلاد . .

وإن ثقة اسماعيل المنتهية بمؤلاء الأوربيين كانت من أهم الأسباب التى أضرت بمصالح البلاد كما أضرت أيضا وأنت إلى عزله فى النهاية .

واقدم اعترف نوبار بأن ضخامه الديون التى استدانها اسماعيل أدت إلى ضرورة التدخل الأجنبى ولذا فقد كان يعمل بنفسه على تنظيم ذلك التدخل حتى يكون أخف وطأة على مصلحة الأهالى .

ونتيجة لتورط اسماعيل فى الديون أصبحت أملاكه وأملاك عائلته ملكا للدولة من الناحية الاسمية ولكن فى الواقع كانت تذهب مواردنا إلى الأجانب الذين كانوا يقومون بالإشراف على مالية البلاد حفظا لمصالح الدائنين . وأصبحت ادارة البلاد تخرج من أيدى المصريين يوما بعد يوم ، وشغل الأوروبيون أهم وظائف الدولة وقاموا بأهم الأعمال بها كما أخذوا يمتلكون الاراضى الزراعية ، وزادت تلك الظاهرة بشكل واضح وأصبح هذا الغزو الأوروبى ممقوتا للغاية مسن الشعب المصرى ما شجع الصحافة الوطنية إلى انتقاد سياسة اسماعيل التى شجعت ذلك التدخل الأجنبى فى شئون البلاد .

وكان لهذه الصحف فضل كبير فى دافارة للبصائر والأفكار وتوجيه الأنظار إلى العناية بشئون البلاد عامة وانتقاد الأعمال التى تصدر عن الحكومة فكانت أداة لظهور حرية الآراء السياسية .

وأهم تلك الصحف التي انتقدت سياسة اسماعيل هي صحيفة (أبرمضارة) لصاحبها الشيخ يعقوب صنوع وهو مصري اسرائيلي ، يميل إلى الدهشابة في الكتابة واتصل بجمال الدين الأفغاني وقيل أنه هو الذي أوجهن إليه اصدار جريدته لانتقاد سياسة اسماعيل وقد نفاه اسماعيل من مصر ، فذهب إلى باريس واستأنف اصدار جريدته بأسماء مختلفة وظل يعارض سياسة الخديوي فينتقد أعماله ، ولم يكن يخلو عدد منها من صور هزلية تنطوي على التعريض الشديد بالخديوي اسماعيل .

وفي أثناء الأزمة المالية انعقدت في البلاد عدة اجتماعات من الاهمالى تليبت فيها خطب تطعن بشدة في اسماعيل وذهب الخطيب في إحداها إلى وجوب خلع الخديوي ، وعلقت اعلانات كبهرة في الاحياء الأهلية بالسكان ، عرض للرأى العام فيها على المطالبة بقلب نظام الحكومة وقد لجأ الدائنون الاجانب إلى قناصلهم وهاجوا ، قحوط الخديوي ووزير المالية ولكن المظاهرة التي أساءت إلى الخديوي فعلا ، أكثر من أي مظاهرة أخرى تلك التي حدثت في بورصة الاسكندرية فقد اقترح رجال تلك البورصة نزع تلك الصورة التي كانت معلقة للخديوي في البورصة :

وكتب اللورد فيفيان Lord vivian القنصل البريطاني العام إلى حكومته في ٨ ديسمبر سنة ١٨٧٦ د لانه ان المتعذر بيان كيف وأين صرفت المبالغ الجسيمة التي وصلت إلى يد الحكومة المضرية في العام الماضي فان الاربعة ملايين من الجنيهات ثمن أسهم شركة السويس ، والخمسة ملايين قيمة السلف من الفرنسيين وعموم الايراد العام كل ذلك قد اختفى بالرغم من تأجيل دفعه كسويون ، الدين الموحد وعدم صرف مرتبات مستخدمي الحكومة ، وبقاء جملة ديون تقيلة بدون سداده .

وقد بلغت الضائقة المالية بالبلاد لدرجة أن نجسار محافظة سواكن تبرع بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه لفك ضائقة الحكومة وهذه لم تكن المرة الاولى التي يتبرع فيها ذلك للتاجر .

وإن مجتمع أهل الذمة كان يتغنى بوضوح ظهور علامات افلاس الحكومة المصرية ليس فقط بسبب انه مجرد ظهور علامات ذلك الافلاس كان يحرمهم من تلك الامتيازات التي كانوا يستفيدونها بعروضهم التي لا تتقطع ولكن لان ذلك سوف يعرض اعتمادهم لتلك المكاسب للنقصان. وقد حدث في أكتوبر سنة ١٨٧٥ أن توقفت الخزينة العثمانية عن دفع ديونها وحتى ربيع سنة ١٨٧٦ لم تتخذ القوي الأوروبية أى خطوة لارضاها على الدفع ، وقد اعتمد اسماعيل على ذلك وأراد أن يقوم بما قام به السلطان وهو اعلان الافلاس كما حدث في تركيا واسكنه تردد على الاقسام على مثل ذلك للعمل .

وعندما أخذ الافلاس يتضح يوما بعد يوم بدأ المليون وأهل الذمة في دول أوروبا يرحون في الدفع ويمرضون حكوماتهم لكي تدخل في الضغط على اسماعيل .

والعجاء الدائنون إلى المحاكم المختلطة التي أصدرت أحكاما الزمت بها الحكومة والدوائر الخديوية بدفع المستحق عليها ، وجهلت أحكامها مشعولة بالانفاذ المؤقت وكان هذا للعمل مما لا يتصور اسماعيل حدوثه في يوم من الايام (كما سبق الإشارة إلى ذلك عند الكلام عن المحاكم المختلطة) فأصدر أوامره إلى عمال التنفيذ بالامتناع عن تنفيذ تلك الاحكام امتناعا كلياً ونشب نزاع عنيف بين هيئة القضاء المختلط والحكومة وتدخل قناصل الدول بمصر في النزاع تدخلًا سياسياً وأندروا الحكومة بالويل إذا استمرت متعادية في عقابها واصرارها عليه .

ويقول لورد كرومر Lord Cromer ، واعتنق البارون دي ميشيل Baron De Michael ممثل فرنسا السياسى فى القاهرة مصلحة حاملى السندات بحرارة وأدار أذنا صماء إلى كل اليراهين القسامة على احتياجات الحديوى الضرورية وشقشاء الأمة المصرية وكانت النتيجة أن الحكومة الفرنسية كانت سفيرها فى لندن فأعلم لورد سلسبورى Lord Salisbury الذى خالف لورد دربى Lord Derby فى وزارة الخارجية ، أنها تعتقد أن الحديوى يستطيع دفع القسط المستحق فى مايو سنة ١٨٧٨ لو أراد وصرح المنستر وادنجتون Wadington بأمله فى أن تشترك الحكومة البريطانية فى الإصرار على الدفع وبناء على ذلك أرسلت تعليمات إلى اللورد فيفيان Vivian بالاتفاق مع البارون دي ميشيل Baron De Michael فى العمل .

وتكون فى البلاد حزب قويم هدفه التخلص من الأجنبي البشيعس ، وهكذا تطور النفوذ الدولى فى مصر وكان التدخل الغير رسمى فى شئون البلاد لأسباب مالية فهذا منتمر جوشن Gochen وسير ريفرز ولسن Sir Riverz Wilson ومستر كيف Cave من انجلترا ، وكذلك مسيو جوبيرفييه Gobert, Vielle من فرنسا وسنيور سيولوجى Siology من إيطاليا كل هؤلاء أتوا بفرض إنقاذ مصر من الإفلاس ، وكانوا يمثلون مصالح الدائنين من غرب أوروبا ، ولو أنهم كانوا يمثلون قوميات مختلفة ، وبذلك كان تورط إسماعيل فى الديون من أهم الأسباب التى أدت إلى تغلغل النفوذ الأوروبى فى البلاد .

تغلغل النفوذ الأوروبى بصورة فعلية

باشراف الدول الأورويية على مالية البلاد

كانت النتيجة تورط إسماعيل فى الديون وثقته المتضاهية فى الأجانب هو

تدخل مولاد الأجانب في البلاد بصفة رسمية وذلك بالإشراف على موارد الدولة ومصرفاتها مما أدى إلى القضاء على سلطنة إسماعيل وعزله في النهاية وقد اتخذ ذلك للتدخل أشكالاً متعددة ، ولكنها متحدة الهدف وهو فرض السيطرة الأوروبية على مصر وذلك باستغلال موقف الخديوي الحرج من الناحية المالية ولكي يمكن إدراك موقف الدول الأوروبية من إسماعيل ومصر يجب أن نتعرف على الخطوات التي أدت إلى ذلك التدخل الفعلي في النهاية .

١ - بعثة كيف Cave ديسمبر سنة ١٨٧٥ :

بدأ ذلك للتدخل الأوروبي بصفة فعلية عندما طلب إسماعيل من قنصل إنجلترا في القاهرة موظف انجليزي له دراية بالنظم المتبعة في مالية إنجلترا ليعاون ناظر المالية المصرية في تنظيم مالية البلاد . وما لبث أن عدل الخديوي هذا الطلب وذلك بجعلها اثنين بدلاً من واحد مهمتها الإشراف على الإيرادات والمصرفات وخاضعين لإرشاد ناظر المالية وأمره وبدلاً من إرسال هذين الموظفين حسب طلب الخديوي أرسلت إنجلترا بعثة مكونة من خمسة من كبار موظفي حكومتها يرأسهم المستر كيف Cave رئيس الصيرفة وذلك لكي تنظر هي والخديوي فيما يسأله من النصح في الشؤون المالية . وبالرغم من أن الخديوي لم يسأل نصحاً وإنما سأل موظفين للحكومة يكونان طوعاً وإرشاداً ناظر المالية وأمره فإن إنجلترا حوالت طلب الخديوي إلى طلب النصح وعلى ذلك رأت إرسال بعثة مالية خاصة ، وكان ذلك بعد شراء إنجلترا للاسم مصر في شركة قناة السويس بيومين اثنين ، ولم يكن شراء الاسم لإعمالاً سياسياً ، عززته بإرسال تلك البعثة وذلك لتنفيذ سياستها في امتلاك مصر .

وكان النجاء إسماعيل إلى إنجلترا بعرض مقاومة النفوذ الفرنسي ، وهذه

سياسة لجأ إليها لحماية نفسه ، وذلك لإلغاء الفحص التام للحالة المالية للبلاد ، ولكنه بعمله هذا قد فتح الباب للتدخل الأجنبي والذي لم يتمكن من إغلاقه بعد ذلك .

لقد أذن اسماعيل للمستركيف Cave بالتنقيب في ادارة مصر وماليتها على أمل أن تقريره سيظل سرا مكتوما بين الخديوي والحكومة البريطانية ، في سبيل تقديم المساعدة المالية للحكومة المصرية . ولما لم يكن ما لبث رئيس وزراء إنجلترا يهدد بنشر ذلك التقرير ووافق اسماعيل على نشر تقرير كيف Cave وكان ذلك ضربة قاضية وجهت إليه مما دعا اسماعيل إلى أن يقول: لقد احترقوا لي القبر واعترف مستركيف Cave نفسه بأن بعثته قد أقيمت باب السوق المالية في وجه الخديوي بدلا من أن تساعد على الاقتراض .

ولقد كان هذا التقرير بناء على ما أدلى به الخديوي وموظفوه للبعثة بكل أمانة ، تلك الأمانة التي أدت إلى خلعهم في النهاية ، لقد أعلن مستركيف Cave في تقريره أن تخرج مركز مصر المالي كان نتيجة الاتفاق عن سعة والاسراف الزائد عن الحد والرغبة في تقليد حضارة الغرب والاخلال بالموارد المصرية نتيجة للامتيازات الممنوحة للمغامرين الذين كان معظمهم من الأجانب ، وختم ذلك التقرير بقوله أنه يمكن أن تستقيم أمور مصر المالية اذا تدخلت بعض القوى الأجنبية ، وفي ذلك اشارة إلى هدف إنجلترا من تلك البعثة التي كانت بداية للتدخل الأوروبي الفعلي في البلاد ولم تكن لمساعدة اسماعيل المالية كما كان يهدف هو الى ذلك ، فتلك البعثة لم تمكن بالاشارة إلى سوء حالة المالية المصرية بل اشترطت لاصلاح مالية البلاد أخضاعها للمشورة الأوروبية وذلك بأن تنشئ الحكومة مصلحة الإقابة على ماليتها برئاسة شخص ذي ثقة على أن يكون ذلك الشخص انجليزيا بقدر الامكان كما اشترطت تلك البعثة أن يحترم

الخدوي قرارات هذه المصلحة ولا يعنى قرضا إلا بموافقتها .

وهكذا مهدت تلك البعثة الطريق للتدخل الإنجليزى الفعلى فى شئون البلاد .

٤ - صندوق الدين والمراقبة التذاتية :

وفى إبريل سنة ١٨٧٦ أعلن اسماعيل توقفه عن الدفع ولو أنه لم يعلن ذلك صراحة اذ أجل الدفع عن موعد الاستحقاق ثلاثة أشهر وامكن كان ذلك من قبيل المحافظة على الظواهر فقط وكان لغرض هو قنناً جميل إلى ما شاء الله وبذلك تعرض اسماعيل لحملة شديدة من الطعن وذلك من المالىين والمرابىن الأجانب وفى مايو سنة ١٨٧٦ أصدر اسماعيل مرسوماً بإنشاء صندوق الدين استجابة لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ويوضع فى ذلك للصندوق المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية وخصص له إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط وعوائد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية وإيراد جمارك الاسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش وإيراد السكك الحديدية ورسوم الدخان وإيراد المصلح (الملح) ، ومسايد المطرية (دقلمية) ورسوم السكيارى وعوائد الملاحة فى النيل وإيراد كورنى قصر النيل وإيراد أطيارب للدائرة السنوية أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزينة المصرية .

وبذلك كان صندوق الدين أول هيئة أوروبية رسمية أنشئت لغرض التدخل الأجنبى فى شئون مصر والسيطرة الأوروبية عليها فقد تولى ادارته مندوبون أجانب ، انتدبتهم الدول لكافة ، وعينهم الخديوى . وكان على الموظفين المختصين تحصيل الإيرادات السابق ذكرها عليهم أن يوردوا ما يحصلونه إلى صندوق الدين لآل وزارة المالية . وهكذا قيد صندوق الدين سلطة الحكومة

المصرية وأطلق العنان لوسط نفوذ الدول الأوروبية في البلاد تلك الدول التي استغلت الموقف وأخذت في الضغط على الأهالي بشتى الوسائل لتحصيل الأموال المطلوبة وأعتنعت الحكومة الانجليزية عن تعيين مندوب لها في صندوق الدين على حين رحبت فرنسا باختيار مندوب عنها وكذلك النمسا وإيطاليا وفي الواقع فقد كانت إنجلترا تهدف إلى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلى في إدارة الحكومة المصرية وبعد الاتفاق مع فرنسا جاء مندوبا الدولتين إلى مصر في أكتوبر سنة ١٨٧٦ وهما جوشن Goshen وهو يمثل إنجلترا وجوير Joubert يمثل فرنسا وطلبا إلى اسماعيل قبول التعديلات التي أتفق عليها وأهمها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية، وسبب ذلك حركة استياء شديدة في البلاد.

وكانت مهمة جوشن وجوير، مراعاة مصالح الدائنين الأجانب في مصر وتدهيم المال اللازم لسداد الديون وكان كل منهما مختلف عن الآخر اختلافا كبيرا وكان بينهما تناقض ظاهر ففي الوقت الذي يتصف فيه جوشن، بالدقة في الأمور المالية نظراً لعلاقته بالبيت المال الكبير الذي أسسه ولده كان جوير مثالا للشخصية المرحة فهو لا يتحرى الدقة كثيرا في الأمور وكان معرضا للاضطرابات الدائمة في جميع الأمور.

وعلى ذلك استعان جوشن وجوير، بعدد من الموظفين الغربيين كان لهم سلطات واسعة لم يسبق لغربيين قبلهم تقلدها بمصر، وكانت أخلاقهم سيئة فأناروا سخط المصريين العام واحتقارهم فعملوا على إرهاب الفلاح المصرى لكن يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لسداد استحقاقات الفوائد المطلوبة لأولئك المرابين ونظرا لأن الحكومة رأت أن معظم إيرادات البلاد تحول إلى صندوق الدين، ودفع فوائد أسهم شركة قناة السويس للحكومة البريطانية، ودفع الجزية السنوية للحكومة العثمانية وأنه ليس لديها المبالغ اللازمة للصرف على شئون

الدولة ، التي جاءت إلى عدم صرف مرتبات الموظفين ومن ناحية أخرى أخذت في الضغط على الموظفين حتى يدفعوا اليها الايرادات بدلا من دفعها الصندوق الدين وفي هذا مخالفة لما جاء بمرسوم إنشاء صندوق والمراقبة الثنائية وحدثت الاضطرابات . وهكذا ضيق الموظفون الأجانب الخناق على الحكومة وأصبحت لا تجد ما تصرف منه على مرافق البلاد في الوقت الذي يبذل فيه هؤلاء الموظفين قصارى جهدهم لجمع الأموال اللازمة لسداد الدين .

٣ - لجنة التحقيق العليا ، يناير سنة ١٨٧٨ .

لقد اتهم دجوشن وجوير ، اسماعيل بأنه يقيم العقبات في سبيل انتظام شئون الحكومة المالية وانفقا مع أعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق أوروبية لفحص شئون الحكومة المالية ، وفي ذلك اعتداء على كرامة الحكومة وتدخل فعلي في شئون البلاد ، وبالرغم من ذلك فقد استسلم اسماعيل للأمر وسمح بتأليف لجنة أوروبية عرفت باسم « لجنة التحقيق العليا » ومهمتها تحقيق العجز في أبواب الايرادات وأسبابه وأوجه النقص في القوانين والوائح الخاصة بالضرائب .

وأذن للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وسماع من ترى لزومه لجمع البيانات التي تطلبها ، وفي ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ خول اسماعيل تلك اللجنة الاشراف على حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها أي لم يقتصر عملها على تحقيق الايرادات فقط بل شمل اختصاصها أيضا المصروفات كذلك وذلك بناء على طلب الدول الأوروبية .

وكانت تلك اللجنة برئاسة «فرديناند داسيس» وهضوية ومصطفى رياض ، «دوريفرز ولسن» و«اللورد كرومر» و«المسيو بارافللي» و«دي بلنبيير» وأخذوا أقوال النظار (الوزراء) ورؤساء المصالح والدواوين واطلعوا على دفاتر الحكومة .

وفي ١٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ رفعت اللجنة تقريرها إلى الخديوي وذكرت
التيهية في ذلك التقرير - الذي وضع خطوطه الرئيسية ديفيرز ولسن ، تحفظ
الحكومة ووجوب ضمانات جديدة والعمل على الحد من سلطة الخديوي وأتم
إسماعيل بهجز في الميزانية قدره ٧٥ مليون فرنك ، وفي مقابل ذلك طالبت
الخدمة إسماعيل بتسليم ممتلكاته للدولة ضمانا لسداد العجز وعلى ذلك تنازل
إسماعيل عن أطيافه المعروفة بأطيان الدائرة السنوية والدائرة الخاصة وكذلك
تنازل أفراد عائلته عن جزء من أملاكهم .

٤ - اشتراك الوزراء الأجانب في الوزارة المصرية لأول مرة :

وهكذا أخذ النفوذ الأوروبي يتغلغل في البلاد ولكي تزيد الدول الأوروبية
من ذلك النفوذ ، فاتفقت إنجلترا مع فرنسا على نظام يعجل محل الرقابة الثنائية -
وهو تأليف وزارة مختلطة برئاسة توبار يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما
إنجليزي لوزارة المالية وهو ديفيرز ولسن ، والثاني فرنسي لوزارة الأشغال
وهو دى بلنشير ، ووافق إسماعيل على تأليف تلك الوزارة في ٢٨ أغسطس
سنة ١٨٧٨ .

وهكذا تقاسمت إنجلترا وفرنسا النفوذ في مصر ثم جاءت إيطاليا والنمسا
تطلبان تسميتهما في العفومة فطلبت الأولى نظارة الحفافية والثانية نظارة المعارف
فعملت إنجلترا وفرنسا على استرضائهما وذلك بتعيين إيطالي مراقبا عاما
للحسابات ، وشمسوى مساعدا لناظر المسالية وهكذا قبضت الدول الأوروبية على
زمام الحكم في مصر واتفق الخديوي والحكومتان الإنجليزية والفرنسية
على أن تعاد الرقابة الثنائية إذا فصل أحد الوزيرين الأجانبين من غير
موافقة حكومته .

وأخذ فوراً رئيس الوزارة الجديدة اعتماداً على مبدأ مسئولية الوزارة
يتقضى بإبعاد الخدهوى من مداولات مجلس الوزراء ، بحجة أن حضور إسماعيل
يسرق سير تلك المداولات ووافقته على ذلك « ريفرز ولان ودى بلنير ،
فأقبل الخسديوى على وضع العرافيل في طريق الوزارة الجديدة بطريقة خفية
فأرسل عمالاً من قبله إلى الأقاليم ليجمعوها بواسطة المديرين ومأمورهم وأنظار
الأقسام كل ما يمكن جمعه من النقود وتحويله إلى إسدى قصوره .

وقد ارتكبت تلك الوزارة أفعالاً أدت إلى إثارة طبقات الشعب ضدها من
ذلك طرد الموظفين من الأهالى واستبدلهم بغيرهم من الأوربيين وذلك بالرغم
من المرتبات الضخمة التى يتقاضاها هؤلاء الأجانب .

وهكذا تحدى الأوربيون مشاعر الأهالى بسيطرتهم على الوزارة الجديدة
والمخالاة في بسط نفوذهم في البلاد بشتى الطرق والعمل على مصلحة الدائنين
أولاً وقبل كل شيء . ويقول إسماعيل في مذكرة أرسلها لاهراهم بك في مايو
سنة ١٨٧٩ :

« لقد أمان الوزيران الأجنبيان الشعب برفضهما التزنى والشاح الوطنى
كأفا يحضران إلى مقر عملهما وإلى الحفلات الرسمية لابسين القبعة لا الطربوش
لمستطاع عليه . وقد أعلنا أنهما ناظران فرنسى وانجليزى فهما غير مضطرين
لى مراعاة العنصر التركى ، وتبع أثرهما جميع المأمورين الأجانب فى دوائرهماء .

وفى ذلك يعترض إسماعيل على سلوك الوزيرين الأجنبيين فى الوقت الذى
؟ يلومن فيه إلا نفسه لأنه هو السبب فى تعيين هذين الوزيرين وهو الذى
اتفق عليهما ولو أنه مك مسلكاً آخر لما اضطرتهم الظروف إلى الوقوع فى مثل تلك
ظروف التى أدت إلى سيطرة الأوربيين سيطرة تامة على الحكم .

واضطر إسماعيل إلى إقالة وزارة فوبار وقابلت الدول الأوروبية ذلك العمل بالاستقبال والسخط وزعمت أن الدول زالت حقاً مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها في الوزارة المصرية وأجبرت إنجلترا وفرنسا إسماعيل على الشروط الآتية :

١ - لقد تقرر عدم حضور الخديوى جلسات مجلس الوزراء بأي حال من الأحوال .

٢ - تعيين محمد توفيق (نجل إسماعيل) رئيساً للوزارة الجديدة .

٣ - الوزيران الأوروبيان في الوزارة لهما حق معارضة كل ما يروونه غير مناسب .

وتشكلت الوزارة الجديدة في ٢٢ مارس سنة ١٨٧٩ وفي ٧ أبريل قدم محمد توفيق استقالته وذلك لأن الوزيرين الاجنبيين منذ أن همدت إليه الرئاسة أملاه بالكلية ولم يستشيراه في شيء .

ومسكدا لتغلغل النفوذ الأوروبى في البلاد بشكل ظاهر فبدأ بإرسال بعثة كيف Cave الإنجليزية ثم إنشاء صندوق الدين الذى شمل مندوبى الدول الأوروبية وتلى ذلك فرض الرقابة الثنائية من إنجلترا وفرنسا ثم تكوين لجنة تحقيق أوروبية عليا تدخلت في شؤون البلاد وكات الخاتمة باشتراك الاجانب في الوزارة وفي ذلك أنفسى حدود التدخل الأوروبى .

خلع إسماعيل

على أثر استقالة محمد توفيق أمر إسماعيل بتأليف وزارة برئاسة شريف باشا وليس بها وزراء أجنبى مما أثار الدول الأوروبية جميعها وأدى إلى تكاتفها ضد إسماعيل وفي الوقت نفسه سعى المساليون لدى رجال السياسة في أوروبا ليحملوم على التخلص من الخديوى كي يطمئنونوا على ديونهم .

ولقد جاءت الضربة من حيث لا يتوقع أحد ، فالمانيا لم تبد أى اهتمام قبل ذلك بالتدخل فى شئون مصر ، وأن عدد الرعايا الألمان فى مصر كان محدودا جدا ، وكانت سياستها قبل ذلك عدم الاهتمام بالشئون الخارجية التى لا تؤثر بطريق مباشر فى مصالحها . وفجأة أدرك العالم بدهشة أن المانيا تسعى باهتمام للتدخل فى مصر . وأن بعض دائرى الحكومة المصرية من رعايا المانيا حصلوا على أحكام من المحاكم المختلطة ضد الحكومة ولم تقم بتنفيذها ، فتدخلت ألمانيا وأصررت على ضرورة تنفيذ تلك الأحكام . وأخبر القنصل الألمانى بمصر اسماعيل بأن حكومته تعتبر مرسوم ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ غير موجود . (وينص ذلك المرسوم على تنظيم مالية مصر طبقا لما يراه الخديوى نفسه) وكان تصريح قنصل ألمانيا بمثابة البداية .

وتبعته ألمانيا انجلترا وفرنسا فى الدفاع عن حقوق دائتيها والاصرار على ما طالبت به ألمانيا وهو تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم المختلطة وعندمسا رفض اسماعيل طابت اليه كل من انجلترا وفرنسا التنازل مع ضمان مرتب له وابقاء نظام الوراثة كما هو ولكنها فى نفس الوقت هددا بارغامه على التنازل أن هو أبى ، وفى تلك الحالة سيحرم من المرتب وعدم وراثة ابنه محمد توفيق للعرش من بعده .

وفى رسالة شرح فيها اللورد (سالسبورى) Salisbury الأسباب التى حلت بالحكومة الانجليزية على طلب التنازل من اسماعيل يقول : ولو أن مصر لاحصة للدول فى تاريخها الماضى أو لو أنها بلاد يمكن الاعراض عنها لسكان الأولى بالدول أن تنهض من الآن وتعهد عن كل تدخل فيما يختص حاكم مصر ورعاياه . ولكن هذا أمر مستحيل على انجلترا أن لم يكن سواها أيضا لأن موقع مصر الجغرافى وأعمال حكومة انجلترا الماضية فى سهيل المحافظة على كيائها يجعل تركيا

الآن وامهالها من ضروب المحال .

ومن تلك الرسالة تتضح أهداف إنجلترا الاستعمارية والتي سمعت فيها بعد
التحقيقها ولو أن ذلك التحقيق كان على حساب مصر ومصالحها .

كما طالب إلى اسماعيل كل من قنصل ألمانيا والنمسا أيضا التنازل عن العرش
مؤيدين بذلك طلب إنجلترا وفرنسا فأجاب بأنه عرض الأمر على السلطان وأنه
منتظر جوابه . وكان اسماعيل يأمل من الانتظار أن تختلف الدول في طلب
خلعه وأن تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان وكانت الحكومتان الانجليزيتي
والفرنسية قبل ذلك قد خاطبتا الباب العالي في أمر خلعه وأجابهما السلطان
بأنه مستعد لابطاله بحليم باشا .

ولم تفلح مساعي اسماعيل لدى السلطان وفي ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ صدر
فرمان بجمع اسماعيل وتعيين محمد توفيق نجله خلفا له وغادر مصر في ٣٠ يونية
سنة ١٨٧٩ .

وهكذا أدى تغلغل النفوذ الأوروبي إلى الإطاحة باسماعيل حتى تنفرد
القوى الأوروبية بالعمل في مصر دون معارضة وكان توفيق مجرد أداة في
أيدي تلك الدول .

وعندما وجدت الدول الأوروبية أن إنجلترا تود الإفراد بالنفوذ في مصر
أرسلت حكومة فرنسا إلى توفيق تمده بوجوه رسمي أن مركزه سيكون في خطر
إذا استمر زمتا طويلا في الاعتماد على إنجلترا في المسائل المالية بالقطار المصري .
وأن السعى إلى هودة اسماعيل إلى مصر سيكون مؤيدا من وزارات برلين وسان
بطرسبرج وفيينا وباريس وأن (موسيو هربرت دو بسمارك) يأخذ على نفسه أن يشهر

الدوائر السياسية (بارتديج) ما يترتب على هزيمة الخديوي السابق من الفوائد. وهكذا تضاربت المصالح الأوروبية في مصر وأصبحت لا يهملها مصلحة البلاد بقدر تنفيذها أيضا الاستعمارية مما جعلهم يسيطرون على حكم البلاد وتوجيههم لمصالحهم الشخصية .

وفي الواقع فإن سياسة اسماعيل كانت تعتمد على الحكم الشخصي وكان مستعدا لقبول سيطرة أى قوة أجنبية في مقابل مساندة مالية حتى يمكنه إعادة تنظيم ديونه ولكن في السياسة الرأبالية كان متعمدا أن يظل (أفندينا) الأمر لكل الرعايا والمالك لأرواحهم وممتلكاتهم وقد ضحى اسماعيل بمصالح الشعب في سبيل مسالحة الشخصية وكان لكي يضمن استمراره في الحكم أن يضمن مستقبلا زاهرا لرعاياه وهذا ما لم يفكر فيه اسماعيل على الإطلاق. وعلى هذا فلم يكن اسماعيل مؤيدا تأييدا قلبيا من الشعب لأنهم كانوا يعتقدون أن سياسته هي التي أدت إلى التدخل الأجنبي وقد حاول أن يستثير اخلاص ضباط الجيش بجانبه ولكنه لم يفلح في ذلك .

لقد أخذ اسماعيل الجانب السلبي من المدنية الأوروبية ولم يبذل جهدا في وضع الأسس التي تتطلبها تلك المدنية . وأفرط في عقد القروض التي استخدمت معظمها لأغراض غير نائفة حتى أضاع ما يقرب من نصف بليون من الفروقات في مدى ستة عشر عاما . وعندما عزله السلطان بناء على رغبة الدول الأوروبية حرك مصر في حالة يرثى لها بحيث لم تشبهها أى دولة من الدول في هذا المجال في القرن التاسع عشر .

وهكذا أدى تعامل القويين الأوروبيين في البلاد إلى الإطاحة باسماعيل وإليه وحده يرجع اللوم في عزله لأنه اتبع سياسة غير حكيمة أدت في النهاية إلى

هلاكه . لقد فتح الباب على مصراعيه للتدخل الاوروبى واستعان بالموظفين الاوروبيين وأفرط في ذلك حتى أصبحوا يكونون قوة لها مصالحها الشخصية ، وعندما وجدوا أن اسماعيل أصبح عائقا في سبيل تنفيذ تلك المصالح أو عزوا إلى السلطان يعزله حتى يمكن الانفراد بالسلطة في مصر دون معارضة .

واقدم أدى تغافل النفوذ الاوروبى في مصر في عصر اسماعيل إلى الاضرار بمصلحة الشعب بدرجة كبيرة وذلك أن تلك اللجان المالية الاوروبية التى أتت إلى مصر بغرض بحث الحالة المالية للبلاد وإيجاد الحلول لها ، لم تعمل تلك اللجان الا لمصلحة الدائنين الاوروبيين والمرابين الذين امتصوا دماء الشعب وأخذ أعضاء تلك اللجان بالضغط على الفلاحين بجمع الضرائب الباهظة حتى يتمكنوا من جمع المبالغ اللازمة لتسديد الديون وفوائدها الباهظة ولم يراعوا في ذلك مصلحة هؤلاء الفلاحين الذين قاسوا الأمرين من جراء تلك السياسة التى كان اسماعيل سببا فيها . فلولا الديون الهائلة التى اقترضها لما تمكنت تلك الدول الأوروبية من التدخل في شئون البلاد واستغلالها والاضرار بمصالح للشعب الذى لم يفكر اسماعيل مطلقا في العمل على رقيه وانما كان يهدف هو أيضا لمصلحته الشخصية أولا وقبل كل شئ من نيل الألقاب وبناء القصور واقامة الحفلات واغداق الاموال على الاوروبيين في مصر وغير ذلك من الامور التى أدت في النهاية إلى عزله .

المباح الثاني

طبقات المجتمع

الفصل الرابع : طبقة الملاحين

الفصل الخامس : طبقة التجار

الفصل السادس : طبقة الصناع

الفصل السابع : طبقة رجال الدين

الفصل الثامن : طبقة الأفندية والطبقة الحاكمة

الفصل التاسع : أهل الدمة

الفصل العاشر : الجاليات الأجنبية

الفصل الرابع

طبقة الفلاحين

بين الطبقات التي تعيش في مصر ، الفلاح الذي يعتبر أكثر أهمية من غيره ويستحق التعرف على أحواله . لأنه مسالم ومنتج ويعمل دائما في الزراعة بعزيمه لا تعرف الكلال ، والذي يكده دائما من أجل آخرين يعيشون من خبره ولكن تلك الفكرة لم تجعله يتوقف عن عمله في يوم من الأيام ويسكون النيل والفلاح جزءا واحدا لا يتجزأ ويسكل كل منهما الآخر كما كانت ثروه البلاد تعتمد عليهما إلى حد كبير . ولكن هل يحتفظ له المستقبل بمفاجاه ؟ وهل سيصبح للفلاح غير ضرور لفلاحه تلك الأرض العظيمة ؟

وبالنسبة للفترة التي نحن بصدد الحديث عنها فان مجموع السكان الذين يعملون في الزراعة يمكن أن نسميهم - في الواقع والشعب - لانهم كانوا أربعة أخماس سكان مصر في ذلك الوقت . فسكان المدن كانوا أقلية بسيطه . وأن القاهرة والاسكندرية كان بها حوالي نصف مليون أما مدن الدلتا الأخرى وهي دمياط ، المنصورة ، الزقازيق ، طنطا ، ورشيد فان عدد سكان كل منها لا يزيد عن عشرين أو ثلاثين ألفا .

وهكذا فان الفلاحين بالاضافة إلى أهميتهم بالنسبة لمصر فهم يكونون السواد الأعظم من سكان مصر وخاصة في عصر اسعيل :

ونصف (ليدي دف جوردون) مساكن الفلاحين في ذلك الوقت فنقول :
تبدو القرى هنا كارتفاعات بسيطه على اديم الشيطان الطينية ، مقسمه إلى

أشكال مربعه ، وليس لأحسن المنازل مظهرا طلاء ولا بياض ولا طوب ولا
قوافذ ولا اسقف ظاهره بل ، أهم الأندل على مساكن اناس مطلقا .

الفلاح في أواخر عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل :

أن التقدم والتطور يمكن لتلك الطبقة الهامة وهي طبقة الفلاحين حيث أنه
من السهل تحويل الأجراء الى ملاك للأرض يزرعونها بحريه بدلاً من أن يكونوا
عبيدا في تلك الأرض . وقد قام سعيد بتلك التجربة بنجاح . وقد كان الفلاح في
عهد سعيد أحسن حالا منه في عهد اسماعيل . وأن المزايا الطيبة التي يتصف بها
الفلاح هي التي شجعت الوالى على خوض تلك التجربة . فان ذلك الفلاح يحب
أرضه ولقد أصبح مرة ثانية السيد في أرضه ولكن اسماعيل خالف تلك السياسة
وحاول وقف تلك الحركة الاجتماعية وذلك بفرض الالتزامات الشاقة والقيود
الصارمة على ذلك الفلاح المسكين . وهذا يشبه تماما ذلك الذى يذبح الهجاجة
التي تبين له بيضا من ذهب .

ومن الأمور الهامة التي كان لها أكبر الأثر في اقتصاديات مصر بالنسبة
للفلاح في أواخر عهد سعيد وأوائل عهد اسماعيل هو قيام الحرب الأهلية
الأمريكية التي استمرت من ١٢ أبريل ١٨٦١ إلى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ .

ففى أثناء تلك الحرب نقص إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من القطن نقصا كبيرا
كما سبق الإشارة إلى ذلك - فنتج عن ذلك أن حرمت أوروبا من القطن الأمريكى
فالتجمت أنظار أصحاب مصانع الغزل والنسيج في دول أوروبا إلى مصر يبغون
شراء القطن المصرى .

فعمل سعيد على التوسع في زراعة القطن بدرجة كبيرة ، فعمل على استيراد
كميات كبيرة من التقاوى والآت مختلفة لزراعة والرى ، واشتد الطلب على القطن

المصرى من البلاد الصناعية في أوروبا وخاصة إنجلترا ، مما أدى إلى ارتفاع ثمنه ارتفاعا كبيرا أثناء تلك الحرب فبعد أن كان ثمن القطن منه في سنة ١٨٦١ يبلغ ١٢ ريالا أصبح في سنة ١٨٦٣ يبلغ ٣٣ ريالا ، وفي سنة ١٨٦٤ بلغ ثمنه ٣٦ ريالا ، وفي سنة ١٨٦٥ بلغ ثمنه ٤٥ ريالا فتسابق الفلاحون ومعلم الحكومة في الاكثار من زراعة القطن والحصول على أكبر محصول منه فأصبح القطن يزرع في جميع مديريات الوجهه البهرى ، بعد أن كان يزرع في مديرتى المنوفية والغربية بصفة أساسية ، وفي مديرتى الدقهلية والشرقية بصفة ثانوية . كما امتدت زراعته إلى الوجهه القبلى ؛ وزرع اسماعيل وحده ١٠٠٠٠٠ فدان قطنا ، وهو كان أكبر حائز للاطيان ، بينما زرع الفلاح الصغير فداقا ونصف فدان قطنا وذلك سنة ١٨٦٤ . وبينما كانت مساحة الاطيان المنزرعة قطنا في الصعيد تقرب من أربعة آلاف فدان فقط إذ بها أصبحت في سنة ١٨٦٤ مائة ألف فدان .

وكان الفلاح في تلك الفترة يمتلك الكثير من المال ، لم يمتلك في أى وقت من الأوقات فكان ينفق تلك الأموال بدون هدف ، وبدون تفكير ، فتلك الحالة التى وجدت بين الفلاحين فجأة رفعتهم من الفقر إلى الغناء والشراء .

كما ساعدت تلك الحالة على رفع مستوى الفلاح ، وأخذ يعمل على تقليد الأوربيين والامراك المتدنيين ، وأصبح يطمع فى شىء أكثر من غذائه ومسكنه وملبسه ، التى كان قانعا بها ، فانه اذا كان ينام على الأرض ، أو مع ماشيته . أصبح الآن يستبدل العمامة و (اللبدة) . بالطروش . وارتدى الصديرى المصنوع من الأقمشة المستوردة من الخارج . ولبس الاحذية واستعمل أدوات المطبخ . واشترى لزوجه الجواهر والمساحيق التى تستعمل فى الزينة

وهكذا تعرف على أشياء مادية لم يكن يستعملها قبل ذلك . كما تعرف أيضا على أشياء معنوية لم يكن يعرفها مدة من الزمن .

من ذلك يتضح . أن ارتفاع أسعار القطن المصري في أوائل سني حكم اسماعيل أدى إلى ارتفاع مستوى معيشة الفلاح المصري . كما أدى احتكاكه بالاروربيين إلى تقليدهم وساعده في ذلك وجود المال اللازم لشراء تلك الاشياء التي كانت جديدة بالنسبة اليه .

وإذا كان الفلاح يشترى الجواهر لزوجهه ، أو يبني بيتا آخر غير كونه الذي يقيم فيه وذلك نتيجة لتحسن أحواله المادية فإن ذلك التغيير لم يمس حياته العائلية .

ولكن بانتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ، عادت الولايات الأمريكية إلى تصدير القطن الأمريكي إلى دول أوروبا مما أدى إلى انخفاض سعر القطن المصري حتى أصبح $2\frac{1}{2}$ ريالاً في سنة ١٨٦٦ . ولسكن مساحة الاراضي المنزرعه قطناً لم ترجع إلى ما كانت عليه قبل الحرب الأمريكية بل استمرت أكبر من مساحتها الأولى ونجح عن ذلك التوسع أن ضعفت الاطيان بسبب أنها كبتا بزراعة القطن حتى أصبح إنتاج الفدان من القطن قنطارين بعد أن كان خمسة قناطر . كما أدى ذلك التوسع في بعض جهات القطن المصري إلى انعطاط نوع القطن وتغيره عن أصله .

وقد أدى انخفاض سعر القطن إلى الاطرار بالفلاحين ضرراً كبيراً ، وذلك لأن الكثيرين منهم اعتماداً على أن أثمان القطن ستستمر ، دائماً مرتفعه ، كانوا قد توسعوا في زراعته توسعاً كبيراً واقترضوا لذلك أموالاً طائلة برهون عقاريه فإدى انخفاض سعر القطن إلى توقفهم عن دفع تلك الديون مما أدى إلى وجود

عدة شكاوى ودعاوى من الدائنين فهملت الحكومة على سداد تلك الديون عنهم على أن تقسط عليهم على ثمانية أقساط ابتداء من سنة ١٨٦٩ .

وهكذا أدى انخفاض سعر القطن بسبب انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية إلى عوده الفلاحين إلى ما كانوا عليه من حالة اليأس والشقاء بعد أن سحق بعضهم ثروات طائفة أثناء تلك الحرب من جراء التوسع في زراعة القطن وبيعه بالأسعار المرتفعة فكان انخفاض سعره عاملا إلى انقراض كامل معظم الفلاحين بالديون إلى جانب الالتزامات الأخرى وهى الضرائب التى تفتنت الحكومة في فرضها في صور متعددة وفي أوقات غير محدودة .

الحكومة والفلاح

اهتمت الحكومة في عصر اسماعيل بالزراعة فأنشئ مجالس بالأقاليم سميت بمجالس تفتيش الزراعة وذلك سنة ١٨٦٥ . وكان عدد هذه المجالس خمسة منها بمجلسان في الوجه البحرى وثلاثة في الوجه القبلى ويقأف كل منها من رئيس ومهندس تعيينها الحكومة وأعضاء بالنسبة لعدد المراكز في كل مديرية تنتخبهم المجالس المحلية من الأعيان . وكان من اختصاص تلك المجالس الاشراف على مشروعات الأشغال العمامة وكانت توزع نفقات تلك المشروعات على الجهات بنسبة مقدار استفادتها ومقدار نصيبها في أجرائه ومن أهم اختصاصات تلك المجالس الاهتمام بالشئون الزراعية وذلك بإرشاد الفلاحين والعمل على رقى أصناف المزروعات المختلفة . والعمل على عدم تقديم مواعيد الزراعة أو تأخيرها .

وإلى جانب مجالس تفتيش الزراعة أنشئ ديوان تفتيش عموم الأقاليم الذى كان من أهم اختصاصاته التفتيش على المزروعات فإذا وجدت غير متناسبة مع

جودة الأراضى ووفرة المياه كان لابد من ترغيب أهلها وتشويقهم مما يؤدي إلى تحمدين مزروعاتهم وزيادة مكاسبهم كذلك كان من اختصاص ديوان تفتيش عموم الأقاليم الاشراف على الرى ووجوب القيام به فى وقته المناسب كذلك من اختصاصاته التفتيش على شيخ البلد فى كل قرية وإذا ثبت عدم صلاحيته استبدل بغيره . وكان من أهم من تولى الاشراف على ديوان تفتيش عموم الأقاليم فى عصر اسماعيل هـ - و اسماعيل صديق الشهير بالمفتش والذي تولى ذلك المنصب مدة طويلة من الزمن ، واسكنه آساء استخدام سلطته فقامى الفلاح من جراء تصرفاته السكتير حيث كان يتغنى فى فرض الضرائب وجمعها فى أوقات غير منتظمة وكان هو أسعد الأسباب الرئيسية التى أدت إلى هوس الفلاح فى عصر اسماعيل .

وانشئت نظارة (وزارة) للزراعة فى عهد اسماعيل فى سنة ١٨٧٥ وكان رياض باشا أول ناظر للزراعة . وبذلك أنشئت نظارة جديدة فى المجلس الخصوصى الذى كان بمثابة مجلس الوزراء فى ذلك الوقت وتلى رياض باشا فى تلك النظارة نوبار باشا الذى أشرف على تلك للنظارة إلى جانب قيامه بشئون نظارات أخرى . ومن الميدين إن إنشاء تلك الوزارة كان الغرض منه الاشراف على الزراعة والعناية بها عموما وكذلك كانت مهمتها الاشراف على مجالس تفتيش الزراعة فى الأقاليم المختلفة وكذلك الاشراف على ديوان تفتيش عموم الأقاليم .

وفى مجال اهتمام الحكومة بالزراعة انشئت مدرسة الزراعة سنة ١٨٦٧ وذلك لدراسة طرق الزراعة الحديثة ودراسة ادخال المزروعات الحديثة التى تتلائم مع البيئة المصرية ولكن هذه المدرسة ما لبثت أن ألغيت سنة ١٨٧٥ وانشىء

بدلاً منها مدرسة أخرى للزراعة أيضاً بالقبلة سنة ١٨٧٥ أى فى نفس السنة التى أُلغيت فيها المدرسة الأولى وأعد لها ٨ فدادين من الأراضى القريية منها من أجل تعليم فن الزراعة للعمل لجميع التلاميذ المنتهين بها .

ولتمام التعرف على الظروف المحيطة بالفلاح فى ذلك الوقت يجرى بنا أولاً التعرف على وسائل الرى فى ذلك العصر الذى نحن بصدد الحديث عنه وكذلك مدى اهتمام الحكومة بالزراعة أيضاً وجهودها فى زيادة رقعة الأراضى الزراعية . أما عن وسائل الرى فقد تقدمت فى عهد اسماعيل بما أدى إلى زيادة المحاصيل الصيفية وبخاصة القطن والقصب وزيادة مساحة الأراضى الزراعية من ٤٧٣٤٧ ر.٥٣٣ فدان سنة ١٨٦٢ إلى ٤٨١٠٠٠ ر.٨١٠ فدان فى سنة ١٨٧٩ ونتيجة لذلك زاد الانتاج الزراعى .

وقد بلغ ما حفر أو أصلح من الترع نحو ١١٢ ترعة أهمها التربة الإبراهيمية والترسة الاسماعيليه وبلغ ما أنشئ من قناطر الترع والرياحات ٤٣٦ قنطرة منها ٣٧٦ فى الوجه البحرى ، ١٥٠ فى الوجه القبلى كما أصلحت القناطر الخيرية كما احتضنت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع أما عن آلات الرى فقد بلغ عددها فى سنة ١٨٧٣ = ٣٠٠٨٤ ساقية ، ٦٩٢٦ تابوت ، ٧٠٠٥٠٨ شادوف ، ٤٧٦ آله بخارية . وتلك الآلات البخارية استخدمها أولاً فى أطيانه ثم قلده كبار الملاك .

بما سبق فرى مدى تقدم وسائل الرى فى عهد اسماعيل مما أدى إلى زيادة الرقعة الزراعية وزيادة الانتاج الزراعى . ولكن بما يؤخذ على نظام الرى أنه لم يكن تاماً على الوجه الأكل فقد شابه أن القنوات قد شقت بطريقة غسيرة منتظمة ولم يتبع الطريقة العلمية فى شقها ، وبما أدى إلى الإخلال بنظام الرى فى

عهد اسماعيل أن المشرفين على وسائل الري وهم المهندسون كانوا يبيرون الماء ،
التي تعتبر ملكا للجميع ، للفلاحين . فسكانت حياة الفلاحين ومزارعهم رهينة في
أيدي هؤلاء المهندسين وعلى ذلك فيستطيع كبار الملاك الحصول على الماء اللازم
لري أطيانهم بعد دفع الرشوة المطلوبة لمهندس الري ، بينما تظل أراضي الفلاحين
اليؤساء شراقي ولا يستطيعون زراعتها إلا بهشق الانفس بعد استعمال تلك
الأدوات البدائية مثل الشادرف والطنبور .

ومع ذلك فقد زادت مساحة الأراضي الزراعية وأصلح من الأراضي
ما لا يقل عن مليون ونصف فدان أصبحت صالحة للزراعة . وقد يكون السبب
الرئيسي في ذلك أن معظم الأطيان الزراعية كان يملكها الباشوات والأهليان
واسماعيل نفسه الذي كان يملك خمس الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والتي
أخل فيها وسائل الري الحديثة كما عمل على إدخال نباتات جديدة لم تكن معروفة
من قبل في مصر .

الفلاح والضرائب

فرضت الحكومة في عهد اسماعيل أنواعا متعددة من الضرائب كان أهمها —
بالنسبة للفلاح — الضريبة العقارية التي كانت تختلف باختلاف أنواع الأطيان
الزراعية ، وكان على الفلاح البسيط وحده يقع العبء الأكبر من تلك الضرائب
إذ أن كبار المزارعين كانوا يتهربون غالبا من دفع تلك الضرائب ، والملاك
الأجانب كانوا غير مطالبين بها ، فكل عيشها يتسح إذن على أفقر الطبقات وهم
السواد الأعظم من الفلاحين .

وكانت الأطيان الزراعية كلها تنقسم إلى قسمين « خراجية ، و عشورية ،

أما الخراجية فهي التي آلت ملكيتها إلى أصحابها بموجب الأمر الذي أصدره سعيد بأن تكلف الأطنان على أسماء المشتغلين فيها .

أما العشورية ، فهي الأطنان المعروفة بالأبعاد واللوسيات وهي التي أنعم بها على أصحابها ليفلحوها في مقابل إعفائهم من دفع أموال عليها مدة معينة ، ومقابل ربط أموال يسيرة عليها وكان الشرط الأساسي فيها عودتها إلى الحكومة عند موت من وهبت إليهم ، ولو سكن هذا الشرط أهمل فيها بمد ، وأصبحت الأطنان العشورية تورت كالأطنان الخراجية .

وفي يناير سنة ١٨٦٥ تقرر تعديل الضريبة العشورية لأن الأراضي العشورية تحسنت عما كانت عليه وقت فرض النشر ؛ ولأن أسعار الحاصلات تحسنت أيضاً ، ونتج عن ذلك التعديل زيادة في مقادير الضريبة العشورية فأصبحت على الوجه التالي .

الدرجة	ضريبة الفدان في الوجه البحري	ضريبة الفدان في الوجه القبلي
الأولى	٣٥ قرشا	٣١ قرشا
الثانية	٢٥ قرشا	٢١ قرشا
الثالثة	١٨ قرشا	١٤ قرشا

وكانت نتيجة ذلك التعديل في ضرائب الأطنان العشورية ، أن أصل المربوط على تلك الأطنان في الوجه القبلي كان حتى سنة ١٢٨١ هـ (١٨٦٤) حوالي ٣٢٠٩٢٠ جنياً سفوياً ولذلك تكون الزيادة السنوية الناتجة عن رفع تلك

الضريبة في الوجه القبلي وحده تقدر بمبلغ ٨٤٠٥٩٥ جنيهاً ، ثم حدث تعديل آخر في ضريبة الأقطان العشرية سنة ١٨٦٧ فأصبحت كالتالي :

الدرجة	الوجه البحري	الوجه القبلي	مديرية البحيرة
الأولى	٦٥	٤٥	٥٠
الثانية	٤٥	٣٥	٤٣
الثالثة	٢٠	٢٠	٢٠

وفي سنة ١٨٦٨ أضيفت ضريبة السدس على كافة أنواع الأموال مدة أربعة سنوات ، وبالنسبة لضرائب الأقطان العشرية ، فقد ترك لأصحابها الخيار في تأدية تلك الضريبة عينا .

وقد أعطت لائحة المقابلة في سنة ١٨٧١ لصاحب الأقطان العشرية المملوكة له بتقسيم ديوانى وهى الإبعاديات والجفالك ، الحق في دفع المقابلة عنها ؛ وهى ستة أمثال عشورها في السنة مرة واحدة أو على ست سنوات ونظير ذلك ينخفض عشورها إلى النصف بصفة مستديمة وقد باقت مساحة الاراضى العشرية ١٠٣٣٥٠٠ فسدان دفعت المقابلة بالكامل عن ٤٨٠٠٠٠ فدان .

وفي ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ألغيت لائحة المقابلة وقد اعيدت ثانية في نوفمبر من نفس السنة واستمرت الى أن ألغيت نهائيا في ٦ يناير سنة ١٨٨٥ .

أما الأقطان الخراجية فإن ضريبة الفدان في الوجه البحري كانت تتراوح بين ٥٤ قرش ، ١١٥ قرشا وفي الوجه القبلي ماعدا مديرية الجيزة - يتراوح بين ٢٠ قرش ، ١٠٠ قرش وفي مديرية الجيزة يتراوح بين ٣٠ قرشا ، ٩١٠ قرش

وكان ذلك سنة ١٨٦٤ غير أن تلك الضريبة عدلت مرتين سنة ١٨٦٦ ، ١٨٦٨ ثم اضيفت إليها ضريبة المعدس - التي سبق الإشارة إليها بالنسبة للاطيان العشورية - وكانت بصفة مؤقتة لمدة أربع سنوات ثم أصبحت سنة ١٨٧١ بصفة دائمة .

وكذلك اضيفت علاوة ١٠٪ على الضريبة ابتداء من يناير سنة ١٨٧١ مقابل نفقات الري .

وعند إصدار قانون المقابلة في اغسطس سنة ١٨٧١ ثم الغاؤه في مايو سنة ١٨٧٦ واعادة العمل به في نوفمبر من نفس السنة فإن مبالغ المقابلة التي دفعت ابتداء من ذلك التاريخ لم تخفض ضرائب الاطيان بنسبتها كما كان متبعاً قبل الغاء المقابلة في مايو سنة ١٨٧٦ وفي أكتوبر سنة ١٨٧٢ تقرر زيادة قرش على ضريبة كل فدان .

كما سبق يتضح أن تلك الضرائب لم تكن توضع على أسس ثابتة وكذلك لم تكن قائمة على نسبة ما تعطيه تلك الأرض من الدخل والإيراد، وقد بلغ مقدار الضريبة وملحقاتها عن الفدان في السنة خمسة جنيهات ونصف بما يدل على فداحة تلك الضرائب كما أن تلك الضرائب كانت تزداد أو تنقص بناء على أمر الوالي أو أي فاضل من النظار ولكن منذ صدور لائحة المقابلة سنة ١٨٧١ أصبح لمجلس شورى النواب الحق في زيادة ضرائب الاطيان .

ونشأ عن هذه الزيادة للباهظة المتتالية أن أصبح الزراع غير قادرين على أداء الضريبة التي انقلت كاهلهم ، فتراكت عليهم تلك الضرائب وزاد العبء على الفلاح المسكين وزادت حالته سوءاً .

وبالإضافة الى الضرائب العقارية فقد أرمق الفلاح بكثير من أنواع الرسوم العشوائية التي اضيفت الى الضريبة العقارية الأصلية فجاءت مصاريفها بل تزيد

عليها احيانا وتلك الرسوم كانت تجبي آفا باسم الحرب كاعاقبة، او برسم الاشغال العمومية، وبالطبع كان كل ذلك ياحق الضرر بالفلاح البوائس وحده دون غيره من الملاك.

وحتى النخيل قد فرضت عليه ضريبة ، فقد صدر أمر سنة ١٨٦١ باجراء تعداد النخيل وتقدير مايجب ربطه عليه من الضريبة ، ويعاد في سنة ١٨٦٢ وأن متوسط ماينتج عن هذين التعدادين يتخذ أساسا في تعيين مايملكه كل مالك من النخيل القابل لربط الضريبة عليه ، وتلك الضريبة هي العشر مقرر من واقع متوسط نتائج الذين سيعملون في وقت واحد مع التعدادين المذكورين .

ويستمر ربط الضريبة لمدة ست سنوات ، فلو زاد عدد هذه الأشجار ، أو نقص ، ولو زادت حاصلاتها أو قلت في أثناء تلك المدة لما كان موجبا لاجراء ادنى تغيير في الضريبة ومضى قضى الست سنوات يجرى تعديل آخر يستمر ست سنوات أخرى ، وقد نشأ ارتباك عظيم في أساس هذه الضريبة ، حتى أرغمت الشكوى من كل الجهات ولما لم تصادف هذه التظلمات أذنا واعية أهل الناس زراعة النخيل ، بل أن بعضا منهم قطعوا تلك الأشجار فظفر نقص في التعداد الذي حصل سنة ١٨٧٣ من حيث عدد النخيل ، ولما رأته الحكومة ذلك حملت الأشجار الباقية ضريبة الأشجار المقطوعة ، فكان ذلك عبارة عن زيادة سعر الضريبة .

وفي سنة ١٨٦٨ صدر الأمر بأن الأراضي الزراعية المزروعة نخيلا تدفع عشر حاصلات النخيل القائمة فيها فضلا عن الضريبة العقارية ، خراجية كانت أو عشرية ولما زادت الضريبة العقارية بمقدار السدس سنة ١٨٦٨ ، سنة ١٨٧١ وضعت هذه العبارة على الضريبة المفروضة على النخيل التي كانت من مدة طويلة ، فقدت

صفتها العشوية من حيث نسبة العشر من الغلة وسارت ضريبة لاقاعدة لما كسار
الضرائب .

وكان يوجد في مصر سنة ١٨٧٣ عدد ٢٠٤٢٩٨٠٤٩٨ شجرة نخيل ، قسمت
من حيث الضريبة الى ثلاثة أقسام :
القسم الاول : للنخيل من الدرجة الاولى والذي يحمل كمية كبيرة من الثمار ،
ويدفع عنه عشرة قروش سنويا .

القسم الثاني : للنخيل من الدرجة الثانية ، خمسة قروش سنويا .

القسم الثالث : للنخيل من الدرجة الثالثة المزروع حديثا ، ثلاثة قروش .

ولقد خضعت أشجار النخيل لأصناف متعددة من الضرائب ، فكان جامعي
الضرائب يطالبون صاحب النخيل بدفع رسوم عن فروعها وأوراقها ، وعن كل
جزء ينمو في الشجرة ، وكان يفرض هناك الطريقة ستة أنواع من الضرائب ،
بالإضافة الى الضريبة الأساسية على كل شجرة نخيل وكان جامعي الضرائب
يقفون أثر الفلاح في كل خطوة يخطوها ويتزور أمواله ..

وبذلك صار أرباب النخيل في غاية من الاضطرار وعدم الاقتدار على تأدية
ما ربط عليهم زيادة على الضريبة الأساسية طاقات حتى أنه أوجب الحال أن
أرباب النخيل باعوا أملاكهم من منازل سكناتهم وأوطانهم وكل ذلك لأجل
سداد ما هو مطلوب منهم ، وللبعض منهم صاروا لا يمتلكون شيئا يساعدهم على
ذلك ، ولذلك تشقتوا وتركوا محلاتهم وطفشوا الى جهات خلاف جهاتهم .

وهكذا كانت المبالغة في فرض الضرائب من العوامل الأساسية التي أضرت
بأفلاحين والزراعة على وجه العموم .

وكان تراكم الديون على الحكومة من الاسباب التي أدت الى ابتزاز الاموال من الفلاحين دون أى نظر الى مصالحهم ففي ١٧ مايو ، ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أدرين بتعيين ١٥ يناير ، ١٥ يوليو لدفع كوفونات الدين الموحد مع أن الزراعة الشتوية لا تمحصد في الوجه القبلى الا في شهر يوليو وأن الزراعة الصيفيه - وخصوصا زراعة القطن - لا تجمع الا في شهر يناير ففي هذه الحالة كان لابد للفلاح من الاقتراض أو من بيع غلاله قبل الاوان بخسارة ولو للتجأ الى هذه الطريقة الأخيرة مع ما كان مثقلا كاهله من الديون أو من الضرائب لكن كالباحث عن فقره بظافه ، ، ثم اصدرت الحكومة أمرا آخر بتغيير مواعيد جباية الضرائب في ديسمبر سنة ١٨٧٧ وبذلك أخذت تنخبط في سياستها وكانت الحكومة تفكر أولا وأخيرا في جمع أكبر قدر من المال لسداد الديون ولم تفكر في مصلحة الفلاح :

ويتضح تفنن الحكومة في عهد اسماعيل في فرض الضرائب من وصف أحد المعاصرين لذلك بقوله :

« كان في إحدى القرى منذ ٢٠ عاما سد قائم وراء إحدى القرى كان يصطاد منه السمك وفرضت عليه الحكومة لذلك رسما ؛ ثم ازيل السد وردمت الترعَة ولكن رسم الصيد مازال باقيا ؛ وهو موزع على ٤ نواح تتحمله بنسبة خمس يارات على كل فدان . »

ومن أجل سداد تلك الضرائب المتعددة التي كان يدفعها الفلاح مكرها ، كان مرغما على الانبجاء الى المرابين الذين تكفلوا بالاجهاز عليه في وقت قصير .

ومن أعجب أنواع الضرائب التي فرضت في عصر اسماعيل ضريبة الاغنام ،

وتؤخذ على الاغنام الموجودة بسائر جهات الحكومة من الضأن والمساخر بما
بالغ عمره سنة فاكثر باعتياد الرأس الواحدة في كل سنة ثلاثة قروش
ونصف .

وهكذا لم تترك الحكومة شيئا للفلاح الا وفرضت عليه ضريبة حتى أصبح
في حالة يرثى لها ووقع فريسة في أيدي المرابين .

وليت الامر وقف عند هذا الحد فقد كان اسماعيل نفسه يرسل مفتشوا
مزروعاته وعلى رأسهم اسماعيل صديق لكي يبدلوا قصارى جهدهم ويستغلوا
تورط الفلاحين في الديون من تعدد الضرائب التي يدفعونها ويجبروهم على بيع
أراضيهم بالقوة للخديوي لكي يصبح أكبر مالك للأراضي الزراعية في مصر ،
حتى أصبح اسماعيل مالكا للمليون فدان من الأراضي الخصبة في مصر وهي تعادل
خمس مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في ذلك الوقت . وكثيرا ما كان يحدث
أن رجال الإدارة في عصر اسماعيل ، كانوا يفتشون املاك صغار المزارعين ،
ويضعون أيديهم عليها ، ويحرموا أصحابها من غلاتها ، ويستمر الفلاحون
وهم أصحابها الاصيليون في دفع الضرائب المطلوبة عن تلك الاطيان دون
الاستفادة منها .

وكان تعدد أنواع الضرائب من الأسباب الرئيسية في شقاء الفلاح ، فكانت
تفرض كل يوم جديد ضرائب جديدة ، فكل شيء أصبحت تأخذ الحكومة عنه
ضرائب حتى الحيوانات التي يستعملها الفلاح في حقله كان يدفع عنها أنواعا
متعددة من الضرائب ، لذلك أصبح الفلاح لا يجد للقوت الضروري الذي يقات
به ولذلك فكان السواد الأعظم من الفلاحين يعيشون على الشحير بمسد خلطه
بالماء ، وبعض الحشائش الجافة وغيرها ، تلك الأشياء التي تعتبر نافعة بالنسبة

لأولئك الذين تعودوا الطعام الجيد . وتقول (ليدى دف جوردون) في وصف
حالة الفلاحين البؤساء نتيجة لارهاقهم بالضرائب :

« إن الكثيرين من الفلاحين يتركون الأرض بعد أن أصبحت لا تقوم بأوادم
وذلك بعد دفع ما فرض عليها من ضرائب ، وينضمون إلى بدو الصحراء . لقد
أصبحت الضرائب أكثر مما يحتمل المرء وهى حد تهجير أحد الفلاحين (أن المرء
لا يكاد يخط دون أن يكون وراءه قواص يطلب ضريبة على ما حدث) ولقد
دفعت ضريبة على فحم اشترينه وأخرى على وزن هذا الفحم ويضرب الناس
وتسوة لقرع منهم ضريبة العام القادم وهم لا يملكون ما يسدون بها » .

ولإظهار مدى الضغط على الفلاح ، فإن ذلك يتضح جليا ، في أن الفلاح في
كثير من الأحيان ، كان يضطر إلى بيع أرضه هربا من دفع الضرائب ، وهناك
الكثير من الأمثلة - في عصر اسماعيل - على أن صغار الملاك في الدلتا قد باعوا
الأرض التي كانوا يملكونها ويمتلكها أجدادهم وذلك لأنها أصبحت عبئا ثقيلا
عليهم لا يستطيعون تحمل مسئوليتها . وكان كل الذى يأملونه هو أن يسمح لهم
أن يعملوا في سلام . وكانت الضرائب تجمع بطريق الضغط والارهاب ، بحيث
أن الفلاح لا يملك قطنا أو حبوبا يدفعها سدادا للضرائب ، فكان عليه أن يستدين
من المرابين فوائد باهظة ، أما الطبقة الارستقراطية فكانت تدفع فقط (المال)
وهى ضريبة الأرض . وكان معظم هؤلاء المرابين من الأجانب ، أو من في حكمهم
من الرعايا المشمولين بالحمايات الأجنبية ، فتغلغلوا في ذلك الحين في أملاك الأهلالي
وازداد نفوذهم ، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة ، ويستهبذون الأهلالي
ومن ثم تعرضت الملكية العقارية في مصر للخطر فان الاطيان أخذت تنتقل
إلى أيدي الأوربيين ، وذلك لأن الارهاق في فرض الضرائب على الفلاحين

جعل الأرض في أيديهم أمراً بهيئداً من الامكان .

وكان الرابون يتجهون جهة الضرائب في القرى ليقرضوا المال المطلوب منهم بأفحش الفوائد وقد يبلغ الفائدة ١٠٪ / أو ١٣٪ / في الشهر الواحد أي ١٢٠ إلى ١٤٤٪ في السنة فأدى ذلك إلى هبوط قيمة الأراضي فالفدان الذي كان يباع (في أوائل سبتي حكم اسماعيل) بستمانين جنديماً صار يباع سنة ١٨٧٩ بمائة جنديماً فقط .

ومما كانت الضرائب باهظة فإن الفلاح يكون لديه فرصة لسدادها اذا عرف أن تلك الضرائب ستجمع منه في وقت معين وفي فترات معينة ، وفي عهد سعيد كانت الضرائب تجمع بعد حصاد القمح والذرة أو القطن أما أيام اسماعيل فإن الفلاح دائماً يدعى لدفع الضرائب ستة شهور مقدماً قبل حصاد القمح وقبل أن يكون لديه المال اللازم لذلك فما زالت المحاصيل في الأرض ولم تجمع بعد ، وعلى الفلاح أن يبحث عن المال المطلوب ولو أدى ذلك إلى ضياع أرضه . وعلى ذلك فكان ليس أمامه إلا أن يلجأ إلى المراهين لكي يستدين منهم تلك الفوائد الفاحشة السابقة الذكر مما يؤدي إلى هلاكه .

ويقول لورد فيفيان Vivian الذي كان يعمل قنصلاً لانجلترا في مصر في عصر في عهد اسماعيل (أنقى سمعت من التقارير الرسمية أن للفلاحين كانوا يعاملون بقسوة ، وذلك لكي يفتنصروا منهم الضرائب التي كانت تجمع مقدماً ، ولم يحيط للفلاح الوقت الكافي لكي يحقق الأرباح المقبولة لمحاصيله) .

وفي حديث لورد فيفيان مع الخديوي اسماعيل اعترف الأخير بأن الضرائب كانت تجمع مقدماً قبل تسعة أشهر من موعدها وفي أحيان أخرى قبل موعدها بستة كاملة .

والأكثر من ذلك أن الفلاح كان يجبر على دفع الضرائب أكثر من مره وما يزال يعذب حتى يدفع آخر مليم يمتلكه وقد قامى الفلاحون كثيها وكانوا ضحايا القسوة المتناهية .

وتجلى تلك القسوة فى جمع الضرائب فى استعمال (الكرباج) لاجبار الفلاحين على دفع تلك الضرائب وهذه أقصى صور الوحشية والتجرد من الشعور الانسانى ، وكثيرا ما تعود العمى على استعمال (السكرباج) حتى ضج الناس بالشكوى ولكن لم يكن هناك من يسمع تلك الشكوى ويرفع الظلم .

وكانت تصدر أوامر صارمة إلى المديرين بعدم التهاون فى جمع الضرائب والويل لمن يتأخر فى ارسال حصيلة المديرية من الضرائب كما كانت تلك الأوامر تصدر أيضا لمتش عموما الاقاليم بعدم قبول أى عذر وجمع المبالغ المطلوبة بأية وسيلة ممكنة . وكان يزود كل مدير بجهاز من الرجال الاقوياء لكى يقوموا باستعمال (السكرباج) والقوة اذا لم يفهموا فى جمع الضرائب المطلوبة بالطرق العادية .

وكان الممتنع عن دفع الضرائب يطرح أرضا ووجهه للأرض بينما يقوم عدد كبير من الرجال بحملك يديه ورجليه ويقوم أحدهم بضربه بالكرباج عدد الجملدات المطلوبة .

وأن المدير وبدوره يطالب العمى ومشايخ القرى بدفع المبالغ المطلوبة عن ناحيتهم واذا لم يفهموا فانهم يجلدون أيضا ويعودوا مرة ثانية لاهادة السكرة مع الفلاحين ، ونظرا لشدة الألم الذى يلاقه هؤلاء العمى والمشايخ فانهم كانوا لا يفتشون فى تكرار نفس العملية مع الفلاحين الذين يقومون فى دائرة اختصاصاتهم وغالبا ما كان الفلاح يفضل الجلد (بالكرباج) لكى يحتفظ بقروش قليلة تساعد

على مدينته وكان الفلاح يعتقد أنه إذا دفع الضرائب دون تردد - حيث أنه قادر ما تكون لديه الأموال المطلوبة لذلك - فأنهم سيطالبون منه المزيد بحجة أنه يستطيع الدفع ، وفي كل الحالات ، فإنه يتعرض للعقوبة في النهاية ، والواقع أن هذا الاعتقاد يعتبر صحيحا إلى حد ما وذلك ، لأن القاعدة التي كان يتبناها جامعا الضرائب ، هي أن يأخذوا من الفلاح كل ما يمكنهم الحصول عليه وأن المبالغ التي كانت تطلبها الحكومة منهم باهظة جدا وتحدد عددا معينا من الأيام تدفع بعدها تلك المبالغ ، ولكني يجمع العمد والمشايخ المبالغ المطلوبة كان عليهم اتباع الطرق الوحشية التي أدت إلى هوس الفلاحين وشقائهم ويقول مراسل جريدة التيمس الانجليزية أن الحكومة المصرية كانت تتعاقد - مثلا - مع ما انشستري على توريد ٦٠٠٠٠٠ أردب من القمح في موعد معين مقابل أن تدفع الأخيرة ٥٠٠٠٠٠ جنيه ، وتلك الكميات تتكون بصفة رئيسية من الضرائب العينية التي يدفعها الفلاحون . وأن الصورة التي تتضح لهؤلاء الفلاحين اليأساء - الذين تنقصهم التغذية ويعملون طوال النهار تحت حرارة الشمس المحترقة لكني يملأوا بحبوب المغامر في مصر في عصر اسماعيل - كانت تلك الصورة محزنة للغاية .

وكان اسماعيل صديق - المهر وف المفتش والذي كان وزيرا للدالية ومفتشا اعموم الاقاليم في عصر اسماعيل - كان يفتخر بأنه يحصل عادة من الفلاحة المصرية مليونين من الجنيهات سنويا أكثر من الظاهر في حساباته .

هذا وقد قررت لجنة الدين العام أن الضرائب المتزايدة والتي كانت تفرض على غير أساس وتجمع بلا رحمة ، كانت إحدى الطرق التي اتبناها اسماعيل في صلب شعبه .

وإذا لجأ الفلاح إلى المحاكم لحمايته من المرابين - الذين يقفون له بالمرصاد -

فإنه لا يجد في تلك المحاكم من ينصفه أو يعمل لمصلحته إذ أن حالة الفلاح من حيث التقاضي مجسردة من كل ما يسمع به المتقاضون من الضمانات في البلدان للمدينة . كذلك كانت أكبر شكاوى الفلاح من حكامه الأتراك المتغلغلين في جميع الوظائف الإدارية ولهم ما لهم من طول وطول لم يكن لذلك المسكين المزدرى أن يرجو أنصافاً من أولئك الظلمة البتة ، الذين لم يتكفوا قط احترام قانون ولا فاموس وأرادوا بكل وسيلة - تنج الأرواح الطائلة في أقصر الأوقات . وإذا كان التقاضي بين الفلاح وأحد الموابين الأجانب الذين كان مرجعهم إلى قناصلهم وهؤلاء يرون من الواجب حمايتهم في تلك الفوضى العامة حماية بوانغ فيها حتى تجاوزت حد القصاص مما عظم الذنب ، وكان السلابون وراء هذه الحماية المنهية يستعليهون أن يفتجروا الفلاح ما شاؤوا لأنهم فوق القانون ، وقضايا المصريين ضدّهم تلقى في محفوظات القنصليات وحتى بعد إنشاء المحاكم المختلطة ، ظل الفلاح ، الذي ألف للذل ولم يتكلم شيئاً مما له أو عليه ، ضحية لا يشع صفوف الاستباحة وذلك لأن المضاربين اغتصموا فرصة قيام تلك المحاكم للاقتناع من سلامة نية الفلاح ، وسداجة فطرت ، حتى أن بعض صفراء الملاك فرغت ملكيتهم قضائياً بدون أن يصل إليهم إلى إعلان من المحكمة .

وكانت هيئة هذه المحاكم في ذلك العهد تسدعى أي فلاح أمضى أية ورقة بقرض أمام قضاة أجانب وبعد اجسراءات أجنبية لم يهودعوا بلغة أجنبية لا يفهمها وبغير أن تسمع له فرصة الدفاع عن نفسه أن كان فقيراً وإقامة الحجج على أن الأرقام قد غيرت أو أن الورقة كلها مزورة تحكم عليه بما قد لا يقبل عن تجر يده من كل ما يمتلكه قبل أن يسمع له الوقت ليحرف بأى شيء هو في الحقيقة مطالب .

وهكذا كان الفلاح في عصر اسماعيل ضحية الضرائب الواهظة التي جردته من جميع ممتلكاته فكان لا يملك ما يقتات به أو يعينه على الحياة ، كما خضع لصنوف التهذيب التي عرضت لها جاهورا الضرائب ، الذين كانوا يتبعون أقصى النارق الوحشية في جمعها ، وكان لا يفوتهم أن يتزوا أكبر قدر من الفلاح ليحصلوا على شيء لأنفسهم فيكونون الثروات الطائلة على حساب الفلاح البائس مما أدى إلى التجهاه المراهين الذين أقرضوه المال بفوائد فاحشه حتى تذهب أرضه فريسة لهم .

لذلك يعتبر عصر اسماعيل من أسوأ الفترات بالنسبة للفلاح الذي قاموا الأمرين من جراء للضرائب الواهظة التي أقرضت الحكومة بها كاهله ، حتى فضل أن يترك أرضه ويهرب ، على أن يقاتل يعمل ويكدح في تلك الأرض ويحصل الحكام على ثمرة جهده وينهب عمله مباحا .

الفلاح والسخره

بالاضافه إلى ارهاق الفلاحين بالضرائب فقد انهكت قواهم عن طريق السخره ، وذلك بتسخير الفلاح مدة معينة من السنة - قد تمتد من ثلاثة إلى أربعة أشهر - بدون أجر ولا طعام ، وإذا قدم له الطعام فإن ذلك الطعام تعاف أن تأكله الحيوانات ، ولكن للفلاح - الذي كان لا يجد القوت الضروري لهيشته - كان مضطرا لتناول ذلك الطعام .

وعلى ذلك تموء صحة الفلاح ، ولا يقوى العمل الذي يقوم به ، وكان على كل فلاح - حتى الذي يملك مائة فدان فأقل - أن يؤدي للسخره أو أن يرسل بدلا عنه لأداء تلك الضريبة الجسمانية .

وقد أرسل قنصل إنجلترا في مصر إلى وزارة الخارجية الانجليزية - عندما

علم بعزم اسماعيل على إلغاء السخرة - أرسل يقول ، أنه في بلاد كصر ، من الأعمال العظيمة ما لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق السخرة ، فالفلاح عامل ضعيف البنية ، لا يستوفى حاجته من الغذاء فلا يستطيع ثمانية أو عشرة من الفلاحين أن يقوموا بالعمل الذي يؤديه عامل أوروبي في يوم واحد ، لذلك يكون من باهظ للتكاليف إعطاء أجر الفلاحين على أساس تسويته بالعامل العادي ، والواقع أن في قول هذا القنصل كثير من الاتراء على الفلاح المصري ، لأنه إذا اقيمت له ظروف الحياة السكرية فإنه يستطيع أن يقوم بالعمل الذي يؤديه عدة أشخاص أوروبيين وليست تلك الأسباب التي ذكرها القنصل الانجليزي تبرير لتسخير الفلاح ما يوازي ١٢٠ يوماً في السنة دون أن يحصل على ثمن كفاية وجهده .

(وهكذا يساق الفلاحون اليوساء في جماعات كالجرمين ، ويموت أهليهم من الجوع بينما يأخذ عدد السكان في التناقص بسرعة دون أن يشهر أحد . ومع ذلك فيصفق الأوروبيون قائلين أن شيئاً لا يمكن أن يتم بدون سخرة .)

هذا ويقول فارمان Fairman - القنصل الأمريكي في مصر ق حصر اسماعيل - أن العمال الذي كانوا يستخدمون في السخرة كانوا يعاملون بقسوة ، وكانوا يموتون مثل الذهب ، وكان عدد العمال الذين يعملون في قناة السويس يقرب من ٦٠.٠٠٠ عامل وكان ذلك عن طريق السخرة مما دعى اسماعيل إلى تعديل امتياز حفر قناة السويس والذي كان ينص على أن يكون أربعة أخماس العمال الذين يستخدمون في شق القناة من المصريين وقد فسرد لسيس ذلك بأن هؤلاء العمال يستخرون في حفر القناة ، وأن الحكومة المصرية ملزمة بتقديم تلك الأعداد لتسخيرهم في تلك الأعمال الإضافية . فكان المشرفون على القناة يطلبون

دائما وجود من ٢٠٠.٠٠٠ إلى ٢٥٠.٠٠٠ عامل بصفتهم مستمرة ، وتستقبل تلك الأعداد غيرها كل شهر أو ثلاثة أشهر .

وعندما طالب قوبر باشا انقاص عدد العمال الذين يشتغل الواحد منهم مقابل فرنك بل أقل في اليوم ، وهو في ذلك لم يطلب سوى إلغاء تلك الأشغال الشاقة . ولكن دلستيس احتج على هذا الطلب ، وبني احتجاجه على أن القوانين العثمانية كلها تبيح السخرة وادعى أن اشتغال الفلاحين المصريين في السويس لا يعد سخرة .

ولم تقتصر السخرة على حفر قناة السويس ، بل كان اسماعيل يستعمل الفلاحين في شتى الأعمال من ذلك أنه عندما تقرر أن تمثل الامبراطورة « أوجيني » فرنسا في حفلات افتتاح قناة السويس ، اخبر بعضهم الخديوي أنها سوف ترغب - بالتأكيد - في زيارة الأهرام وكان تعليق الخديوي على ذلك بقوله :

ولا بد من تعبيد طريق للعربة تمر عليه ، ولا بد أن يكون ذلك في أسرع وقت ، وأسديت الأوامر على القور للمديرين في المناطق المجاورة بضرورة ارسال عشرة آلاف فلاح - بدون أى تأخير - لكي يعملوا في تعبيد الطريق . وأن ذلك العمل لا بد أن يتم في بحر سنة أسايبيع على الاكثر . وتم تعبيد الطريق في المدة المعنية التي حددتها الخديوي - ذلك الطريق الذي يبلغ طوله سبعة أميال والذي كان يعتبر في ذلك الوقت أطول الطرق في الدنيا . وقد رأى Dicoy بنفسه جماعات الفلاحين وهم يحملون الرمال في المقاطف ، ليضعوا الأساس الذي سيقام فوق الطريق . ويقول أيضا أن الحرارة كانت مرتفعة جدا وكان العمال في غاية الأرهاق ، وفي كل دقيقة كان رئيس العمال يضربهم بالسوط فوق ظهورهم وأكتافهم لكي يظلوا مستمرين في العمل دون توقف ، وإذا

رأى المسئولون أن العمل لم يتقدم بما فيه الكفاية فانهم يقومون بجهد رئيس العمل هذا لأنه هو المسئول عن تأخير العمل ، وإذا لم تجد تلك الطريقة فإن المسئولين عن إتمام العمل يتولدون أيضا ، أنه فعلا لمنظر بشع للغاية وعند بداية تولي اسماعيل حكم مصر أعلن رغبته في إلغاء السخرة وهو ما سواء في حفر قناة السويس أو في سائر الأعمال العامة وأعلن كذلك ان جميع الاسلحة التي كانت مخزونه في مصر وباعها سلفه محمد سعيد ، قد بقيت في البلاد ، وأن فريقا كبيرا من الفلاحين قد اشتروا — بثمان بخص — ما لا يقل عن ثلاث بنادق لكل منهم ليستطيعوا أن يحتفظوا بواحدة على الأقل ، يوم يجردون من السلاح .

وعلى ذلك فإن رغبة اسماعيل في إلغاء السخرة كانت مقرونة بخوفه من الفلاحين وتذمرهم ضده لأسيما وأن لديهم الاستعداد لنفي مساعدتهم على ذلك .

كذلك أصدر المديرة القبلية أو أيا بخدم تسخير الفلاحين في جميع العمليات والامارات وسائر الأعمال الحكومية ، وتشغيل الرجال اللذين ميين بالاجرة المقررة بين الاعمال وكان ذلك أيضا في نفس السنة التي أعلن فيها رغبته السابقة في إلغاء السخرة وهي سنة ١٨٦٥ .

ولكن لم نجد أي دليل بعد ذلك على أن اسماعيل أمتنع في رغبته هذه — وهو إلغاء السخرة — بل أن معتزم الثوريين وخاصة الأجانب اجتمعوا أن السخرة ظلت باقية طوال فترة حكم اسماعيل لمصر ، و الأكثر من ذلك أنه كان يعمل تسخير الفلاحين في مزارع قصب السكر التي كان يمتلكها .

فقد كان اسماعيل يهدف الى إنشاء مصانع تكرير السكر واستخراجها من قصب السكر وكس لذلك الهدف مبلعا كبيرا من المال وعدادا كبيرا من الأيدي العاملة وذلك لأنه كان يبغي تحقيق الربح الوفير من جراء أنمام ذلك المشروع ،

ولكن إذا كان هذا العمل قد كلفه القليل فإنه كلف الفلاحين والدولة الكثير ،
وأثار شعور هدم الرضا بين الفلاحين وخاصة الذين يتقنون في الوجهة
القبلي والذين سنخروا في تلك الأعمار .

وقد بلغ عدد الفلاحين الذين سنخروا في مزارع قصب السكر هذه وفي القناة
اللازمة لها ، حوالي ربع العدد الذي استخدم في حفر قناة السويس ، ولو كانت
جهود الفلاح هذه في أرضه الخاصة به وفي انتهاء وزراعة محاصيله فإن ذلك
كان سيحتاج لذلك الفلاح البائس المكاسب الكثيرة إلى جانب تحسين أحواله المادية .

ويقول دي لون De Leon أنه رأى بنفسه العمال المسخرين غسل ضفتي
القناة التي شقت خصيصاً لمزارع قصب السكر ، كذلك كان بين هؤلاء العمال
الأطفال الصغار الصبيان منهم والبنات والذين لم يتجاوزوا من العمر ٧ أو ٨
سنوات وكانوا يسرون طول النهار أعلى وأسفل ضفتي القناة يحملون السلال
وكان أجرهم هو إعطائهم الخبز . ولقد زاد نفسة الخبز الذي يقوم بعمل
ذلك الخبز الذي يتناوله هؤلاء العمال فرأى أن ذلك الخبز يصنع من دقيق القمح
ولكنه لم يفتى من طمى النيل وكذلك من القطن الذي ظل عالقا به ، ويسمى
De Leon في وصفه لحالة الفلاحين المسخرين في تلك المزارع بقوله : « إن
الأطفال الذين كانوا يشترون في هذا العمل كان يبدو عليهم الهزال بشده ،
وهم في منتهى البرؤس ، ويتضح ذلك جلياً عندما يأخذ أحد هؤلاء الأطفال
قطعه ولو صغيرة من القود ، فإنه يكون فرحاً مسروراً ، وكان الرجل يتقاضى
أربعة قروش في اليوم ، أما الصبيان فكان أجرهم قرشان ونصف قرش ، وكانت
حالتهم تزداد برؤسا يوماً بعد يوم وكانوا أسوأ حالا من فلاحى الدلتا » .

وكان الفلاح مجبراً على تقديم نفسه مع دوايه بما عليها من متاع

وغمره ، ليسخر في تلك المزارع ويهد أن ينهوا الأعمال المكلفين بها لا يستطيعون مبارحتها حتى يصدر اليوم الأمر بالرحيل ، ويظلون في تلك الفترة التي ينتظرون فيها ذلك الأمر بدون أجر ولا طعام . وان الجهل المطبق هو الذي يمكن اسماعيل من تسخير الرجال والأطفال والنساء في ملابسهم الممزقة ، ويسومهم صنوف الضغط والارهاب ، بدون أن تهجيمهم على تلك الأعمال بما يستحق ذلك الجهد الشاق في تلك المزارع الواسعة ، وكذلك في حفر القناة اللازمة لها وغيرها من الأعمال الأخرى .

وان السخرة زيادة على انها كانت مهمة شاقة وخفيفة بالنسبة لمئات الآلاف من الفلاحين ؛ فانها كانت أيضا وسيلة لسلب المال من أولئك الذين لا يرغبون في تأدية السخرة .

ذلك انه إذا أراد أحد ان يفدى ابننا له معتل الصحة فعليه أن يدفع ألف قرش أو ستائة على أقل تقدير ، وما بين ثلثمائة إلى أربعمائة للطعام .

وكان شيخ البلد يملك ناصية الأمور في القرية ، وهو يستطيع أن يفعل كل ما يرضب فيما يختص بالسخرة ، الذي هو مأمور بتجهيز الفلاحين اللازمين لها ، ولهذا ، فان جميع سكان القرية كانوا يعملون على استرضائه ، ويمكن أن يتفاوض عن تسخير من يدفع له ما يرضيه من الفلاحين المبالغ الذي يطلبه .

وكان كبار الموظفين يقلدون الخديوي في تسخير الفلاحين في ممتلكاتهم الخاصة حتى ضج العمد بالشكوى .

ومن الأضرار التي لحقت بالفلاح من جراء السخرة ، هي انه كان يستدعى لتأدية أعماله السخرة في الوقت الذي كانت أرضه في أشد الحاجة إليه ، وقيل أن يتولى اسماعيل حكم مصر ، كان الفلاح متأكدا انه لن يطلب إليه أن يعمل في

تعميد الطرق وحفر للترع ، وقت الزراعة أو حتى وقت الحصاد . اذ أنه كان من مصلحة أسباده ألا يترك الفلاح أرضه وهي في أشد الحاجة إليه . ولكن في عصر السماعيل ، تضاربت مصلحة الخديوي - الذي كان أكبر مالك للأرض في مصر - مع مصلحة الفلاح . فان مزارعه كانت تحتاج إلى الفلاحين ليعملوا كرفيق ، وعلى ذلك يؤخذ الفلاحون من مزارعهم في وقت غير مناسب مما يضيع عليهم مجهود العام كله .

وفي الوقت الذي يستخرون فيه بمزارع الخديوي الخاصة ، يستأجرونهم عمالاً آخرين لكي يعملوا في مزارعهم ويجمعوا لهم المحصول ، أثناء غيابهم ، أو أن يتركوا الأرض بدون من يرعاها والواقع انه أثناء غيابهم عن أرضهم ، يكون من الصعب أن يجدوا من يقوم برعايتها ، وعلى العموم ، فعندما تخضع قرية للسخره ، فان أراضي الفلاحين يكون مصيرها للتقطيع والدمار . وبذلك لا يستطيع دفع الضرائب المطلوبة منه عن أرضه ، فيفضل أن يتنازل عن تلك الأرض بدلاً من أن يسحق أرضاً ويسوى بتلك الأرض .

وعندما يعرف كل فلاح جيداً انه سيؤخذ من أرضه قسراً - أن عاجلاً أو آجلاً - لتأدية نصيبه في السخره وبذلك تضيق ثمرة مجهوده طوال السنة . فتكون النتيجة الطبيعية انه لا يوجد أى دافع للإنتاج في تلك الظروف القاسية وكذلك لا يوجد أى تشجيع لاستثمار الأموال في أى تجربة ، فكان كل هم الفلاح أن يخفى ما لديه من المال بعيداً عن الأنظار وبدون أن يدري بذلك أحد . ولعدم وجود الضمانات الكافية تصبح الزراعة - وهي الحرفة الأساسية في مصر في ذلك الوقت - لا تحقق الثمرة المرجوة .

وانه لمنظر مؤلم حقاً أن ترى خمسة عشر ألفاً من الرجال والنساء

والاطفال يساقون بقسوة الكرهاج ، من قراهم لكي يقوموا بأعمال
السنخرة دون شوء يذكر ، وخاصة في ممتلكات الخديوي الخاصة ، ذلك المنظر
الذي يجلب إلى النفس الشقاء .

وتقول د ليدى دف جوردون ، : « وطوال هذا الأسبوع يعمل الناس
ليلا ونهارا ليحصدوا القمح الذي لم ينضج بعد ، لأنه لا بد أن يذهب غدا . ٣١٠
من الرجال لكي يعملوا في السنخرة جنوب أسيوط . وفي إحدى القرى المجاورة ،
ذهب كل الرجال القاطنين بها لتأدية أعمال السنخرة ، وقد طلب المزيد منهم ،
ويبلغ عدد سكان الأقصر حوالي ألف شخص من جميع الأعمار ، فإذا بقي
من الرجال الأقوياء بعد أن يذهب ٣١٠ من أقوى الرجال لتأدية أعمال
السنخرة » .

وكما سبق الإشارة ، فإن الفلاحين كانوا لا يدان يأخذوا معهم دوابهم
لتأدية أعمال السنخرة تلك الدواب التي كان يقنصبها منهم القرواثة ويعودون
بدونها ، ولكن ماذا يفعل الفلاح ؟ وإلى من يحمل شكواه ؟ أذهب إلى الحاكم ؟
ولكن ذلك الحاكم كان هو أيضا تنهب كل ما يمكنه نهبه ، وعلى ذلك لم يفكر
الفلاح أبداً في الشكوى ، لأنه يعرف مقدما نتيجة شكواه ويعمل بالمثل للشعب
الذي يقول ان (السكرت من ذهب) ونتيجة لهذا التصمت فقد كان لا يحرم دائما
من الضرت مئات الجملدات والسياط .

وكان كل الذي يسهل طبع الفلاح عمله هو الحرب ، فكثيرا ما كان يصل إلى
المعية السنخية أفادات بهرب الكثير من الفلاحين المرسلين لتأدية أعمال السنخرة
والمطالبات بالبحث عنهم وارسالهم مرة ثانية لكي يقوموا بأداء تلك الأعمال
الشاقة .

وهكذا كانت السمرة من العوامل الأساسية التي أدت إلى بؤس الفلاح وشقائه في عصر اسماعيل بل وتجريده من كل ممتلكاته .

السكريات التي حلت بالفلاح في عصر اسماعيل :

أقد أصيبت مصر بعدة كوارث في تلك الفترة كانت كأنها نقمة من السماء على من يعيشون على الأرض محسوما في ذلك الوقت ، من ذلك حدوث الوباء بين الماشية مما أضر بالفلاح ضررا كبيرا ، وكذلك زيادة فيضان النيل زيادة كبيرة في بعض الأحيان ، وشحه أكثر من اللازم في أحيان أخرى ، الأمر الذي أدى إلى بوار للزراعة وإللاف المحصولات .

ذلك أنه قد انتشر في النمسا وإيطاليا سنة ١٨٦٣ وباء اجتاح المواشى بكيفية مروعة ، فاتقلت عدواه إلى مصر بعوامل التبادلات التجارية . وبالرغم من كل الاحتياطات التي اتبعتها الحكومة لمقاومة تلك العدوى ومنع انتشارها فلم يجد تلك الوسائل نفعا وانتشر ذلك الوباء في مصر بشكل مخيف .

فكانت الماشية مضعف وتصاب بالهزال ثم تموت بعد ساعات قليلة من ظهور دلائل المرض عليها . وكانت مصر تجهل - في تلك الفترة - الطب البيطري وبعد أن افنى تقريرا معظم المواشى التي في الوجه البحري ، امتد الوباء إلى الوجه القبلي ، فبدأ في فصل الصيف ولم ينته إلا في فصل الشتاء ، وكان الناس يلقون بجثث الماشية في النيل ، فتحملها المياه للكثير منها يقف في الطريق والبعض تأخذها المياه إلى الضفة الأخرى للنيل ، والأخرى تمفن في قاع القنوات فجعلت تلك الجثث الجلو المحيط بها مليئا بالأوبئة ، وهلغت عدد الإبقار التي نفقت نتيجة لانتشار ذلك الوباء حوالي ٢٥٠.٠٠٠ رأس أما عدد الخراف فلم

يصل إلى هذا العدد ، وأن ذلك الوباء المخيف قد حرم الفلاح من أهم أداة يعتمد عليها في عمله .

وعملت الحكومة على استيراد الماشية من الخارج للحد من الأزمة ، فالقت الرسوم الجمركية على استيراد الماشية ، وكذلك تلك الرسوم التي كانت تؤخذ على الآلات الزراعية الحديثة وذلك لمدة سنة ، ولكن تلك الآلات لم تكن في متناول الجميع بحيث يمكن للفلاحين شرائها ، فظل استعمالها على نطاق ضيق في البلاد وقد استهلكت الماشية التي استوردت من سوريا والافاضول في الذبح وبيعت لحومها فزادت أسعار المواد الغذائية هروما مما الحق أكبر الضرر بالفلاحين .

أما عن فيضان النيل فلم يكن منتظما في معظم السنوات التي حكم فيها اسماعيل مصر ، فقد جاء النيل في سنتي ١٨٦٨ ، ١٨٧٧ منخفضا جدا أكثر من اللازم فنقص المحصول نقصا فاحشا وكادت أن تحدث مجاعة وخاصة في الوجه القبلي ، فكانت النساء تهرمن على وجوههن حاملات أطفالهن متنقلات من قرية إلى قرية ، يستجدين الأكل ليدرأن غائلة الجوع ، وقد يقعن بفصلات للطرق وقمامة المشوارح وقد أحصى من قضى عليهم القحط سنة ١٨٧٧ فلم يقلوا عن ١٠٠٠٠ نسمة ونظرا لشح الماء ، فقد ترك أكثر من ٨٠٠٠٠٠ فدان زورا فكانت هذه الأيام من أسوأ ما رآته البلاد من البؤس والفقاء ، وكما نقص فيضان النيل في بعض السنوات فقد زاد زيادة فاحشة في سنوات أخرى فقد حدث سنة ١٨٦٣ أن بلغت تلك الزيادة درجة كبيرة مما أدى إلى دمار أكواخ الفلاحين على الضفةين .

وتقول ليدى دف جوردون : «قال لي رجل فرنسي أنه كان ذات مرة ظهر أحمدى هو آخر الباشا تحت قيادة «مسيو داليس» فمرت الباخرة بقرية

أجتا عنها المياه ووقف ما يقرب من مائتين من أهلها على أستف منازلهم يصيحون طلبا للنجدة... أتظن ، أفستطيع أن تظن أن الباخرة سرت بهم وتمركزهم يفرقون ؟ .. لم يكن غير شاهد عيان يستطيع أن يجعلنى اعتقد بوجود مثل هذا الاجرام .

لقد ابتلع الماء قرى بأكلها ، فاندثرت بعد أن أصبحت طينا على طين .
وأخذ الفلاحون يقيمون الجسور في صفوف طويلة ، من خيام مهاللة صنعت بسرعة ، مما أدى إلى اتلاف المحاصيل الزراعية إلى جانب منازل الفلاحين .
كذلك من السنوات التي زاد فيها النيل زيادة فاحشة هي سنة ١٨٧٠ .

وهكذا تعرض للفلاح في عهد اسماعيل إلى هذه كوارث أوت الطبيعة إلا تصديه بها ، فكان انتشار ذلك الوباء الخفيف بين الماشية التي يعتمد عليها الفلاح اعتمادا كبيرا في حياته اليومية والتي تساعد في عمله إلى جانب أنه يحصل منها على معظم غذائه . وكان شح النيل وزيادته زيادة فاحشة في بعض السنوات مما ألحق أكبر الضرر بالفلاحين البؤساء فكانت تلك الفترة تعتبر - بالنسبة للفلاح من أحلك الفترات التي سرت بمصر .

حالة الفلاح الاجتماعية في عصر اسماعيل :

مما سبق يتضح مدى أرهاق الفلاح بالضرائب والسخرية إلى جانب ما لحق به من الأضرار من جراء انتشار وباء الماشية ، ثم شح النيل في بعض السنوات وزيادته زيادة فاحشة في سنوات أخرى . فكثيراً ما نرى الفلاح يتقدم بطلب صرف التقاوى له كمساقفة ، لكي يستطيع زراعة أرضه ، بما يساعده على مستلزمات المعيشة الضرورية له ولاسرتة .

وعندما حدثت الأزمة المالية كان الفلاح ضحية تلك الأزمة ، فقد أنقش كاهله بضرائب عديدة ، زادت حالته بؤساً وشقاءً ، فقد كتب مراسل التيمس الإنجليزية يقول : « إذا اعتبر الانسان حال الفلاحين الذين عضهم الفقر وأرهمهم الطلب ، والذين لا يجدون الكفاف من العيش في حظائرهم المتعسة ، ويكدحون أثناء الليل وأطراف النهار ليئاتوا جيوب الدائنين ، إذا اعتبر الانسان ذلك كله فلا بد أن يرى أن دفع الكروونات في آجالها مهالاً يقتبط كل الاغتباط ، وقد بلغ الضغط على الفلاح أقصاه سنة ١٨٧٩ فقد كتب مراسل التيمس يقول :

و يقول أهل الدلتا أن الربع الثالث من ضرائب هذا العام يجبي بنفس الطرق التي كانت تجبي بها الضرائب فيما مضى . ويعجب الناس من وقوع ذلك بإزاء ما يسمعون من أن المصريين يموتون على قوارع للطرق ، وأن أراضى شاسعة قد تركت بوراً لتقل الأعباء المالية المفروضة عليها وأن الفلاحين قد باعوا دوابهم ، وأن النساء قد بن حليهن ... ولست هبالاً إذا قلت أن في القاهرة الآن مئات المشايخ يمثل كل منهم قرية من القرى يسألون تخفيض الضرائب ، . لقد فتكت الأمراض المختلفة التي كان سببها سوء التغذية بالفلاح ، هل أن البعض منهم كان يموت من شدة الجوع ، أى أن تلك الحالة كادت أن تؤدي إلى حدوث مجاعة .

واقده ناسى الفلاح السكته من جراء الضرب ، بالكرباج ، ويقول أحد الذين شاهدوا ذلك الضرب بأنفسهم :

و رأيت ستة من الفلاحين يجلدون أنهم يمتكون بعضهم وبعض كالكلاب المبتلة ، وعندما تنتهى عملية الجلد ، يرجعون وهم يضحكون ؛ وفي طريقنا إذا مررنا بأحد الفلاحين وبأيدينا عصا أو د كرباج ، ألوح بها دون قصد ، فان

تلك المخلوقات الضعيفة (الفلاحين) يبدو عليها الفزع ، أنهم يتصورون أننا نحمل تلك العصا أو ذلك السوط لكي نضربهم ، .

لقد كان للفلاحون في ذلك الوقت في أشد حالات الضنك ، وكان من الأمور النادرة في تلك الأيام أن يرى الإنسان شخصا في الحقول وعلى رأسه عمامة أو على ظهره شيء أكثر من قميص وكان من بين مشايخ القرى قليلون يملكون عيابه ، وأيضا ذهبت كانت الجمال كذلك ، وغصت قرى الريف في أيام الأسواق بالنساء اللاتي آتين ليبيحن ملابسهن وحليهن الفضية للمرابين الأروام لأن جامعي الضرائب كانوا في قران ، والسوط مهور في أيديهم ؛ وكان الضغط المالي الآتي من أوروبا ، أحد الأسباب الرئيسية في هذا الضيق .

وفي كل الامم التي تسودها العبودية ، فإن الفلاحين يكونون مهرة في الخداع والظاهر بالضعف ، بل والسرقة بكميات كبيرة ، فإن تلك الأهمال هي الأساحة التي يستطيعون استعمالها ضد شراعية الحكومة ، جابى الضرائب ، والباشا والمشايخ . ولكن بالرغم من الحرب والتفنز في عدم دفع الضرائب ، فإن اسماعيل صديق - المفتش - كان هو أيضا ممن يقومون بتلك الألاعيب قديما . وعلى ذلك فهو يمكنه أن يعرف - بدافع الغريزة - كم يستطيع أى فلاح أن يدفع ، ومدى الجهد الذي يبذله لكي يجعله يرسل تحت تأثير العقوبة ، وكم من التعذيب يمكن أن يتعرض له الفلاح حتى يدفع كل ما اقتصدته طول حياته وإذا فشلت طريقة الكرباج ، في السيطرة على الفلاح ، فإنه يعرف طرق أخرى كثيرة كالسجن والاندماج في القوات المصرية في السودان أو قطع الماء عن أرضه ، فكل تلك مطرق اتبها ، المفتش ، مع الفلاح لكي يضطره إلى بيع أرضه أو تركها .

وكان أجر العامل الزراعي يختلف من إقليم لآخر ، وقد كانت تلك الأجور

تأفة جدا ويبين الجدول الآتي عدد العمال الزراعيين في كل مديرية والأجر اليومي لكل منهم :

المديرية	عدد العمال الزراعيين	الأجر اليومي لكل منهم بالقرش
البحيرة	٢٢٠٧٤٧	$\frac{1}{4}$
المنيا وبني مزار	١١٠٦٠٢	$\frac{2}{3}$
اسفا	٢٤٠٧٥٩	$\frac{2}{4}$
الدقهلية	٤٠٠٠٠	٢
الغربية	١٠٠٠٠٠٠	٢
المنوفية	٥٩٠٤٣٠	٢
للشرقية	١٠٠٠٠٠٠	$\frac{1}{4}$
قنا	٢٢٠٨٨٨	$\frac{1}{4}$
أسيوط	٢٩٠٨٤٧	$\frac{1}{8}$

وهذا الجدول يعتبر صورة صادقة لحالة العمال الزراعيين ، في الوقت الذي صدر فيه وهو سنة ١٨٧٣ ، وعلى ذلك فإن متوسط الأجر اليومي للعامل الزراعي في جميع المديريات ما يقرب من قرش واحد . ويجب ألا يفهم من ذلك أن العامل الزراعي كان يصرف له الطعام بجانب ذلك الأجر ، فكان لا بد أن يحضر معه طعامه ، وحتى بذلك الأجر البسيط لم يكن للعامل الزراعي جهد عملا مستديماً ، فإنه يعمل فقط « باليومية » عند ما يحتاج إلى خدماته ويسرح عند ما لا توجد حاجة إليه .

من ذلك نرى مدى البؤس والضعف اللذان ألمسا بالفلاح الذي يمتلك أرضاً لو ذلك الذي يعمل في أرض غيره .

ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان للضعيف وينصفان المظلوم ، ولا رقابة على الحكام من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام ، ووقع على الفلاحين إرهاب آخر من فاحية الأجانب من العرايين وغيرهم إذ وبعد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الأجنبية ما جعلهم يستغلون الفلاحين إلى أقصى درجات الاستغلال ، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومرافقه بل كانت تقصم الأجانب إرهابه ، واستغلاله ، ولم يتحرر الفلاح في هذا العصر من الفقر والفاقة ، وظل يعيش عيشة الكد والكدر ويتفق بأقل الحاجيات والنفقات .

وكانت الحكومة في عصر إسماعيل تحارب الأتراك أيضاً على حساب الفلاح البائس ، ففي ديسمبر سنة ١٨٦٧ تقرر إعطاء الجنود الأتراك ، الذين انفصلوا عن خدمة الحكومة المصرية أطبياً ليزرعوا ولعيش من إيراداتها ، وإعفاؤها من الضريبة لمدة ثلاث سنوات ، ثم فرض للضريبة العشورية عليها بدرجة ، والدون ، ثلاث سنوات أخرى ، ثم فرض للضريبة التي تستحقها في السنة السابقة ، ولكن ليس لأصحابها حق التصرف فيها بالبيع أو غيره .

وفي ذلك الكثير من القسائل مع الجنود الأتراك في الوقت الذي كانت تقسو فيه الحكومة على الفلاح المصري وتبتر الأموال منه بحق الطرق .

ويقول فلاح من قنا عن هؤلاء الأتراك : « الأتراك انهم ليسوا سوى ستة آلاف وإذا رغب الفلاح في الانتصار عليهم فإنه لا يحتاج ضدّهم إلى بنادق

أو خناجر ، ولكن يمكن بالاتحاد - فقط - إغراقهم في بصاقهم .
تلك كانت نظرة الفلاحين إلى الاتراك ، الذين امتلكوا الاراضى الشاسعة
في الوقت الذى كان يكبد فيه الفلاحون من أجل لقمة العيش .

وكما سبقت الإشارة ، فإن أراضى الفلاحين ، لم تعط فقط للجنود الاتراك ؛
واسكن لهم ينس الخديوى - في غمرة الاحداث - أن يسلب الفلاحين
أرضهم بشتى الطرق ، حتى بلغ ما كان يمتلكه من الاراضى الخصبة حوالى
المليون فدان .

وقد كانت مساحة الاراضى الصالحة للزراعة في عصر إسماعيل تبلغ حوالى
٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فدان ومن تلك المساحة يمتلك الخديوى وعائلته مليون فدان
أى ١/٥ الاراضى الصالحة للزراعة ؛ والعشر أو ١٠.٠٠٠.٠٠٠ فدان كان يمتلكها
شريف ، باشا ونوبار باشا وكبار الملاك من الباشوات والاعيان بينما بـ
تلك المساحة يمتلكها الفلاحون أجمعين .

وإذا كان إسماعيل قد أمكنه التغلب على الصعاب المالية التى صادفته لكان
من الممكن استيلائه على الأربعة أخماس الباقية من الاراضى الصالحة للزراعة ،
ومن ذلك يتبين كيف أن انخفاض أسعار الاراضى الزراعية وتراكم الديون على
الفلاحين كان لا يسبب أى فزع بالنسبة لاسماعيل بل كان ذلك مصدراً
لراحته بل وسعاده .

إذ أن تراكم الديون على الفلاحين كان يؤدى إلى تركهم أطيابهم لعدم
مقدرتهم على تحمل مسئولياتها ، واتقد بلغت مساحة الاطيابان التى تركها
أصحابها في أواخر ١٢٨١ . وأوائل ١٢٨٢ هـ (١٨٦٩) أربعة آلاف ومائتان
سنة وسبعين فدان وكسور .

وهكذا كان إسماعيل يجعل مصلحته في المقدمة ولم يفكر في مصالح تلك الطبقة الكادحة من الفلاحين ، وأنه وإن كان قد اهتم بتحسين المدن وتنسيقها على نسق المدن الأوروبية إلا أنه لم يوجه أى اهتمام إلى القرى ولم يعمل على رفع مستواها ، فإن ذلك العدد الكبير من الفلاحين الذين كانوا يقطنون في ٣٣٠٠ قرية في مصر ، ظلوا يعيشون في فقر مدقع ، لا يملكون المأكل والملبس الضروريين ، وكانت أكوامهم المصنوعة من الطين غير مستوفية تقريبا ، وقذرة ، وفي تلك الأماكن الرديئة يسكن الفلاح المسكين ، ويربى أولاده الذين ينشأون وأجسامهم مليئة بالأمراض المختلفة ، وهو بالتالى لم يحاول أن يعمل على تحسين أحوال معيشتهم لهدم وجود العوامل التى تساعد على ذلك إذ أن الجهل كان متفشيا بين الفلاحين بدرجة كبيرة زد على ذلك ضغط الحكومة عليهم في صور متعددة التى تصف بالقسوة في المعاملة ، مما جعل الفلاح المصرى في عصر إسماعيل أسوأ مما كان عليه في بداية القرن التاسع عشر .

تلك هى طبقة الفلاحين وكيف كانت تعيش في عصر إسماعيل ، تلك الطبقة التى بالرغم من أنها تكون السواد الأعظم من الشعب إلا أنها قاست الأمرين من جراء الضرائب الباهظة والمبالغة في فرضها ، وسوء الطريقة التى تجمع بها ، وكذلك قاست تلك الطبقة من أعمال السخرة التى فرضت عليها ، والتى كانت أيضا عبئا ثقيلا لم يكن السهل عمله ، ويبدو أن الطبيعة أثبت أن ترك الفلاح المسكين فصببت على رأسه الكوارث ، فلما رأينا لم ينتظم فيضانات النيل في معظم سننى حكم إسماعيل لمصر مما أضر بالفلاحين ضررا كبيرا ، وكان وباء الماشية الذى قضى على أم ما يعتمد عليه الفلاح في معيشتهم .

الفصل الخامس

طبقة التجار

التاجر وعلاقته بالحكومة في عصر اسماعيل :

كان للتجار في عصر اسماعيل يكوفون طبقة أرقى في مستوى المعيشة من طبقة الفلاحين — والتي سبق الحديث عنها في الفصل الرابع — وكانت حياتهم اليومية تسير على ونهضة واحدة ، ولا يوجد بها تضخيم يذكر ، حتى يمكن وصفها بالجمود ، ولحسن الحظ أن التجار أنفسهم لم يكونوا يدركون ذلك الجمود ، نظرا لتعودهم على تلك المعيشة التي ورثوها عن أجدادهم .

فكان التجار يفرض من النوم مبكرا ، فيؤدي صلاة الفجر ، ويتناول قدحا من القهوة ، ويدخن الغليون ، ولا شيء أكثر من ذلك ، حتى وجبة منتصف النهار التي عادة تكون خفيفة ، لأنه كان يحتفظ — على العموم — بشهيته للطعام ، تلك الوجبة التي كان يمدّها رئيسية في نظره بالنسبة ليومه ، تلك هي وجبة العشاء ، والتي كان يقناوطا بعد غروب الشمس مباشرة ويقضى يومه كله — أو بعضه — في صحافته يتقابل للناس ويحجّهم لكي يبيع لهم السلع التي يرضها ، وباستمرار ، غالبا ، ما كان يدخن السيجارة التركية المشهورة ، أو الشبّك ، الذي يشبهه للترجييلة ، والذي كان مزخرفا بألوان متعددة متناسقة مع بعضها البعض . وفي ذلك « الشبّك » يضع أنواع الدخان ود التبّاك ، المتعددة ، فتتألق النار وتستمر على الاقتباء ، أما إذا كان ليس لديه ما يشغله ، فإنه يعمل على دعوة أصدقائه ، ومشاركتهم الحديث فيقضى معهم جزءا كبيرا من النهار .

وفي وقت فراغه يذهب - عادة - إلى الحمام الشعبي حيث يقضى هناك ساعات طويلة ممتعة دافئة ، حيث يتصاعد البخار من آذانات ، الماء الساخن في منظر جميل ، فيقضى وقتا كبيرا في ذلك الحمام ويتناول هناك القهوة ، أو يسلي نفسه بالتدخين ، فيجدد نشاطه ويصبح أكثر سرورا وبهجة .

وبعد أن كان للتاجر ينقل بضائعه من مدينة لأخرى ، أو من مكان لآخر بواسطة الجمال والدواب أصبح يستعمل السكك الحديدية في نقل بضائعه ، فيوفر عليه ذلك في النفقات والوقت الكثير غير أنه كثيرا ما كان يوجد إهمال من موظفي السكك الحديدية في نقل وتحميل البضائع ، وارسالها بالوابورات ، إلى جهات لزومها ، أو عدم تشغيل جميع عربات الشحن المعدة خصيصا لذلك ، أو أن تقف العربات التي تحت التشغيل بالمحطات ساعة أو ساعتين بدون اقتضى ، مما أدى إلى تشكى التجار من جراء ذلك الإهمال الذي يؤدي إلى تعطيل مصالحهم أما تلك الفئة من التجار التي كانت تعمل في بيع الغلال والحبوب ، فقد فتحت الشؤون الأميرية في الوجه القبلي لقبول القمح والبقول والشعير . ممن يريد من أصحاب الأطميان بالثمن الذي حددته الحكومة ، على أن تخضع أثمان تلك الحاصلات مما على أصحابها من مال ، ومقابلة ، وذلك عادات الضريبة العينية على أطميان الوجه القبلي ، غير أنها في هذه المرة كانت اختيارية .

وكانت الحكومة عند حاجتها لشراء للحبوب وغيرها تفرض الكمية المطلوبة على القرى ، أما في عهد اسماعيل ، فاهطلت تلك الطريقة ، وأصبحت الحكومة تشتري ما تريده من الأهالي والتجار بالسعر المتداول .

وقد فرضت الحكومة أيام اسماعيل عوائد ستمائة عوائد للدخولية ، وذلك بنسبة ٩٪ على الخضر والفاكهة في القاهرة والاسكندرية ، أما قيمة تلك العوائد

بالنسبة للحبوب فقد كانت تساوي خمسة قروش عن كل أردب من الحبوب الداخلة في هاتين المدينتين وذلك مثل القمح والذرة والشعير والذرة والعدس والتمرس وغير ذلك من الحبوب ويستثنى من ذلك تلك الحبوب التي يستخرج منها الزيت ، أما الدقيق فكانت تلك العوائد تفرض بالنسبة لعدد الألق التي في الأردن ، بشرط أن تكون تلك الحبوب والدقيق للاستهلاك وليست للتصدير ، وقد فرضت الحكومة - أيضا - عوائد دخولية بنسبة ٩٪ من أثمان ١٥ نوعا من السلع الداخلة في القاهرة ، وهذه الأنواع هي :

العسل الأبيض ، والعسل الأسود ، والسمن البلدي ، والرهيدة ، والقمح ، والأفيون البلدي ، والبوص ، والدخان البلدي ، وجلود الجاموس ، والبقرة والماعز والضأن والجمال ، وكذلك البياح الأبري ، والدهن ، والحناء ، والنبيلة البلدية ، والتبناك ، والبلبيخة وحطبها ولم تتوقف عوائد الدخولية عند ذلك الحد ، بل فرضت أيضا في دمياط ورشيد والسويس بالإضافة إلى القاهرة والإسكندرية ، وذلك على كافة المأكولات، الداخلة في تلك المدن ، للاستهلاك لا للتصدير ، ما دامت من حاصلات مصر ، سواء كانت للفناس أم البواشي وذلك بنفس النسبة المساهمة وهي ٩٪ من أثمانها ، ما عدا القمح والذرة ، فتكون بواقع خمسة قروش على كل أردب منها ، ومقابل فرض تلك العوائد ، ألغت الحكومة الضريبة التخصيصة في تلك المدن (والتي كانت تقضى بأن تكون على ثلاث درجات ، الأولى ٤٥ قرش والثانية ٣٠ قرش ، والثالثة ١٥ قرش من سن ١٢ سنة ، ما عدا العلماء وأمثالهم من الديانات الأخرى ، والجنود والتلاميذ والمجاورين) .

كذلك فرضت عوائد الدخولية بنسبة ٩٪ أيضا على التيسل والكتان

والصوف والقطن في القاهرة والاسكندرية ، بشرط أن تكون تلك الأنواع الاستهلاك كذلك .

وقد فرضت نفس النسبة السابقة على الدخان ثم عدلت سنة ١٨٧٣ فأصبحت عشرين قرشا ، على كل أقة دخان وذلك بجميع أنواعه عند دخوله الأراضي المصرية ، وكل من وجد لديه دخانا مهربا تصادر الكمية الموجودة لديه ، ثم عدلت تلك الضريبة فأصبحت ٢٠ ٪ من قيمة الدخان بدلا من خمسة عشرين قرشا عن كل أقة ، وأدخل عليها تعديل آخر سنة ١٨٧٩ فأصبحت عوائد الدخولية على جميع أصناف الدخان والتبناك و المهد للشرب والمضغ والنشوق ، سواء كان ورقا أو مفروما ، عند دخوله للقطر المصري :

١ — ان أصناف الدخان ، البقجة والبصمة ، يؤخذ عليها عن كل أقة منها خمسة وعشرين قرشا عوائد دخولية .

٢ — ان كافة أصنافه غير ذلك يؤخذ على كل أقة منها خمسة قروش .

أما السجائر :

١ — صنف السجائر الأعلى المصنوع كله أو بعضه من الدخان الوارد من محصول هافان يدفع عن كل أقة خمسون قرشا .

٢ — الأصناف التي ليست من الدرجة الأولى يؤخذ عن كل أقة منها عشرة قروش .

وهكذا فرضت الحكومة عوائد الدخولية في بعض المدن مما كان عائقا للتجارة في ذلك الوقت .

وفي عصر اسماعيل أيضا ، كانت الحكومة تأخذ من التاجر ضريبة تعرف

باسم دالويركو ، وكان مقداره ما يختلف بالنسبة لما يكتسبه التاجر من عمله ، وقد تصل تلك الضريبة في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٥٠٠ قرش ، وعندما فرضت الضريبة المشهورة على الذكور من الأهالي سنة ١٨٧٦ م والتي سبقت الإشارة إليها - خفض دالويركو التاجر فأصبح مقداره يتراوح بين ٥٠ قرشا ، ٧٥٠ قرشا .

مما سبق يتضح أن الحكومة لم تكثف بفرض عوائد الدخولية على السلع الداخلة في المدن فحسب ، بل فرضت العوائد الشخصية على جميع الطبقات ، وكان نصيب التاجر منها تلك الضريبة التي تسمى دالويركو ، والتي أضرت بمصالح التجار غالبا ، لأنها لم تفرض على أساس صحيح إذ كانت كل هم الحكومة في عصر اسماعيل جمع الأموال بشتى الطرق سواء من الضرائب أو غيرها ، وذلك لتسديد تلك الديون الباهظة التي أنقل بها اسماعيل كامل البلاد .

وبعد أن كان يقع عدة أفظمة معقدة في الموازين والمكاييل والمقاييس ، أصبح التجار يتبعون للنظام المتحرى في معاملاتهم ، الذي تقرر اتباعه في مصر في سنة ١٨٧٦ وذلك لأن معظم الدول الأوروبية التي كانت لها علاقات تجارية وصناعية بمصر كانت تستعمل ذلك للنظام . والواقع ان اتباع نظام موحد في المعاملات التجارية يفيد التجارة والتجار ، ولكن استعمال ذلك للنظام لم ينتشر في أنحاء مصر الا بالتدرج .

أما عن بيع القطن ، فقد نظمت الحكومة في عهد اسماعيل طريقة معينة لبيع القطن ، وذلك بإنشاء حلقات القطن في أماكن تابعة لها في البنادر في الوجودين القبلي والبحري ، فحيتت الحكومة لكل حلقة معاونا وقيايين معتمدين على رأسهم

شيخ خبير بالمهنة . وفي تلك الحلقة يباع القطن ويشترى ، ومن الممكن أن يبيع الشخص قطنه لآخر خارج الحلقة ، وللمكن الحكومة - كانت ترفض الدعوى التي يقدمها أحدهما ضد الآخر إذا حدث بينهما نزاع ، وكان يتبع نظام خاص في حلقة القطن ، فعند بيع الفلاح أو التاجر قطنه يقوم (القباني) بوزن القطن ويقيده للوزن في دفتر خصاص بالحكومة ، وكذلك يقيده الثمن واسم البائع والمستوى ، والعملة التي يدفع بها الثمن .

على أنه يجب أن يسكون البيع والشراء بأسعار العملة المعتمدة في خزان الحكومة . ولم يكن السعر محددًا ، إذ أنه يكون بالتراضي بين البائع والمشتري بحسب الظرف وقت . ويؤخذ من البائع أجرة الوزن بنسبة قرشين عن القطن من القطن الخاوي الذي يزن مائة رطل ، وقرش واحد عن القطن غير الخاوي الذي يزن مائة رطل ، وكان (القباني) يأخذ نصف هذه الأجرة وتأخذ الحكومة النصف الآخر ، كرسوم أرضية الحلقة التي تكون عادة في الأملاك الأميرية وفي نهاية اليوم يختم المساوون دفاتر كل قباني ولا يمكن لأي قباني أن يزن القطن خارج الحلقة إذا كان شخصًا من الحلقة مهيبة . تلك هي طريقة بيع القطن في عهد اسماعيل ، والتي فرضتها الحكومة على التجار والفلاحين في ذلك الوقت .

وفي أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، اقترض بعض التجار أموالًا بفائدة لبعض المزارعين ، وبانتهاء تلك الحرب وانخفاض أسعار القطن المصري ، لم يستطيع الفلاح دفع تلك الديون للتجار ، فقامت الحكومة بتسديدتها للتجار على شرط أن يدفع المزارع تلك الديون في مدة أقصاها سبع سنوات للحكومة بفائدة ٧٪ . وإلا فإن الحكومة لن تسدد عنه ديونه .

عريق الحمزاوى :

سببت فيران عريقة بالحمزاوى بالقاهرة - والحمزاوى عبارة عن حصى به مجموعة من المحلات التجارية والمخازن التي تشمل على أم المستودعات للبضائع المتداولة ، خصوصاً الأثيفة منها - وكانت الحادثة سنة ١٩٦٧ ، ونظراً لأن معظم البضائع الموجودة في تلك المحلات التجارية عبارة عن منسوجات وأبسطة ، فقد ساعد ذلك على سهولة اشتعال النيران حتى أتت على معظم المحلات . هذا وقد بذلت محاولات عديدة سواء من رجال الحفظ العام أو من الأهالي - لاطفاء تلك النيران ولكن دون جدوى ، واستمر اشتعالها ساعات طويلة وذلك لأنه في ذلك الوقت لم يكن يوجد رجال مطافئ متخصصين لهذا الغرض ونتيجة لهذا الحادث أصيب للتجار بخسائر فادحة .

لذلك عملت الحكومة على اقراض هؤلاء التجار الذين أصابهم ذلك الحادث الرخيص مبلغ ثلاثين ألف جنيه من غير فوائد لمدة عشر سنوات حتى يتمكنوا من ممارسة تجارتهم مرة ثانية . ولهذا الغرض تشكلت لجنة من أعضاء مطبقين من طرف القضاة وآخرين معينين من طرف الحكومة ، تحت رئاسة رئيس مجلس للتجار ، وذلك لتحقيق وتدقيق درجة الخسارة التي لحقت للتجار المصابين بالهريق مما كانت جنسياتهم ، وكذلك لأجل تحقيق الأمور والخصوصيات المتفرعة من هذه الخسائر ، لتوزيع مبلغ السلفة عليهم بالعدل والإنصاف بعد أن تقوم الحكومة بعقد قرض بالمبالغ المطلوب لهذا الغرض وهو عشرة ملايين جنيه ، وتمويل هي دفع الفوائد ، وتعتمد السلفة بمعرفة اللجنة ويكون توزيعها على مستحقها واستردادها بمهرتها أيضاً ، وتتكون اللجنة المذكورة من :

السيد عمر الزواوى ومصطفى السيوف من طرف الحكومة المصرية

لاوارير وشركاه وشارين وشركاه	من طرف قنصل فرنسا
نوراد تيون وشركاه	» » » »
الريلو وشركاه	» » » »
بوك هانسون اشقارين وشركاه	» » » »
بياني	» » » »

وكان توزيع تلك السلفة على الأجار من مصلحة التجار الأوربيين أنفسهم الذين كانوا هم دائي التجار الوطنيين الذين أحرقت بضائعهم، كما هلك أيضا على نهو بعض معظم للتجار عن خسائرهم .

وفي سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧) أصبح باقيا على التجار حوالى مبلغ سبعة عشر ألفاً من المنهات لم يستطيعوا سداؤه للحكومة ، وذلك لضيق ذات اليد ولعدم وجود فائض لديهم لسد ذلك الدين فتجاوزت الحكومة عن هذا المبلغ للباقي حتى يستطيع هؤلاء التجار الاستمرار في أعمالهم دون توقف .

مجلس التجار :

يرجع تاريخ انشاء مجلس التجار إلى عهد محمد علي ؛ وكان ذلك المجلس بمثابة محكمة تجارية تفصل في المنازعات التجارية بين الوطنيين والأجانب ، ولها محكمة استئنافية تسمى (مجلس الاستئناف) بالاسكندرية وكان يتم انتخاب أعضائه ذلك المجلس (مجلس التجار) في بداية كل سنة ويبلغ عدد أعضائه ٢٤ أربعة وعشرون عضواً ، وبالإضافة إلى مجلس القاهرة والاسكندرية أنشأ اسماعيل بجلسين آخرين للفصل في المنازعات التجارية أحدهما الوجه البحري ، ومركزه طنطا ، والآخر الوجه القبلي ومركزه أسيوط وذلك حتى تناح الفرصة لمدين القطار المصري بأكملها من المساهمة في الحركة التجارية وفي حالة

الاستئناف في تلك المجالس الأربع (القاهرة والاسكندرية وطنطا وأسيوط)
يكون الاستئناف في المجلس الذي خصص لهذا الغرض في الاسكندرية .

وإلى جانب مجالس التجارة كان يوجد أيضا مجالس الأصهار التجارية ، وقد
ظلت مجالس التجارة التي كانت مكونة من أعضاء وطنيين وآخرين أجنب-
يـة تلك المجالس تفصل في المنازعات التجارية التي تعرض عليها ، سواء في
القاهرة والاسكندرية أو طنطا وأسيوط أو مجلس استئناف الاسكندرية حتى
أنشئت المحاكم المختلطة وذلك في سنة ١٨٧٦ فألغيت تلك المجالس .

نظارة (وزارة) التجارة :

أنشئت نظارة التجارة في عهد اسماعيل سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٤ م) وذلك
لأول مرة ، وكان أول ناظر لها هو نوبار باشا . وذلك بسبب تنمو المتزايد
للتجارة ، والشعور بالحاجة إلى نظام أفضل في التعامل التجاري والنظريات
الاقتصادية المستحدثة والتنظيم الإداري ، وذلك جريا على عادة اسماعيل في
التشبه بدول أوروبا وتطبيق نظمها . فأنشأ نظارة للتجارة على نسق وزارة التجارة
لبريطانية ، وكانت تم جميع الأعمال الخاصة بالتجارة قبل ذلك تحت إشراف
وزارة الخارجية ، ولكنها كانت تسفد إلى وزير خاص يساعده أثنان من
الموظفين الانجليز بقوصية من وزارة الخارجية البريطانية .

وإذ لم يأت تعيين الموظفين الانجليز بالشهرة المرجوة فهم لم يكونوا
يستمدروا في أعمالهم طويلا وسرعان ما يضطرون إلى الاستقالة بالرغم من
اختيارهم من العاملين في مجال التجارة في إنجلترا .

وفي سنة ١٨٧٧ تولى رياض باشا وزارة التجارة إلى جانب الزراعة الذي
أنشأ لجنة للبحث في أمور التجارة وادخال الوسائل التي تعمل على ازدهارها

حتى تكون تلك (النظارة) شبيهة بشيلاهم في دول أوروبا القارية ، والتي كانت مثلاً أعلى لاسماعيل .

حركة التجارة الخارجية

لم يكن يعطى صورة واضحة عن التجارة في عصر اسماعيل ، يجب أن نلاحظ الضوء على التجارة الخارجية في ذلك الوقت والتي يؤسرها ازدهارها أو كسادها على التجارة تأمراً كبيراً . ولقد زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة في عصر اسماعيل ، وذلك لازدياد وسائل الممران والمواصلات البحرية والبحرية وهو الحاصلات الزراعية .

وتتألف صادرات مصر في ذلك الوقت من القطن والسكر والأرز والقمح والبقول والذرة ، والشعير والعدس والحمص والبقول والتمر والخمارة والحلابة واللوزفران والاصوف والسلامكي وبعض المنسوجات والحبال والاصوف والكتان والنعنوعون والافيون والشمع وواردات السودان كسمن الغنيل والشمع وريش النعام .

أما عن الواردات في تلك الفترة ، فهي المنسوجات والملبوسات والأثاث الحريرية ، والمسجود والحرير والشب والاصواف والاصواف والاصواف والاصواف والحديد والقصاس ، والآلات والآواني والمجوهرات والفضة والغاز والزيوت والفاكهة والدخان والأهبيسة والمنسوجات الروحية والمواشي والخردوات والسكاكين وأصناف الطيارة والزجاج والورق .

فكانت القاهرة في عهد اسماعيل مركزاً لتجارة عدد كبير من السلع الواردة من مكة والسودان والحبيشة .

ومن أهم العوامل التي أثرت في التجارة الخارجية في مصر اسماعيل بوجه عام، وخاصة تجارة القطن هو قيام الحرب الأهلية الأمريكية، والتي استمرت من ١٢ أبريل سنة ١٨٦١ إلى ٤ أبريل سنة ١٨٦٥ فاستمرت بذلك أربع سنوات مما أدى إلى نقص إنتاج الولايات المتحدة من القطن نقصاً كبيراً، بعد أن كان محصولها منه في سنة ١٨٥٨ يعادل ثلاثة أرباع محصول العالم، وعلى ذلك حرمت أوروبا من القطن الأمريكي فالتجرت انظر أصحاب مصانع الغزل والنسيج إلى الدول الأخرى التي تنتج القطن فاشته الطالب على القطن المصري من البلاد الصناعية، وبخاصة إنجلترا، فأدى ذلك إلى ارتفاع متوسط سعر القطن من القطن المصري من ١٢ ريالاً في سنة ١٨٦١ إلى ١٣ ريالاً سنة ١٨٦٢، ٢٣ ريالاً في سنة ١٨٦٣، ٢٦ ريالاً سنة ١٨٦٤، ٤٥ ريالاً سنة ١٨٦٥ فتوسعت مصر في زراعته موسعاً كبيراً وزادت صادراتها منه من ٤٩٦٢٠٠ قنطاراً في سنة ١٨٦١ إلى ٧٢١٨٠٥٢ قنطاراً في سنة ١٨٦٢، ٩٨٦٢ قنطاراً في سنة ١٨٦٣، ١٨٦٤ قنطاراً في سنة ١٨٦٤، ١٦٩٠٠٠ قنطاراً في سنة ١٨٦٥، وازداد تبعاً لذلك قيمة الصادرات نتيجة لارتفاع الثمن، فأدى ذلك إلى انتماش للتجارة من جراء ارتفاع أسعار القطن انتماشاً كبيراً.

وأخذت الفضة والذهب تتدفق إلى داخل البلاد، واستمتع البهيمس أن يكونوا أرواح ضغينة بسرعة مذهلة، ولكن لوحظ ارتفاع أسعار المعيشة بوجه عام فتضاعفت الإيجارات وأخذت مستلزمات المعيشة تزداد بنسب متفاوتة، وفي تلك الأثناء أخذت الهجرة إلى مصر تزداد كثيراً، وبخاصة من الأوروبيين، ويبلغ عدد الذين قدموا إلى مصر في أسبوع واحد حوالي ألفين أو ثلاثة آلاف شخص، ولقد حضر هؤلاء الأوروبيين بعد أن ملكت أذانهم بصدى التقسيم التي تشيد بالثراء السريع، وكانوا يأملون أن يحققوا هم أيضاً الثراء الواسع،

وكان بعضهم من المغامرين ، والبعض الآخر من رجال الأعمال ذوي الخبرة .
ولكن ما لبثت الحرب الأمريكية أن انقضت وليل طلب القطن المصري ،
فانخفض ثمنه وصار متوسط سعر القطن ٢١ ١/٢ ر.إ.الا للقطن في سنة ١٨٦٦
كما نقصت صادراته فأصبحت ١٧٦٢ ر.٧٨٨ ر.١٧٦٢ قطناً في سنة ١٨٦٦ . مما أدى
إلى نقص قيمة صادرات القطن وبالتالي نقص قيمة الصادرات المصرية عموماً
في تلك السنة نتيجة لنقص كمية القطن وقيمه .

وكانت صادرات مصر من القطن نتيجة لقيام الحرب الأهلية الأمريكية
زادت صادراتها من بذرة القطن أيضاً ، وذلك لأن كمية بذرة القطن زادت بنسبة
زيادة محصول القطن وازدادت معها لذلك قيمتها وذلك لاستخدامها في صناعة
الزيت والكسب ، مما رفع ثمنها في السوق كثيراً ، ونتيجة لشدة الطلب عليها نتيجة لوقف
التجارة الأمريكية مع أوروبا واحتياج بعض الدول إليها لاستعمالها في الصناعة
والزراعة ، فارتفع ثمنها حتى أصبح ثمن الأردب منها في سنة ١٨٦٢ أعلى من
ثمن الأردب من القمح ، ألا أنه في فبراير سنة ١٨٦٢ انخفض قليلاً فأصبح ٣ ١/٢
دولار ، بينما كان ثمن الأردب من القمح ٤ دولارات .

ونتيجة لتوسع في زراعة القطن أثناء الحرب الأمريكية لتصديره ، نقص
إنتاج مصر من الحبوب وقصب السكر في تلك الفترة ، وبذلك نقصت كميات
الحبوب والسكر المعدة للتصدير حتى انعدمت في سنة ١٨٦٥ واضطرت الحكومة
إلى منع تصدير الحبوب من مصر من ٨ أبريل سنة ١٨٦٤ إلى ١٧ مايو سنة
١٨٦٦ وطعمت باستيرادها معفاة من الضرائب الجمركية أيضاً في تلك
الفترة تقريباً .

وبعد ذلك التاريخ صرحت الحكومة بتصدير الحبوب واستيرادها دون
 قيد أو شرط ، على أن تدفع عنها الرسوم الجمركية المعتادة في الحالين ، فعادت

مصر إلى تصدير الحبوب من جديد إذ صدرت ٢٩٩٣٩٥٤ أردبا من الفول سنة ١٨٦٦ ، ١٢٥٢٨ أردبا من القمح .

وهكذا كان التوسع في زراعة القطن نتيجة لارتفاع أسعاره أثناء الحرب الأمريكية - كان ذلك التوسع على حساب زراعة الحبوب التي انخفضت قيمتها كثيرا في تلك الفترة وذلك للاقبال الشديد على زراعة القطن وإهمال ما سواه من المحاصيل الزراعية .

أما السكر فقد انقصت صادراته من ١٤٨١٤٨ قنطارا في سنة ١٨٦١ إلى ١٢٥٢٢٦ قنطارا في سنة ١٨٦٢ ، ٧٥٧٦٥٧ قنطارا في سنة ١٨٦٣ ، ٢٣٠٠٠ قنطارا في سنة ١٨٦٤ ، ١٤٤٤١١ قنطارا في سنة ١٨٦٥ ، ١٠٩٠ قنطارا في سنة ١٨٦٦ وبالإضافة إلى ذلك انقص في صادرات السكر المصري لم يكن السكر النقي والمكرر كافيا للاستهلاك المحلي ، فاستوردته الحكومة من فرنسا وإنجلترا . ولكن منذ ١٨٦٧ أخذت صناعة السكر تتحسن في مصر لازدياد الاهتمام بها نتيجة لانخفاض ثمن القطن فزادت بدلا صادرات السكر المصري من ٩٨٢٥٤ قنطارا في سنة ١٨٦٧ إلى ٩٨٦٥٦ قنطارا في سنة ١٨٧٤ .

كما سبق في جميع هذه المصنوعات الحبوب الأخرى التي أصبحت تلبس صادرات مصر ، فزادت صادراتها من القطن في تلك الفترة ، بينما تزايدت صادراتها من الحبوب والسكر .

أما الواردات فقد ازدادت هي الأخرى زيادة كبيرة فيها لازدياد القوة الشرائية عند المصريين ، وبخاصة أصحاب الأقطان والفلاحين نتيجة لمكسبهم الكبير من ارتفاع ثمن القطن وتبعها الاستيراد الآلات الزراعية والري وصلاح القطن

وهكذا انخفضت تجارة مصر الخارجية من صادرات وواردات في أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، ولكن بانتهاء تلك الحروب سنة ١٨٦٥ عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشاطها في الخارج ، وعادت تجارتها مع أوروبا كما هي فسأدى ذلك إلى انخفاض ثمن القطن المصري كما أدى إلى نقص صادرات مصر ووارداتها أيضا .

ويوضح تأثير الحرب الأهلية الأمريكية على صادرات مصر من معرفة قيمة الصادرات خصوصا أثناء تلك الحرب وقيمتها بعد انتهائها . ففي سنة ١٦٨٤ بلغت قيمة صادرات مصر ١٤٠٤١٦٠٦٦٦ جنيتها ، وفي سنة ١٨٦٥ بلغت قيمتها ١٣٠٤٥٠٦٦٦ جنيتها فانخفضت تلك للصادرات حتى بلغت قيمتها ٩٠٧٢٣٠٥٦٤ جنيتها في سنة ١٨٦٦ ، و٨٠٦٢٣٠٤٦٧ جنيتها في سنة ١٨٦٧ ، و٨٠٩٤٩٩٧٤ جنيتها مصريا في سنة ١٨٦٨ .

وكما تأثرت صادرات مصر بانتهاء الحرب الأمريكية الأهلية تأثرت أيضا الواردات ، فوجد أن كانت قيمة تلك الواردات سنة ١٨٦٥ - ١٨٤٠ و٧٥٢٠٥٠ جنيتها - انخفضت إلى ٢١٠٦٢٢٠٧٢٢ جنيتها مصرية في سنة ١٨٦٦ ثم إلى ٩٧٠٩٩٠٩٧ جنيتها مصريا في سنة ١٨٦٧ ، و٣٥٨٢٠٩٦٩ جنيتها مصريا في سنة ١٨٦٨ .

وقد عادت زراعة القطن إلى الانتعاش مرة أخرى نتيجة لارتفاع ثمنه من جديد وانخفاض ثمن القمح بسبب أضرار الأسواق بفتح رخيص من كندا وأستراليا والأرجنتين ، مما أدى إلى تصدير ٢٣٠٤٢٣ و١٣٠١٣ قنطارا من القطن المصري سنة ١٨٧٣ فارتفعت قيمة الصادرات المصرية إلى ٢٠٨٨٢ و١٤٢٠٧ جنيتها مصريا في تلك السنة وقد وصلت صادرات القطن المصري إلى ٧١٩ و٧٠٧٢٠٠

قنطارا في سنة ١٨٧٦ ، ٢٠٠٠٠٠٠٠ قنطارا في سنة ١٨٨٠ .

والمعروف أن ميزان التجارة يكون لصالح مصر اذا كانت الصادرات تزيد من الواردات وانظرا لانه لم يكن هناك احصائيات دقيقة عن حركة التجارة في ذلك العهد واختلفت البيانات التي صدرت عن حركة التجارة في تلك الفترة الا انه يمكن الاعتماد على احصاء « كيف » والذي يوضح قيمة الصادرات والواردات والتي تتميز أدق من غيرها إلى حد ما .

الواردات بالجنيهات	الصادرات بالجنيهات	السنة
٢٠٦٠٤٠٠٠	٢٠٥٣٥٠٠٠	١٨٦٠
٢٠٥٦٨٠٠	٢٠٤٣٣٠٠٠	١٨٦١
١٠٩٩١٠٠٠	٤٠٤٥٤٠٠٠	١٨٦٢
٢٠٠٦٣٠٠٠	٩٠٠١٤٠٠٠	١٨٦٣
٥٠٢٩١٠٠٠	١٤٠٤١٩٠٠٠	١٨٦٤
٥٠٧٥٣٠٠٠	١٢٠٠٤٥٠٠٠	١٨٦٥
٤٠٦٢٣٠٠٠	٩٠٧٢٣٠٠٠	١٨٦٦
٤٠٣٩٩٠٠٠	٨٠٦٣٣٠٠٠	١٨٦٧
٢٠٥٨٢٠٠٠	٨٠٠٩٤٠٠٠	١٨٦٨
٤٠٠٢٩٠٠٠	٩٠٠٨٩٠٠٠	١٨٦٩
٤٠٥٠٢٠٠٠	٨٠٦٨٠٠٠٠	١٨٧٠
٤٠٥١٢٠٠٠	١٠٠٩١٢٠٠٠	١٨٧١
٥٠٠٠٥٠٠٠	١٣٠٣١٧٠٠٠	١٨٧٢
٦٠١٢٧٠٠٠	١٤٠٢٠٨٠٠٠	١٨٧٣
٥٠٣٢٢٠٠٠	١٤٠٨٥١٠٠٠	١٨٧٤
٥٠٦٩٤٠٠٠	١٢٠٧٣٠٠٠٠	١٨٧٥

ويوضح الجدول السابق قيمة الصادرات والواردات خلال عصر اسماعيل حتى ابتداء الأزمة المالية ، حيث اضطرت اقتصاديات مصر عموماً ، وكان من الصعب اعطاء صورة صحيحة واضحة عن الفترة سنة ١٨٧٦ الى ١٨٧٩ نظراً لما حدث بها من أزمات مالية وأغراق مصر بالديون .

وبعد التعرف على قيمة الصادرات والواردات عموماً خلال سني حكم اسماعيل يوضح الجدول الآتي الصادرات والواردات بالتفصيل خلال عام ١٨٧٣ :

الواردات		الصادرات	
القيمة بالدولار	النوع	القيمة بالدولار	النوع
١٠٠٠٨٣٠٩٥٧	سلع مصنوعة	٤٦٠٢٩١٠٩٩٥	القطن
٢٠٢٩٥٠٧٤٠	بضائع عامة	٥٠٢٥٢٠٤٠٥	بذرة القطن
٢٠١٦٥٠٣٦٤	قمح	٤٠٢٥٤٠٥٥٧	القصب
٢٠٠١٩٠٢٥٢	خشب	٢٠٨٧١٠٦٨٥	الكبر
١٠٢٧٥٠٥٦٥	الات الحديدية	٢٠٠٢٨٠٣٩٣	الفول
١٠١٦٩٠٧٧٢	خمور	١٠٠٧٢٠٣٠٤	الصمغ
٩٤٢٠٢٨٧	رصاص	٦٢٢٠٦٢٢	الذرة
٧٧٥٠٣٨٩	حديد	٤٥٤٠٣١٠	الصوف
٥٤٨٠٩٥٤	دخان وسجائر	٣٦٨٠١٧٢	البن
٤٢٨٠٩٤٦	بنزول	١٦٩٠٧٧٤	ريش النعام

وقد ادت الزيادة الملحوظة في للتجارة الخارجية وقيمتها، وبخاصة صادرات القطن الى انشاء سوق منظمة للمعاملات في سنة ١٨٧٧ في الاسكندرية وهي اصل بورصة مينا للبصل الحالية .

ويحدث رقاعة يك رافع من للتجارة الخارجية في عصر اسماعيل فيقول :

ما خرج منها إلى البلاد الأجنبية سنة ١٢٦٧ هـ (١٨٥٠) قد زاد الآن خمسة أضعاف على السابق ، والذي دخل إليها زاد ضعفين فاليوم صارت قيمة تجارها الداخلة والخارجة مجسومة جدا من رسوم الأموال والأرباح حتى أبلغها بعضهم نحو مائة وخمسين مليوناً من الليرات وان كان هذا لا يخلو من المبالغة .

ولقد زادت أهمية طبقة التجار في عصر اسماعيل ؛ عنها قبله ؛ وزاد الأقبال على السلع المستوردة من الخارج وخاصة الترفيهية منها .

وبمقارنة عصر اسماعيل بما قبله نلاحظ زيادة كبيرة في التجارة الخارجية فقيمة الواردات ما بين سنة ١٨٦٥ ، ١٨٧٥ زادت على قيمة الواردات بين ١٨٥٥ ، ١٨٦٥ بمقدار خمسة عشر مليوناً وستمائة ألف جنيه ، وقيمة الصادرات ما بين ١٨٦٥ ، ١٨٧٥ زادت على مثلها ما بين ١٨٥٥ ، ١٨٦٥ بمقدار واحد وستين مليوناً وستمائة وواحد وثلاثين ألفاً وخمسة وستين من الجنيهات. من هذا نلاحظ الثروة الضخمة التي دخلت التطور المصري في الاثنى عشرة سنة الاولى من حكم اسماعيل . والتي كان لها أكبر الأثر في ازدهار التجارة ورواجها .

ولا توجد احصائيات دقيقة عن التجارة الخارجية بعد سنة ١٨٧٥ اللهم الا تقرير قنصل الولايات المتحدة في مصر الذي رفعه الى دوائه عن حالة التجارة في مصر فيذكر في تقريره أن صادرات ميناء الاسكندرية في العام الذي يتسوى في

وهكذا انتعشت التجارة في الاثنتى عشر سنة الأولى من حكم اسماعيل لمصر
وأصبح التجار يكوّنون طبقة لها كيانها في المجتمع المصرى ، ويساهمون بنصيب
كبير في اقتصادياتة ، وقد بلغ ذلك الانتعاش ذروته عندما قامت الحرب الاهلية
الامريكىة وزيادة الطلب على القطن المصرى بما أدى الى زيادة صادرات مصر
منه وبراء كثير من التجار نتيجة لذلك .

وكان (مجلس التجار) يقوم (بمهمة المحكمة التجارية) للفصل فيما يقوم بين التجار
من نزاع في الأمور التجارية ، حتى قامت المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦م والتي قامت
بتلك المهمة .

و كما رأينا أنه نتيجة لانعاش التجارة أنشئت سوق منظمة في الاسكندرية
لتحديد أسعار الحاصلات وخاصة القطن .

كما كان انتعاش التجارة الداخلية والخارجية من أهم الأسباب التي دعت إلى
إنشاء نظارة (وزارة) للهجرة على نسق مثيلاتها في الدول الأوروبية المتقدمة .
كذلك كانت ازدهار التجارة الخارجية من أهم الدوافع التي دعت الحكومة
في عصر اسماعيل الى الاهتمام بالموانئ والمنازم في البحرين الأبيض والأحمر ،
وكذلك الاهتمام بإنشاء شركات الملاحة ، وساعد انتشار السكك الحديدية على
ازدهار التجارة الداخلية وأصبحت تسهل على التجار نقل بضائعهم بسهولة .

الفصل السادس

طبقة الصناع

لتاريخ الصناعة في مصر قبل عصر اسماعيل :

ازدهرت الصناعات المختلفة في مصر ، أيام الفاطميين والأيوبيين ، بل وفي أيام السلاطين المماليك أيضا ، أما في فترة الحكم التركي والمملوكي لمصر ، الذي أنشأه السلطان العثماني سليم خان الأول ، عقب انتصاره على بنود طومان باي في موقعة الريدانية فقد سلب ذلك السلطان العثماني كهنوزها ونفقاتها وأرسل صناعاتها إلى الآستانة وبذلك قضى على الصناعة المصرية قضاء مبرما فتخلت البلاد كلها من المصانع والصناع .

وحتى بداية عصر محمد علي كانت الصناعة في حالة يرثى لها ، من الضعف والتأخر ، ولم يبق من تراثها الماضي سوى بعض الصناعات المحلية الضئيلة ، فعمل محمد علي على النهوض بالصناعة ، فاهتم بالصناعات الحربية مثل مصانع الأسلحة بالإنلحة ، ودور الصناعة البحرية بالاسكندرية ، وبولاق ، كما اهتم ببعض الصناعات المدنية لاسيما صناعة الغزل والنسيج ، بخلاف أنواعه ، من القطن والصفوف والحريز والكتان ، وكذلك صناعات التعمير المختلفة وصناعة الطعرايمش والمسكر وغيرها .

ولكن بالرغم من وجود الخبراء الأوربيين بتلك المصانع وكذلك الخبراء الأمريكيين ، الذين أحضروهم محمد علي لتعليم الصناع المصريين ، بالرغم من كل ذلك فإن تلك المصانع عابثت كلها أن تعطلت ، وأقفلت في عهد محمد علي نفسه ، ما عدا معمل الطعرايمش بقوة وذلك لكي يمد أفسراد الجيش والهيئة

الإدارية بالطرائق البشريّة اللازمة لهم .

وهو جمع الشعب في عهد التتخيل إلى عدم وجود المواد الأروية كالحديد والقصم في البلاد ؛ وضرورة استحضارها من الخارج بأنّان بإدلة مما جعل بحساراة المصنوعات المصرية لتتبعها في الإنتاج في أنماها أدرا مستحيلا وكذلك من العوامل التي أدت إلى القضاء على تلك المصانع وتأخر الصناعة في عصر عمده على أن الحكومة في ذلك العصر أخذت بهذا الاحتكار التجاري وهو مبدأ أدى إلى القضاء على كل همة فردية وكذلك القضاء على روح كل أقدام .

أما في عصر خلفاء عمده على فلم يجهل المصانع أي تشجيع يفرزم على الاحتكار والتجديد فأبراهيم ابن عمده على لم يمش طويلا ، ولم يهتم عباس بالصناعة والصناع شأنه في ذلك مع سائر مرافق الدولة فتأخرت البلاد في عهده تأخيرا كبيرا . أما سعيد فقد انصرف اهتمامه بشكل عام إلى الزراعة ولكن أدى قدوم الأجانب إلى مصر في عهده إلى توسع العمارة بالإسكندرية وقامت بعض المصانع الميكانيكية ولكنه لم يدخل تغييرا محسوسا على نظام الصناعات والفنون البلدية التي كانت موجودة في مصر .

وهكذا لم يجهل الصناع التشجيع الكافي في عصر عمده على وخلفائه ، إذ أدى نظام الاحتكار في عصر عمده على إلى قتل المواهب والقضاء على ازدهار الصناعة كما أنه عمل على إنشاء المصانع دون أن يكون لديه المواد الخام اللازمة لتشغيل تلك المصانع فانت وهي في المهد كذلك لم تحقق الصناعة أي تقدم وازدهار في عهد خلفائه وهم إبراهيم وعباس وسعيد ، اللهم إلا بعض المصانع البسيطة التي قامت في عهد سعيد نتيجة لكثرة وجود الأجانب بمصر في تلك الفترة ولكنها أيضا لم يكن لها تأثيرا واضحا على الصناعات المصرية في ذلك الوقت . وعلى

ذلك جاء عصر اسماعيل ولم يكن يوجد في مصر أي أثر زليجى ملوس
للصناعة والهندسة .

اسماعيل والصناعة

عندما تولى اسماعيل حكم مصر كانت للصناعات التي أنشأها محمد علي قد
أخذت في التصفيف بل تلاشت بعض أواحيها الهامة فحاول اسماعيل انشاء
صناعات جديدة .

ولما كثر الاختلاط مع الدول الأوروبية ابتاع الاهالى والحكومة قدرا
عظيما من الآلات البخارية الحديثة مثل آلات النسيج وكبس القطن وحليجه
وعمل السكر .

وبازدياد الصلات مع دول أوروبا عمل اسماعيل على استيراد مصانعها كلها من
تلك الدول، واحضار ذوى الخبرة فى الصناعة مع تلك المصانع أيضا. فمثلا أوصى على
د فابريقة ، لتشغيل الأقمشة فى دائرته الخاصة ، على أن تكفى لتشغيل خمسة
آلاف رطل قطن يوميا فى سائر أنواع الأقمشة ، كما أوصى باستحضار (أسطوانات)
لتشغيل اللانزم هذه ، فى الفابريقة ، من أوروبا .

وعلى ذلك فقد أرسل مندوبا خاصا إلى إنجلترا للتعاقد على ارسال تلك
(الفابريقة) لتشغيل الأقمشة فى دائرته الخاصة .

كذلك اهتم اسماعيل بإرسال الصناع إلى دول أوروبا لكي يتعلموا صناعة
(البفنة والجوخ والشيت) لكي يستطيعوا أن يساهموا فى تلك المصانع التى استحضرها
من الخارج .

وقد جلب من أوروبا أيضا من لهم دراية فى تربية الجلود لكي يقوموا

بمطبخ التلاميذ المبرزين تلك الصناعة ، و لكن هؤلاء الأوروبيون كانوا يكفون
 لثورة انقذت طائفة لا توارى ما يقدمونه من خدمات ضييفة .

، ثم استعان اسماعيل بدول أوروبا في جميع الصناعات التي فكر في انشائها
 فبما ندم على انشاء مصانع لاستخراج الحبوب وتدار بالقوة البشرية فقط .
 استعان في هذه المعامل بالعمالة الأوروبية أيضا لكي يقمن بتعليم البنات صناعة
 لف الحرير من جوزة على المنفات وتربية دودة القز .

والمعروف أن اسماعيل كان يقلد دول أوروبا ما استطاع إلى ذلك سبيلا
 فان اقتباسه عادات الأوروبيين في ماكلهم ولبسهم وطريقة معيشتهم جعله يقتضى
 لوازم الحياة الأوروبية وزينتها من أوروبا ، وتجه في ذلك الامراء والاميرات
 من آل بيته ، وكذلك جراه في ذلك الباشوات والاعيان ، والمثقفون وسيدات
 تلك الطبقات ، فقلده في اقتباس العادات الأفرنجية واقتناء لوازمها وكالياتها
 من المصنوعات الأوروبية ، كالملابس والمنسوجات وأدوات الزينة والذخرف
 وأثاث المنازل ورياضها ، والمآكل والمشرب .

وعلى ذلك فقد أعجبت الصناعة الوطنية من هذه التفاحية بضره شديدة لأنها
 لم تستطع أن تواجه مطالب المعيشة الأوروبية وكالياتها وأزياءها المتغيرة كل
 يوم ، كذلك هجرت للصناعة الوطنية عن مباراة للواردات الأجنبية ، ومن هنا
 طغى سبيل هذه الصناعات على البلاد ، وهارت الصناعات الأهمية القديمة كالنسيج
 والديباغة والتجارة وصناعة الآثاث وغير ذلك من الصناعات الوطنية التي كان لها
 طابعها الخاص .

وكان الأول اسماعيل أن يتخذ من تلك المساوئ الأوروبية عاملا على
 انهماض الصناعات القومية حتى لا تبور تلك الصناعات ويغنى عليها سبيل

المصنوعات الأجنبية .

وفي هذا الصدد كتب لقاظور. الهير لندوى (فان بلان) :

(أن الخند هيري اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة أوروبا الاقتصادية على مصر ، فان أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أخذت على هذا الأحمق دينه وأخلاقه وماله ، وفتنته فتنة شاملة ، فلم يعد يعنى الا هكل ما هو أوروبى ويهكل ما يراه الأوروبيون ، واعتزم من يوم أن تولى عرض مصر أن يعيش كذلك أفرنجى فى قصوره وأثاثه ، وما كله ومظهرة وماجسه ، ومن الأسف أن كل ما افنته فى مسند اسماعيل لم يعد الا هلى أوروبا وحدها بالف تمة ، إذ كان يستورد من مصنوعاتها تلك الاشياء الهالكة ، القديمة الجدوى ، وتلك الأسئال التى لم تزد الثروة القومية بئيبها واحدا وكان يدفع أثمانها أضعافا مضاعفة) .

ويستمر (فان بلان) قائلا . . . فالتقرضات المنسوجات الشرقية والسجاجيد والارائك وأدوات الزخرف والطرائف القديمة التى كانت تمتاز بمقاومة الصنع والقدرة على البقاء ولا ينسل عنها خسرته مصر من جراء ذلك فقد استولى الأوروبيون على التجارة الكبرى وهلى الحياة المالية .

وهكذا قمت الصناعات الأجنبية عمل للصناعات الوطنية وقتات الابتكار والتفنن لدى الصناعات الذين لم يستمروا فى أعمالهم نتيجة بوار مصنوعاتهم .

وحق عندما اشترى اسماعيل الآلات الكثرية من الخارج لتيسير المعامل والمعاصر فى مزارعة لم يشيد فيها الا جزءا فقط مما كان عازما عليه ، وأخفق المشروع فى النهاية وهلى ذلك فانه لم يصادف نجاحا فى هذا السبيل .

وقد يرجع عدم نجاح اسماعيل فى الرقى بالصناعة إلى اعتماده على الخبراء

الاجناب - بصفة اعمية - في جميع المشروعات التي حارب القيام بها في هذا المجال هذا بالإضافة إلى تأخر العناية بوجه عام في أوروبا في ذلك الوقت وكذلك لم يكن لديها الاكائيات المادية اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات .

لما تقدم يتضح ركود الصناعة في عصر اسماعيل بوجه عام وذلك اقتضاء المصنوعات الاجنبية على الصناعات الوطنية حتى لم يجد الصناع المصريون ما يشجعهم على الاستثمار في الفنون والابتكار ما جعل لتلك المصنوعات الاجنبية المكانة الاولى في البلاد فادى ذلك إلى بوار المصنوعات الوطنية .

فكان ولع اسماعيل بتقليد كل ما هو اوروبي - مما دفع الامراء والاعيان وكبار الموظفين إلى مماكانه في ذلك للتقليد - من العوامل التي أدت إلى تشجيع تلك المصنوعات الاجنبية بوجه عام وللفرنسية منها بوجه خاص فاستفادت بذلك دول أوروبا استفادة كبيرة في الوقت الذي أدى فيه هذا التقليد إلى القضاء على الصناعات الوطنية .

كذلك حزم اسماعيل على اقامة المصانع والمعامل دون أن يفكر في تلك المشروعات من جميع الجوانب فكان كل ممة هو أن يستورد تلك المصانع من دول أوروبا حتى يباهي بها الدول الأخرى ونسى أنه ليس لديه الامكانيات المادية اللازمة لتلك المشروعات وكذلك ليس لديه الخبرة في جميع تلك الصناعات التي كان يود ادخالها في مصر فملا عن أوروبا فكان نصيبه الفشل في النهاية .

ولو أنه اهتم بالصناعات الوطنية ولم يعتمد اعتمادا كليا على دول أوروبا والصناعات الاجنبية لسكان في أمكانه العمل على نمو تلك الصناعات الوطنية وتمديدها والتوسع بها بدلا من ضياع الاموال الطائلة في شراء المصنوعات الأوروبية .

مدرسة الصنائع :

أنشئت مدرسة الصنائع في رجب سنة ١٣٩٤هـ (يولية - أغسطس سنة ١٨٧٥) وكانت تلك المدرسة تتلقى التلاميذ من المدارس الابتدائية الذين لا يمكنهم مستوى العقل من متابعة الدراسة في المدارس العجمية فالمدارس الخصوصية ، وكان يقاومهم في المدارس الابتدائية الى أن يصلوا الى السن التي يمكنهم من الالتحاق بالجيش أو بخدمة أخرى يظل هبنا ثقيلاً عليها يعوق تقدمها ويهبط لبقائها ، أما اذا تعلموا بعض الصناعات فانهم يصبحون مورداً ثمينا للإبلاد . والذي فكر في إنشاء هذه المدرسة ، دوريك ، المفتش العام للمدارس والمكاتب في ذلك الوقت .

وكان (دوريك) قد اقترح أن تستلم المدرسة مائة صانع ، ١٨ صنعة ، وابلغ مسؤولات انشائها التي جنيته وميزانيتها ٧٠٠٠ جنيهه ولكن المدرسة تستطيع بعد ثلاث سنوات أو أربع أن توازن بأثمان منتجاتها مصروفاتها السنوية ولكن ديوان المدارس وافق على أن يكون عدد تلاميذ المدرسة مائة تلميذ وخمسين تلميذة وأن تكون المدرسة في بناء ورشة الخرج التي كانت تشغله مدرسة الهندسة في مصر عباس الأول ، ويقع في بولاق بين المطبعة الأميرية والكاغذخانة .

وبدأت الدراسة بثلاثين تلميذاً ونقل الى المدرسة تلاميذ فرقة التجارين الذين كانوا بمدرسة القربية ثم بمدرسة الناصرية ولم ينشأ بالمدرسة قسم لتعليم البنات .

ثم رؤى بعد ذلك ضم المدرستان الصناعيتين القائماتان (العمليات والصنائع) في مبنى واحد وإدارة واحدة فنقلت مدرسة الصنائع الى دار مدرسة العمليات سنة

١٩٠٩ ، وكانت تلك المدرسة (العمليات) قد أنشئت سنة ١٨٦٨ وكانت وظيفتها
تدريب مهندسين ميكانيكيين ، أما مدرسة الصنائع فتعد صناعا ، وكان عدد
تلاميذها سنة ١٨٧٩ (٥٧ تلميذا) يتكونون فرقة واحدة .

وكان يخصص جزء من ثمن منتجات المدرسة للطالبة لكي يبدأوا حياة جديدة
بين تنمية أعوام في الدراسة يقتصرها في المدرسة وبذلك يمكنهم الاعتماد على
أنفسهم بتلك المبالغ التي تصرفها لهم المدرسة .

وعلى ذلك يمكن القول أن تلك المدرسة ساعدت على إيجاد فريق مثقف من
الصنائع في عهد اسماعيل كانوا يصلون في بعض الأحيان الى الخارج للاستزادة
في تعلم الصناعة التي تخصصوا فيها ، وكان ذلك الفريق أحسن حالا من الصنائع
العاديين الذين كانوا يمتدنون على خبرتهم في الحياة فقط ،

نظام الطوائف :

يقى هذا النظام معمولا به كما كان منذ قديم الزمن ، وأخذ منذ العصر التركي
أسيا جديدة لم تعده مصر العربية ، وهو الطوائف ، فكل صناعة أو حرفة كان
يقال لها طائفة وكان لكل طائفة شيخ ينتخبه كبار رجاله ، وتصدق الحكومة
على تعيينه مقابل رسم يدفعه إليها ، ويختلف مقداره مع اختلاف الأيام .

تتق تعين للشيخ رسميا ، أصبح حاكم (للطائفة) المطلق والمسؤول الوحيد عن
شؤونها . فهو الذي يحدد أثمان العمل ، ويرتب درجات الأجور ويقبل دخول
أعضاء جديد في الطائفة ، ويرشد الى كيفية انجاز الاتفاقات ويتدب للصنائع
التي ينجزونها ، ويجمع العوائد المفروضة على رجال الطائفة ، ويمنع الأعداء
مساعدة قبولهم من الشهادات التي تثبت كفاءتهم وتبين مقدار الاجرة اليومية
الواجبة لهم لأنه اذا أراد رجل الطائفة أن يتناول على الشغل بالقطعة فلا يجوز

أن يقاوم عليه باليومية ، وذلك لأن يوميه كانت معلومة ومبينة في شهادته ولا سبيل له الى زيادتها ولا الى تنقيصها . فكانت المراجعة - والحالة هذه - مضمومة بالمرة ، وكان العمل على العموم تحت رحمة شيوخ (الطوائف) فإذا بلغهم أن أحد رجال الطائفة اشتغل بأجرة زائفة على الميمنة في شهادته أو ناقصة عنها جاز لهم أن يطالبوا بحقه من الحكومة وحجبه . على أنه كان يباح للصالح أن يشتغل في فروع من فروع فقه شرط دفع ضريبة مضاعفة ، كذلك إذا احترق بحرفتين - وهو ما كان نادرا - الا اذا اتفق سرا مع الشيخ وحمله برشوه على التنازل عنه .

وقبل ذلك الوقت كان كل من أراه أن يصير معلما في صنعة لا يكون له ذلك الا بعد مهارته فيها ، عمل شيء دقيق في صنعته يشهد له بأنه يستحق أن يكون معلما ، وعند ذلك يشهد له (معلمه) وباقي (المعلمين) من صنعةه ويخبرون شيخ الطائفة بذلك فيحضره ويختبره فان وجدته أهلا لأن يكون (معلما) قلده إياها وذلك بعد دعوة حافلة تتوقف على قدرته المالية ويدعو فيها شيخ الطائفة والرؤساء ، والفقهاء وغيرهم من باقي الطوائف ، وفي عصر اسماعيل هتمت هذه العادة في الاث طوائف وهي طائفة (المصرماتيه) والحقاقين والخاصيه وتسمى عندهم بالشد والحزم ، وذلك عبارة عن شد يحزم به في وسطه ويعتده للتعقيب حدة عند أقلها ثلاث وغايتها ست بالنسبة لعدد المعلمين الكبار الموجودين في المجلس مع شيخ الطائفة ، ولهم في ذلك اصطلاح فالعمدة الأولى تسمى (الاستاوية) والثاني يحلها معلمه الذي رباه وعلمه الصنعة ، والثانية تسمى (الرتبة) يحلها شيخ الطائفة والثالثة يحلها أحد الاستاويات الموجودين بالمجلس ، وفي أثناء الحل والعمد يقرأ التعقيب خطايا وقصائله .

ولم يكن للمشايخ مرتبات تدفونها لهم الحكوم ولو كان تهيئة لهم من صناعاتهم ولكل (طائفة) منهم اصطلاح فظائفة (المهمل) مثلا يستولى (المعلم) من صاحب العمارة معلوما يرميا بصرف والقداء ومن البنائين والفضله ما يقال له (التبوع) وله الغذاء أيضا على جميع من يورد أشغال للعمارة ، ومثل ذلك يحدث عند باقى الطوائف من تجارهم ونقاشين ، مباحين وغيرهم .

ويبلغ عدد الطوائف التى كانت موجودة في عصر اسماعيل ١٩٨ طائفة أصحاب حرف وصناعات مختلفة وعدد المشغالة بتلك الحرف والصناعات ٦٣٢٤٨٧ شخصا .

أما الياس الأيوبي فيذكر أن عدد المشغولين في الحرف والصناعات في سنة ١٨٧٧ قد بلغ مائة ألف وأكثر وهم :

٢٧١ صانع أسلحة ، ٢٦٠٥ حداد ، ٤٣٤ صانع لبن ، ٦٤٧٣ نجارا ، ٢٢٠ فعاما ، ٧٧٠ صانع ملابس ، ١٢٩٦ نحاسا ، ٥١٠٩ صانع ، ١٨٧١ مطرزا ، ٢٢٠ حفارا ، ٨٦ قمرانيا ، ٢٦٢٠ جواهرجيا ، ٢٤٨٢ حراق حجر ، ٢٧٥ مرخاق ، ٤١١٣ بناء ، ١٤٦٢ حصريا ، ٦٨٦ نقاشا ، ٢٥٧ عامل شبك ، ٥٤٠ طوانيا ، ٨٢٤ قمرانيا ، ١٩٠ خيالا ، ٧٧٠ صروجيا ، ٢٢٢٥ صانع أحذية ٥٨٩ مغربلا ، ١٤٠٤ حجارا ، ٢٠٢٠ خياطا ، ٩٧١ دهاغا ، ٥١٠ قصديري ٤٣٦٠ سمكريا ، ٥١٢ منجدا ، ٣٠٠ مطبعى ، ٢٠٠ صانعى ورق ، ٢٥٠ صانع زجاج ، ١٠٠٠ نساج ، ٩٦٠٠ صائد سمك ، ٣٦٠٠ مراكي ، ٩٩٠ قلفاطى ٢٥٠ مركب (مزاريب) .

وهكذا كان نظام (الطوائف) من العوامل التى أدت الى عدم وجود المنافسة بين الصناع بما حال الى بلوغ الصناعة الدرجة الموجودة ، كما كان (شيخ الطائفة) هو

المتحكم في جميع الصناعات الذين يشبهونه فهو يحدد لهم الأجور ويهاقبهم أشد العقاب إذا خالفوا أو امره وتصادمه في ذلك الحكومة .

الصناعات والضرائب :

لقد فرضت الضرائب أيضاً على الصناعات في مصر اسماعيل ، بل الأكثر من ذلك لقد فرضت الضرائب على أقل المهن . شأننا ، وسحق الذي ليس له حرفة ولا مهنة كان ملزماً بدفع الضرائب التي تحددها الحكومة بمهرقهما ، وعندما ستل أحد كبار الموظفين أمام لجنة الدين عن سبب ذلك أبدى دهشة بالغة وقال :

« هل هي غلظة الحكومة أن ذلك الرجل لا يمارس أى مهنة ؟ أنه يستطيع أن يشغل نفسه بأى مهنة يختارها ، وأن الحكومة لا تمنعه من أن يفعل ذلك ، ولكن إذا لم يختار أى مهنة فيجب على الأقل أن يدفع للضريبة وإلا فيقع ظلم على المشتغلين بالمهن والحرف المختلفة .

تلك كانت القاعدة التي تفرض الحكومة على أساسها الضرائب على مختلف طبقات الشعب ، والواقع أنه لم يكن هناك قانون يحدد تلك الضرائب ، بل كانت تجمع جزافاً ودون مراعاة مصلحة تلك الطبقات الكادحة .

وهي ذلك لم تنفك المهن والصناعات الصغيرة من الضرائب الباهظة .

ويظهر ذلك جلياً في إحدى رسائل « ليدى دف جوردون » حيث تقول :

« نحن في مصر تأكلنا للضرائب أكلاً ، ولم يجد أحد يملك ملياً واحداً ... وقد حجبت السلطات الضرائب عن سنة بأمرها قبل موعده استحقاقها بتأية أشهر ، ونجحت في ذلك إلى المدى الذي استطاع أن يذهب إليه ضرب الناس ، واحتصارهم عسراً . وتستطيع أن تتصور الشقاء الذي يسببه تحصيل هذه الضريبة رجعيًا للصناع الذين أنفقوا أرباحهم ونسوها . »

وحق الصيادين فرضت عليهم الحكومة الضرائب التي أثقلت كواهلهم .
 فيعملن للصياد للحكومة ٥٠٪ خمسين في المائة من مجموع ما حصل عليه في يومه
 ولا يمكنه أن يصطاد إلا في المكان المخصص له فقط . وعندما يصل قاربه
 إلى الشاطئ تفرغ حمولته ، وتباع بالمراد ، ويأخذ محصل الضرائب نصف ثمن
 القيمة المباعة . أما النصف الآخر من الثمن فيندفع منه قرشان المراد ، وقرش
 لتسجيل الربيع ، وقرش رسم للتسليم ، وخمسة قروش لرئيس الناحية ، فيكون
 المجموع عشرة قروش . فهذا يدل على مدى مبالغة الحكومة في فرض الضرائب
 والضمن في الحيل التي تحصل بها على الأموال من الأفراد (أفراد الشعب)
 وخاصة عندما حلت الضائقة المالية وأرادت الحكومة جمع المال اللازم لتسيده
 الميون بأي وسيلة حتى تنج د أرباب الكارات ، والشكوى من عدم مقدرتهم
 على دفع الضرائب التي فرضت عليهم ، خاصة وأنه قد فرضت عليهم د ويركو
 انقودين والمنصبين والواجز ، فسكافرا يطالبون دائما بدفع الضرائب التي
 تفوق مكاسبهم بكثير ، مما أدى إلى القضاء على الكثيرين منهم .

وقد تعددت لشكواي المقدمة من أرباب الحرف المختلفة يلتمسون فيها
 تخفيف عبء الضرائب عنهم ، من ذلك ما تقدم به التجارون المقيمين في مصر
 والذين طالبوا الحكومة بإعفائهم من الضرائب لعدم مقدرتهم على دفعها .

وذلك بعد أن أخذت الحكومة تعمل على زيادة د ويركو أرباب الكارات ،
 بصلة مستمرة . مما سبق يتضح مدى فداحة الضرائب التي فرضت على الصناع
 في الفترة التي حكم فيها اسماعيل صبر ، ويمكن القول أن تلك الضرائب كانت
 من العوامل التي أدت إلى تأخر الصناعة في تلك الفترة ، وذلك لأن الصناع
 الذين كانوا يطالبون دائما بدفع ضرائب فوق طاقتهم — وغالبا ما كانوا

يعجزون عن دفعها - كانوا لا يجدون دائما الامكانيات المادية اللازمة التي تمكنهم من الاستمرار في عملهم .

أهم الصناعات في عصر اسماعيل

لقد وجدت ظروف معينة ساعدت على انتعاش بعض الصناعات في عصر اسماعيل وأهم تلك الصناعات :

١ - حليج القطن :

نظرا لاتساع زراعة القطن المصري أثناء الحرب الاملية الامريكية فقد زاد - تبعاً لذلك - عدد المحالج التي تدار آلياتها بالبخار في مصر ، فبعد كانت ٢٠ محلجا في يولية سنة ١٨٦٢ بها ١١٠٠ آلة من آلات الحليج ، أصبحت نحو ٥٠٠ محلجا في نوفمبر من نفس السنة ، ١١٢ محلجا فيما بعد ، والمعروف أن آلات المحالج أسرع بكثير في العمل من الدواليب التي كان للفلاحون يستعملونها من قبل لان الدواليب ينتج بـ (عصر) ما تنتجه الآلة البخارية في نفس الوقت . وكان أكبر تلك المعامل ما يسمى « تورت اخوان ، لاشماله على ثمانين محلجا وسبعين مكبسا وآلات أخرى عديدة .

لذلك ساهرت تلك المحالج البخارية نهضة القطن المصري من حيث زيادة المحصول والسرعة في تصديره إلى الخارج إلى جانب زيادة استخراج زيت بذرة القطن .

ولكن حيث أن مساحة القطن المنزوعة نقصت بعد انتهاء الحرب الامريكية لذلك قلت صادرات القطن المصري عما كانت عليه من قبل فأدى ذلك إلى وقف العمل في بعض تلك المحالج .

٢ - صناعة الغزل والنسيج :

أهتم اسماعيل بصناعة الغزل والنسيج فأنشأ مصانع لصنع القطن والكتان والكتيل والصوف ، كما أنشأ مصانع أخرى لصنع الأبسطة والبفتة .

فكانت الحكومة تملك مصنعين للتصويجات الصوفية والقطنية أحدهما في بولاق والآخر في شبرا ، وبلغ هدد التصنيع بهما يومئذ ١٦١٢ عاملا وكان يصرف منها للمساكن البحرية والبحرية ، كما جدد اسماعيل بعض مصانع النسيج القديمة في المحلة وقوة . وأنشأ إلى جانب ذلك مصنعين لغزل القطن ، وإنتاج الأقمشة البيضاء اللازمة لرجال الجيش ، وبلغ ما يستهلكه سنوياً من القطن نحو ثلاثة الاف قنطار . وبلغ ما ينتجانه من الأقمشة ٢٥ ألف ثوب .

كما أنشأ مصمما خاصا بالدائرة السنية لإنتاج الأقمشة القطنية الراقية .

وبالطبع كان يستورد تلك المصانع من دول أوروبا وكان يحضر مع تلك المصانع الخبراء الأجانب الذين كانوا متخصصين في صناعة الغزل والنسيج .

كذلك عمل على إرسال بعض الصناع إلى الخارج لكي يتعلموا تلك

الصناعة .

كما هي بتشجيع صناعة الحرير فأنشأ مزرعة كبيرة للتوت في منطقة العطف ببلغ نحو ألف فدان ، زرع بها تسعين ألف شجرة واستخدم استغادا من فرنسا للإشراف على تعليم هذه الصناعة وقد صادف هذا الفرنسي نجاحا في تلك الصناعة . وأثبتت معامل حرير بحمة القبة تدار بالقوة البخارية حيث كانت الفصاء من الأوربيات وكذلك السوريات يعلن البنات المصريات صناعة لف الحرير من جوزة على الملفات وترهية دودة القز .

وغير ذلك لشؤون ديمايط مائة مائة وسبعون وثمانون وكانها لتصبح الحربية وأثنان وسبعون لصناعة.

٢ - الصناعات الحربية:

منح السلطان العثماني مصر بمقتضى فرمان مايو سنة ١٨٦٦ حق زيادة جيشها إلى ٣٠.٠٠٠ بدلاً من ١٨.٠٠٠ ثم منحها فرمان يونيو ١٨٧٣ حق زيادته إلى أى عدد تريد وحق بناء السفن الحربية ما عدا المدرجات التي يجب لإنشائها استئذان الحكومة التركية . وبذلك زاد عدد الجيش والأسطول مما أدى إلى انتعاش الصناعات الحربية .

فأنشأت الحكومة مصانع لصنع المدافع والبنادق والذخيرة ، فأصبح يعمل الأسلحة بالإسكندرية ووسع نطاقه ، حتى كان يستعمل فيه سفنًا يحمل الأسلحة أكثر من ٤٢.٠٠٠ آفة من المعادن .

وأنشئ في طرة مصنع لصنع الأسلحة المسدسة ، ومصنع لصب المدافع ، وآخر لصنع للبنادق ، ومعامل للخراطوش والتقنابل .

كما أصلحت مصانع البارود التي كانت موجودة في مصر .

كذلك أحييت الحكومة ترمانة الإسكندرية وأنشئت بها بعض السفن الحربية ، وكذلك أنشئ حوض عائم من الحديد بميناء الإسكندرية لإصلاح السفن ، كما عملت الحكومة على إتمام الحوض الذي بدأ العمل فيه في عهد سعيد لعمارة السفن في ميناء السويس .

بذلك انتعشت الصناعات الحربية التي كانت تابعة للحكومة غير أن أهميتها قلت في نهاية الأمر بسبب الارتباك المالي .

أما معامل شغل المصانع الخاصة بالأهالي فكانت بمصر (القاهرة) :

٨٥ مسبك حديد ، ٧٣ مصملا للنفاس ، ٨٠ محلا للتبويض ، عمدا ٢٤٠ محل
صانغ وحدة معامل ساعدارية وحداديين .

أما في الاسكندرية فكان يوجد بها :

٦ مسابك حديد ، ٤٣ محل حدادة ، ٢٠ محل نفاس ، ٤٣ محل صياغة .

٤ - صناعة السكر :

اهم اسماعيل اهناما كبيرا بصناعة السكر ، وكان محمد علي قد أنشأ ثلاثة
معامل للسكر في بعض بلاد مركز ماري ، ولكن اتساعها كان محدودا ، ولم يكن
لها أرا كبيرا في الاستهلاك المحلي ، نظرا لأن السكر الوارد من الخارج كانت
أجود وأرخص منها .

ويرجع السبب في اهتمام اسماعيل بتلك للصناعة إلى أنه كان يمتلك شخصيا
جميع مصانع السكر والتي كانت موجودة بالوجه القبلي .

ويقول (علي باشا مبارك) في وصف أحد هذه المصانع وهو مصنع الضبعة :

وفي الضبعة للدائرة السنية تفتيش أطيبان عشرة آلاف تزرع قصبيا ،
وتسقى بالرياحات وبها فاورية فرنسية ذات عصارتين ، وآلات ككاملة
لحصره وعمل السكر منه ، وينقل إليها القصب بمسكك حديد زراعية معمولة
هناك وشغلها دائم ليلا ونهارا ، كباقي الفاوريقات ، بواسطة إهور فور
تفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الأماكن اللازمة للشغل ،
ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتحصر كل يوم محصول ستة وستين
فدانا ، وتنتج في اليوم من السكر الأبيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكر

حيا ، ومن السكر الأحمر فوق أربعمائة قنطار أقعا ، وينقل منها العسل حمرة
 ٣ إلى ورشة الروم بنارريقة المطاعة يستخرج منها السكر ، وقد عملت تجرية
 لفدان من هذا التفقيش فوجد منه حمله من السكر بأنواعه ٢٢ قنطارا ثم ان
 لفارريقة يخرج منها فرع من مسككة الحديد يوصل إلى البحر (النيل) لنقل
 الآلات التي تأتي بطريق البحر .

وتكلفت تلك المصانع ستة ملايين من الجنيهات وكانت تمتد على طول نهر
 النيل على شاطئ النيل الأيسر ، من نهر سويف إلى برج أسوط ، وتستغل
 محصول ٢٥٧٠٠٠ فدان بهاصرها القائمة بالفنن ومغاضة ، وابسا ،
 وبني مزار ، ومطاي ، ومالوط والمغيا ، وفرشوط ومعامل سكر أخرى
 تمتد ما بين أرمنت والمطاعة وتستغل . ألف فدان وأخرى في الفيوم وكل
 فصل منها ما يزيد على الألف عامل وكلم مصريون أما المهندسين فكانوا
 من الإنجليز .

وكانت سنة ١٨٦٦ بدء الازدهار الذي أصابته تلك الصناعة ، فقد بلغ
 مجموع الصادرات في عشرة أشهر ١٦٠٣٢٠٩ قنطارا مقابل ٢١٢٣٨٠ قنطارا
 في العشرة أشهر التي قبلها ، وبلغ مجموع السكر المصنوع في سنة ١٨٧٢ —
 ١٥٠٠٠٠ قنطارا .

وقد زاد اهتمام اسماعيل بصناعة السكر بوجه خاص بعد انتهاء الحرب
 الأهلية الأمر بكيه عندما انخفض ثمن القطن بشكل ملحوظ ، فعمل على التوسع
 في زراعة قصب السكر والاهتمام بمصانعه وقد بلغ عدد مصانع لسكر التي
 أنشئت حتى نهاية حكم اسماعيل ٦٤ مصنعا ، وكانت مقدارها تفرق كثيرا
 كمية القصب حتى أن بعض المصانع التي أنشئت أخيرا لم تستعمل مطلقا .

ونجح عن زيادة إنتاج السكر في مصر أن زادت صادرات السكر المصري ،
وفيما يلي جدول يبين صادرات مصر من السكر في بعض سنوات بحكم
اسماعيل .

السنة	الصادرات بالطنن	للحملة	الصادرات بالطنن
١٨٦٦	١٠٩٠	١٨٧٢	٤٥٦٠٨٥١
١٨٦٧	٥٤٠٩٨٢	١٨٧٢	٩٢٢٠٢٧٤
١٨٦٨	١٥٤٠٣١٢	١٨٧٤	٩٨٦٠٦٠٥
١٨٦٩	٢٨٢٠٢٧٩	١٨٧٥	٩٨٥٠٦٣٥
١٨٧٠	٢٨٢٠٨٢٨	١٨٨٠	٦٦١٠٠٠٠
١٨٧١	٣٥٦٠٦٤٨		

وقد تعرضت صناعة السكر في مصر في تلك الفترة لصعوبات جملة منها
ارتفاع تكاليف إنشاء المصانع ، وسمو الإدارة ، ومناصفة السكر الأجنبي
للسكر المصري .

٥ - صناعة الورق والطباعة :

أنشئ سنة ١٨٧٠ لأول مرة في مصر مصنع للورق بالقرب من المطبعة
الأمية ببولاق ويعمل في هذا المصنع ٢٢٠ عاملاً ينتجون ٧٠٠٠٠ رزمة من
ورق الطابع ، ١٨ طناً من ورق الآف الذي يستعمل في مصانع السكر . وقد
كان هذا المصنع تابعاً لدائرة اسماعيل الخاصة التي كانت تسمى الدائرة
السنية .

أما عن الطباعة فقد استورد اسماعيل من الخارج في ١٦ أغسطس سنة
١٨٦٦ ماكينات جديدة للطباعة وأحضر معها المهنيين الأجانب لتعليم المصريين

ذلك الفن وعمل بعد ذلك على توسيع نطاق المطبعة المصرية لتقوم بطبع ما تحتاج إليه الحكومة والمصروف أن هذه المطبعة أنشأها محمد علي وعمل اسماعيل على توسيعها ، وإلى جانب مطبوعات الحكومة أصبحت تقوم بطبع جميع كتب للتدريس التي تقرها وزارة المعارف باللغتين العربية والتركية ، وفي كل لغة من اللغات الأوروبية الأخرى ، كالفرنسية والانجليزية والإيطالية وكان بها نحو ١٥٠ هاهنا . وقد أنشأت الحكومة مطبعة أخرى هي مطبعة أركان حرب الجيش المصري ، كذلك كانت في مصر مطابع أهلية ، وهي المطبعة الأهلية القبطية التي جلبها من أوروبا الأنبا كراس الرابع سنة ١٨٦٠ في في ههد سعيد ، وهي أول مطبعة أنشئت في مصر بعد مطبعة بولاق ، وكذلك المطابع التي أنشئت في عهد اسماعيل وهي مطبعة جمعية المعارف ومطبعة وادي النيل ، والمطبعة الوطنية بالاسكندرية والمطبعة الوهيبية .

٦ - دباغة الجلود :

أنشأت الحكومة مصنعا بالاسكندرية لدباغة الجلود كانت تدبغ فيه من ثلاثين إلى أربعين ألف جلد صفويا ، ما بين جلود بقر وجاموس وخراف وماهز .

وقد همك ناظر الجهادية بخطاب إلى الخديوي بشيد فيه بالتساج حرب الاسكندرية ، واقترح : « أن يؤخذ منها ما يقتضى للإسرايات والعربات والدواوين وصكك الخديوي ، والوابورات لعمل المقاعد والأرائك وغيرها ذلك ، .

وأضاف أن في استخدام تلك الجلود المصرية تفهيمها للصناعة الوطنية والاستغناء عن المدعولات الأوروبية ، . وعلى ذلك أمر الخديوي بأن

تأخذ مصاصتي الترساة و مسكنة الحيد يد ما يازها من الأجلد من جلود المذبذبة المذكورة .

وإلى جانب مدبغة الإسكندرية كان يوجد في مصر سنة ١٨٧٥ عشرون مدبغة في القاهرة تدبغ ٥٠٠ ر. ٥٠ قطعة من الجلد في السنة معظمها أحمر وأصفر وأصفر الاستهلاك الخلى .

٧ - صناعات أخرى :

من الصناعات الأخرى التي كانت موجودة في مصر في عصر اسماعيل صناعة الطرابيش لسد حاجة الجيش وقد كان مصنع للطرابيش ينتج ٥٠٠ ر. ٥٠ طرطوشا سنويا .

وفي ٢ نوفمبر سنة ١٨٦٦ استحدث اسماعيل من الخسارج سبع ماكينات لصب البلاط وعمل للطوب والفتخار والمونة واستعملها مباشرة ، واستقدم معها الخبراء اللازمين لإدارة هذه الماكينات ومن تلك الماكينات ما تنتج يوميا نحو خمس عشرة ألف طوبة وكانت مصر حتى ذلك الوقت معتمدة في بنائها على الطوب النيم والأحمر البلدي والأحجار المنحوتة .

وبلغ انتاج مصنع الطوب بقلوب ٥٠٠ ر. ٥٠٠ ٧٠٠ طوبة سنويا وكانت الأحجار تمستخرج من بحاجر المقطم والمكس بالإسكندرية .

أما عن طحن للحبوب فقد كان في مصر سنة ١٨٧٣ من مصانع طحن الحبوب التي تدار بالبخار ٣٠ في الإسكندرية ، ٣١ في القاهرة ، ومن المصانع التي تدار بالهواء ٢٧ في الإسكندرية ، ٧٠٠ فيما بين الإسكندرية والقاهرة ، وبعد ذلك بستين كانت كل المصانع تقريبا ما بين الإسكندرية والقاهرة قد تحولت إلى أخرى تدار بالبخار .

وكان استهلاك مخبز القاهرة ببولاق ٩٤٠٩٣١ أردبا من الدقيق في ١٨٧١ ومخبز مخبز الاسكندرية ٥٢٨٠٦ أردبا. وهذان المخبزان يوفيان المصالح العمومية ولا سيما الجيش . هذا إلى جانب عدة شابر أخرى حكومية في كل من القاهرة ، والاسكندرية ، وأصبح الطهازيون والخبازيون يكترونون طائفة كبيرة . إذ بلغ عدد الخبازين في المدن والقبائل وحدها خلافاً للفلاحين والبدو ٢٣٠٠ منهم ١٠٠٠ بالقاهرة ، ٩٠٠ بالاسكندرية ، وبلغ عدد صانعي القطن والخلوى ألفاً ومائتين ، منهم ٨٠٠ بمصر ، ٢٠٠ بالاسكندرية ، والباقي في القبادر .

ومن الصناعات الأخرى التي كانت موجودة في مصر في عصر اسماعيل صناعة الصابون ، والزجاج ، واستخراج العطور والشمع بالقاهرة .

ما تقدم يتضح اهتمام الحكومة في عصر اسماعيل ببعض الصناعات التي كانت هي في حاجة إليها ، فمعلم المصانع الخاصة إما أن تكون ملكاً خاصاً لاسماعيل كمصانع السكر والطحين وغيرها ، أو أن تكون ملكاً للحكومة مثل الصناعات الحربية والمعالج ومصانع النسيج التي اشترك اسماعيل فيها أيضاً .

ولكن من الملاحظ أن أهمية تلك المصانع قلت في آخر الأمر بسبب الارتباك المالي في مصر في أواخر عهد اسماعيل .

وقد أدى افتتاح قناة السويس وتقدم المواصلات البحرية إلى زيادة أهمية الحاجيات من الأوراق الأجنبية ، فتوافرت الحديد والصلب والأسلاك والباشوات والاعيان والوزراء على شراء المصنوعات الأجنبية التي قضت على المصنوعات الوطنية قضاءاً مبرماً .

هذا بالإضافة لمرض الضرائب الباهظة على المهن والصناعات الصغيرة مما أدى
إلى تأخرها وعدم ازدهارها .

وكما سبق الإشارة ان اسماعيل اهتم - بوجه خاص - بالصناعات التي
تقوم في مصانعه الخاصة التي كان يمتلكها ولم يهتم بمسائل الصناعات الوطنية
الأخرى

وعلى ذلك يمكن القول أن طبقة الصناع في عصر اسماعيل كانت هي الأخرى
من الطبقات التي لاقت في طريقها كثيرا من الصعاب التي كادت تقضي على
الكثير من هؤلاء الصناع .

الفصل السابع

طبقة رجال الدين

علماء الأزهر :

ظل الأزهر الموطن الوحيد للحياة العلمية في مصر قروفا طويلا . وكانت روحه لهم نواحي الحياة المصرية ، وكان طابعه قويا أثر في تفكير وثقافة البلاد تأثيرا عاصا . فهو بكونه في القاهرة قد كان يعتبر الجاهزة الرئيسية التي يتلقى فيها الشباب للثقافة الدينية العالية . أما في المدن الأخرى فكانت توجد في المساجد الكبيرة أو إلى جانبها مدارس على مثال الأزهر يقوم بالتدريس فيها شيوخ من درسوا أيضا في الأزهر ، وأصبحوا يقومون بتعليم تلك الفئة التي لم تتمكن من النزوح إلى القاهرة للدراسة بالأزهر ، وكانت للكتاتيب - في القرى - تقوم بدورها في هذا السبيل وكانت أهم مواد الدراسة فيها تحفيظ القرآن ، وأعداد الفنية لكي يتمكنوا من الالتحاق بالأزهر أو الاكتفاء بمعرفة مبادئ القراءة والكتابة ويقوم بالتدريس في تلك الكتاتيب فقهاء تعلموا في الأزهر ، أو في إحدى المدارس الملحقة بالمساجد التي يعمل بها خريجو الأزهر .

وقد كان الأزهر قوة فعالة في المجتمع المصري ، حيث كان لشيوخه الأثر الفعال في أحوال البلاد في كثير من الأحيان ، ولقد اندمج طلاب الأزهر وشيوخه في طبقات الشعب المختلفة ، وأخذوا يفقهونهم في فرائض الدين ويلتقون عليهم تفسير القرآن والحديث ، ويروضونهم ما خفى عليهم في المسائل الدينية ، كذلك ينصحون الناس في شئون دينهم ودنياهم . ولعل تأثير أهل الأزهر في المجتمع المصري لا يرجع إلى اعتزالهم وانفصالهم عن المجتمع

وانما يرجع الى تغلغلهم في هذا المجتمع والمصالح المستمرة القوية بأهله ،
واستطاع الأزهر أن يحدد أمام الأحداث التاريخية التي مرت بمصر
حيث ظل وحده قروفا طويلة المصدر الوحيد للتعليم والثقافة في البلاد
وكذلك تقدمه ونمو مكانته في الأقطار الاسلامية وتغلغل شيوعه وعلاته في
المجتمع المصري .

وعاش الأزهر وعلمائه على ما يبناه لهم الأمراء والحكام من المال
والارض . وكان بعيدا عن أى تغيير بطرا عليه لاعتقاد الحكام بأن التعليم في
الأزهر عمل ديني ونفسي ينبغي أن يترك لأهله ولا يجب تدخل الناس في شؤنه .
وقد سيطرت تلك الفكرة أيضا على محمد علي فظل الأزهر قائما بنفسه ولم يدخل
في النظام التعليمي الذي وضعته الحكومة لتحقيق أغراضها في ذلك الوقت وهو
الحصول على طائفة من الفنيين لا يستطيع الأزهر أن يمددها بهم .

أما في عصر اسماعيل فلم يستطع الأزهر أن يمتزل بنفسه لينجو من تأثير
أهداف اسماعيل في التعليم واعترف شيخ الأزهر بأنهم ان يستطيعوا ان
يقفوا بعيدا عن هذا التأثير ولكن هذا التأثير لم يكن تاما ووجدت في الأزهر
وخاص به عناصر محافظة فادت بعدم اجراء أى تغيير على نظم الأزهر بحالا
للصراع بين المحافظة والتجديد .

ويعد أن كان مشايخ الطرق يحكون أتباعهم حكما دينيا قويا ، ذهب عن
النفوس سلاطينهم ونحرو أتباعهم من هذا التحكم الروحي .

ويقول رفاعة رافع الذي نشأ بالأزهر :

« لم يستطع اسماعيل أن يعم أنوار المصارف المتنوعة بالجامع الأزهر

الأزهر ، ولم يجذب طالقه إلى تكميل عقولهم بالعلوم الحكمية التي كبر فيها في الوطن ليس يشكر .»

ودعا رفاعة رافع أهل الأزهر إلى دراسة العلوم العصرية فهو يقول :

« فلو تفرقت من الآن فصاعداً نجباء أهل العلم الأزهريين بالعلوم العصرية التي يجتهدوا الخديوي بمصر بانفاقه عليها أو فر السموال مملكته لفاضوا بدرجة الكمال وانفعلوا في سلك الأقدمين من فحول الرجال .»

ولكن علماء الأزهر لم ينفذوا دعوة رفاعة رافع في حينها فمضى وقت طويل قبل أن تجد دعوة رفاعة رافع على تنفيذها في الأزهر .

وقد استرد علماء الأزهر في عصر اسماعيل شيئاً من المكانة التي كانت لأسلافهم من قبل فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية في الهيئة الاجتماعية من هؤلاء العلماء الذين اشتهروا في عصر اسماعيل - الشيخ الروسي - والشيخ المصري العباسي . وكان - في عهد سعيد - الشيخ البيجوري شيئاً للجامع الأزهر ، وفي أيامه لجأ إلى الأزهر شبان الخديوي من العلم فيه سديلاً إلى هروبهم من العنصرية ولكن أتى في أثرهم إلى الأزهر مشايخ القسري يبعثون عنهم فرأى الشيخ البيجوري في ذلك العمل تهدياً منهم على حرمة الأزهر . فنهزم وصرخ فيهم وأمر بضربهم فقام عليهم المجاورون بالانفعال والاكف والمعصي حتى أسكتوهم ثم رفعوا ومات أحدهم .»

وكبر الشيخ البيجوري وأفلت زمام الأزهر عن يده ، بكثرة الفتن بين الطلبة والعلماء ولكن حكومة سعيد كانت تعصب حول شيخ الجامع الأزهر فدخلت منها في شتونه فاستقر الرأي على إقامة لجنة مكونة من أربعة من العلماء يرأسها

للشيخ مصطفى العروسي تقوم تلك اللجنة بالاشراف على الأزهر بالوكالة عن شيخه ومات الشيخ الجيهوري في سنة ١٢٧٧ (١٨٦٠) وظلت تلك اللجنة كما هي حتى أمر اسماعيل بنصيب الشيخ مصطفى العروسي شيخنا الأزهر سنة ١٢٨١ هـ (١٨٦٥) .

وبتولى الشيخ العروسي على مهينة الأزهر عقد العزم على أن يضع حدا للفن التي تحدث في الأزهر بين حين وآخر ، ورأى أن خير وسيلة للقضاء على تلك الفن هو إعادة النظر في تنظيم الأزهر حتى يستعيد مهابته لدى الحكومة وجمهير الشعب . وقام بوضع نظام للأزهر يخضع له علماءه وطلابه . وكان العروسي قوي الشخصية فنخضع له المشايخ والطلبة وهمل على ابطال كثير من البدع فعمل على ابطال الشحاذه بالقرآن في الطرقات .

وفي رأى العروسي أن علماء الأزهر هم رؤساء لديانة المحمدية وأمرام هذه الشريعة المرضية ، فواجب عليهم الجهد في العلم واتباع سبيل الوفاق والحشمة في جميع أحوالهم كما يجب عليهم أيضا أن يتزهدوا عن مجالس الغف والميو وكذلك ، متنزهين عن الجلوس في الأسواق وما أشبهها ، ومن واجباتهم أيضا الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، واتباع تلك النصائح — في رأى العروسي — يصبح واجبا على الناس احترام العلماء الذين يقومون بواجبهم على الوجه الأكمل ويهود العلماء ما كان لهم من هيبة واحترام في سالف الأزمان .

وقد جعل العروسي للعلماء جد في لائحته — بعضهم فوق بعض درجات فلا يقدم الصغير على الكبير والعالم على الأهل وقال للعلماء .

« رحم الله امرءا عرف قدر نفسه ولم يتعد طوره ، فان لم يحرصوا على ذلك بينا لكل طبقة والزمناه بلازمة وتبناه ، حتى يكون عقدهم نظما ،

واجتماعهم كريها .

كذلك حمل الشيخ الهروسي على تخليص طائفة العلماء من تلك الفئة من المضللين الذين يفسدون بين الناس حتى إذا طالت قضية أو فسدت دهرسوى صالحة اعتقد الناس (أن فيها أصبح فقيه) فعمل على منع تلك الفئة من اتباع الرذائل وكفهم عن تلك القبايح ووضع لذلك عقابا يزداد تكراره كل مرة فيأتي العقاب في صورة أشد من الأولى وهكذا .

كذلك حمل الشيخ الهروسي على ابعاد هؤلاء الناس الذين يشبهون بالأزهر هربا من الجندية وذلك بتمييز المجاورين عن غيرهم باعطائهم تذاكر حكومة بحتم شيخ الجامع تذببت أنهم « يشبهون أن يدخلوا في سراوق الاكرام » . ووفق طلب أحد المجاورين لخدمة العسكرية كتب إلى شيخ الجامع فان وجد من المجاورين حقا صح اعفاؤه من الخدمة العسكرية .

وهكذا وضع الشيخ الهروسي تلك اللاتعة التي أراد بها تنظيم الأزهر واخضاع علمائه وطلابه لنظام واحد يسرون عليه وذلك في العام الأول من ولايته مشيخة الأزهر ولكن لم يعرف على التحقيق مدى نجاح الشيخ الهروسي في تنفيذ تلك الإصلاحات .

ولكن من المحتمل أنه نجح في تحقيق الكثير من آماله وذلك لأنه قيل عنه :
« انه أبطل الشحاذة بالقرآن في الطرقات وأقام جماعة ممن بدرسون بالأزهر بلا استحقاق » .

فذلك يبين أنه قضى فعلا على بعض العيوب التي كانت موجودة في الجامع الأزهر قبل ولايته مشيخته ، كذلك وافقت الحكومة على وجهة نظره في إشراف

الأزهر على طبع الكتب وخاصة تلك التي يقوم بطبعها نفسه من الأجزاء وقد
كتبوا إلى خلفه الشيخ المهدي :

« إن انتخاب من يلزم من أهل العلم لأجل انضمامهم مع خوجهات المدارس والنظر
في مادة الكتب المتضمن طبعها أحد الطلاب بين الأجزاء ، ،

أما مشروعه الخاص بعقد امتحان سواء للطلاب أو لنيل أجازة التدريس
فلم يتمكن من تنفيذه وذلك لأنه عزل من منصبه قبل أن يتمكن من
تحقيق ذلك .

الشيخ المهدي العباسي : خالف الشيخ الهروي في مشيخة الأزهر في سنة
١٨٧٠ ، الشيخ محمد المهدي العباسي الحنفي وبتولية الشيخ العباسي
لمشيخة الأزهر أصبح هو أول علماء الحنفية الذين تولوا هذا المنصب وجمع بين
المشيخة والافتاء .

وكان الشيخ العباسي قوي الشخصية فنضع له الخاص والعام من أهل الأزهر
وقلت الفن في عصره بالمشيخة .

وقلده الخديوي سنة ١٨٧٢ — عملاوة على مشيخة الأزهر والافتاء —
عضوية المجلس الخصوصي العالي (مجلس الوزراء في ذلك الحين) للنظر فيما له
مساس بالأحكام الشرعية من الشؤون ، وبذلك صار للشيخ العباسي من وزراء
الدولة وهي مميزة لم يلقها أحد من العلماء في عصره ويساعده في ذلك الشيخ
عبد الرحمن البحر اوى الذي كان مفتي مديرية الجيزة .

وأشأ الشيخ العباسي نظاما يقضى باعتماد المتعلمين للتدريس في الأزهر
وبصدر قانون الشيخ المهدي العباسي في هذا المجال في ٢٣ ذي القعدة سنة ١٢٨٨

(أول فبراير سنة ١٨٧٢) وذلك لأن بعض الأزهريين ، يتجارى لأغراض بدون أهلية على التدريس ، مما يؤدي إلى ، ارتكاب الاخلال في التفهيم واخلال الطلبة في التعليم وذلك منخل بالدين ويشرف علماء المسلمين ، ولهذا أمر قانون العباسي أن لا يؤذن لأحد بالتدريس في الأزهر إلا إذا كتب إلى شيخ الجامع الأزهر ما يتضمن أنه تلقى ما اعتيد تلقيه في هذا الجامع من كتب مذهبه وغيرها من الكتب الشرعية وكذلك نص القانون على إختخاب ستة من العلماء لاختبار أمره في منزل شيخ الجامع الأزهر منهم اثنان من السادة الشافعية واثنان من السادة المالكية واثنان من السادة الحنفية وباجتماعهم هناك يختبرونه في شيء من المصنوع الفقهي وشيء من الكتب الشرعية فإذا اجتاز الاختبار بنجاح منحوه أجازة التدريس .

ويقسم لنا جهون إلى ثلاث درجات فمن تبين للجنة أن له ذواية بهسذه العلوم جميعها أو أغابها جعلوه في الدرجة الأولى ، أما من يعرف بعض هذه العلوم دون البعض الآخر جعلوه في الدرجة الثانية ، ومن ظهر أن له وقوف على بعض هذه العلوم دون غالبها جعلوه من الدرجة الثالثة .

ويمنح صاحب الدرجة الأولى كمسوة تشريف وذلك اظهارا لمزيد شرفه ، أما أصحاب الدرجتين الثانية والثالثة فيمكنهم أن يؤدوا امتحانا آخر لنيل الدرجة الأولى وكمسوة للتشريف .

وقبل أن يتقدم للشيخ العباسي بمشروعته أراد أن يقال تأييد كبار العلماء قبل أن يتقدم بذلك المشروع إلى الخديوي ، فعمد بجلبا من كبار العلماء وأخذ يتشاور معهم في الأمر وبذلك تمكن من تنفيذ القانون دون معارضة هؤلاء العلماء أو حتى بعضهم .

وكان الشرط الاساسى لخصرر الامتحان أن يكون الطالب قد حضر العلوم الآتية:
 (الفقه - النحو - الصرف - المعاني - البيان - البديع - الأصول -
 التوحيد - الحديث - النفس - المنطق.) بالجامع الأزهر وأن يكون -
 كذلك - قد قرأ بعض الكتب الهامة . ولكن قانون الشيخ العباسى بتقريره
 تلك المواد المابقة أساسا لامتحان طالب التدريس بالأزهر قد عمل على تأكيده
 فكرة خاطئة لدى الأزهريين .

من هذا التاريخ سميت علوم الأزهر (العلوم الاحمدى عشر) ومضى
 الأزهريون على ذلك حوالى ربع قرن فتمكنت من قلوبهم عقيدة أنه لا علم غير
 العلوم (الاحمدى عشر) .

وفيما يلى جدول يبين عدد مدرسى الأزهر وطلابه فى عصر اسماعيل ومقارنه
 تلك الأعداد بمشائها قبل وبعد عصر اسماعيل :

١٨٧٣		١٨٧٢		١٨٣٤		المداهب
الشيوخ	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	
١٤٥	٤٢٩٥٤	١٤٣	٤٢٥٧٠	٥٥٥	٠	الشافعية
١٠٥	٣٢٩٣٣	٩٧	٣٢٧١٠	٥٥٥	٥٥٥	المالكية
٧٣	١٢٣١٠	٧٠	١٢٣٥٠	٥٥٥	٥٥٥	الأحناف
٤	٣٠	٤	٣٥	٥٥٥	٥٥٥	الحنابلة
٣٢١	١٠٢٢١٦	٣١٤	٩٢٤٤١	٥٥٥	١٢٣٠٠	المجموع
١٨٨٧-١٨٨٦		١٨٧٦		١٨٧٥		المداهب
الشيوخ	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	الشيوخ	الطلاب	
٥٥٥	٥٥٥	١٤٧	٥٢٦٥١	١٤٩	٥٢٦٤٦	الشافعية
٥٥٥	٥٥٥	٩٩	٣٢٨٢٦	٩٩	٣٢٩٣٠	المالكية
٥٥٥	٥٥٥	٧٦	١٢٧٢٨	٧٤	١٢٤٩٦	الأحناف
٥٥٥	٥٥٥	٣	٣٥	٣	٣٣	الحنابلة
٢٧٩	٨٢٢٣٦	٣٢٥	١٠٢٧٨٠	٣٢٥	١١٢٠٩٥	المجموع

هذا ، وقد توفقت الحركة الإصلاحية ، وانخل الأزهر ، بعد صدور قانون المهدي ، في انوار الذي نشطت فيه تلك الدعوة الإصلاحية خارجه وذلك بتأثير دروس السيد جمال الدين الأفغاني وخطبه ، وتأثيره في طلابه وعلو أصمهم للشيخ محمد عبده وقد بدأ دروسه بالأزهر في سنة ١٨٧٧ بعد أن قال الاذن والتدريس طبقا لقانون المهدي في مايو سنة ١٨٧٧ .

جمال الدين الأفغاني وأثره على رجال الدين :

جاء للسيد جمال الدين الأفغاني إلى مصر سنة ١٨٧١ ووجد في تلاميذ الأزهر وطائفة من المنتسبين اليه للبيته الصالحة لبث تعاليمه فيها وبذلك بعث في الأزهر روح النهضة وغرس فيه مبادئ التقدم الفكري والعلمي .

وقد أثر جمال الدين الأفغاني في حياة مصر الدينية تأثيراً كبيراً وكا يرمي إلى توحيد كلمة الاسلام وجمع شتات المسلمين وجعلهم كلهم مملكة واحدة يأتهمون وينتهون بأمر واحد ، وأخذ جمال الدين الأفغاني يبت قيمه حول الأفكار الدستورية الصحيحة والمبادئ الوطنية الحقة ، فصادفت دعوته أرضاً خصبة نمت فيها وأثمرت ونضج الثمر .

وكان جمال الدين الأفغاني في حياته مصابحا دينيا ، وفيلسوفاً حكيماً ، وزهياً سياسياً فجمع بين الزعامات الروحية والفكرية والسياسية وورع فيها جميعاً ، فأدى من الناحية الدينية مهمة الإصلاح والتجديد التي أدى مثلها مارتن لوتر للمسيحية ، وأهاب بالأمم الاسلامية أن تفهم الإسلام على حقيقته ، وترجع به

إلى مبادئه الصحيحة وفطنته الأولى ، وتطهره من الأوهام والخرافات التي أدت إلى تأخر المسلمين .

وعندما جاء جمال الدين الأفغانى إلى مصر لم يكن يفوى الإقامة بها ، ولكن كان يقصد مشاهدة مناظرها واستطلاع أحوالها ولكن (رياض باشا) وزير اسماهيل في ذلك الحين رغب إليه في البقاء في مصر ، وقررت الحكومة منحه راتباً مقداره ألف قرش كل شهر ، أكراما له ، وليس مقابل عمل ، فاجتدى إليه كثير من طلبية العلم يبتغون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم الكتب العالية في فنون الكلام والحكمة النظرية من طبيعية وعقلية ، والتصرف ، وأصول الفقه بأسلوب طريف ، وكانت مدرسته بيتة ولم يذهب يوما إلى الأزهر مدرسا وإنما ذهب إليه زائرا .

وكان جمال الدين الأفغانى قد غادر الأستانة لأنه لم يجد فيها جوا صالحا للبهضة العلمية والفكرية ، وقصد إلى مصر وقد سبقته إليها أبائوه وما صادفه في دار الخلافة ، من الاضطهاد ، وفي ذلك الوقت كان الخديوى اسماعيل يناهس حكومة الأستانة في المسألة والنقوذ السياسى ، وكان يبذل قصارى جهده للانفصال عن تركيا والاستقلال بالحكم عن السلطان . كما سبق الإشارة إلى ذلك في الفصل الثانى . فاغتنم اسماعيل تلك الفرصة ليحصى العلم في شخص الفيلسوف الأفغانى ، اكي يعرف الناس أن مصر تزوى العلماء والحكماء حين تضيق عنهم دار الخلافة .

وهل هذا أخذ جمال الدين الأفغانى يهت تعاليمه في نفوس تلاميذه ، واستطاع أن يحرر العقول من قيود الجور والأوهام ، وبفضله خطا فن الكتابة والمحاورة في مصر خطوات واسعة ، وبالإضافة إلى طلبية العلم ضمت

بجانبه كثير من العلماء والموظفين والاعيان وغيرهم .

وكان المجتمع المصري في ذلك الوقت يقامى الاعتقاد ، والصبر على التضيم والخضوع للحكم ، ولا يخفى ما للشخصيات الكبيرة من سلطان أدبي على النفوس وما تؤثر فيها عن طريق القدوة ، فأخذ جمال الدين الأفغانى يبتث في النفوس روح الثورة والشهامة ومحارب الذلة والاستكانة ، فعمل على رفع مستوى النفوس في مصر ، وكان للتدخل الأجنبي . الذى جاء نتيجة لاسراف اسماعيل في القروض — من الاسباب الهامة التى حفرت للنفوس إلى التبرم من نظام الحكم والشخص من مساوئه . وهنا وبدت مبادئ جمال الدين الأفغانى وتعاليمه سبيلا إلى النفوس ، فكانت من العوامل الهامة في ظهور للنهضة الوطنية في أواخر حكم اسماعيل .

وعلى هذا فقد أشرفت تعاليم جمال الدين الأفغانى الجريئة كما يشرق للضوء للفرىب وعصمت له شجاعته مؤقتا أعضاء الناس بغير تدخل من جهانب الحكومة وربما قد فكر اسماعيل في استخدام لتعاليم الجديدة في حروبه الطويلة مع القنصل الأوروبين ومها تكن الحقيقة في ذلك فقد أبيع جمال الدين أن يصل محاضراته خلال السنوات التى بقيت من حكم اسماعيل ولم ياتى القبض عليه إلا في عهد توفيق و بعد انشاء المراقبة الانجليزية الفرنسية وذلك في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٧٩ وانفى جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها في المجتمع المصرى وبقيت للنفوس نائرة تنطلق إلى اصلاح نظام الحكم .

الامام محمد عبده وأثره الدينى في مصر :

كان الامام محمد عبده عالما فذا جمع بين حكمة الشرق وتصوفه وفلسفته وبين مدينة الغرب وآرائه ومذاهبه وقد تبع السيد جمال الدين الأفغانى في بث تعاليمه

والعمل على احياء النفوس ونهضتهم او كان اهم اثر تركه محمد عبده هو الاصلاح الديني ، وقد تناول ذلك الاصلاح نقطتين هامتين ، اولها اصلاح الأزهر وثانيها اصلاح المحاكم الشرعية .

أما عن الأزهر فقد تناول الفاعلية الادارية والصحية والخلقية وخاصة بعد ان بدأ دروسه في الأزهر في مايو سنة ١٨٧٧ - كما سبق الاشارة الى ذلك وبمخصوص المحاكم الشرعية فقد تناول تنظيمها ورفع وظائفها وأنشأ مدرسة للقضاء الشرعي .

وكان اثر الامام محمد عبده في الحياة الدينية في مصر واضعاً ، فعمل على تفسير القرآن الكريم فوضع تفسير جده عم وسورة البقرة وغيرها ، وكتب ذلك التفسير بروح الاغية وعلمية ولم يقع في الاخطاء التي وقع فيها من سبقه من العلماء ، فاتبع طريق المطلق ولم ينظر الى تلك الامساخ التي لازمت تفسير للقدمي من العلماء .

ومن احسن مؤلفاته كتاب (الاسلام والنصرانية) وقد كرس الامام محمد عبده جهوده في هذا الكتاب في الدفاع عن الاسلام امام مزاعم المسيحيين أمثال ريفان ، و د هانوتو ، وغيرهما ممن أخذوا يهاجمون الدين الاسلامي تمهيداً للاستعمار مستغلين في دهاويهم بالانحطاط الذي المسلمين لها ونهم في امور دينهم ، وأثبت في ذلك الكتاب أيضاً اصول الاسلام وعلاقته بالحضارة مستعرضاً تاريخ المسلمين الحافل بالخدمات التي أدوها للعلوم والمعارف بأنواعها .

ومن اهم الجهود التي قام بها الامام محمد عبده انه عمل على تصفية الدين بما يعتقد الناس من الترهات التي الصقت به ، وجعل قاعدته في ذلك أن للعقل مقياس الدين ، فكل ما لم يتفق مع العقل من تفاسير السابقين اعتبره دخيلاً

لا يستحق البقاء وكان جل بجروده في ذلك موجها فيما يختص بالعقائد ، فحمل حملة صادقة على مسائل الأولياء والتذوور وأن مثال هذه العاقوس مما هو دخيل على الإيمان بالله .

وهكذا شهد عصر اسماعيل طائفة من رجال الدين ممن كرسوا حياتهم للدفاع عن الدين الاسلامي وتلقيته من الدخلاء ومن تلك الفئة التي كانت تتخذ من الدين وسيلة للمداهنة وبجاءلة الأعيان ، وعملوا على نشر الرهي الديني بين طبقات المجتمع المصري ، وعلى رأس هؤلاء العلماء — كما رأينا — الشيخ مصطفى الهروسى ، والشيخ محمد المهدي العباسي وساهم السيد جمال الدين الأفغاني مساهمة فعالة في تلك الحياة الدينية ، كما كان الامام محمد عبده ممن لهم فضل كبير في هذا المجال .

الدوسة :

بالرغم من الجهد الذي بذلها العلماء في عصر اسماعيل لتلقيه الدين من اللواتب التي ظلت راسخة في عقول بعض الناس فقد رسخت في أذهان بعض العلوانف الدينية من الغرائب ما حارت فيها العقول وأصبحت عادة متبعة تقام في كل عام في الاحتفال بالمولد النبوي الشريف تلك هي « الدوسة » .

ويقول « فارمان » Farman أنه لم يعرف شيء من التحديد عن أصل « الدوسة » ، بينما سمع هو شخصيا في القاهرة بعض أحاديث شفهية عن القصة التي تقول :

أنه في حوالى القرن للعاشر كان أحد الشيوخ في طريقه حودته الى القاهرة بعد تأدية فريضة الحج ، وعندما أراد دخولها حجوزوه داخل أسوار المدينة

بمحجة أنه لم يقدم للدليل المادى والاسمائى القويّة على قوة إيمانه ولم يظهر من الصفات ما يؤهله للمركز الدينى الكبير الذى كان يشغله ، وقيل له ؛ أنه اذا كان فعلا يستحق أن يكون شيخا له مكانته فعليه أن يقدم الدليل على ذلك — فأمر أن يحضروا عددا من الوجاهات للفارقة ويضعونها على الأرض فى صورة مترابطة ، ففعلوا ، ومر الشيخ فوقها راكبا جواده دون أن تكسر منها واحدة .

وكان بين الحاضرين الذين جاءوا ليهامدوا مدى قوة الشيخ الدينية كثير من النساء اللاتي — من وقع المعجزة التى شاهدنها بأعينهن — دفعن بأطفالهن أمامه ، ومر الشيخ فوقهم ممتطيا جواده ولم يمسهم أذى ، وعندئذ فتحت له أبواب المدينة وعندما دخلها ، رمى الناس بأنفسهم على الأرض فمر الشيخ فوقهم أيضا ولم يمس أحد يسو ، وكانت تلك المعجزة تتكرر كل عام ، حتى أصبحت جزءا من الاحتفالات الدينية . والواقع أن تلك تمهنة بها من الغرابة مما لا شك فيه ، وبالرغم من ذلك فقد اعتقد الناس فيها وأصبحوا يعارضونها كل عام أثناء الاحتفال بالمولد النبوى الشريف فى أحد الأماكن الخالوية الفصيحة ، حيث تقام الخيام ، وفى كل خيمة تجسد أحد المشايخ ، ومعه أتباعه من الدراويش ، وبين هذه الخيام توجد خيمة خاصة بالحديدوى ، وأخرى لرجال البلاط .

وما هو د بتر ، Butler أحد رجال البلاط فى عصر اسماعيل ، والذى كان يحضر تلك الاحتفالات الدينية مع اسماعيل ، يصف لنا تلك العادة الغريبة مبديا دمشق تلك الاحتفالات التى كان يحضرها الحديدوى بنفسه فيقول :

كانت تقام تلك الاحتفالات كل ليلة لمدة أسبوع ، فيها يأتي المسلمون من كل مكان لرؤية أصدقاءهم ولدى محضروا حلقات الذكر ، وتأتى الدوسة ،

في اليوم الأخير . وكان جهود الشرطة يحفظون النظام في ذلك المكان ، ويمنعون الناس من الارتفاع داخل المكان الفضيح ، الذي يواضع حوالي ٣٠ باردة ، وكانت تمتد على طول الطريق قطعة من الحصى عرضها عشرة أقدام ، وعلى تلك (الحصى) ينام الدراويش ووجوههم مغطاة على الأرض لكي يمر شيخ الطائفة السعدية فوقهم ممطيا جواده .

وحوالي الساعة الثانية عشرة صباحا يصل الحديري إلى مكان الاحتفال ، ويجلس في خيمته ، وهناك يبدأ الاحتفال .

وفي الليلة التي تسبق ذلك الاحتفال ، يقضى شيخ الطائفة للسعدية الليل في تأدية الصلوات والأعواد المعجزة التي تعرف تحدث في اليوم التالي ويظل كذلك حتى يصلي صلاة الظهر في يوم الاحتفال ، وعندما ينتهي منها يركب جواده ويذهب إلى مكان الاحتفال حيث يوجد ما لا يقل عن خمسة آلاف شخص ينتظرون قدوم المركب الكبير وبعد اعطاء إشارة معينة يبدأ الحاضرون في « تمثية » غير واضحة تعلن قدوم مركب الدراويش الكبير تمتدده الأعلام الخضراء والحمراء وكتب عليها آيات من القرآن الكريم . وكان البعض يلبس ملابس خاصة ، والبعض الآخر قد حلقوا رؤوسهم وتركوا بها خصلة من الشعر ، وطائفة أخرى تحمل شعورهم حتى أكفانهم ، والبعض الآخر عارى الجسم حتى منتصفه تقريبا ، وهم جرد وصول ذلك المركب تبدأ الحركات المذكور حتى تخور قواهم ويخرج من أفواههم الزبد مثل الجافين ، فلا يستطيعون الوقوف على أقدامهم دون مساعدة ، والبعض الآخر يعزق « رقعا بين » بأسفانه وياكلونها بشرامة ، وعلى كل حال فالجميع يأتون حركات جنونية ، ويساعدتهم في ذلك ما يتعاطونه من (الحشيش) وكان منظرهم مفرعا ومشيرا ، مما دعى

« رجال البلاط » - الذين كانوا يجلسون في الخيمة الخاصة بهم - يتابعون ذلك المنظر باهتمام بالغ.

عندئذ يأخذ كل منهم مكانه ، وعندما تعطى الإشارة ، يسقطون فجأة على الأرض ، ووجوههم منقطعة على الحصير ، ويحضر أحد المشايخ لكي يتأكد أن كلا منهم بجانب الآخر تماما كأنهم يكونون جسدا واحدا ، وحتى لا يفوت فراخ بين أجسامهم ، وكانوا يرددون بين آن وآخر . الله . الله . وكان مرافقيهم يضعون نعالهم تحت وجوه الراقدين على الأرض ، ويقربون أقدامهم بعضها بجانب الأخرى ليجعلوا من تلك الاجسام قطعة واحدة متساكة يدوس فوقها الحصان ، الذي يجب أن تكون خطواته بهيئه عن الرأس واقسام ، وتأخذ الحركة في المسكون ، ويضعون الرؤوس فوق أيادهم المشابكة ، ولكن يصدر منهم أنين مفرح ، وبعد ذلك يأتي الحصان حاملا شيخ للدر ويش أو بالأحرى شيخ الطائفة السعدية ، الذي كان يلبس عمامة خضراء كبيرة وعلى جانبيه رجلان يمسك كل منهما باجم الفرس واثنان آخران يسندان الشيخ ، الذي تكون هيئته مغلقتان ، ويتمايل يميناً وشمالاً وكأنه في غيبوبة ، وأمام الحصان مباشرة يجري رجل آخر فوق تلك الاجسام الراقدة وأمامه اثنان آخران ، يتحركان بسرعة ويصرخان لأعلان قدوم الشيخ ، ولكي تستعد الاجسام لكي يمر الشيخ فوقها . وكان الشيخ ضخم الجسم ، وكذلك كان الحصان كبير الحجم فياله من وزن مفرح تتحمله اجسام الراقدين .

ويقول بنار ، Butler ، أن بعض الناس قد أخبروه بأن الحصان لا يضع أرجله فوق الاجسام مباشرة ولكنه يمر فقط بينهم ، ولكنه يؤكد أنه رأى بنفسه أن تلك الاجسام كانت متلاصقة جدا حتى أن الحصان لا بد وأن يدوس

فوقها ، ورأى كذلك استسلام الأجسام الخفيف ، وفتنخاع العظام
وتعلق الأعضاء ويتهشم من يتشمم فما يصاب بأذى إلا من قل لإيمانه أو
ثقلت كفة آثامه ، على ما هو في اعتقادهم الذي ورثوه عن الجاهلين .

ويستمر الحصان في سحق الأجسام تحته ويظل الدراويش ساكنين لحظة
بعد سروره ويتحمل الجميع للصدمة الأولى في صمت ، ويعتبرون ذلك دليلا
على قوة إيمانهم وبعد ذلك يمسأول الجميع للمروض ، ويصدر أنين خفيف ،
وبعضهم يصرخ بشدة ويستقل بعد ذلك مفضى عليه . لأنه لمنظر مؤلم ، لأنهم
أنصاف أحياء ، عيونهم جاحظة ، ففهم من تعظم فكبه وهذا متدلى اللسان ،
وذلك يندفع إلى الامام ، من شدة الألم . وأن الألم الشديد الذي يراه الإنسان
أمامه وتلك الوجوه السمراء التي تبيض من شدة الألم تجعل الإنسان وكأنه
مرضى من الفزع والإشفاق على هؤلاء البؤساء .

وسرعان ما يأتي اتباع الطائفة السعدية يأخذون الضحايا بعيداً عن مكان
الاحتفال ، بل بعيداً عن القاهرة نفسها ، فيدفن الموق سراً ولا يعلم أحد عددهم
حتى لا تقرب المعجزة شائبة . وعلى هذا فقد كانت الناس تعتقد أنه لم يمس
أحد بسوء وذلك ليس الطريقة السعدية المطلسم لا يصاب أحد منهم بشيء
ما يشوم .

وبعد أن يمر شيخ الطائفة السعدية فوق الأجسام يرجع من طريق آخر إلى
خيمة الخديوي حيث ينزل من فوق حصانه ويتمم بكلام غير مفهوم ، ولكن
لا يحسن أي أحد من رجال البلاط ، استقباله ، وعند ما يعود مرة ثانية
للميدان يتجمع حوله جموع كبير من الناس متلفين للشيخ المبروك ،
ويقبلون يده أو يد كل من يستطيع لمسه .

وفي الوقت الذي كان يدهى فيه بعض الناس أن الحصان لا يوجد به رجله (حدوة) من الحديد فإن ذلك الادعاء كان كاذبا فقد كانت تغطي طبقة من الحديد حوافر الحصان تماما وكان الخديوي إسماعيل لا يملك السلطة - على حد قوله - لإبطال تلك المادة القديمة التي أصبحت راسخة في العقول ، فقد كان يخشى من أهلها إثارة الشعور الديني ضده وكان يعبر عنها الخديوي بقوله : « إنها محل خيف وأنا أخجل منها شخصياً » .

ولكنه كان يعتقد أن الذي ينتج من تلك العادة بعض هروح سطحية فقط ولكن ديتلر ، أخبره بما رآه بنفسه من تألم هؤلاء البؤساء وعذابهم ، وأخبره أيضاً بما في حوافر الحصان من حديد ، حيث كان الخديوي يعتقد غير ذلك .

وكان الخديوي يقول : « إنني إذا أبطلت (الدوسة) فإن الناس سوف يقولون أن ذلك قد تم تحت للضغط الأوربي وليس بدافع من رغبتي » . وكان يريد بذلك أن يعطوه الفرصة حتى يستطيع إلغاء تلك العادة في المستقبل . كذلك قال الخديوي أنه أرسل أربعة عشر طبيباً للاستفسار عن الجرحى ، ولكن الأطباء المصريين والأجانب ، لم يستطيعوا معرفة أى شيء عنهم فقد استخفهم للدراويش بعيداً عن أعين الناس .

وقد ولفت بشاعة (الدوسة) درجة كبيرة حتى أن جريدة (النيوس) الإنجليزية نشرت مقالا نددت فيه بتلك العادة المتعددة ، وانتقدت - كذلك - حضور الخديوي ، ذلك الاحتفال .

واعترض الخديوي بأنه لا يستطيع أن يعمل على إلغاء (الدوسة) ما دام

الشيخ البكري على رأس الدراويش ، وأنه لا يستطيع أن يفعل ذلك ، مجرد توليته الحكم خوفاً من إثارة الجمهور الديني ضده .

ويقول الخديوي في حديثه مع « بترل » Butler :

(لقد وقع حادث غريب ، فأنت تعرف أنني صممت على إلغاء (الدوسة) هذا العام وأن الشيخ البكري لم يكن مضى على وفاته الكثير ، حسناً ، إن الشيخ الذي امتطى بجواده وسار به فوق أجسام الناس لعدة سنوات قد لفظ الآن أنفاسه الأخيرة . إنها مسألة عجيبة حقاً) ، واستمر الخديوي قائلاً : (وهناك شيء آخر أهيب من ذلك هو أن الحصان الذي كان يستخدمه الشيخ البكري أصبح مريضاً جداً ، ومن المحتمل أن يموت بين آن وآخر ، .

وكان يقصد الخديوي بذلك أن هذه عوامل سوف تساعد على إلغاء (الدوسة) . واستشاور الخديوي رجال الدين الذين كانوا مصنفين في إيجاباتهم رغم اعترافهم بأن (الدوسة) ضد الدين الإسلامي ، ولكنهم كانوا يخشون الناس أيضاً ، وعمل الخديوي على نقل مكان الاحتفال بالمولد النبوي الشريف من بولاق إلى العباسية حتى يكون في ذلك قضاء على الاعتقاد القديم . وبالرغم من كل ذلك لم يتمكن الخديوي من إلغاء (الدوسة) التي ظلت تقام حتى أواخر عهده ، وكانت الصحف تنشر أخبارها .

موارد الانتفاخ على المساجد ورجال الدين :

نظراً لأن بعض المساجد والمكاتب الصغيرة كان قد تخرّب في أوائل عهد إسماعيل بحكم مصر ، فقد أمر بوقف لإيراد عشرة آلاف فدان من الأقطان المتروكة والمستهجدة في الديرية وذلك للعمل على عمارة المساجد والمكاتب وحفظاً لأقامة الشعائر الدينية ومنع تلك المساجد من الانهيار .

كذلك كانت الحكومة في عصر إسماعيل تعمل دائماً على ترميم التكايا
وتعميرها وذلك لإيواء الفقراء والدرأويش - فمثلاً نجد إسماعيل يصدر أمراً
إلى محافظ مصر (القاهرة) لكي يعمل على إيجاد منزل يصلح لإسكان
فقراء ودرأويش لتقصر عليهم وذلك بناءً على العريضة المقدمة من شيخ
تلك التكية .

وهذا وكيل ديوان الداخلية يرسل إلى الخديوي قائلاً : « إن شيخ تكية
السلامية يشكو أن التكية مقفلة لكونها خراب وأن الدرأويش متضررون لهذا
السبب » . ويطلب من الخديوي العمل على ترميم تلك التكية المذكورة ،
حيث قد مضى عليها وقت طويل وهي على ذلك الحال .

وفي رسالة من إسماعيل سليم فاخر الجهادية إلى المعينة السنوية بمعه يطلب صرف
ثمانين ألف قرش تعويضاً عن بعض الأماكن الملحقة بالتكية الرفاعية للكائنة
ببولاق والتي استولت عليها الحكومة لإقامة « وابور طحين » ، ويوضح في
رسائله أن عدم صرف هذا المبلغ سوف يحطل إقامة شعائر التكية ، لأن إيس
للتكية وارد محدود به ما هو لازم وضروري .

هذا عن المساجد والتكايا ، أما عن رجال الدين أنفسهم فقد تقدم عليهم
الأزهر إلى الشيخ العباسي شيخ الجامع الأزهر و « فقي ، السادة الجفنية
يطلبون منه العمل على حصر ما هو مرتب قديماً وحديثاً لأهل العلم ، من
مرتبات ومعاشات ، وبدل كسأوى مما انحل عن أربابه وما هو باق
للموجودين منهم وربطه باسم هذه الطائفة على الدوام والاستمرار ، وذلك بأن
يقول ما كان يتقاضاه العلماء في حياتهم إلى الأولاد والمذكور لهم من بعدهم أي
ما عهد بآبائهم إذا ما كان بعض ذلك يكفيه ويقوم بعاشه مع أولاده وأخوته والأ

يترتب له منه بقدر ضرورة معاشه والباقي ينتقل لمن يوجد مستحقا من العلماء
أما من لم يخلف ذكورا أو خلف لكنه لم يكن بهذه الصفات فينتقل لجميع مرتب
والده لمن يستحقه سواء من هذه الطائفة واحدا أو أكثر وأن يكون الاجراء
بمعرفة شيخ الجامع الأزهر ، ومن خلف منهم طفلا فأكثر يعامل معاملة الكبار
من الأولاد في ترتيب مرتب والده له ، حتى يبلغ ، فاذا كان لا شغل له الا العلم
استدام له ذلك . والا أخذ منه ورتب لغيره من المستحقين بنفس الطريقة
السابقة وبلغ مقدار ما تحمل عن العلماء من سنة ١٨٦٥ حتى سنة ١٨٧١ مبلغ
١٦٧٠ جنيفيا سنويا تقريبا ، وقد وافق اسماعيل على طلب العلماء وأمر بتوزيع
تلك الأموال عليهم بعد إعطاء حق الورثة ، على أن يقوم شيخ الجامع الأزهر
بتوزيع ذلك بنفسه بما يراه موافقا .

وبالرغم من تعدد المرتبات لرجال الدين فقد سلك بعض العلماء مسلكا شائنا
فقد قام أحد علماء دمياط بالاختلاس وأساء معاملة الناس وأغضب أموال
المجزة ، والضعفاء وجهات الأوقاف بما أدى إلى تشكي الكثر يرون منه وقد كان
يتخذ من أحد الأجانب ظهرا له وحاميا ويحركه ويغيره بالافتراء .

أما عن شيخ الجامع الأزهر نفسه فقد كان يتقاضى مرتبا قدره اثني عشر ألفا
وخمسمائة قرش في السنة بالإضافة الى ثلاثة آلاف وثلاثة وخمسين قرش قيمة بدل
كسوة بالإضافة إلى التعيينات السنوية الآتية التي كان تصرف له وهي :

عدد	
١	صابون بالقنطار (جميعه قنطار واحد)
٥	مسلى بالقنطار (جميعه خمسة قناطير)
١	سكر كسر بالقنطار يستعوض بسكر و ابورى قنطار واحد
٣	صل ابيض ثلاثة قناطير
٥	سهرج خمسة قناطير
١	جمع اسكندري اصفر مشغول بالقنطار، يستعوض بجمع من مئتك قنطار واحد
١	بن قهوة بالقنطار — قنطار واحد
٦٠	حطب رومى بالجملة — ستين جملة
٢٦	قح بالاردب — ستة وثلاثين اردب
٢٤	فول بالاردب اربعة وعشرين اردب
٥٠٠٠	بن ابيض بالاقه — خمسة الاف اقه

فكون الجملة ١١ صنف .

كما سبق يتضح موارد الرزق لرجال الدين في عصر اسماعيل ، وكيف كانوا يحصلون عليها حتى تضمن لهم الحكومة أرزاقا معينة معينهم على شق طريقهم في الحياة وتأدية رسالتهم على الوجه الأكمل .

وبازهاد احتكاك مصر بأوروبا ابتدأ العلم الاوروبى والتقليد الغربى يزاحمان للثقافة الاسلامية ونتيجة لذلك تأثرت الحياة الدينية بتلك التطوروف الجديدة ، وبعد أن كان المصريون يفزعون من أن يحتكوا الى غير قوانين الاسلام لان الحكم بغير ما أنزل الله كفر صريح فى القرآن . أصبحت القوانين تؤخذ من تشريع أوروبا ولا يرى المصريون حرجا فى أن يحتكوا اليها أو يخضعوا لها وافقت

الفقه الاسلامى أم لم يوافق، وما كان ذلك الا خضوعا لحكم الظروف الاجتاهية
ونتيجة للاحتكاك بأوروبا .

وعندما اشترك الاجانب في الوزارة المصرية في العام الاخير من حكم
اسماعيل وذلك سنة ١٨٧٩ عند العلماء عدة اجتماعات مع الاعيان وذلك لامانة
الكرامية الدينية ضد الوزراء الاوروبيين، وتجاوزوا ضماها أنه صدق المسيحيين.
وهذا يوضح لنا مدى الوعى القومى بين طبقة رجال الدين بعد أن كان كل
منهم لا يعياً الا بالثمنون الدينية فقط دون الدينية منها .

تلك هى طبقة رجال الدين في عصر اسماعيل والتي تاركتها يد التغيير والتطور
بحكم الظروف الاجتماعية التي طرأت على المجتمع المصرى في ذلك الوقت بعد
أن كانت فئة جامدة في مكانها لا تتغير بمرور الزمن ، فاضطرتهم الاحداث إلى
السير في ركاب التطور مع الزمن .

الفصل الثامن

طبقة الأفندية والطبقة الحاكمة

أولاً : طبقة الأفندية

من هم الأفندية :

نقصد بالأفندية تلك العاقبة من طبقات الشعب - في عصر اسماعيل - والتي كانت تتكون من الشباب الذين نالوا قسطاً من التعليم في مصر ثم أرسلوا إلى الخارج لإتمام تعليمهم والحصول على الدرجات العلمية من دول أوروبا خاصة ، كي يعودوا إلى بلادهم مزودين بكل جديد ولكي يستخدموا تلك المعرفة الجديدة لصلحة البلاد .

ولكن هؤلاء الشباب أو السواد الأعظم منهم ما لبثوا أن تأمروا بالبيئمة الأجنبية وعند هودتهم إلى بلادهم ، حاولوا الظهور بمظهر جديد يختلف عن المظهر الذي كانوا عليه قبل سفرهم إلى الخارج ، فقلدوا الأجنبي في كل شيء ، في المأكل والمشرب والملبس ، وساعدتهم في ذلك ظروف معينة ، منها أن اسماعيل نفسه ، كان يهدف إلى ادخال مظاهر الحضارة الأوروبية في البلاد ، فكان يقيم الحفلات الراقصة تشبهاً بالإوروبيين وأحضر المشايخ والمطربين والمطربات من الخارج لكي يعملوا في مصر ، كما حاول ادخال كل ما هو أوروبي في البلاد .

وتلك الطبقة التي نحن بصدد الحديث عنها - وهي طبقة الأفندية - كانت تعمل على تقليد الأجنبي وخاصة الأوروبيين في كل شيء ، مثل شرب الخمر

والسهر في الاماكن العامة ، واستخدام بعض الكلمات الاجنبية أثناء الحديث
 وهم بذلك أخذوا من الاجاب العادات السيئة ، والمصرفوا عن مجاراتهم في
 التقدم بالبلاد حتى تصل إلى مصاف الدول الأوروبية ، وفي هذا الفاصل
 سأحاول مناقشة التصرفات التي كانت تقوم بها تلك الطبقة مما يتعارض مع
 مصلحة البلاد .

ولكن يجب قبل أن نتحدث عن تلك الطبقة والدور الذي قامت به في
 الحياة الاجتماعية في مصر في عصر اسماعيل - يجب أولاً التعرف على أول عهد
 مصر بالبعثات وكيف استمر ارسال تلك البعثات إلى الخارج حتى عصر
 اسماعيل . حتى نستطيع أن نكون صورة صادقة عن هؤلاء المبعوثين ،
 والظروف التي جعلتهم يندفعون في تيار تقليد الأوروبيين دون تمييز . وبذلك
 نتعرف على الدوافع التي جعلتهم يسلكون ذلك السبيل . والواقع أنهم عندما
 فعوا ذلك فقد أخذوا عن دول أوروبا الامادات السيئة فقط ونقلوها إلى بلادهم ،
 وبأغرا في ذلك إلى أبعد الحدود .

تاريخ ارسال البعثات إلى أوروبا قبل عصر اسماعيل :

لما رأى محمد علي أنه في حاجة إلى أفاس مصنعين في العلوم الرياضية
 والطبيعية واصول القرية وترتيب المدارس والدراسة ، أخذ يرسل البعثات
 إلى الخارج وخاصة إلى أوروبا لكونها مقر تلك العلوم في ذلك الوقت ،
 فقد نقلت الكتب القديمة إلى لغاتها وضمت إليها ما ألف من رجالها بلغتهم
 فاحتكرت العلوم .

وغادرت البعثة الأولى مصر في مايو سنة ١٨٢٦ ، وقد مكثت تلك البعثة
 في أوروبا ثمان سنين وتسعة أشهر ، ووزعت على عدة دول ، وكاتب من

رجالها العلامة الفاضل المرحوم رفاة بك ، وكان عدد تلاميذها ١٢٧ تلميذا منهم أولاد الذوات ، والعمد والآهالى من المغرب والأتراك والشراكسة وبعض الروم والأرمن من أولاد المستخدمين منهم في الحكومة .

وفي سنة ١٢٥٢ هـ (١٨٣٨) أرسل ١٣ تلميذا أقام بعضهم ٨ سنوات والبعض ١١ سنة ، وفي سنة ١٢٥٤ هـ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٢٥٩ هـ أرسل أفراد بلغوا ٢٧ تلميذا ، وبمجموع هذه الرسائل ١٧٧ تلميذا ، صرف عليهم ١٧٤٠١٢٣ جنيبيا وبحسب اختلاف مدة إقامتهم ، اختلفت مقادير ما خص للتلميذ منهم ، ففي البعثة الأولى تكلف للتلميذ ٥١٨ جنيبيا ، وأما البعثات الأخرى فانها مختلفة ، فمنهم من أقام ١١ سنة فتكلف ٩٤٩ جنيبيا ومنهم من أقام ٢١ سنة فتكلف ٣٤٢٥ جنيبيا ، وآخر أقام ١٩ سنة وتكلف ٢١٠٧ جنيبيا ، وعلى ذلك فان المصروفات اختلفت حسب مدة كل منهم في البعثة .

وفي سنة ١٨٤٥ أنشئت في باريس مدرسة مصرية لتعليم الشباب الوافدين من مصر ولكنها ما لبثت أن أغلقت في سنة ١٨٤٨ .

وفي نفس السنة (١٨٤٥) أرسلت البعثة الخاصة التي كان منها حسين بك وعبدالحليم باشا انجملا محمد علي ، وكانت تتكون من ٧٠ مهنونا ، منهم العلامة علي مبارك شيا وكانت بالطبع في فرنسا وبلغت نفقاتها ٩٤٦١٥ جنيبيا .

واستمر محمد علي في ارسال الرعثات وخاصة إلى فرنسا ، ولكن عدد المبعوثين أخذ يقل شيئا فشيئا ، ويقدر عدد المبعوثين في عهد محمد علي حوالى ٣٠٠ طالب وانخفض هذا العدد إلى ١٩ في عهد عباس ، ١٤٥ في عهد سعيد .

وهكذا فان طبقة الأفندية ، كانت موجودة قبل عصر اسماعيل ، منذ

جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر ومعها العلماء الفرنسيين ، هؤلاء العلماء الذين كانوا من العوامل التي جعلت محمد علي يرسل البعثات إلى دول أوروبا وخاصة فرنسا ، وجاء هؤلاء المبعوثين إلى مصر بعد أن مكثوا سنين طويلة خارج بلادهم حتى أن بعضهم أقام في الخارج ما يزيد على العشرين عاما ، وكانت تلك المدة كافية لكي يتعلمهم يهودون إلى بلادهم وقد تأثروا بدرجة كبيرة بالعادات الموجودة في تلك المهدن الأوروبية التي أقاموا بها أثناء دراستهم بالخارج . ونقلوا تلك العادات معهم إلى مصر ، فقلدوا الأوروبيين في كل شيء ، وحاولوا أن تكون معيشتهم في مصر على نط تلك الحياة التي عاشوها في الخارج ، وبالتالي في ذلك إلى أقصى الحدود فشرروا الخمر وأقاموا الحفلات العامة ولبسوا الملابس الأفرنجية ، ولم تخل أحاديثهم من بعض الكلمات الأجنبية .

وجاء عصر اسماعيل وكان يعمل على ادخال مظاهر الحضارة إلى مصر فزاد من ارسال البعثات إلى الخارج ، وخاصة إلى أوروبا ، وبالتالي زاد عدد أفراد تلك الطبقة وهي طبقة الأفندية ، الذين أخذوا يقلدون الأجانب .
دون تمييز .

ازدياد ارسال البعثات إلى الخارج في عصر اسماعيل :

جريا على عادة اسماعيل في التقبيل بدول أوروبا ، فإنه أخذ في زيادة عدد المبعوثين إلى الخارج وخاصة مدن أوروبا ، وهؤلاء تأثروا كثيرا بما رأوه في تلك البلاد من عادات ، وسبب ذلك أن المبعوثين في عهد محمد علي كانوا من الطبقة المتقدمين في السن . فلم يكن أرب البيت الغربية فيهم مثلما كان في عصر اسماعيل ، حيث أنهم كانوا شبانا في نحو العشرين من همم ، أودون ذلك ، الأمر الذي جعلهم يتأثرون بسرعة بالجو المحيط بهم ، والأكثر من ذلك أنهم

حاولوا نقل ذلك الجو إلى بلادهم .

وهكذا ، يمكن القول ، أن طبقة الأفندية ، أنه تكونت بشكل فعال في عصر اسماعيل أكثر من أي عصر قبله ، وبالطبع ، كان ذلك نتيجة طبيعية لزيادة عدد المبعوثين إلى دول أوروبا ، وإلى كون هؤلاء المبعوثين من الشباب .

وكانت أهم الدول التي أرسلت إليها البعثات في عصر اسماعيل هي فرنسا ، وإنجلترا ، وإيطاليا وكذلك بعض دول أمريكا الجنوبية وكذلك أفريقيا . ولكن أكثر الدول التي أرسلت إليها تلك البعثات هي فرنسا بمسبدها المختلفة وخاصة باريس . وفيما يلي جدول يبين عدد المبعوثين في كل سنة من سنة حكم اسماعيل :

السنة	المبعوثون في الخارج	المستجدون	الجملة	عدد الذين حضروا	الباقون
١٨٦٨	١٧	٢٨	٤٥	٤	٤١
١٨٦٩	٤١	٤٣	٨٤	٢	٨٢
١٨٧٠	٧٦	٠	٠٠	٠٠	٧٦
١٨٧١	٧٦	١٨	٩٤	١	٩٣
١٨٧٢	٩٣	٢٨	١٢١	٢	١١٩
١٨٧٣	١١٩	٥	١٢٤	٥٢	٧٢
١٨٧٤	٧٢	٦	٧٨	٢٠	٥٨
١٨٧٥	٥٨	٣	٦١	١٧	٤٤
١٨٧٦	٤٤	٥	٤٩	٧	٤٢
١٨٧٧	٤٢	٥	٤٧	٣	٤٤
١٨٧٨	٤٤	١٣	٥٧	١٨	٢٩
١٨٧٩	٢٩	٣	٤٢	٧	٣٥

من الجدول السابق يتضح زيادة عدد المبعوثين في السنوات الأولى لحكم اسماعيل وان تلك الأعداد ظلت تقل في السنوات الأخيرة من حكمه بشكل ملحوظ . فمثلا نجد أن عدد المبعوثين سنة ١٨٦٩ كان ثلاثة وأربعون طالبا في الوقت الذي أرسل فيه في سنة ١٨٧٩ ثلاث طلاب فقط ، ويرجع ذلك إلى الارتباك المالي الذي حدث في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل والذي أدى إلى الاخلال بجميع مرافق الدولة .

ويكاد يجمع الباحثون على أن عدد الطلبة الذين أرسلوا إلى دول أوروبا تحت حكم اسماعيل ١٧٣ طالبا وبلغت نفقاتهم ٥٧ ر ٦٣ جنيفيا . اللهم الا الشيخ علي يوسف الذي ذكر في خطابه الذي ألقاه بالمؤتمر المصري حيث قال ان عدد هؤلاء المبعوثين كان ١٥٥ فقط وأيده في هذا الرأي السيد عبد الله النديم الذي قدر نفقات تعليمهم بمبلغ ١٣٧ ر ٨٦٦ جنيفيا .

وعلى ذلك فبالرغم من أن عدد المبعوثين إلى أوروبا تحت حكم اسماعيل كانوا أقل عددا من هؤلاء الذين أرسلوا في عهد محمد علي ، فإن هؤلاء الشباب الذين عادوا من أوروبا في عصر اسماعيل كان لهم طابعها مميزا يميزهم عن غيرهم بشكل واضح ، أكثر من هؤلاء الذين عادوا من أوروبا في عهد محمد علي ، وقد يرجع السبب في ذلك .. كما سميت الإشارة .. إلى أن معظم طلبة البعثات في عهد محمد علي كانوا من المتقدمين في السن ، بعكس هؤلاء الذين ارتادوا أوروبا في عصر اسماعيل فقد كانوا من الشباب اللذين لم يتجاوز معظمهم العشرين عاما ، وهذا كان له أثر فعال في سرعة تأثرهم بالعادات الأوروبية؛ فملدوا الأوروبيين وبالغوا في هذا التقليد حتى كانوا عرضة للفتنة من ذوي العقول الفاهية وخاصة السيد عبد الله النديم .

الأفندية والمباينة في تقليد الأجانب :

لقد اشتهر عن (الأفندية) في عصر اسماعيل أنهم كانوا يقدون الأجانب دون مراعاة ظروف البيئة التي نشأوا بها وترهوا على أرضها، من ذلك مثلا أولئك الذين تلقوا دروسهم في الخارج وعندما عادوا إلى بلادهم - لكي يعطيستوا ما قاموا بدراسته في دول أوروبا لكي يفيدوا به أوطانهم - فانهم كانوا يؤدون ما تعلموه كما سمعوه. (ولا يراهم فيه النسبة بين مشارب الأمة وطباعتها وما عرفت عليه من عاداتها فيستعملونه على غير وضعه إهدم عن أصله وطوهم بمحضه عن ماضيه وغفلتهم عن آتية، يظنونهم على ما بلغهم هو السكال لكل نفس والحياة لكل روح فيرومون من الصغير ما لا يرام الا من الكبير وبالعكس غير ناظرين الا إلى صور ما تعلموه ولا مفكرين في استعداد من يعرض عليهم وهل يكون له من طباهم مكان يحمده أو يزيدها على ما بها أضعافا وما هذا إلا لسكونهم ليسوا أربابها وإنما هم لها نقلة وحمل).

من ذلك يهين أنه حتى العلوم التي درسوها لم يحاولوا الاستفادة منها على الوجه الصحيح الذي يفيدون به وطفهم ، بل كانوا ينقلون ما سمعوه دون تصرف ودون مراعاة ظروف بيئتهم .

وكانت توجد طائفة منهم تجارى في مسمار الملاهي جريا على عاداتهم في تقليد الاجنبي وترويج تجارته بهما طيهم خمرة المتفرعة ، كما لعبوا الميسر أيضا فلهبت بهم أيدي الحوادث وأصبحوا أذلاء بعد أن كانوا أحرار .

ويتحدث السيد عبد الله اللنديم عن تلك الحالة فيقول :

(أنه لو لم يجد فينا الاجنبي استعدادا لتقبل كل ما يعرضه علينا مما خفى ضره تحت شعارات الحسين مارحت تجارته ولا ترك وطنه العزيز وشده عنه الرحال ،

فلذئذ الحقائق ولنعمير بتقلبات الايام وصرورها ونعمتد لواء العزم على تغيير
الخطا قبل أن يتسع الخرق على الرافع . عجبنا لنا لم لا تقتدى بمن خالطناهم
السنيين العديدة ونطبع بطلبهم الحميدة المؤسسة على تعزيز وطنهم مهما شطوا
عنه والزود عن حقوقهم والمحافظة على عوائدهم ودينهم ولغتهم والتمسك
بمروءة الوفاق وغير ذلك مما ضمن لهم الفخر علينا ونحن نرتع ونلعب مفرطين
في اتساع الشهوات وتضييع الاموال ولتعدس بنا الحالة احيانا لاقتراض
الدراهم من أحدهم فيصرف لنا من خزائن كرمه ما لا يفوته تخليده في بطون
الأوراق (الكيميالات) مع أخذ الاحتياطات اللازمة على حقوقه وتسجيل
ما يراه مناسباً له من الربح فتشئ عليه ونخرج من عنده وآخر دعوانا أن الحمد
لله والشكر لهذا الخواجه الكريم ، وبعد أن تخرج نذكر أيام الحظ والبال
اللهو ، فلا يسعنا إلا التوجه (إلى الخواجه هول مثلاً) صاحبنا القديم الذي
جمعت نهارته من الفيند اللذيذ والشمبانيا العال والبيرة اللطيفة ما ساب أمورنا
فتلعب هناك أحشائنا ببعض جرعات ثم أتركه فاصدين قهوة (فلان) المشهوره
فلا نستطيع تسليم الخواجه ساعتنا حتى نوفيه حقه ولا نزل على هذه الحال
والديون تراكم علينا حتى يباع ما امتلاكه ، وقس على ذلك ما يعجز عن تسطيره
اليراع فليستيقظ الغافلون وليتذكر المتذكرون والاممى يستقيم الظل
والعرد أعرج).

وهكذا صور السيد عبد الله القديم حاله من يسير في تيار تقاليد الاجانب
من شرب الخمر ولعب الميمر وذلك بالطبع بعد أن رأى ذلك منفسياً في المجتمع
وكان يهدف - بدون شك - إلى الحد من هذه التمرقات البذيئة التي لا تليق
بالشباب المثقف .

والعجيب انهم كانوا يقلدون الاجانب فيما لا يجدى ولا ينفع ؛ كالنفنن في
المأكل والمشرب والملابس حتى هلبوا الاجنبي كيف يكون النفنن والتأنيق
والزموه أن يظهر لهم كل يوم ، من عجائب (المسودة) والأصناف المتنوعة
ما انطوى غشه تحت ستار التحسين ، وبهذه الطريقة فانهم ضمنوا لهذا الاجنبي ،
ازدهار مصانعه وتحويل أغلب ما تخرجه هذه المصانع من أنواع الزخرف على
الشرق ومدنه . وكان إذا أحضر تاجر منهم صنفاً جديداً ناسهقوا لشراؤه
ودفعوا الأثمان اليماظه فيه بنية صافية ورضاء قاب بدلا من أن يعملوا على
تشجيع المصنوعات الوطنية ويعملوا على رواجها .

كذلك كان يوجد بين كبار الموظفين الذين تلقوا التعليم الأوربي ، من
اتصفوا بصيوب الغرب فقط ، فكانت تهوزهم الأمانة في تصرفاتهم ، وينقصهم
الصديق ويقومون بأقل عمل ويحاولون الحصول على أكبر أجر بطرق غير
مستحبة . وكثيرا ما كان يرتكب مديروا الأقاليم أنفسهم الأخطاء الجسيمة
ولا يصل شيء منها إلى القاهرة وما جاورها ما لم يصل ذلك عن طريق السياح
وكان إذا سمع الحدوي بذلك الأخطاء لا يعاقب مرتكبيها ، ففرضوا ضرائب
نادرا ما تصل إلى خزينة الدولة وسخروا للفلاحين بدون أجر في أراضيهم
الخاصة .

وعلى ذلك فانهم اتصفوا بكثير من الصفات السيئة ، فأخذوا عن الغرب
عيوبه فقط ، وتمادوا في ذلك إلى أبعد الحدود .

والأكثر خطورة على الإطلاق أوائك الشرقيين الذين استخدمهم الغربيون بأجر
بسيط فأخذوا يبارزون من كانوا اخوانهم قبل أن يبيحوا أنفسهم ويوهبوا لهم
بكلمات لا طائل تهمها ، وكانت تلك الفئة أشد على الشرقيين من الغربيين فهم

الأهداء الألهاء والخوذة العادون ، فكثيرا ما كانوا يستندون أوروبا بسدهوى
المحافظة على الأمن والخوف من الحركات الدينية، بل لقد ألفوا الكتب ونشروها
بين الغربيين ليبيعوا وطنهم وأخوانهم بضمن بنحس .

وهكذا فإن تلك لفظة لم تقتصر على تقليد الاجانب وبجاراتهم في تلك الأعمال
المسيئة بل أن هؤلاء الاجانب انفسهم أرادوا الاستفادة من تلك لفظة لمصلحة
الخاصة وكانوا يستخدمونها ضد أخواتهم المصريين كي يستطيعوا للسيطرة على
البلاد .

وكان منهم من يقوم بذلك العمل على الوجه الذي يرضى هؤلاء الاجانب
لأنه كان يجد فيهم من يساعده على تحقيق رغباته أيضا ، تلك الرغبات التي كانت
على حساب حقوق زملائهم من الوطنيين والذين كانوا يسدافهون عن وطنهم
بصدق أمام تلك الفئة الضالة .

أضرار المبالغة في تقليد الاجانب :

كان الضرر كبيرا من أثر المبالغة في تقليد الاجانب في مصر في
عصر اسماعيل وذلك لمحاولة (الافندية) للظهور بمظهر شباب أوروبا باقتداءهم في كل
شئ ، بالغوا في ذلك إلى أقصى حدود المبالغة .

من ذلك أنهم بالغوا في تقليد الاوروبيين في وسائل التسلية واللهو وتماذوا في
ذلك أكثر من الاوروبيين أنفسهم حتى أصبح معظم الذين يرتادون صالات الموسيقى
والرقص من أفراد تلك الطبقة ، إلى جانب بعض الاوروبيين وذلك أنهم لم
يكن لديهم من الوسائل النافعة ما يساعدهم على الاستفادة بوقت الفراغ .

والواقع أن هؤلاء (الافندية) بتقليدهم الاوروبيين ذلك التقليد الاعمي قد ألحق

هم أضرارها بالغة وقد ذكر لنا السيد عبد الله القديم أمثلة متعددة على مساويء ما كانوا يقومون به ، من ذلك :

(أن أحد هؤلاء للشباب كان صحيح الهيئة ، قوى الأوصاف ، جميل الصورة ، لطيف محبوب من الجميع ، وبينما هو كذلك صحبه أحد المضللين واستماله إليه وظن أهله أن ذلك المضلل من الأتقياء ، الذين لا يعرفون اللغو ، ولا يميلون الى المفاسد ، فأخذوه معه الى أماكن ليس له سابق عهد بها (وغلب هذا الصاحب على هواه فغرم بجمع الغرباء واستدعاء الأهداء ومصاحبة الأشقياء ومساعدة الأغبياء) حتى أدى ذلك كله الى مرضه ، وعندما رآه أحد أقاربه قال له :

(الكم تركتموني لصاحب يدور بي أينما دار فمرحفي لمن لم أعرف طبعه ولا عاداته ولا لغته فلم أجد بدا من الموافقة ودرت معهم في أماكن اللغو حتى أصبت بالداء الأفرنجي).

وجاءوا له أهله بالأطباء الذين تولوا أمر علاجه من هذا الداء وأمر أهله بالأبتزكون الغرباء يتولون خدمته ولا يمكنوا الأجانب من الوصول إليه خوفا من أفسادهم العلاج) .

من هذا يرى مدى الضرر الذي يخلق بمؤلاء الشباب من جراء السير في تيار تقليد الأجانب دون التمييز بين ما ينفع وما يضر ، فكانت العاقبة وخيمة .

وفي بعض الأحيان كان يجد أفراد تلك الطبقة أن تصرفات أهلهم من بني وطنهم أصبحت غير لائقة ، ونسوا أنهم أبناء هؤلاء الناس الذين يحاولون التبرئة من تصرفاتهم بعد عودتهم من أوروبا ويضرب لنا السيد عبد الله القديم الأمثلة العديدة على سوء تصرفات تلك الطبقة في بعض الأحيان ، من ذلك ما ذكره

تحت عنوان (عربي أفرنجي) حيث يقول :

و أنه كان لأحد الفلاحين ولد يسمى (زعيط) تركه يلعب في التراب ويفنم في الوحل حتى صار يقدر هل تمسح الجماموسة فسرجه مع البهايم الى اللخيط يسوق المساقية ويجول المساء وكان يعطيه كل يوم أربع صندويلات وأربعة أخناخ يصل وفي العيد كان يقدم له البخنق ليمضه بأكل اللحم بالبصل ، وبينما هو يسوق المساقية وأبوه جالس عندهما مسر بهما أخذ التجار فتسال لأبيه لو أرسلت ابنك إلى المدرسة لتعلم وصار انسانا فأخذه وسلمه إلى المدرسة فلما أتم للعلوم الابتدائية أرسلته الحكومة إلى أوروبا لتعلم فن عين له ، فبعد أربع سنين ركب الوابور وجاء عائداً إلى بلاده فمن فرح أهله حضر إلى الاسكندرية ووقف برصيف الجمرك ينتظره ، فلما خرج من الفلوكه قرب أبوه ليمضنه ويقبله شأن الوالده المحب لولده فدفعه في صدره وجرت بينهما هذه العبارة :

زعيط : سبحان الله عندهم يا مسلمين مسألة الحظن دي قبيحة جدا .

معيط : أمال يا أبني نسلم على بعض ازاى .

زعيط : قول (بون أريفى) وحط ايديك فى ايدي مره واحدة وخلص .

معيط : لحو يا أبني أفا تقول هينش ويفى .

زعيط : موش ريفى يا شبيخ ، انتم يا أبناء العرب زى البهايم .

معيط : الله يسترك يا زعيط والله جا خيرك يا أبني فوت روح فوت .

ويحتمس السيد عبد الله للتدعيم قائلا :

(فلما وصل به الكفر قامت أمه و عملت له طاجنا فى الفرن ملوة الحما يصل فلما

رآه قال لها :

ليه كترتى من ال ...

صبيكه : من ال ايه يا زعيط .

زعيط : من البتاج الى اسه ايه ...

معيكه : اسمه ايه يا بنى . الغنفل ؟

زعيط : نوفر ال دى البتاع اللى يزرع .

معيكه : الغنلة يا بنى ؟

زعيط : نوفر دى اللى يبقى له رأس فى الارض .

معيكه : والله يا بنى ما فيه ريحة النوم .

زعيط : البتاع اللى يدمع العينين اسمه (أو تيرون) .

معيكه : والله يا بنى ما فيه أو تيرون ولا ... دا لحم بالبصل

زعيط : مى سا بصل بصل .

معيكه : وبيا زعيط يا بنى نسيت البصل ائت كان اكلك كله منه .

معيط ، شكاه لاحد النبهاء وقال ولدى توجه إلى أوروبا وحضر يذم بلاده وأهله

وفسى لغته فقال له النبیه ، ولدك لم يتهدب صغيرا ولا تعلم حقوق وطنه ولا

عرف حق لغته ولا قدر شرف الأمة ولا تحمرة الحرص على عوائد الأهل

ولامزية الوطنية ، فهو وأن كان تعلم علوما إلا أنها لا تفيد وطنه شيئا فإنه لا يعمل

إلى أخوانه ولا يستحسن إلا من يعرف لغتهم على أنه أصبح كالغرب لما أراد

أن يقلد الحجل فى مشيته ووجهه عن التقليد، واستحال عليه هوده لعابيته الأولى

فأصبح يتفزع قفزا وقد خرج عن حد الجنسية وطباع النوعيه ولا يفعل فعل فعل

ولذلك إلا لثيم جاهل هوطنه فكتم من شبسان تعلمت فى أوروبا وحادت

محافظة على مذهبها ، وعوائدها ولغتها ، وصرفت علومها فى مقدم بلادها وأهناها

ولم ينطق عليهم عنوان ، (عربى قفر نوح) .

وهكذا صور لنا السيد عبد الله النديم تلك الصورة الحية لأحد هؤلاء الشباب

الذين عادوا من أوروبا وقد آثرت ان اوردتها هنا بنفس الأسلوب الذى ذكره

السيد عبد الله النديم لتعطى صورة صادقة مما يريد ابرازها من المنار الجسيمة التى

تشجيع فن التقليد الأهمى للاجانب، وبالطبع لا ينطبق ذلك على كل الشباب الذين تعلموا في أوروبا فكثير منهم كانوا من النبهاء .

لقد وجد بينهم أفراد يتفخرون بألفاظ الحرية والوطنية والجنسية، وما شاكلها ولكن ذلك يكون في عبارات متقطعة يترأى لهم يحدد الغرض منها ولا يعرف بدايتها ووقفوا عند هذا الحد ومنهم آخرون عمدوا إلى العمل بما وصلوا إليه من العلم فقلبوا أوضاع المباني والمسكن ، وبدلوا هيئات الماء وكل الوسائل ، وجميع مستلزمات الحياة ، وتنافسوا في تطبيقها على أجد ما يكون منها في البلاد الأجنبية وعدوها من مفاخرهم . فأضاعوا بذلك ثروتهم إلى غير بلادهم واستبدلوا بها أغراض الزينة ، بما يروق منظره ولكن لا يحمده أثره ، فكان في ذلك للقضاء على الصناعات الوطنية ، وملاك العاملين في المهن لعدم مقدرتهم على أن يقوموا بكل ما تستدعيه تلك العلوم الجديدة من الحاجيات والكماليات الجديدة لأن مصانعهم لم تتحول إلى الطراز الجديد وأيديهم لم تعود على الصنع الجديد بما أضر بالبلاد ضررا كبيرا وذلك لأن تلك العلوم وضعت فيهم على غير أساسها وفاجأهم قبل أوانها . والواقع أن هؤلاء للشباب الذين تعلموا في أوروبا قلدوا الأجانب فيما لا ينفع بلادهم فقط وتركوا الكثير للنافع الذي لو عملوا على الاستفادة به لعلموا على رقى بلادهم رقىا عظيما ، فكلم من الأوروبيين عملوا على دراسة العلوم والفنون السياسية التي تساعدهم على إقامة مجالس للشورى . وما زالوا يبحثون في الآس والدولة حتى قبضوا على أزمة الملك بخصية قوية ، ووقفوا أمام ملوكهم حصونا تقيم الفتن الداخلية والأخطار الخارجية . فماذا على الشرقيين لو جاؤهم في هذا الطريق وهي سهلة ولا يلزم الخوض فيها غير انتخاب العقلاء وانسلاخ ذوات التقدم من التوجه إلى الوجهة الأجنبية وجمع الكلمة على هو سعيد السير في مذهب وطني أنتخرج من مضيق هذه المصيبة التي أصيب بها بعض نبهائه

لشرق من خدمة الاجنبى ولو بيع الوطن اليه .

وهكذا كان الاول بافراد طبقة الافندية - وهم لفئة المثقفة - ان يعملوا على الاستفادة من تلك العلوم التى درسوها فى أوروبا لمصلحة بلادهم والرقى بها بدلا من السير فى طريق التقليد الاعمى الذى جلب عليهم خسارة كبيرة وكما سبقت الإشارة فقد تعرضوا كثيرا للنقد حتى يتعرفوا على اخطائهم ويتركوا مخالطة الاجانب وتقليدهم .

وليس هناك ابلغ من السيد عبد الله اللندىم عندما يخاطب احد (الافندية) قائلا:
(أظنك لو تدبرت أمرك لاستحييت من مقابلة من لم يولد فى أرضك وعلمت أنك فى احتياج إلى مذهب يرشدك ومؤدب يوقفك عند حدودك ومنبه يوقفك من غفلة الكسل ونومة الأهمال على أنك أهل الذكاء ورب البلاغة ومنبع المعارف ومبجع الصنائع ولكنك جعلت ماريحك)

نما سبق يتضح أن هؤلاء الشباب الذين تعلموا فى أوروبا والذين كانوا يكرهون طبقة (الافندية) حملوا على تقليد ما شاهدوه فى دول أوروبا المختلفة ونقله إلى بلادهم دون النظر إلى العواقب، ولم يقتصر الأمر عليهم فقد قلدهم بالتالى الشباب المثقف الذين تلقوا علومهم فى مصر وتولوا الوظائف العامة بما ألحق بهم التأخر وعدم الاستفادة بتلك العلوم التى تلقوها ولكن بالاطيع وجد بينهم من عمل على الاستفادة بها والرقى ببلادهم ولكنهم كانوا قلائل .

نازبا : الطبقة الحاكمة

الخدوي :

كان الخديوي اسماعيل على رأس الطبقة الحاكمة ، ولذلك يجدر بنا القاء نظرة عامة على حكام مصر في ذلك الوقت ، حتى يتضح لنا الى أي مدى كان أفراد الطبقة الحاكمة في مصر يقلدونه ويعملون على التشبه به كلما أمكن .

نص فرمان سنة ١٨٤١ على تشبيه ولاية مصر بوزراء الدولة العثمانية حيث أن مصر كانت إحدى ولايات الامبراطورية العثمانية ، وعلى ذلك كان يعرف اسماعيل (بوالى مصر) ولا يميزه عن باقى ولاية السلطنة العثمانية الا بعض ميزات خاصة به ، فاختد بعمله على تغيير ذلك اللقب ، لكر يشهر أنه في مصاف الملوك والاباطرة ، خاصة أنه كان يميل الى التشبه بنايليون الثالث - صديقه الحميم - وامبراطور فرنسا في ذلك الوقت ، وبعد مفاوضات مع الباب العالي حصل اسماعيل على لقب (خديوى) ، وهى كلمة فارسية أقل مرتبة من الخلافة وأعلى من الوزارة وذلك في سنة ١٨٦٧ :

وكان الخديوى يتمتع بسلطات مطلقة ، وهذا هو موطن الداء ، وكان يحكم مصر مثلما كان لويس الرابع عشر يحكم فرنسا ، فكان اسماعيل هو الدولة ، وعلى ذلك فهو يمتلك أرواح الناس وجميع الاراضى التى يمتلكونها ، وهو المرجع الاول والاخير فى جميع الامور كهجرة كانت أو صغيرة ، وكان يجمع فى شخصه جميع أجهزة الدولة ، فرغبته هى القانون ، وعلى رعاية أن يطيعوه رغما عنهم ، حتى لا يعترضوا لغضبه .

وفى سبيل الحصول على فرمانات تمنحه الحصول على سلطات واسعة فى الحكم أقبل يبذل الاموال كرشوة للوزراء الأتراك وكبار الموظفين فى تركيا كى

يمهدوا له السبيل لدى الباب العالي ، وكان ذلك بعلم السلطان ورضائه الذى كان اسماعيل يعمل على أن يكون خادمه المطيع .

وكان الخديوى يعتقد فى الحكمة التى قالها له أحد الساسة المشهورين والتي تقول: (أن فن الدبلوماسية يتركز فى تقديم الأطعمة الشبيهة .) فكان يعمل بتلك الحكمة دائما . فهو يعتقد أن للطريق الملكى لتقلب يكون عن طريق المعدة ، وإذا كان الكرم الزائد الذى يديه بالنسبة للاجانب يخفى عيوبه السياسية والمالية ، فافى ذلك للكرم كان يساعدهم على غلق أفواههم فى كثير من الاحيان واستمر على تلك العادة حتى فى أشد أوقات الضائقة المالية .

وجدير بالذكر أنه قد حدثت عدة اغتياالات بين مستشارى الخديوى ، تلك الاغتياالات التى أثارها الرغب بين سكان القاهرة ، وذلك فى أبريل سنة ١٨٧٨ مما أدى الى حدوث عدة اضطرابات سياسية ، ولقد حدثت تلك الاغتياالات فى فترات قصيرة متتالية .

وأعظم ضحايا تلك الاغتياالات هو قاسم باشا ، محافظ القاهرة ، ورئيس شورى النواب والمفتش العام السابق لوجه القبلى ووزير البحرية سابقا ، والمدير العام السابق للخاصة والذى مات فجأة وقد كان الانطباع الذى تركته تلك الحوادث عميقا جدا ، ولم يكن أحدا يستطيع أن يتفهم أن يتفهم بذلك النهاية السريعة .

وفى الحقيقة كان قاسم باشا فى آخر ليلة قبل وفاته ، فى قصر الخديوى حتى الساعة العاشرة مساء ، لكنى يهنوه والدة الخديوى واكى يشترك فى الاحتفالات التى أقيمت احتفالا بعودة حفيدهما حسن باشا ، فجل اسماعيل ، وقائد الحملة المصرية التى اشتركت فى الحملة على روسيا .

ومات قاسم باشا فى منزله بعد ساعة واحدة من مغادرته ذلك الاحتفال .

وبين تلك الشخصيات التي اغتيلت رجال امتازوا بالأمانة ، والشجاعة ،
في مواقف عديدة وكانت لهم مواقف مشرفة أمام رغبات الخديوى والذى
تحميها على مفض ، وبينما كانت الاستفسارات تملأ كل مكان فإن فقدهم
أثر كثيرا في جموع الشعب ، وذلك لمعرفةهم التامة بكل شئون الدولة ، والذين
كثيرا ما انصفوا بالأخلاق في أعمالهم .

وفي قصور الخديوى للعديدة التي أنشأها في كل مكان كانت تلك القصور
مليئة بالحريم وقد كانت أعدادهن كثيرة جدا وكان اسماعيل يمنع أى شخص
من التطلع اليهن أو التحدث معهن . وبالرغم من تظاهر اسماعيل ومالكه بمسايرة
التمدين والحضارة الأوروبية فإنهم كانوا يعملون على زيادة أعداد الحريم في
قصورهم ، وبعد عزل اسماعيل صديق وموفا ، باع الخديوى جوارى وحريم
وزيره الراحل وأخذ الثمن لحسابه الخاص ، وكان للورير الكثير من الجوارى
وكان يبارى مولاه في الاكثار منها .

وكان نظام الحريم لهنة لمصر كما هو لهنة لتركيا ، فقد كان أساسا لتجارة
الرقيق الأبيض ، وهو بصور بمملكة داخل حدودها سيد مطاع إلى الأبد
ولا يسأله أى شخص عما يفعل ويعتبر نظام الحريم مركزا للمؤامرات ومسرحا
لكثير من الجرائم التي كانت ترتكب في الخفاء .

وكان الخديوى نفسه يمتاحه الرعب في بعض الاحيان من الحريم ، حيث
كانت أفكار النساء تنسم بالجهل ، والتعصب وتسيطر عليهن الخزعبلات وكثيرا
وكثيرا ما كان يحدث هو غما يدور بخاطره عن مساوىء الحريم .

عندها تولى الخديوى اسماعيل حكم مصر كانت تدر عليه أملاكه الخاصة
وخللا يقدر بحوالى ٣٠٠٠٠ جنينا سنويا ، وفي بداية سنة ١٨٦٨ كانت تقدر

قيمة ممتلكاته ومصادره بحوالى ٦ ملايين من الجنيهات بما في ذلك قيمة ٣ قصر
بنيت أو جددت منذ سنة ١٨٦١ .

وقد كان اسماعيل يصرف الاموال الباهظة في اقتناء الاراضى الجيدة وكذلك
في المشروعات التي كانت تنكف اموالا كثيرة ، والتي تعمل على تحسين تلك
الاراضى التي كان يمتلكها وفي سنة ١٨٦٢ كان اسماعيل يمتلك حوالى ٣٠٠٠٠
فدان . وقد صرح نوبار باشا لـ دايسى ، Dacey مؤلف كتاب قصة الخديوية ،
أن اسماعيل كان يمتلك حوالى مليون فدان من اجود الـ اراضى في مصر
وذلك اثناء سنة ١٨٧٧ ولكن ما الثمن الذي دفعه اسماعيل للملاك الحقيقيين
لتلك الـ اراضى ؟ هذا امر لم يتضح ولا يمكن الوصول اليه .

وانه سيطرت عليه فكرة امتلاك جميع اراضى مصر وأن يعمل قدر امكانه
لكى تعود عليه بالنفع والمكسب الوفير . وكان الشيء الوحيد الذي لم يهده عن
ذهنه دائما هو عارلة أن يجهل نفسه عظيما في الداخل اذا لم يستطع أن يفعل
ذلك في الخارج وتعليقا لتلك القاعدة فلانه عقد العزم على أن يجهل من مصر
مزرعة يكون هو فيها المالك الوحيد .

وكان سعيد قد منح كبار موظفيه من الاتراك بعض الـ اراضى الفخية مزرعه
وذلك لكى يؤسسوا طبقة كبار ملاك الـ اراضى الزراعية ولكى يجهلهم ينفقون
اموالهم في استصلاح تلك الـ اراضى وزراعتها . ولكن عندما اتولى اسماعيل
استولى على تلك الـ اراضى الزراعية واعطاهم ارض اخرى غير مزرعة والتي
كان يستغنى استصلاحها وزراعتها حوالى خمس سنوات ، ولقد اجبرهم على
توقيع عقود تبادل اطيانهم باخرى بور والا فسيكون مصيرهم النفي .

وهكذا بذل اسماعيل كل جهوده في سبيل امتلاك الاطيان سواء بطريق الشراء

والذى أضع جزءا كبيرا من أموال الدولة في هذا السبيل - أو بطريق الاستيلاء حتى يستطيع تحقيق مطالبته .

وفي نفس الوقت كان ينهمج بالبعديات الواسعة على وزرائه وكبار موظفيه مثل راجب باشا الذى كان يشغل وظيفة « الباشمعاون » في ذلك الوقت والذى أنهم عليه بالف فدان وكذلك أمين باشا رئيس مجلس الاسكندرية الذى أنهم عليه بمئاته فدان ، وغيرهم من كبار موظفيه .

كما سبق يتضح أن اسماعيل حكم مصر وكان يميل على التشبه بالمملوك والباطل ، بالرغم من تبنيته لسلطان الدولة العثمانية ، فحكم مصر حكما استبداديا وكان هو المرجع الاول والاخير في جميع أمور الدولة ، ولو أدى ذلك إلى القضاء على خصومه بشتى الطرق. كذلك بنى القصور الفخمة وملاها بالحريم من الجواري والى كانت تعتبر ملكة داخل ملكة كذلك عمل على امتلاك الاطيان الشاسعة حتى أصبحت تلك الاطيان التى كان يمتلكها تقدر بملايين ملبون فدان من مجموع مساحة الاراضى الصالحة للزراعة في مصر في ذلك الوقت والتي كانت تبلغ حوالى خمسة ملايين من الافانة . هذا وقد جراه وزاؤه ، وكبار موظفيه في امتلاك الاطيان الشاسعة وبناء القصور والاكتثار من الجوارى وغير مثال على ذلك وزيره اسماعيل صديق .

الوزراء والديرون والأعيان :

هك اسماعيل من تجديد المجلس العالى (لذى أنشاء محمد على) أو المجلس الخصوصى وأصبح هذا المجلس يسمى باسم (المجلس الخديوى) وكان اسماعيل بكل بحث جميع المشروعات . ويرأس بنفسه جلساته غالبا . ولو أن السلطة ظلت له فى النهاية (فهو يتصرف كما يشاء حتى ساءت الحالة المالية للدولة) .

وكان محمد سعيد قد حول دواوين محمد على كالدخلية والمالية والحربية إلى وزارات فحول اسماعيل باقى الدواوين الكبرى - كالبخرية والخارجية والاشغال والمعارف إلى وزارات كذلك .

وكان الاعيان الذين اقتنوا الاطيان والضاع مرداد لروانهم يوما بعد يوم وذلك بازدياد دخلهم من اطيانهم واملاكهم ، وكانت الحكومة دائما فى جانبهم وكانوا هم يزلفون للحكام حتى ينالوا رضاهم ويؤمنوا على مصالحهم ولو أدى ذلك إلى كسب ذلك الرضا عن طريق الهدايا والرشاوى ، وأنعم اسماعيل عليهم بكثير من الألقاب والرتب وأسند اليهم المناصب الادارية والقضائية فكان منهم المديرون ورؤساء المجالس وكاد يكون مجلس شورى الحكام مقصورا على طبقتهم .

وفد قسم اسماعيل القطر المصرى إلى ثلاثة أقسام كبرى : للبحرى والمتوسط والصعيد وقسم هذه الاقسام الثلاثة إلى ١٤ مديرية ، ٨ محافظات . كذلك عمل على تقسيم المديرىات إلى مراكز ، والمراكز إلى أقسام . والاقسام إلى نواح وأنشأ وظائف مفتشين ، ورؤساء مفتشين للأقاليم كان أعظمهم شهرة داسماعيل صديق ، الشهير بالمفتش ، وعمد برئاسة النواحي إلى عهد بدلا من المشايخ وجعل هؤلاء مساعدين لأولئك فى أعمالهم .

ولقد كان المديرون كلهم - فى بادىء الأمر - من العنصر التركى ولكن ثبت بعد ذلك عدم كفاءتهم فى الادارة ، فأخذ يستبدل المديرين الأتراك بمديرين من المصريين ، حتى أصبحت معظم مديريات القطر مرؤوسة فى سنة ١٨٧٧ بمديرين مصريين ، بالرغم من أن هيئة الأتراك . من جهة . لا تزال كبيرة . فى نفوسهم وأنه كان يخشى أن تحملهم هذه الهيئة فى معاملاتهم الادارية مع كبار رجال العنصر التركى الخاضع لحكمهم على التهاون . الذى قد ينجم عنه

الضرر بالمصلحة العامة ، وكذلك لم يكن يشعر عامة الشعب بالحمية من المصريين
مثلاً كانوا يهاهون الأتراك.

ولما كان (اسماعيل صديق) مفتشاً لعموم الأقاليم فقد كان يتحكم في تعيين
المديرين وقد فرض أتاوة على من يريد الحصول على وظيفة مدير وهي من
٢٠٠٠ جنيهه إلى ٣٠٠٠ جنيهه ، وعلى من يريد أن يكون وكيلاً لمديرية من
١٠٠٠ جنيهه إلى ١٥٠٠ جنيهه وعلى من يريد أن يكون ناظراً لقسم من ٥٠٠
جنيته إلى ٧٥٠ جنيهه . وقد كان كل هؤلاء يعملون على الحصول على أضعاف
ما دفعوا به أن يتسلموا وظائفهم مما أدى إلى فساد البلاد ، وقد كان بين هؤلاء
المديرين من يحمل القرامه والسكراتة بالكلية .

وكانت الثروة التي جمعها اسماعيل صديق باشا المفتش وناظر المساية بهذه
الطريقة غير المشروعة تفوق في مقدارها واختلاف مظاهرها ما كان منها لدى أى
أمير مصرى وكان ينفق منها عن سعة ، فاشترى القصور الفخمة وأمتلك الاطيان
الشاسعة التي كانت تزيد على الثلاثين ألف فدان ، وكان لديه من المجوهرات
ما يزيد على الستائة وخمسين ألف جنيه انجليزي ، والجدير بالذكر أنه تمتع بكل
ملك النعم وحده في ظروف كان لا يصرف فيها للموظفين في القطر المصري
قيمة مرتباتهم نحو ثمانية عشر شهراً أو ما يزيد .

وهكذا أراد اسماعيل تكوين وزارة مستقلة كما هو الحال في الدول الأوروبية
ولكن مما سبق يتضح أن تلك الوزارة التي أنشأها كانت صورية فكان هو
المرجع الأول والاخير في جميع الامور ، وكان هؤلاء الوزراء مجرد موظفين
يعملون على ارضاء رغبات الخديوى ، وتنفيذ أوامره ، وفي ١٤ أبريل سنة
١٨٧٨ عندما ألفت لجنة تحقيق دراية لبحث الاسباب التي أدت إلى سوء

حالة الحكومة المصرية المالية وعجزها عن سدّاد الأقساط المستحقة عليهم ، فكان مما اقترحه اللجنة الأخذ بنظام الوزارة المسؤولة ، بدلا من حكم الخديوي الشخصي ، كذلك كانت مهمة مجلس شورى النواب استشارية بحتة .

كذلك رأينا كيفية تعيين المديرين وأخذ الرشاوى الباهظة في سبيل تعيينهم فكان هؤلاء يعملون بالتالى على جمع تلك الاموال التى دفعوها وزيادة وذلك بالضبط على سائر طبقات الشعب وخاصة طبقة الفلاحين ، فعلى هؤلاء المديرين فى جمع الضرائب أضعافا مضاعفة وكانوا لا يفكرون إلا فى مصالحهم الشخصية دون العمل على مصلحة ذلك الفلاح الذى كان كثيرا ما يلجأ إلى ترك أرضه والحرب مفضلا ذلك على البقاء فى تلك الأرض مع الخضوع لأظلم الطبقة الحاكمة سواء من المديرين أو المشايخ أو العمدة أو غيرهم الذين كانوا يتفنون فى جمع الضرائب بشئى الوسائل وكانت الضرائب لا تصل إلى خزائن الدولة كاملة بل تنقل تناقص نتيجة لأن كلا منهم يأخذ منها نصيبه .

الأرايك كطبقة حاكمة :

يرجع تاريخ العصر التركى إلى مصر إلى الفتح العثمانى سنة ١٥١٧ عندما خلع لاسطان سليم آخر سلطان الداليك فى مصر وتاقب هلقب خليفة وفرات مرتبة مصر إلى إقليم عثمانى يقيم السلطان ، وتبع ذلك التغيير هجرة العصر التركى إلى مصر ولكن فى أعداد قليلة وأقاموا بصفة خاصة فى القاهرة ، ولما لم يتمكنوا من الاندماج مع سائر طبقات الشعب الموجودة فى مصر. وانقادوا لتكرار الوظائف الرسمية فى الدولة لمدة ٢٤ سنة تقريبا واسكن دون أن يكون لهم النفوذ الفعلى فى البلاد .

وفى منتصف القرن الثامن عشر تجمع الماليك - الذين ظلوا كطبقة حاضرة -

تجمعوا واحترفوا تجارة الرقيق واستعادوا بذلك كثيرا من نفوذهم السابق،
وفي خلال الخمسين سنة التي أعقبت ذلك لم يفقد الغزاة الأتراك كل نصيبهم في
الحكم فقط ولكن تعطلت سيادة السلطان الفعلية في مصر . وعندما تولى محمد
على حكم مصر كان لا يعطف على تلك العليقة وكانت سياسته هي الاستعانة
بمناصر المصريين أكثر من الأتراك العثمانيين وسار خلفاؤه على تلك القاعدة .

ولقد كان محمد سعيد ابن محمد على ناقرا على الأتراك والشراكية لدرجة أنه
قال: أفنى أود أن أعرف ما هي العروق والشرايين المشتركة والشركسية في
لافتحها ، فأخلص من آخر نقطة من هذا الدم الممقوت .

وهكذا كان سعيد يكره الأتراك وأخذ يعمل على إبعادهم عن الحكم .

لقد أجرى شبه احصاء في سنة ١٨٥٩ أثناء ولاية سعيد على مصر ، وقد
قدر عدد السكان في ذلك الوقت بحوالي ١٢٥٠٠٠٠ نسمة وباستبعاد
الاضطراب أو احتمالات الخطأ ، فيقدر عدد السكان بحوالي خمسة ملايين نسمة .
وبالقياس إلى ذلك العدد يمكن القول بأن عدد السكان في مصر في عصر اسماعيل
كان يقدر بحوالي خمسة ملايين ونصف ويقدر عدد الأتراك في ذلك الوقت أيضا
بحوالي ٢٠٠٠٠ (عشرة آلاف نسمة) ، منهم ١٠٠٠٠ في القاهرة ، ٢٠٠٠ في
الاسكندرية ، ٣٠٠٠ في الوجهين القبلي والبحري من القطر المصري ،
وكانوا يعملون كأسطوات للهنم المختلفة ، أو يشتغلون بالتجارة ، وكانوا
يمثلون أيضا طبقة صغار الملاك ، وبعضهم ضمن هيئة العلماء ، والبعض الآخر
يشغل مراكز عظيمة بالنسبة لجنسهم وطبقتهم ، ولكن نفوذهم الاجتماعي
والسياسي ضئيل جدا خارج حدود الطبقة التي هم جزء منها .

كما أن هؤلاء الأتراك كانوا يعملون كقواسم في المديرية عوضا عن

عساكر الجمادية، ولكن كانت أخلاقهم سيئة ما أدى إلى تشكي الأهل منهم . وكانت قد جرت العادة أن توزع الحكومة هؤلاء القواسم على مشايخ الفواحي لمدة ثلاثة أشهر في السنة وذلك للمساعدة في جمع الضرائب ، وقد أرسل هؤلاء المشايخ إلى الحكومة بما يفيد رغبتهم في عدم إرسال هؤلاء القواسم وأنهم يمكنهم جمع الضرائب بدونهم حيث أنهم طوال الثلاثة أشهر التي يقيمونها يكافرون المشايخ الكثرة من المأكل والمشرب مما يسبب لهم أضراراً بالغة ، هذا في الوقت الذي كان فيه هؤلاء القواسم مرتبات ثابتة .

ومن ذلك أيضاً أن وجيها من وجهاء الصعيد ، عين مديراً للمديرية التي فيها بلدة ، وكان أهله يلزمونه دائماً حتى في حجراته الرسمية الخاصة به ، بما يؤدي إلى ضياع وقته في محادثات غير متصلة بعمله بالمرّة ، ولم يجد في نفسه القسوة لابقائهم عند خدمه فأوعز إلى قواسم التركي ، وكان حالي القاعة ، ضخم الجملة أوعز إليه أن يدخل يوماً على أولئك الأهل والمعارف عندما يراهم جماعين في حجراته الخاصة ويذمهم ويطردهم عما هم لا يفعلون ذلك مرة أخرى؛ وفعل القواسم ما أمره به المدير ودخل على ذلك الجمع وحملق عينيه بشكل مفرح ، وهجم عليهم بصوت خفيف قائلاً : هلا سكتوا كراماً افلاخ أديسيرا فذعدوا الجبع وارتعدوا وأخلوا المكان في لحظات قليلة ، ولكن المدير كان أولهم هروباً لشدة ما أصيب به من فرح من هيبة قواسم وهوول منظره وصورته .

وتقول د ليدى دف جوردون ، : منذ أيام تلفتنا فاذا بأوعية الماء جافة وإذا البيوت غير مرشوشة ولمسا بحشفا الأمر تبين أن المسقائين فروا جميعاً أعين معهم حائلاتهم وأمتعتهم إلى حيث لا يدري أحد . أما السبب فهو أن بعض ذوي النفوذ بينهم قواسم تركي أجبروهم على جلب الماء لبعض المبانى

بشمن لم يستطيعوا تحمل تفاهته وقد هرب سقائي المسكين وعلى أجر شهر كامل له .

وأن الأمثلة التي تدل على تعسف الأتراك والشراكية لكثيرة جدا ، وقد كان هذا التعسف يقع بصفه خاصة على المصريين أبناء البلاد ، فقد اتفق الملائم أول مصري أن قائده الشركسي ضربه ذات يوم بدون سبب وبدون ذنب ، ورفع الملائم شكواه الى من هو أعلى من قائده فلم يلتفت اليها فرأى الملائم ان ضربه وهو ضابط ، لا يتفق مع كرامته ولا مع هيئته في نظر مرءوسيه ، فتنحى عن وظيفته ورجع الى الصف بصفته جنديا ، وأظهر في حالته الجديدة من الطاعة والامثال والشجاعة ما جعله أعلى منزلة في أعين (العساكر) هل للعموم . ولكن قائده لشركسي عند عمله هذا غاربا عن حدود الأدب العسكري ويستازم عقابا يردع غيره من الافتداء به فسيق الملائم أمام مجلس حربي ، وحوكم ، فحكم عليه المجلس بالموت تحت الرصاص ونفذ الحكم فيه .

ومن أمثلة تعسف الشراكية ان ضابطا مصريا شعر بالمرض أثناء سيره مع أورطته من موقع الى آخر ، وطالب من قائده الشركسي ان يستريح في خيمته ويتخلف في أحد المواقع نظرا لعدم مقدرته على السير ، فأمر القائد الطبيب (طبيب الفرقة) ، بالكشف على الضابط واستعمل ألغايا أدرك الطبيب منها أن القائد يرتاح الى تقرير لا يكون موافقا للريض .

فكشف عليه وقرر أن الضابط يمكنه للسير ، فما كان من القائد الا انه ذهب الى خيمة ذلك الضابط وأمر باقتلاعها وقلبها على رأسه ، وأمره بالسير مع أورطته فازداد المرض عليه ، وحال دون تمكنه من الاستمرار على المشى . فأمر القائد الشركسي ، بتجريده من رتبته وتنزيله الى النصف فقرا بسيطا .

ففعل . ولم يكتف بذلك بل عندما استقر الجيش أمر بمحاكمة الضابط أمام مجلس عسكري وحكم عليه بالاعدام فأخذوه وأجلسوه على الأرض ، موثوق الركبتين ويداه وراء كتفيه وأطلقوا عليه الرصاص فخرج جرحا عدة ، ولكنه لم يمض فكلف أحد الجنود بالاجهاز عليه ففعل .

من الأمثلة السابقة يتضح مدى تعسف الأتراك والشراسة وخاصة بالنسبة للمصريين الذين كانوا يعاملونهم بالعنف والقسوة ويلقون بهم في السجون لأقل حادثة ، ولا يتوانون عن اعدامهم لاتفه الأسباب .

وإنه بما لا شك فيه إن سوء إدارة الأتراك قد أدى إلى تلك الحالة السيئة التي وصلت إليها مصر في عهد اسماعيل ، وإن احترام الشعب لم أصبح معدوما لأن الناس يفضلون دائما أن يحكمهم بنى وطنهم ولو كانوا ظالمين .

وكان هؤلاء الأتراك يعارضون الإصلاح والتقدم ، وكما تقدمت البلاد فإن فرصة انتشار نفوذهم وتفوقهم تأخذ في النقصان ، ولكن تزداد معارضتهم لأن الإصلاح والتقدم ليسا من مصلحتهم .

وهكذا كان الأتراك يعملون دائما على تأخير البلاد حتى يستطيعون نشر نفوذهم وكان ذلك على حساب طبقات الشعب جميعا .

فهذا الخليط من الموظفين الأتراك الذين اختار الخديوى بعضا منهم ، والبعض الآخر أرسلهم للباب العالي إلى مصر لكي يعملوا على الموازنة مع قوة الخديوى والحد منها هذا الخليط الذى انتشر هنا وهناك كان يعيث في الأرض فسادا ينشرون الظلم بين أفراد الشعب ويعملون على اذلاله وفرض سيطرتهم بشق الطرق مما جعل تلك الطبقة من الأتراك والشراسة مكروهة كرها شديدا من سائر الطبقات الأخرى لأنهم لا يسايرون التقدم والمدنية .

وظل المصريون مدة طويلة لا يسمح لهم بالترقى الى مراتب الضباط ،
وبالتدريج سمح لهم بذلك وخاصة في عهدى سعيد واسماعيل ، حيث أخذت
اعدادهم تزداد في صفوف الجيش ولكن بالرغم من ذلك ظل العنصر التركي
متفوقا في مصر ، معتمدين في ذلك على الرتب الرفيعة التي كانوا ينالونها والتي
كان لا يسمح بها لزملائهم من المصريين ، ولم يكن احد اكثر تعجبا من
اسماعيل عندما علم وهو في منفاه ان الثورة التي حدثت في الجيش المصري في
فبراير سنة ١٨٨٠ بعد عام من الثورة الاولى لضباط ولقي حدثت في عهده
كانت تلك الثورة من تدبير الضباط المصريين ضد الأتراك والشراكية للذين
تمتعوا بامتيازات لم يصل اليها احدهم في يوم من الايام ، وبالطبع كان من أهم
شروطهم عزل وزير الخارجية عمر رفقي باشا الذي كان بالطبع من أصل تركي
وتعيين مصري مكانه .

وقد كان الأتراك والشراكية يمتنعون بسلاطات واسعة وخاصة في الجيش
وكانوا يستغلون مراكمهم في الحيل من شأن الضباط المصريين . من ذلك ما
وقع بين خسرو باشا التركي وعرابي ، حيث جمع خسرو ضباط الآليات
لبعض الأوامر والتنبيهات ، وبعد ان انتهى من أوامره خاطب عرابي بالفاظ
شنيعة وعبارات بذينة وسبب العرب وآباءهم والفلاحين عنوما ، وختم تلك
الشتائم بقوله : « سكتير فلاح ، فغضب عرابي غضبا شديدا وقال له : ان
الفلاح اسم قبيح عندك ولولاه ما رأيت سعدك ، وأخذ ينعت خسرو بأحط
الصفات ، ما أشار غضبه ، وصحى الى الخديوى ، الذى أمر بمحاكمة عرابي
فحوكم وحسب عليه بالنفى وفي ذلك أوضح الأدلة على التعصب الشديد لدى
الأتراك والشراكية ضد المصريين ، فكان هؤلاء الأتراك لا يتركون فرصة
تمر دون ان يهينون المصريين ويوجهون اليهم الزائفة .

وحق في الوظائف المدنية تميز الأتراك على سواهم في كل شيء ، فكان الكاتب التركي مثلا يتقاضى مرتبا أكبر من أى كاتب آخر ، فكان الكاتب العربي لا يصل إلى مرتب الكاتب التركي بأى حال من الأحوال .

ويظهر تعصب الطائفة الحاكمة للأتراك واضحا من تلك الرسالة التي بعث بها أحد المديرين إلى الخديوي يقترح فيها ترقية أحد النظار ويستشهد على كفاءة ذلك الناظر بأنه « من أبناء الترك » وكان ذلك يعتبر دليل كافي على احتيئه في الترقية دون سواه .

وهكذا يتضح مدى تمييز الأتراك على غيرهم ويرجع السبب - غالبيا - إلى أن معظم الذين كانوا مسيطرين على شؤون الدولة في مصر نجت حكم اسماعيل كانوا من الأتراك فكانوا يتعصبون لقبى جنسهم ويفضلونهم على غيرهم مهما ارتكبوا من أخطاء . فكما سبقت الاشارة ان معظم المديرين كانوا من الأتراك والشراكسة ، وكذلك كبار الضباط كانوا من الأتراك أيضا وكان يحرم على المصريين الترقى في تلك الرتب العظيمة في الجيش حتى يظل نفوذ الأتراك سائدا .

تعيين المصريين إلى جانب الأتراك في الوظائف :

كان سعيد قد أمر بتعيين العماد من المصريين إلى جانب الأتراك وابتدأ تجربة ذلك بتعيين اثنين من حمد فواحي مديرية المنيا وبنى مزار وجعلهما هداية للتجربة . وبعد ذلك أمر تميم بتعيين المصريين إلى جانب الأتراك في سائر الاقاليم وذلك بأن يكون « اثنين نظار أقسام من أبناء الترك وواحد من أبناء العرب ، أى أنه سمح بتعيين ثلاث النظار من المصريين واثنين من الأتراك . (ويقصد بناظر القسم مأصور القسم) (أما المعاون فكان يسمى حاكم خط)

كذلك أمر فيما يختص بحكام الاخطاط أن يكون منهم ثلاثة من أبناء السترك
وواحد من أبناء العرب . وهكذا أصبح للمصريين نصيب في الحكم لأول مرة
في عهد سعيد وكان ذلك سنة ١٢٧٣ هـ . بعد أن كان لا يسمح لهم بالتعيين في
مثل تلك الوظائف التي كانت قاصرة على الأتراك فلما تولى اسماعيل حكم
مصر صار نصف الحكم مصريين وبذلك زاد عدد المصريين في وظائف الدولة
وأصبحوا ينافسون الأتراك في السلطان بعد أن كان هؤلاء الأتراك يحتكرون
وظائف الحكم ، وأغاب الظن أن تولى المصريين للحكم جاء نتيجة التوسع في
فتح المدارس في عصر اسماعيل وإرسال البعث إلى الخارج فظهرت طبقة مثقفة
مستغنية جديدة بأن تولى شئون الحكم فأظهرت جدارة بدلان هؤلاء الأتراك
الذين اشتهروا بالتمسب والجهل وكانوا يكرهون التقدم والمدنية .

وعلى ذلك حل المصريون محل الأتراك في كل فروع الادارات الحكومية
ومصالحها التي أصبحت معظم وظائفها - في مدى سنين قليلة - في أيدي المصريين
- سواء المسلمين منهم أو الأقباط .

وكان للكثبة من الأقباط يوجدون في كل مدينة تقريبا وكان عددهم في
عصر اسماعيل يبلغ حوالي ٥٠٠.٠٠٠ خمسمائة ألف شخص تقريبا . ولكنهم
يوجدون بكثرة في مدن خاصة مثل مدينة جرجا . وكانت همزهم من اخوانهم
المسلمين الهامة السوداء والجلبساب . وكان يكفى القاء نظرة على وجوههم
لتعرف عليهم ومن الصعب أن نحدد بدقة وجوه الاختلاف بينهم وبين المسلمين
هو ما ولكن من النادر أن يخطيء الإنسان في التعرف عليهم ، وكانوا يكونون
الطبقة الدنيا من الموظفين ، وكانوا أكثر من الأتراك في أخس الرشاوى ،
وان كانوا أكثر تفاهما معهم أكثر من المصريين المسلمين .

ولقد تدرج المصريون في الوظائف حتى وصلوا إلى وظائف المديرين للأقاليم بعد أن كان المدير يون كلهم من الأتراك وبذلك تنافس المصريون الأتراك في تولى الوظائف العليا في الدولة وبذلك أخذ نفوذ الأتراك يقل شيئا فشيئا .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل لقد تولى المصريون الوزارة في عهد اسماعيل وخير مثال على ذلك العلامة على مبارك الذي تولى عدة مناصب حتى وصل إلى وزير .

ومن العواجل التي ساعدت على تولى المصريين وظائف الحكم هو جهل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية وذلك ابتداء من عهد سعيد الذي أمر بذلك فكافة في التركية لأنه كان ينقم على الأتراك والتركية . وكذلك كان يكره الشراكسة .

ولما تولى اسماعيل حكم مصر عمل على أن تكون اللغة العربية أيضا اللغة الرسمية للدولة فضلا عن أنها اللغة الوطنية . فاحتلت اللغة العربية كل مكان ولم يبق اللغة التركية وجود الا في بيوت الأتراك وفي المكاتب الرسمية مع الدولة العلية .

وعندما وجد الأتراك أن المصريين أصبحوا متساوين معهم في تولى وظائف الحكم أخذوا يعملون على الحد من تعيين المصريين ، فهذا اسماعيل صديق مفتش عموم الأقاليم يكتب إلى المهية العنينة بأن إلغاء وظائف الكتاب الأتراك من المديريات قد ألحق الضرر بالأعمال بحجة أن بعض المكاتب مسازلك باللغة التركية . ولذلك فهو يطلب عودة (الكتابة) الأتراك في المديريات مرة أخرى .

وهكذا أصبح يوجد تنافس بين الأتراك والمصريين على تولى وظائف الحكم ، وبمرور الوقت تولى المصريون معظم الوظائف الهامة في الدولة لاسيما بعد استعمال اللغة العربية في المكاتب الرسمية بعد أن كانت اللغة التركية هي

لغة البلاد الرسمية .

وكان اسماعيل يعمل على جلب أهواء العمدة والوجهاء إلى دواوين المديرية ، ليتدرجوا على تعليم الاحكام وشئون الحكم والادارة فبيدا لتوظيفهم فيما بعد في الوظائف الادارية .

هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فقد أنشئت مدرسة في السويس لتعليم اولاد القبوليات والعساكر البحرية وأولاد الضباط والعساكر البحرية . وكانت قد أنشئت قبل ذلك مدرسة لنفس الغرض في القلمنة .

وكان اسماعيل يعمل على أن يكون أنجال الطبقة الحاكمة — مع أنجاله — يميزين على سواهم في التعليم ، وكان يوصى دائما بالاعتناء بأسباب راحتهم وباستكمال ترتيب ما يلزم لهم من وسائل الراحة .

علاقة الطبقة الحاكمة بجموع الشعب :

كان الموظفون الذين عهد اليهم بجباية الضرائب ظلما ومرتعين وريبا كانت معاملته الحكومة لهم هي التي أدت إلى صلوكتهم ذلك السبيل ويقول (مستركيف) في تقريره : (ان في جملة الأسباب التي تقلل من نفع الموظف الوطني ويحمله على الخيانة أنه مقلقل في مركزه معرض للعزل في كل آن فكل وظيفة من وظائف الباشوات فما دون يمكن ابطالها بمجرد ارادة صاحب الامر . وقد أصبح الموظف المصري مثل الوالى الرومانى يماول أن يجمع من وظيفته ما يمكن ائتماع قبيل أن تضييع الوظيفة عليه ، فيحال على المعاش بعد أن يسلب الحكومة والامالى معا وعندده ثروة طائلة مع أن راتبه قد لا يتجاوز أربعين جنينها في الشهر .

هذا وقد كانت الحكومة تعاقب الموظفين بمقويات تخدش كرامتهم حتى أن

تلك العقوبات وصلت في بعض الأحيان إلى الضرب .

وكان الخديوى يفرض الاتاوات على الباشوات ، وهؤلاء يفرضونها بدورهم على أعيان القرى الذين يتقنونها من الفلاحين وفي ظل ذلك النظام انتشرت الرشوة والفساد في كل مكان وكان العمد ينفذون أوامر مأمور المركز ، والمأمور ينفذ ما ي عليه عليه المدير ، والمدير ينفذ أوامر المفتش العام الذى يعمل على أرضاء الخديوى وذلك بجمع أكبر قدر من الضرائب وعندما ستل المفتش العام عن المصدر الذى يرجع اليه محصلوا الضرائب عند أى شكوى وكان ذلك السؤال موجهاً اليه من أعضاء لجنة الدين ، فأجاب بقوله :

هـ أما فيما يختص بالضرائب فلا يستطيع للفلاح أن يرفع شكواه لأنه يعلم أن تلك الضرائب تجمع بناء على أوامر عليا . .

فاذا احتاجت الحكومة الى عشرة ملايين من الجنيهات تطلب إلى المديرين جمع ذلك المبلغ ، فيطلبون ذلك بدورهم من مشايخ القرى وهؤلاء يعملون على اجبار الأهالى على دفعها ولو أدى ذلك إلى استعمال (الكرباج) ولم تكن الضرائب تصل الى خزانة الدولة كاملة بل كان كل من هؤلاء المسؤولين يقتطع منها جزءا لنفسه ، وهكذا حتى تصل إلى خزانة الدولة وقد أخذ كل منهم نصيبه منها .

وقلما كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون إلى مصالح البلاد والأهالى بل أهملت هذه الناحية أهمالا جسيما حتى لم يكن للأهالى حقوق محترمة ولا كرامة مصونة أمام الموظفين ، (وكان أساس معاملة الحكام للفلاحين القهر والارهاق . وكان الضرب (بالكرباج) عادة ما لوفة في جباية الضرائب ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف ولا رقابة على الحكام من حكومة طاعة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام .)

والقد بلغ من استبداد الموظفين بالأهالي، ما يدعو إلى العجب من ذلك أن أحد معارفي المالية أجبر أهالي ناحية المرج قليوبية على شراء خمسة عشر فداناً سعر الفدان أربعين جنيهاً أو تربط عليهم بالأيجار بسعر الفدان ستماية قرش والا تساط عليهم بالضرب والأذى .

وهكذا كانت معاملة الطبقة الحاكمة للأهالي تلك المعاملة التي اتسمت بالتسوية وكذلك انتشرت الرشوة بين الموظفين بدرجة كبيرة ، فثلاً أصبح موظفي المسكك الحديدية ، لا يسمحون بزول البضائع في المحطات الا اذا أخذوا منها لأنفسهم . بما سبق يتضح كيف أن سوء معاملة الحكومة للموظفين كانت من أهم الأسباب التي دعت هؤلاء الموظفين إلى اتباع طرق غير سليمة مع الأهالي ولذلك لعدم ضمانهم استمرارهم في وظائفهم من جهة ، وللعمل على جمع ثروة كبيرة من جهة أخرى .

وكانت نتيجة ذلك كله الضغط على طبقات الشعب وخاصة طبقة الفلاحين الذين عوملوا أسوء معاملة حتى ضربوا (بالكرهاج) واضطر معظمهم الى ترك أطيانهم هرباً من سياط عصل الضرائب .

الفصل التاسع

اهل الذمة

من هم اهل الذمة ؟

نقصد بأهل الذمة هؤلاء المرابين — وخاصة الاجانب منهم — الذين استغلوا الازمة المالية التي حلت بمصر في السنوات الاخيرة من حكم اسماعيل ، وأخذوا يذلون الاموال بدون حساب ، على أن يستردوها أضعافا مضاعفة ، وذلك عن طريق الفوائد الباهظة التي كانوا يفرضونها على تلك الاموال التي يقرضونها سواء لاسماعيل نفسه أو لعامة الشعب وخاصة الفلاحين .

وستقسم الحديث عن هذه الطبقة الى قسمين :

أولا : علاقة اهل الذمة بالخدوي اسماعيل .

ثانيا : علاقة اهل الذمة بالفلاحين .

وذلك لأننا اذا أمعنا النظر في نشاط تلك الطبقة في الفترة التي نحن بصدد الحديث عنها — وهي فترة حكم الخديوي اسماعيل لمصر — نجد أن ذلك النشاط كان يتركز أساسا في علاقة هؤلاء المرابين بكل من الخديوي اسماعيل والفلاحين وذلك لأن اسماعيل لحاجته المستمرة إلى المال ، كان لا يثورع عن الاستدانة من أى شخص أجنبي بالفوائد التي يحددونها ، كما أن الفلاحين — بسبب أرهاقهم بالضرائب المستمرة — كانوا دائما فرسة لهؤلاء المرابين الذين كانوا مساعطين عليهم بلا هوادة ولا رحمة .

أولا : علاقة أهل الذمة بالخديوى اسماعيل :

١ - تمادى اسماعيل فى الاقتراض من المرابطين :

عندما تولى اسماعيل حكم مصر لم تكن حالة البلاد المالية بما يستدعى الاقتراض لأن مصر تعد من أغنى بلاد العالم . ومن الممكن إذا وجدت هى ادارة حكيمه أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن تحتاج الى القروض . كما أن ارتفاع أسعار القطن فى أوائل حكم اسماعيل - نتيجة لقيام الحرب الاهلية الامريكىة - قد جعل البلاد فى حالة يسر ورخاء .

ويقول بعض المؤرخين أن نجاح سعيد باشا - ابن محمد على - فى الحصول على قرض ، أدى إلى نهاية اسماعيل باشا السريعة وإلى دمار مصر ، حيث أن تجرمة سعيد باشا جعلت يعتقد أن أوروبا يمكن أن تمنحه قرضا عديدة دون قيد ولا شرط .

وإذا نظرنا نظرة عامة إلى فترة حكم اسماعيل نجد أنه كان لديه كثيرا من الطموح ، وكان الحصول على ذلك الطموح يتطلب اسرافا بالغاً يفوق كثيرا موارد البلاد فى عهده ، ويمكن القول أنه من المحتمل إذا كان اسماعيل قد تحقق أن تلك السياسة التى اتبناها سوف تتطلب ارهاق موارد البلاد ، والتي كانت مصر غير قادرة على تحملها ، فإنه كان من المحتمل أن يعمل على الحصر فى تنفيذ تلك السياسة بدلا من السير فى تيار الاسراف الذى أدى الى عزله فى النهاية .

وكان اسماعيل محاطا بعد كبير من المرابطين والاجانب الذين كانوا يتنافسون فى جرأة وقحة ، على أن يقدموا له عروضاً سخية بمحققون من ورائها الثروات الضخمة فكانوا جميعا مستعدين لكي يقرضوه أى مبلغ يطلبه ، كما أنه

كانت لا توجد أى عقبات فى سبيل تجديد تلك الديون التى يعتمدها بصفته الشخصية بالنيابة عن مصر .

وعلى ذلك كان اسماعيل يستدين باستمرار ديوناً سائرة من المرابن الاجانب المقيمين فى مصر ، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر ولاحد معلوم ، وكل ما عرفت عنها انها كانت ذات فوائد فاحشة جدا . والدين السائر هو الذى ينشأ عن الاستجارات والمعاملات المدفية والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوعا اخر من الدين ، وهو ما يعرف بالافادات أو البونات (الأذون) المالية ، أو بونات الروزقامة ، أو بونات الدائرة السنوية والبونات عبارة عن كميات مكثب بقيم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الأذن ، موقعا عليها من وزير المالية ، أو من يفوضه الوزير بالتوقيع وتستحق الوفاء فى المعين الموضح بها ، وكانت هذه البونات تودع بالخزائن ، فيأتى الراغبون ويطلبون شراءها ، وبعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافي قيمتها للخزانة ويتسلمون الكمبيالات ويتجرون بها وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزانة ، يأخذون قيمتها ، كما سبقت الاشارة لم يكن للديون حساب معروف بل كان الخديوى اسماعيل كلما احتاج إلى المال استدان ما تصل إليه يده من المرابن الاجانب المقيمين فى مصر ، وقد اختلفت الآراء فى تقديرها لأنه لا اسميل لمصرها . فوائف (تاريخ مصر المالى) يقدرها سنة ١٨٧٤ ٢٦١ مليون جنيه وقدها بعضهم ٢٨٠ مليون جنيه ، وجاء فى الوقائع انها بلغت سنة ١٨٧٣ - ٢٥ مليون جنيه .

أما فوائد تلك الديون السائرة فلم يكن لها حساب معلوم ، ويقدرها بعضهم بأنها كانت بنسبة ٢٠ ٪ ، ٢٤ ٪ فى السنة .

من ذلك يتضح مدى فداحة تلك الفوائد الباهظة التي لا يقبلها عقل ولا منطق في الوقت الذي وافق عليها اسماعيل لكي يحصل على المال الذي يريد به أية وسيلة ممكنة .

كما أنه كان من الممكن أن يتحاشى ذلك الاقتراض لو أنه اتبع سياسة حكيمة تجنبه الاعتماد في ذلك الطريق الوعر الذي أدى بمصر إلى الدمار وأدى به إلى العزل .

كما يتضح أيضا مما سبق أن تلك الديون السائرة التي استدانها اسماعيل من المرابين الأجانب تقدر بحوالي ٢٠ مليون جنيه تقريبا من مجموع الديون التي كانت مصر مطالبة بتسديدها في نهاية حكم اسماعيل والتي تقدر بـ ٩١ مليون جنيه .

وعلى ذلك فقد فرح إلى مصر هؤلاء المخامرين من دول أوروبا ويتخفون الثراء من وراء أقراض اسماعيل تلك الأموال بفوائد فاحشة عادت عليهم بالربح الوفير فكونوا ثروات ضخمة بعارية سهلة مما أدى إلى تجمعهم في النهاية محتمين وراء نفوذ الدول التي يتبعونها طالبي أموالهم أضعافا مضاعفة .

٢ - أهل الذمة وعزل اسماعيل :

نظرا لتمادى اسماعيل في الاقتراض من المرابين الأجانب فأخذ يقدم للقرض تلو القرض بفوائد باهظة حتى تراكت الديون ولجأ هؤلاء المرابين إلى دولهم يطالبون حمايتهم واسترداد أموالهم التي أصبح اسماعيل عاجزا عن دفعها . فكان أن تدخلت تلك الدول وطالبت من الباب العالي عزل اسماعيل الذي أصبح غير قادر على معالجة أمور البلاد ولكن ما هي الظروف التي أدت إلى تلك الأزمة؟

بعض المؤرخين سبب الاتجاه إلى الاستمالة بانخفاض أسعار القطن المصري بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية مما أثر تأثيرا كبيرا في

اقتصاديات مصر ، وشعر اسماعيل بحاجة إلى المال ، وكان المرابون من دواء أوروبا مستعدين لكن يقرضوا الخديوى المبالغ الطائلة .

والواقع أن انخفاض أسعار القطن المصرى عقب انتهاء الحرب الأهلية الأمر يكتفى لم يكن السبب الوحيد فى التجاء اسماعيل إلى الاستدانة ولكن من الأسباب الرئيسية هو اسراف اسماعيل ، الزائد عن الحد واقدمه على تنفيذ المشروعات التى لا تنحصرها موارد البلاد فى ذلك الحين . وعلى ذلك لم يفكر اسماعيل فى عواقب الأمور ، وكان كل ما يهيمه فى الأمر هو أن يرى الذهب الذى هو فى حاجة إليه طوع بنائه روما .

وكما سبقت الإشارة فقد نزع جميع مقامرى أوروبا إلى مصر ليقيمهم أن اسماعيل فى ضائقة مالية ، وأنهم يستطيعون أن يكونوا الرواق كبرى من وراء ذلك وبذلك كانوا مستعدين لأقراضه أى مبلغ من المال ، وعلى ذلك أصبحت مصر يجتمعها يضم خليطاً من المقامرين من جميع أنحاء العالم ووجدوا ترحيباً جما لى بلاط الخديوى فى تلك الايام التى كائ فيها على وشك الأفول .

ويمكن القول أن مدينة الاسكندرية - أيام الخديوى اسماعيل - كانت مجتمعاً شغله الشاغل هو القمار والمقامرة . وكان أراض الخديوى نوعاً من الاعمال التى كانت تموى المقامرين ، ومادامت الاموال المطلوبة موجودة ، فإنه كان لا يعترض على نسبة القوائد المطلوبة للدين معها كانت باهظة . وكانت تلك القديون التى اقترضها اسماعيل من هؤلاء المرابين تدفع فى مواعيد غير منتظمة سواء طال بها الامد أو قصر ، واذا لم تدفع ، فإنها كانت تجدد بفوائس فى مصلحة المرابين ، وعلى ذلك فإنهم كانوا دائماً ، يميلون إلى تلك المقامرات الماوية التى تعود عليهم دائماً بالنفع الوفير .

وإن المالمين الغربيين - لاسيما اليهود - أظهروا من الاستعداد لاجابة طلبات الخديوى أغرب ما يتصوره الانسان ، بل بالغوا في بادىء الامر في اغرائه على الاستدانة منهم إلى حد بعيد مما يكاد لا يتخيله التصور ، فتراكت الديون واسماعيل لا يفكر في أن يعمل الاعطاء المالية وكيفية تراكمها على ساعديه حسابا ولا يرى من نفسه ميلا إلى تقدير عواقبها .

ومن أمثلة تودد هؤلاء المرابين إلى الخديوى ما يحكى عن أحد من أنه ضبط ذات يوم مرتكبها عملا شائنا ضد الخديوى ، فأحضره بين يديه وأخبره أن أبواب قصره سوف لا تفتح له بعد ذلك اليوم . وفي اليوم التالي لذلك ، أحضر ذلك المخامر « سلبا » - بعد أن فهم أخلاق مضيفه - وسعد على السلم حتى دخل الحجرة التي كان يجلس بها الخديوى من النافذة وقال :

« لقد أظعت أوامر سيادتكم ودخلت القصر من النافذة وليس من الباب » .
وتقبل الخديوى ذلك العمل وهو مسرور ، ونسى تلك الامانة السابقة ، وحاد ذلك الاجنبى المخامر إلى مكانه المفضلة لدى الخديوى .

وفي الحقيقة لقد ارتقى اسماعيل بلا وعى بين أيدي هؤلاء المرابين ووجدوا في شخصه فرصة سهلة لمطامعهم ، وحتى بعد معارضة الباب العالى لتلك الديون فقد ظلت فرصة هؤلاء المرابين كما هي ، وذلك بايجاد الوسائل التي تجنبهم بكل حذر سذلك القانون الجديد الذي حرم على اسماعيل الاستدانة والذي كاد أن يلحق بهم أكبر الضرر ، فدفعوه لياخذ ذمهم ويرهن الدولة باكمالها بل وممتلكاته الخاصة في النهاية ، مجدد بين تلك القروض حتى تسنح لهم الفرصة الاستيلاء على ما يبتغون وما زالوا يتحينون الفرص في - استكانة وذلة - لكي يأخذوا منه قدر استطاعتهم كل ما يسكن الحصول عليه ثم يتقلبوا بعد ذلك

مهددين ومتوعدين كما هو معروف دائما عن طبقة المراهبين تجاه المدين الذي لاسرول له ولاقوة .

وعلى ذلك فانه كان على اسماعيل أن يتمكن باقته في يوم من الايام سوف يكف ، دائنوه عن امداده بالقروض التي يطلبها ، واذا كان قد توصل إلى ذلك الاحتمال فانه من الممكن أنه كان يكف عن الاستمرار في تلك السياسة المؤذية إلى الهلاك ، والتي كان يعتمد فيها على ثرائه الزائف ، تلك السياسة التي انتهت بالاسراف الزائد عن الحد .

وهكذا كانت نتيجة تلك السياسة تراكم الديون وحدوث الازمة المالية ، وعندما بلغت تلك الازمة أوجها اجتمع وزير المالية (اسماعيل صديق) ولقيف من المحيطين بالخدوى ، وشرعوا يتباحثون في اللازم عمله .

وأيصبرون على سقوط موارد الأروة المصرية العمومية ، الواحد تلو الآخر وعلى الاستمرار في القضاء على تلك الثروة للتمكن من سداد القوائد الهائلة ، الجائرة المطالب بها جمهور المراهبين ، أصحاب الديون المصرية ، الذين لو حوسبوا حسبا دقيقا لظهر أنهم استردوا فوائد ما أقرضوه أصلا وزادوا عليه كثيرا؟ أيصبرون على ذهاب ثروة الخديوى ، هرهه بهدرهه ، وتحويل ايراد تلوا ايراد إلى أيدي أولئك المراهبين أنفسهم ، الذين انما غشوا في الاول اذا طمعوا في الاقتراض منهم وتفرغوا في الاخر اذ عدوا أنه لم يهد هناك هاب لتحقيق المكاسب الفظيعة التي حققتها في بادىء الامر وما للفائدة من ذلك الصبر اذا كان لا بد في النهاية من التوقف عن الدفع؟ فلم لا يكون التوقف منذ الآن - ولا يزال بعض الشىء في الايدى - بدلا من التوقف بعد غد ، حين لا يندفع القدم ؟ .

وفي ذلك كتب السير جوليان جولدميث ، بعد أشهر من حصول

اسماعيل يقول :

إن نفوذ الدائنين قد ظهر في مواطن كثيرة ، فقد بحثت لجنة أركان لجنة شؤون مصر المالية ونشرت على الناس تقارير أحكام ووضعت كيف يدفع هذا للكوبون وذلك ولكن ذلك كله لم يفسر الاهن فنتيجة واحدة حقيقية هي أن العيب لم يخفف عن كاهل الأهلين، بل على العكس قد زيد كثيرا ونمت ديون القطار نموا هائلا . ثم جاء السير ويفرزولسن فزاد هذه الديون . ألا فليذكر دائنو مصر أنه لو اقتدى الحديوي السابق (اسماعيل) بولاه السلطان فالغى ديونه كما فعل السلطان هل أن يحاول دفع ربح باهظ لديون شجعه هؤلاء الدائنون على تراكمها ، لظل اسماعيل باشا جالسا على عرش مصر والسكان المصريون أسعد كثيرا منهم الآن .

وعندما شعر المراهون ان اسماعيل لا يستطيع دفع مسا عليه من التزامات أقاموا عليه القضايا لدى المحاكم المختلطة فحكمت لمصلحتهم .

وكان على اسماعيل ألا يقاوم سلطة تلك المحاكم لأنه كان من المنفق عليه أنه إذا حاولت الحكومة المصرية رفض سلطة تلك المحاكم أو لم تنفذ قراراتها فإن تلك المحاكم قد تحولت السلطة في الرجوع الى نظام الامتيازات القديم ، وهو نظام المحاكم القنصلية ، التي بالغ القنصل فيها في التمييز لمصلحة رعاياهم . وبعد ان حكمت المحاكم المختلطة لمصلحة الدائنين قامت معارضة ضد تلك الاحكام بحجة ان الدولة لا يمكن ان يحكم ضدها في محاكمها ، ولكن هذا الاحتجاج لم ينظر اليه ، وبمقتضى الاتفاقية التي تمارس تلك المحاكم سلطاتها فلا يجوز التغيير في مواد القانون الذي تدير عليه طيلة الخمس سنوات التي تعهدت فيها الدول الكبرى بخوض تجربة احلال المحاكم المختلطة محل المحاكم

القتضائية ، ونتيجة لذلك فإن مرسوم الخديوى الذى كان يريد به اقرار العقبات المالية والتنازل عنها بنفسه ، والذى يعارض مع تلك الاحكام أصبح ذلك المرسوم كأن لم يكن .

ويقول د ميخائيل شاروبيم ، فى وصف ثورة المرابين ضد اسماعيل :

و فتزاحم أصحاب تلك الديون المصائرة على أبواب الخزينة وأكثرها الاحاح والابجاج وصاح بعضهم فى وجه الأمير حسن (وهو المشرف على الخزينة بعد اسماعيل صديق) وسخطبه بهذى الكلام وفحش القول وأقاموا للدعاوى على الخزينة أمام المحاكم المختلطة فحكمت وشدت فى التنفيذ وسجرت على الكثير من موارد الحكومة وأملاكها فاشتد الضيق بالخزينة .

وقد كتبت جريدة (التيمس) الانجليزية تهزأ بدعاوى جماعة الدائنين وتقول :
و الظاهر ان دائنى مصر يكادون فى الوقت الحاضر يكونون وحدهم الذين يعنون بهذا التغيير (عزل اسماعيل) نعم قد تذكر مساوىء اسماعيل باشا تسويها لهذه العنابة ولكن الذين نراهم اليوم أكثر طعنا فى اسماعيل وأشد هم رغبة فى نفيه كانوا منذ أسابيع يقولون غير ما يقولون اليوم . انهم لليوم ينادون بالتدخل لغايات انسانية سامية . يقولون أنهم يريدون أن يكفوا مصر شر تبذير سواكها . الا لم يبعد العهد الذى كان فيه هؤلاء أنفسهم شديدى الغيرة على مصالح الدائنين وكانوا يسخرون اذا قيل أن الفلاح يعسف وأن السخرة مرهقة له ، وأن الابل ممتل بالدبون ، الا أن ظهور عطفهم الكثير على رعية الخديوى بهذه السرعة لما يحمل على أن يحظن به الضفون .

وهكذا فان تلك الجريدة الانجليزية قد قدمت الدليل على فداحة الاثم الذى ارتكبه المرابون الذين انحذوا فى النهاية من الدفاع عن الفلاحين ستارا يخفون

وراءه مصالحهم المالية وعلى ذلك تستطيع أن نقول بحق في هذا المقام :
وشهد شاهد من أهلها .

ولقد أشار د باروباشاء Barrot الذي كان يعتبر أحمد مستشاري
الحدوي أشار على اسماعيل أنه إذا كان يملك اللوسائل التي تمكنه من تقديم
مليونين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات فإنه بذلك يكون حكيما في استخدامهما في
سداد ما يطالبه الدائنون الذين حصلوا على أحكام ضده من المحاكم المختلطة . الواقع
أنه إذا كان اسماعيل قد اتبع تلك النصيحة لكان من الممكن أن يتحاشى السلاح
الذي عزله واسماعيل ، ولكن اسماعيل لم يعمل بتلك النصيحة وبذلك
استحق جزاءه .

وعندما رفض اسماعيل تنفيذ الأحكام التي أصدرتها المحاكم المختلطة تدخلت
الدول الأوروبية لحماية مصالح رعاياها أصحاب الديون ، ففي ١٨ مايو سنة
١٨٧١ أرسل د بسمارك إلى اسماعيل باسم الحكومةين الألمانية والنمساوية
احتجاجا شديدا على الطريقة التي تفوى للحكومة المصرية أن تتبعها في معاملة
أصحاب الديون العائرة وعلى توأفها في اجسابة مطالبهم . وأرسل في الوقت
نفسه إلى حكومتى إنجلترا وفرنسا مذكرة جاء فيها أن :

« ألمانيا لا تقصد غير الدفاع عن مصالح رعاياها المالية وأنها ترك المسألة
السياسية لإنجلترا وفرنسا . »

ولقد وقعت الضربة على اسماعيل من حيث لم يكن يفتظره وذلك أن ألمانيا
أظهرت عزمها على العمل والتشديد إذا لم تنفذ الأحكام التي صدرت لمصلحة
الدائنين الألمانين فدهشت فرنسا وإنجلترا من خطة ألمانيا التي لم تكن تظفر قبل ذلك

اعتمادا عظيما بأموال مصرية ، ورضيتنا أن ننضمنا اليها لطلب خلع اسماعيل ووافق الباب العالي في ٢٥ يوفية سنة ١٨٧٩ .

وهكذا كان مصير اسماعيل العزل عندما رفض تنفيذ مطالب المراهبين الاجانب الذين تدخلت دولهم لمساعدتهم وكان وعائاه لا يملكون أن يفهموا مصيره وكان نادما على ما فعله حقيقة لقد أصبح مالكا لخمس الاراضى الزراعية الخصبة في مصر وذلك تارة بالشراء وتارة اخرى ، بالاجبار على التنزل عن الاطيان ولو اسنم في ذلك لأصبح مالك لجميع الاراضى الخصبة الموجودة في مصر ، كذلك لم يهز لشعبه النصر العسكري بسبب على العكس من ذلك ضيع الاموال والارباح هباءا في حرب الحبشة التي كانت تقيجتها الفشل السريع .

عما سبق يتضح نتيجة تلك السياسة التي اتبناها اسماعيل في الاستدانة من هؤلاء المراهبين الاجانب الذين لاهم لهم الا تكوين الثروات الضخمة من وراء مغامراتهم المالية في مصر بعد أن كان لاهلهم في بلادهم ، ووجدوا من اسماعيل فرصة سهلة لتحقيق أغراضهم . لقد بسطوا له أياديهم عن سعة في بادىء الامر وبذلوا له الاموال التي كان في حاجة اليها ولكن بفوائد باهظة ، ولم يفكر اسماعيل في عواقب الامور بل كان هدفه الحصول على المال الذي يريد به أية وسيلة ممكنة ، فكانت تلك السياسة . الموجاه للسبب الرئيسي في القضاء عليه نتيجة لتراكم الديون التي كانت تفوق موارد البلاد في ذلك الوقت .

فهؤلاء المراهبين الذين كانوا يحصلون على أموالهم أضعافاً مضاعفة ، والذين لهم اسماعيل أبواب قصوره على مصراعها . كانوا هم في النهاية أسبق الناس بالمطالبة بمزله لأنه أصبح يهدد مصالحهم ولأفقه لم يعد يستطع تحقيق مطالبهم .

ثانيا : علاقة أهل الذمة بالفلاحين

١ - أسباب استئدانة الفلاحين من المراهين :

قبل أن نتعرض لعلاقة أهل الذمة بالفلاحين يجب أن نعرف أولا ما هي الدوافع والأسباب التي جعلت هؤلاء الفلاحين مضطرين الاستئدانة من المراهين بفوائد باهظة ؟ . ويمكن القول أن أحد تلك الأسباب الرئيسية هو انخفاض أسعار القطن المصري نتيجة لانهاء الحرب الأهلية الأمريكية . فقد كان من نتائج ارتفاع أسعار القطن المصري في أثناء تلك الحرب أن انغمس الأهالي - وخاصة الفلاحين في مظاهر الترف والاسراف وتوسعوا في النفقات واستدانوا من المراهين بفاحش الفوائد على أمل استمرار الصعود في أسعار القطن ولم ينظروا إلى عاقبة قيامهم بتلك الأعمال . فتراكت عليهم الديون وأخذت حالتهم تسوء في نهاية ١٨٦٥ ، ذلك أن الدائنين أخذوا يطالبون بديونهم وحدثت في ذلك الوقت أزمة حاولت الحكومة معالجتها وذلك بالتدخل بين الفلاحين ودائنيهم عملا على صيانة الثروة العامة . وضنا بها أن تنتقل إلى أيدي المراهين والتجار والماليين الأجانب فتعمدت مسداد ديون الأهالي على أن تقسط عليهم لمدة معينة من السنوات .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ترجع أسباب استئدانة الفلاحين من المراهين بتلك الفوائد الباهظة إلى المبالغة في فرض الضرائب على هؤلاء الفلاحين حتى كانوا يضطرون إلى ترك أطيانهم في كثير من الأحيان لأنهم يصبحون غير قادرين على تحمل مشوليتها .

فقد ارتفعت ضريبة الفدان حتى أصبحت ٥٠ قرش أو زيادة ، وأخذت الضرائب في الزيادة وبالرغم من أن الفلاح وأفراد أسرته كانوا يسخرون في

فبأ ارتفاع الأسعار ، فعندئذ يأتى المزارع ويضيق الخناق على الفلاح مكرها
اياها على بيع قطنه بأدنى سعر، وليت الأمر وقف عند هذا الحد فقد كان المشتري
هو الذى الذى يزن القطن عند استلامه من الفلاح فيسرق من الوزن ما يشاء بلا
استحياء .

وبالطبع لم يقتصر الأمر على القطن فى بيعه بأبخس الإيمان فقد كان ذلك
ينطبق على سائر المحصولات الأخرى ، فمثلا يبيع أردب القمح بمئتين قرشا ،
فى الوقت الذى كان ثمنه مائة وعشرون قرشا وذلك لحاجة الفلاحين الشديدة إلى
المساحل سدادا للضرائب المطالبة .

وعلى ذلك كان المزارعون يتفننون فى الوسائل التى تمكنهم من الاستيلاء على
الأراضى الزراعية التى يمتلكها الفلاحون ، ويرجع ذلك إلى عدم وجود قوانين
حادة تحمى الفلاح وكذلك لجهل الفلاح الذى كان لا حول له ولا قوة والذى ضيق
عليه الحكام الفاسدون الخناق ، وكذلك لتفضاه المرتشون وطبقة الأغنياء الذى
كان كل منهم زيادة ثروتهم فكان الفلاح بمجرد من أرضه بأسرع ما يمكن فيلجأ
إلى العمل فى الأقطاعات الكبيرة التى يمتلكها كبار الأقطاعيين. وهكذا عمل هؤلاء
المزارعون على زيادة ثروتهم على حساب الفلاحين البؤساء ، فكانوا يأخذون
عاصلهم وكل ما يتكون سدادا لديونهم ولم يعبا ذلك المزارع بالفلاح المسكين
ذلك الخلق القس الذى كان عليه أن يعمل ويكد وينهب ثمرة جهوده لتلك
الفترة التى كان هدفها جمع المال بشق الطرق دون مراعاة مصلحة أى إنسان آخر.
ما سبق يتضح أن أرهاق الفلاحين بالضرائب الجائرة كان السبب الرئيسى
فى التجأهم إلى المزارعين المقترضون منهم الأموال الكى يسددوا ما عليهم من التزامات
للحكومة التى كانت هى الأخرى تفرض أنواعا متعددة من الضرائب انما است
كامل الفلاح .

وكان أهل الدمة ينتمون الفرس لكي يحققوا الثروات للضخمة التي أتوا من بلادهم لكي يجمعوها فكان، الفلاح الفريسة السهلة التي ساعدتهم على تحقيق أغراضهم . لقد كان هؤلاء المرابون الذين كان معظمهم من اليونانيين واليهود، يتربصون بالفلاح ، ويتبعون حياة المضرائب في مختلف القرى لأنهم كانوا واقين أن معظم الفلاحين ليس لديهم الأموال اللازمة لسداد الأموال التي يطلبها أولئك الجبابرة فيشتررون محاصيلهم بأبخس الأثمان . أو يقرضوهم الأموال اللازمة بفوائد فاحشة ويجنون من وراء ذلك أضخم الثروات .

هذه هي طبقة أهل الدمة في عصر اسماعيل والتي كانت تجوب في الأرض فسادا . وساعدها على القيام بتلك الأعمال في ذلك الوقت سياسة الحكومة الجائرة التي أرهقت الفلاحين البؤساء بشقي أنواع المضرائب .

الفصل العاشر

الجماليات الأجنبية

تاريخ قدوم الأجانب إلى مصر وازديادهم في عصر اسماعيل :

بدأ الأجانب يقدون إلى مصر ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر وذلك للعمل في دوائر الحكومة أو التطلع إلى تحقيق مشروعات اقتصادية ومالية وكانت مصر في ذلك الوقت تخطو خطواتها الأولى نحو الاتصال بالغرب وبالحضارة الغربية ، وخاصة في عهد محمد علي وخلفائه .

ويوضح أطراد الزيادة في عدد الأجانب المقيمين بمصر من الجدول الآتي :

السنة	عدد الأجانب
١٨٢٦	٣٠٠٠
١٨٧٨	٦٨٧٥٣
١٨٨٢	٩٠٧٨٨٦

ولم يكن هذا أول عهد الأجانب بمصر فكان يأتي إلى مصر الكثير منهم يجذبهم اليها، ماضيها الطويل وأرضها المليئة بآثار القرون والحضارات الماضية أو يدعورهم إلى الإقامة فيها نشاط تجاري محدود ، وعلى ذلك فقد كان يأتي إلى مصر من وقت لآخر كثير من هواة الرحلة والسفر ، وأقام بمصر طائفة من التجار الأجانب ، ولكن أثرهم كان محدودا . فأكثرهم ليس لهم رؤوس أموال ثابتة في مصر ، وإنما كانوا (عملاء) أو (كلاء) لبيوت تجارية ، في بلادهم

فتقدمهم في البلاد ليست راسخة ، وأثرهم في حياتها الاقتصادية قليل ، وكذلك الشأن في حياتها الاجتماعية .

أما في عهد محمد علي وخلفائه فقد بدأت مصر تشهد وفود الأجانب تجذبهم اليها الرغبة في المكسب وتحقيق مشروعات اقتصادية ومالية وشجعهم على الإقامة فيها ماضئته لهم التقاليد والعرف والائتفاقات الدولية من كيان خاص وبفضل هذا السكان اشتهر نشاط الأجانب الاقتصادي والمالي وكثرت رؤوس الأموال الأجنبية .

وقد أنشأت بعض الدول الأجنبية قنصليات لها في مصر ، يرأس كل واحدة منها قنصل من واجباته الاشراف على شؤون بلاده التجارية في مصر ، وفي عهد محمد علي كانت بمصر قنصليات لسكل من إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا وأسبانيا والسويد وناپلى وسردينيا وهولندا وهاجيسكا والدانمرك وتسكافيا واليونان والولايات المتحدة الأمريكية .

وكان القنصل العام لسكل من إنجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا يرعى مصالح بلاده السياسية فضلا عن التجارية لانه في نفس الوقت مندوب سياسي لبلاده ، ويقوم في الاسكندرية صيفا وفي القاهرة شتاء ، تبعا لمكان انعقاد ديوان محمد علي . أما القناصل الآخرون ومنهم عدد يشتغل بالتجارة ، فكانوا يقيمون باعتمادهم في الاسكندرية ، ويشرفون على شؤون بلادهم التجارية وكل قنصل بمثله وكيل قنصل في كل من القاهرة ورشيد ودمياط . وكان لانجلترا أيضا وكلاء قناصل في السويس والقنصر على البحر الأحمر وفي قناة السويس . ولمؤلاء الوكلاء فائدة كبيرة للبريد والرسائل الحكومية من الهند واليابا والسفن التجارية والموظفين والمسافرين الانجليز . وقد زادت أهمية القناصل في مصر

تبعها لنمو تجارة مصر الخارجية وكذلك كان بمصر في أوائل القرن التاسع عشر عدد قليل من كبار التجار الأجانب المعروفين باسم «التجار بالجملة» ولسكن عددهم أخذ يتزايد حتى وصل ٤٠ حوالي سنة ١٨٤٠ .

وكان تنفيذ مشروع شق قناة السويس خاصة في عهد سعيد ، ثم إقامته في عهد اسماعيل عاملا قويا في ازدياد هجرة الأجانب إلى مصر ، حتى أصبحت لهم في مصر جماليات ، كبقية العدد تختام قسلة أو كثرة إمرامل مختلفة . وذلك كقرب أوطانها أو بعدها من مصر وكذلك صلاتها للثقافية والمالية والتجارية والسياسية أخيرا بهذه البلاد .

ومن تلك الجماليات الأجنبية السكثيرة التي أقامت بمصر تلك التي كانت تتكون من الأرمن . وكان الأرمن في مصر يشبه تماما أخاه في آسيا الصغرى وهو يتكلم غالبا لغتين الأرمنية والتركية بدرجة لا بأس بها ، وحتى هؤلاء الذين مكثوا أعواما عديدة في مصر ظلوا يتكلمون اللغة التركية ، كذلك انصفوا بعادات الأتراك وتقاليدهم .

ومن أم الجماليات الأجنبية في مصر في عصر اسماعيل الجالية الليونانية . وكان أم ما يميزهم اشتغالهم بالتجارة ، فقد احتكر اليونانيون في مصر التجارة وخصوصا تجارة التبرئة وخاصة في مصر السفلى ، فكان يوجد لليونانيين متاجر في كل بقعة يوجدون فيها . كما أسس الأولون منهم البنوك ، واشتغلوا بالتجارة على مدى كبير ، وبسبب علاقتهم الوثيقة مع الشركات في القسطنطينية ومعرفتهم العميقة بالعادات واللغات المحلية فانهم استثمروا أموالهم دون خوف في وقت كان يخشى فيه أي شخص أن يخاطر بأمواله ، واستمروا على تلك الحال حتى فدت ثروتهم بدرجة كبيرة .

فكان هـ تاجر البقالة ، اليوناني هـ مثلاً .. يبدأ تجارته بأبسط الوسائل فيبدأ ببيع في (حانوته) الخبز والبصل ، مع قليل من الجبن ، ولا يحتوي (الحانوت) على شيء أكثر من ذلك ، وهو يسام ليلاً أسفل (الرفوف) التي يضع عليها بضائعها في حانوته الصغير ، ويرتدي (مروحة) غير نظيفة . وكان يستفيد بربحه القليل ب شراء بضائع أخرى ، وذلك لأن نفقات معيشته قليلة جداً وأن لم يفعل ذلك فانه يقرض الفائض منه للفلاحين بقواعد هاهظة ، ثم يبدأ في شراء قطعة أرض صغيرة ، وما يلبث أن يشتغل بتجارة القطن وبذلك تزداد ثروته ، بعد أن كان لا يجد القوت الضروري للعيش عند قدومه إلى مصر لأول مرة . ذلك هو مثال لأحد اليونانيين الذين حضروا إلى مصر وكونوا الثروات الكبيرة بعد أن عرفوا الطريق السريع إلى تكوين تلك الثروات . وعلى العموم فإن الأجانب عامة - والأوروبيين خاصة - كان يوجد بينهم فئة قليلة ممن يبدو عليهم اللبنة والاحترام ، ولكن تلك للفئة لم تكن كبيرة . وكان للكثير منهم يبيع الكتب القديمة ومنهم من يبيع المجوهرات ، أو البنادق والمفرقات ، أو آلات الموسيقى وغيرها ، ويصرفوا من وراء ذلك الربح الوفير ، وكان كل ذلك بالطبع على حساب الفلاح الذي يعمل في القرية ليلاً ونهاراً على ضفاف النيل .

وعلى ذلك فانه يمكن القول أن الأجانب في مصر في عصر اسماعيل تعود على الاشتغال ، بالتجارة أو الصناعة وحقن من وراء ذلك الثروات الضخمة .

وكان الفرنسيون يتمتعون بمكانة عظيمة في عصر اسماعيل ، وخاصة بعد شق قناة السويس ، التي أعطت للفرنسيين المركز الأول في المشروعات التجارية التي استفادوا منها استفادة كبيرة ، كذلك كانوا يشغلون معظم الوظائف الإدارية الكبيرة ، والتي لم يحصل عليها الإنجليز . فبعد تكوين شركة قناة السويس كان يوجد بمصر أكثر من مائتي موظف فرنسي إلى جانب الخبراء الفرنسيين

وأصحاب رؤوس الاموال الفرنسية الذين كان يتخذهم الخديوى اسماعيل كمشائرين له في شتى الأهور . وقد كان يوجد في مصر من الرأسماليين الفرنسيين أكثر من أصحاب رؤوس الاموال الانجليزية . وكانت الاسماعيلية تعتبر المقر الرئيسى للفرنسيين نظراً لأن معظمهم كان يعمل بشركة قناة السويس ، وعلى رأس هؤلاء جميعا (فرديناند دلسبس) صاحب فكرة إنشاء القناة الفرنوى الاصل .

وكما سبقت الاشارة فإن عدد الاجانب الذين كانوا يقيمون بمصر في عصر اسماعيل يقدر بحوالى ٩٠٠٠٠ شخص ، ويتضمن هذا العدد اقلية من لليهود . وفي الحقيقة ، فانه إذا كان عدد هؤلاء الاجانب ليس بالكثير في القاهرة فان عددهم في الاسكندرية كان مساوياً لعدد الاهالى تقريباً ، فنجد أنه بينما يقيم ٢٥٠٠٠ من هؤلاء الاجانب في القاهرة ، كان يقيم في الاسكندرية ٥٠٠٠٠٠ أجنبى ، والباقى مقسم بين مدن لقناة والمدن الرئيسية في الوجهين القبلى والبحرى ولقد أقام عدد كبير منهم فى القرى منذ عهد محمد على لارتباط مصالحهم بها . وبالنسبة للجنسيات الاجنبية المختلفة الموجودة فى مصر فى عصر اسماعيل ، فانه كان يوجد ٤٠٠٠٠ يونانى ، ١٥٠٠٠ فرقى ، ١٦٠٠٠٠ ايطالى ، ٧٠٠٠٠ انجليزى ، ٧٠٠٠ بحرى ونمسوى ، ١٥٠٠٠ ألمان ، ٤٠٠٠ من الجنسيات الاجنبية الأخرى .

وأن الجاليات الاجنبية فى ظل نظام الامتيازات كانت مستقلة تقريباً عن الساطة المحلية فى مصر ، ويحكم كلاهما حكماً تاماً القنصل الذى تقيمه تلك الجالية فنتج عن ذلك وجود ستة عشرة ساطة أجنبية فى القطر المصرى ، كل منها خصم للاخرى ، وكذلك تمادى المحاكم الوطنية للإلاد .

أما عن الأجانب المقيمين في مدينة القاهرة وحدها فيمكن تقسيمهم على الوجه التالي :

٧٠٠ أروام ، ٥٠٠٠ فرنسى ، ١٠٠٠ انجليزى ، ١٨٠٠ نمسوى
٤٥٠ المان ، ٤٠٠ أهجام ، ٣٣٦٧ ايطالى ، ٢٣٠ من الجنسيات الأخرى ،
وذلك حسب التعداد الذى تم فى ١٥ جمادى الثانية سنة ١٢٩٩ هـ الموافق
٣ مايو سنة ١٨٨٢ م حيث يقدر عدد الأجانب المقيمين فى القاهرة فى ذلك
الوقت بـ ١٢٤٢٢ أجنبى ، مقسمين حسب البيان السابق مضافا اليهم ٣١٧٥
من العرب والمقاربة .

وهذا الإحصاء قد تم بعد عزل اسماعيل بثلاث سنوات تقريبا . وقد كان
عدد الموظفين الأجانب فى الحكومة المصرية فى عصر اسماعيل قليلا فى بادئ
الأمر ولكن ذلك العدد ما لبث أن ارتفع بعد سنة ١٨٧٦ وهى السنة التى بدأت
فيها الأزمة المالية .

فإذا نظرنا مثلا إلى نظارة المعارف نجد بين الثلاثمائة والواحد والعشرين
مدرسا ومدرسة القائمين بأمر التدريس بمدارس الحكومة من العناصر الأجنبية
من يساعد على سير العمل فى التربية والتعليم غير المبانى واحد وثمانية من
الفرنسيين ونمساوى واحد وثلاثة من الايطاليين بالإضافة إلى أربعة معلمات
فرنسيات بمدرسة السيوفية للبنات وسويسرى واحد هو (دور بك) مفتش
عموم المدارس فى ذلك الوقت ويساعده نمساوى ويضاف إلى هؤلاء رؤساء
المدارس الحربية من العناصر الفرنسية .

وقد زاد عدد الموظفين الأوروبيين فى مصر منذ نهاية سنة ١٨٧٦ وهى
بداية الأزمة المالية بعد أن كان عدد هؤلاء فى بادئ الأمر قليلا ، فلم يدخل

الحكومة المصرية فيما بين عامي ١٨٦٤ ، ١٨٧٠ غسبير ١٦٠ موظفا أوروبا
ولكن فيما بين عامي ١٨٧١ ، ١٨٧٢ دخل الحكومة المصرية ٢٠١ أوروبى ودخلها
فى عام ١٨٧٦ وحسده ما لا يقل عن ١١٩ أوروبا وفى عام ١٨٧٧ استجلب
للحكومة ٧٦ أوروبا وفى سنة ١٨٧٨ كان المستجلب ١٢١ أوروبا ثم زاد العدد
بعد ذلك زياده كبيرة وفى ذلك كتب مراسل جريدة (التيمس) الانجليزية فى
القاهرة يقول :

« إن أكثر كبار الموظفين من الأجانب . ويظهر أن المرتبات المنخفضة لا بد
منها لاقبال حنينهم إلى أوطانهم وتخفيف ما يقاسون من ألم الغيبة . لقد أدى
التنافس بين الدول إلى أن صار العمل الذى يمكن أن يقسوم به موظف واحد
يسفد إلى موظفين أو ثلاثة وأحيانا إلى أربعة موظفين .

وفى عدد آخر من الجريدة يقول نفس المراسل :

و لقد كثرت الانتقادات الموجهة إلى الموظفين الأجانب الذين جاءوا مصر
ليصلحوها . أنهم يتقاضون من المرتبات المنخفضة ما يبلغ مجموعها فى العام
٦٠٠٠٠ جنيه . ولذا هو أن هم لهم قليل جدا . لقد أخذنا نرجع القمقري
أسرع ما نكون على الرغم من قادتنا الانجليز والفرنسيين والاطالين .»

ومن الأمثلة التى نذكرها على المرتبات المنخفضة التى كان يتقاضاها الموظفون
الأجانب أنه عند تشكيل وزارة نوبار باشا التى اشترك فيها وزراء أجانب
كان مرتب كلا من الوزراء المصريين ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف جنيهه) فى السنة فى الوقت
الذى كان يتقاضى فيه كل من الوزيرين الأوروبين (ريفرز ولسن الانجليزى
ودى بلنير الفرنسى) مبالغ ١٠٠٠ (مئة ألف جنيهه سنويا)

ومن تلك الأمثلة أيضا التى نذكرها على مناصرة مرتبات الأجانب أن أحدا

أعضاء لجنة المدعوى الذي عين في أول مارس سنة ١٨٧٥ كان يتقاضى مرتباً سنوياً قدره أربعين ألف فرنك .

ونظراً للدعاية في مرتبات الأجانب فكان المسؤولون في الحكومة يفضلون تعيين الموظفين المصريين على الأجانب نظراً لأن المصريين أكثر تحملاً لشاق العمل ولا يكلفون الدولة تلك المرتبات الباهظة التي يتقاضاها الموظفون الأجانب .

ومما يؤسف له أن معظم الأجانب الذين اعتمد عليهم اسماعيل في تنفيذ مشروعاته كانوا لا يهتمون بأى قسط من الامانة فمالوا جبرهم بأموال الخديوي والحزاة المصرية لدرجة كبيرة وان الانسان لا يكاد يحصى تلك المشروعات التي أعطت الحكومة مقاولاتها الأوروبيةين فغشوها فيها غشاً فاضحاً .

ويمكن تشبيه الاجنبي في الدولة دهاجير في بناء بيت لا يمهه الا استيفاء اجرتة ثم لا يبالي أسلم البيت أو جرفه السيل أو دكته الزلازل، هذا اذا صدقوا في أعمالهم يؤدون منها بمقدار ما يأخذون من الاجر واقفين فيها عند الرسم الظاهر، فإن الواحد منهم لا يشرف بشرف الامة الذي هو خادم فيها ولا يمسه شيء مما يمسها من الضعة لأنه منفصل عنها اذا فقد العيش فيها فارقها وأرته الى منبته الذي ينتسب اليه، بل هو في حال همله وخدمته لغه جنسه لاصق بمنبته في جميع شؤونه ما عدا الاجر الذي يأخذه .

وهكذا كان هؤلاء الأجانب يتقاضون المرتبات الضخمة ولكنهم لم يعطوا العمل حقه ولم يؤدوا أعمالهم على الوجه الاكمل الذي يتناسب مع تلك الاجور التي كانوا يتقاضونها وكان كل الذي يهمهم في الامر هو حصولهم الشخصية وليست مصلحة تلك الدولة التي عاملتهم بكسرم زائداً عن الحد ولكنهم قابلوا هذا الكرم بالجهود وأصبح هدفهم الرئيسي هو جمع الثروات الضخمة .

بما سبق يتضح أن السبب الرئيسي لتقدم الأجانب إلى مصر كان السعي وراء المال والحصول عليه بشق الطرق متبعين في ذلك المثل للقائل (الغاية تبرر الوسيلة) ولم يتركوا أية وسيلة من الوسائل إلا واتبعوها لكي يحققوا الغرض الرئيسي الذي جاءوا من أجله وتركوا أوطانهم سهيا وراء ذلك الأمل .

فيجد أن الأوروبيين خاصة في عصر اسماعيل سيطروا على التجارة والصناعة وأعمال البنوك، وأصبح المصريون غرباء في أوطانهم بعد أن احتكر هؤلاء الأجانب أهم موارد البلاد ، وكما سبقت الإشارة فلم يقتصر الأمر على اشتغالهم بالتجارة، والصناعة بل تولوا المناصب الرئيسية في الدولة وتقاضوا المسترتبات الضخمة في الوقت الذي حرم فيه الموظفون المصريون من مرتباتهم مدة أشهر بما أدى حدوث التذمر ، الذي عجز عنه الضباط باظهار سخطهم وطالب صرف مرتباتهم بملك الثورة التي قاموا بها في أواخر أيام اسماعيل في الحكم .

وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، فبعد أن سيطر الأجانب على التجارة والصناعة والموارد الرئيسية وبعد أن تولوا الوظائف الرئيسية تطلعوا إلى ما هو أكثر من ذلك ، وهو الاشتراك في الوزارة المصرية ، وقد تم لهم بالفعل ما أرادوا .

لامتيازات الأجنبية :

تمتع الأجانب في عصر اسماعيل بامتيازات عديدة يرجع تاريخها إلى النصف الأول من القرن الثامن عشر ، حينما عقد السلطان محمد الأول مع لويس الخامس عشر ملك فرنسا وذلك في ٢٨ مايو سنة ١٧٤٠ وتتنص المادة رقم ٨٥ من تلك المعاهدة أن يتمهد السلطان العثماني - هو ومن يخلفه - بالا يدخل أي تغيير على تلك المعاهدة دون موافقة فرنسا. وعقدت للدول الأجنبية الأخرى

معاهدات مماثلة مع الباب العالي والتي يتمتع بمقتضاها الأجانب على السواء في الامبراطورية العثمانية بحقوق وامتيازات معينة ومشابهة بالنسبة للجميع .

وحيث أن مصر كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، فقد كان يسودها نظام الامتيازات الأجنبية مثلها في ذلك كسائر الولايات العثمانية .

وكانت تلك الامتيازات تزداد يوماً بعد يوم حتى أنه في عهد سعيد باشا كان اختلاط الجمال ضارياً أظفابه ، فكل يقبل ما يشاء ولم يحاول أبداً تحديد سلطة الحكومة وواجبات الأجانب .

وعندما حاول اسماعيل دعم سلطة الحكومة والعمل على وقف الأجانب عند الحدود التي رسمت لهم حسب المعاهدات المتفق عليها نتجت عن ذلك منازعات مختلفة .

وحيث أن اسماعيل كان يهدف إلى ادخال الحضارة الأوروبية في مصر على وجه السرعة فكان عليه أن يحتاج إلى المساعدة الأوروبية ، وبدلاً من أن يكون حريصاً في اختيار الأشخاص الأوروبيين الذين يمكن الاعتماد عليهم في تلك المهمة كان فريسة لجماعة من المعامرين الذين أتوا من أوروبا يبتغون الاستراء الواسع على حساب مصر واستغلوا الامتيازات الأجنبية إلى أقصى الحدود، وزيادة على ذلك فإن قليلاً منهم من كان لديه المقدرة على التعرف على شئون الشرق ، وذلك في المسائل المتعلقة بالحكومة، تلك المقدرة التي كانت ضرورية لتمكنهم من تطبيق المعرفة التي حصلوا عليها في كل مكان ، تحت الظروف الجديدة التي سوف يعملون في ظلها .

فالحكومة التي كانت تشعر بأن التقدم لا يأتي إلا عن طريق أوروبا، والتي كانت تتطلع إلى اشراك الأوروبيين في أعمالها ، وأرادت أن تكمل اليهم كما

أعمالها، تلك الأعمال التي تركز عليها الزراعة والتجارة وأرادت أن تستجلب رؤوس الأموال بان تهيء لها استغلالا مندرجا للريح ، وهدت الحكومة نفسها عاجزة إلى أن تترك سبيل البلاد على غارية ومعظم المشروطات التي عهدت بالعمل فيها إلى الأوروبيين فإن معظمها لم يتم على الوجه الأكمل ، وفي ظل نظام الامتيازات الجائرة كانت الحكومة تهجد نفسها دائما مهرضة لدفع التهوريات . وكان العرب ينظرون إلى أوروبا فنظرتهم إلى الأوروبي الذي يستغله فيكره الرقي الغربي ويتم الخديوى وحكومته بالضعف والخطأ ، وهكذا فإن تلك الامتيازات كانت تقف حجر عثرة دون تنظيم البلاد ، وأدت إلى خرابه ماديا وروحيا .

وعلى ذلك يمكن القول أن المركز الممتاز الذي كان يفتتح به الاجانب في مصر وعاد بالفائدة خصوصا على أسفل فروع صن الأوروبيين او الشرقيين الأوروبيين الاصل - كان ذلك كله من أقصى الاوبئة المصرية على الاطلاق . وقد انتشر ذلك الوباء في اواخر عهد اسماعيل بشكل خاص . فالأوروبي الساعى لنيل الامتيازات أو للاستغلال بالربا الفاحش ، واليوناني الفندقى الخ - ارأو أو السمسار واليهودى المرابى ، والسورى المستملك وكلهم قادر بسهولة على الفوز بحماية إحدى الدول الأوروبية ، أو حقوا الخزانة المصرية والفلاح المصرى المسكين بدرحة كبيرة .

وكان عتور على الاجانب - بمقتضى المعاهدات الدولية - أن يمتلكوا في الديار المصرية اراضى، فلما جاء محمد على سمح لهم بذلك، فأنعم عليهم بالاعاديات بنفس الشروط التي كان ينعم بها على رعيته ، أى اعطاء المنعم عليه الخسوق في امتلاك ذات العين ملكا مطلقا ، ولما أصدر سعيد باشا أمره سنة ١٨٥٨ بمبيح الاطيان الخراجية التي تركها من كانوا واضعين اليد عليها ، سمح للاجانب بشراء ما يريدونه من هذه الاطيان .

وكان لا يمكن الاجانب امتلاك اراضى خراجية بسبب الاحكام المتبعة
التي كانت سارية على هذه الاراضى فلما صدرت اللائحة السعيدية وكادت حقوق
امتلاك الارض موضع على اساسات منتظمة سيما ما كان من هذه الاراضى خراجيا
ومقام عليه ابنية زال الخوف الذى يمنع الاجانب من استعمال اموالهم في زيادة
الثروة، كما أصدر السلطان مرسوما في ٧ صفر سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٦٧) بالتخصيص
للاجانب ان يمتلكوا املاكا ثابتة في جميع أرجاء المملكة العثمانية بشرط ان
يكونوا خاضعين لاحكام القوانين واللوائح السارية على رعايا المملوكة، ومن
ذلك الزامهم بدفع كافة الرسوم والضرائب على اختلاف انواعها . وأن تطبق
عليهم القوانين الخاصة بالتمتع بالحقار وانتقاله والتصرف فيه ورهنه، كما منحهم
التصرف في الحقار بالهبة والايصال وقرر ان تقسيم ما يبقى بعد وفاتهم يكون
على حسب الشريعة العثمانية .

وقد تفحصت الثمرات لخروج ثروة الأهلين إلى أيدي الاجانب، فقدمات
أيدي الأعيان والوجهاء والفلاحين وسائر الطبقات إلى الاستدانة من البيوت
الاجنبية ليشتروا الأيطان والحقار، فوجدت في البلاد ثرات مادتها اجنبية وهذا
بلاشك قد أدى إلى تبعية الثروة القومية للاجانب ، فالاستقلال المادى قد
أصابه النصدع .

حقيقة أن بعض رؤوس الاموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد
ورقايتها ولكن هذا لا تقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادى، لأن كل
تقدم مادته اجنبية هو بالنسبة للامة أسر وأسترقاق . وذلك واستعباد ومهانات
الامة من الرقضية والثمرات والضرائب المترتبة فانها لاتعمل بعبئها وخضوعها
لرؤوس الاموال الاجنبية بالاضافة إلى أنها تصبح عرضة للازمات والشهائد اذا
هاجسب الاجانب اموالهم لاي سبب ما، فنظرا لأن هذه الاموال تدخل في بناء الإمة

الاقتصادى وتسير جزوا من كيانها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها يجعلها دائما خاضعة لادارة الاجانب محتاجة إلى استرضائهم والنزول على ارادتهم، وأوضح دليل على ذلك هو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رهوس الاموال الاجنبية قد أفضى بشروة البلاد إلى أن أصبحت تحت سيطرة الاجانب وتحت رحمتهم ، بل أن أكثر الملاك الوطنيين أصبحوا أجراء للاجانب وهذا هو الاستعباد الاقتصادى الذى يتيمه الاستعباد السياسى .

وقد كانت الامتيازات الاجنبية عامة من عوامل طغيان نفوذ الاجانب المالى لانها فضلا عن أنها تجعل لهم كيانا مستقلا فى جسم الدولة فانها جعلت أموالهم غير العقارية بمنجاة عن الضرائب، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ولم يكونوا يؤدون سوى الضريبة العقارية ، وعلى ذلك كانوا يتسكؤون فى أدائها ولا يهتفون الا بما يروق لهم منها ونظرا لأن الاجانب كانوا يجمعون بكثرة فى الاسكندرية ويحتكرون تقريبا كل ثروتها ، وحيث أن بلدية الاسكندرية فى عصر اسماعيل كانت تقوم بتعميد الطرق وأنشاء مصابيح الغاز فى شوارعها ، ورصف جوانب الطرق واقامة الاموات ، وكانت تعمل على تنظيف الشوارع ورشها بالماء ، كذلك كانت تعمل على المحافظة على النظام فى المدينة بايجاد نظام شرطة منظم ، فأراد نوبار باشا مساهمة الاجانب فى الضرائب التى تفرضها على بلدية الاسكندرية ، والتى يجعلها الاهالى وحدهم ، وتحمل الحكومة فى سبيل ذلك النفقات الكثيرة فتعمل على انقال الاهالى بالضرائب حتى تحملهم عن الاعباء ما هو فوق طاقتهم ، فاذا تساوى الاجانب مع الاهالى فى دفع الضرائب ساد العدل وعم النظام خاصة وأن عدد الاجانب فى مدينة الاسكندرية يكاد يكون مساويا لعدد الاهالى ونظرا لان الاسكندرية كانت مكتظة بالاطاليين فى ذلك الوقت فقد عارض ملك ايطاليا فرض تلك الضرائب وتيمه فى ذلك باقى السدول الاجنبية وما دامت ، هناك

فصليات تعمل على حماية حقوق رعاياها ، دون النظر إلى مصلحة الامالى فقد كان من الصعب تطبيق أى قانون على الاجانب ، خاصة فيما يتعلق بالضرائب . ولم يكن الاوروبى يدفع رسما عن منزله قبل سنة ١٨٧٣ إلا أن الحكومة استصدرت أمرا فى السنة المذكورة بأخذ هذا الرسم وفى هذه المرة لم يعترض فنصل من التفاصيل لان حق الحكومة كان شديد الرضوح والثبوت . ولقد صرحت قنصلية ألمانيا الجنرالية أن الحكومة يحق لها أن تأخذ رسوما على منازل الاوروبيين وأنه حقا ليس فى ذلك جدال ، ولكن الحكومة أهملت هذا الحق من قديم فسقط بمرور الزمن ، وأصبح عدم دفع الرسوم عن المنازل الاوروبية من جملة الامادات المألوفة .

ومع ذلك فقد قالت القنصلية المذكورة أنها مستعدة لقبول فرض الرسوم على المنازل المذكورة ولكنها تود أن يكون ذلك بالاتفاق للعام حتى لا يميز أحد على الآخر من الاجانب . فالحكومة اذن هى التى كانت مسئولة عن عدم دفع الاوروبيين رسوم عن منازلهم . وما كان عليها الا أن تحملهم على الدفع بالوسائل القانونية .

وكان المصرى أيضا يذبح ما هيته فى الجزر ويدفع رسما معيناً عن كل رأس والاوروبى حتى سنة ١٨٧٣ كان يأبى أن يذبح مواشيه حيث كان يذبح المصرى ، فواضح نوبار أن المسألة متعلقة بالمحافظة على الصحة العمومية وأن الواجب على الاوروبيين أن يذبحوا مواشيمم فى الجزر فأبى - سو وأرادوا أن يقاوموا بالقوة فجرد نوبار على المقاومين قوة من الشرطة وحينئذ اترف للتفاصيل أن الواجب على رعاياهم أن يخضعوا للقانون فى هذه المسألة ومنذ ذلك الحين أخذ الاوروبيون يذبحون حيواناتهم كالوطنين ويدفون

الرسم مثلهم .

وفي الايام الاخيرة من حكم اسماعيل ، عندما كانت الدولة على وشك انقلاصها فاقشت الحكومة امكان تطبيق بعض الضرائب المفروضة في أوروبا على السكان ففرضت الحكومة اقواها مختلفة من الضرائب على الاهالي من سكان البلاد في الوقت الذي أعفى منها الاجانب .

وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ عندما اصدر الخديوي مرسوما بتعيين لجنة الدين العام ، ارتكبت عدة تجاوزات ، فمن تلك التجاوزات مثلا ، التي كان يصح اهتمام الموظفين الغربيين بها اهتماما كبيرا ، رفض الجاليات الغربية دفع أية ضريبة من الضرائب المربوطة على البلاد حتى الضرائب العقارية ذاتها كانوا يرفضون دفعها في كثير من الاحيان وذلك اعتمادا على الامتيازات الاجنبية الممنوحة وحماية قناصلهم لهم .

ونظراً لتكرار امتناع الاجانب عن تأدية الضرائب ، نجد أن المسؤولين في الحكومة كثيراً ما كانوا يستجدون بالخديوي لاصدار امر عال بخصوص اتخاذ الاجراءات اللازمة في حق الاجانب الذين يتأخرون في دفع الضرائب .

وقد سعت لائحة تشتمل على الإجراءات التي يجب اتباعها تجاه الأوروبيين الذين يتوقفون عن دفع ضرائب الاطيان نحاشيا لمقاضاتهم أمام المحاكم المختلفة خوفاً من تأييد تلك المحاكم لهؤلاء الأوروبيين في عسدم الدفع وينتج عنه إجراءات طويلة تسبب تأخرهم. تحصيل المطالب للحكومة .

وأن عدم دفع الاجانب للضرائب المطلوبة منهم أسوة بما يدفعه الاهالي من ضرائب كان يسبب خسارة كبيرة للدولة تقدر بحوالي ٢٢٥٠٠٠ جنيه سنويا .

و بالرغم من تخفيض العوائد الجركية على البضائع الواردة للأجانب اعتماداً على نظام الامتيازات فإن هؤلاء الأجانب كانوا يعملون على تهريب البضائع بالإسكندرية وعلى طول الساحل المجاور وخاصة المدخان .

وهكذا كان الأجانب في عصر اسماعيل يرفضون دائماً دفع الضرائب ولم يلتزموا بشيء من التكاليف العامة سوى الرسوم الجركية ، واسكنهم كانوا أيضاً يحاولون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجسر تهريبها من السواحل والشعور ، وتفغ الامتيازات الأجنبية سحر عشرة في سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات ، وترتب على تلك الفوضى أن الأجانب استثمروا أموالهم وزادوها أضعافاً مضاعفة دون أن يشاركون الأمان في أعباء الضرائب والتكاليف العامة فوقع معظم العبء على عاتق الأمان ، وفي هذا من الحسائر ما جعلهم لا يستطيعون منافسة الأجانب في شتى المجالات وخاصة التجارة .

وقد اتخذ الأجانب من الامتيازات الأجنبية عاملاً على اذلال الحكومة المصرية في عصر اسماعيل والأدلة على ذلك كثيرة تتعلق بالمهالفة في استغلال تلك الامتيازات .

فقد حدث في الإسكندرية في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٣ كان أحد الفرقيين يمتطي جواده ويسير به على رصيف ميناء الإسكندرية ، عندما ضرب أحد الجنود الحصان فقلب الفرقي على الأرض مما جعله يفتض على الجندي ويضربه بالسوط عدة مرات ، فتجمع جنود الشرطة وهاجموا الفرقي ، وربطوا حول رقبته بحبل وأخذوا يكيلوا له اللطمات وسط ضجيج الناس وظلوا على ذلك الحال حتى وصلوا إلى قسم الشرطة .

وصحب الفرنسي القنصل وبعض اليهود وذهبوا إلى وزير الخارجية المصرية الذي وعد بعمل اللازم قبل أن تمر أربع وعشرون ساعة وذلك بعد عمل التحقيق الرسمي . وطلب القنصل الفرنسي عزل الجندي المعتدى ونفيه وهدده بأنه إذا لم يتم ذلك في مدى أربعة وعشرين ساعة فسيضطر إلى انزال الجنود الفرنسيين من على ظهر السفن الفرنسية التي كانت راسية في الميناء لكي يقوموا بأنفسهم بحفظ النظام ، وانتهز القنصل الفرني هذه الفرصة لكي يعمل على إذلال الخديوي والحكومة المصرية بتلك التهديدات ، مما يخالف أبسط مبادئ القانون الدولي ، واحتجت الحكومة المصرية على تلك الاهانة التي لحقت بها بالرغم من أن الحكومة وقعت للعقاب اللازم على المعتدين وأمرت بتفويض خارج البلاد . وهذا يدلنا على مدى اعتماد الأجانب على الامتيازات واستغلالهم للظروف إلى أقصى الحدود .

ولم تكن تلك هي الحادثة الوحيدة التي أساء فيها الأجانب استغلال الامتيازات فقد حدث أن أحد الرعايا الفرنسيين كان يمتلك جريدة وقد أثار غضب الحكومة والخديوي ؛ بتوجيه النقد اللاذع لأعمالهم ، وعلى ذلك أصدر الخديوي أوامره للشرطة - بعد موافقة القنصل العام الفرنسي - بمصادرة أعداد الجريدة . وتم ذلك بالفعل ولكن رؤى بعد ذلك المحرو في ميدان عام بالاسكندرية وبيده أحد أعداد الجريدة فالتفت حوله جنود الشرطة وأرادوا أن يأخذوها منه بالقوة فأخذ في مقاومتهم وأخذ يعدو حتى وصل إلى القنصلية الفرنسية حيث احتسب بحراسها الذين طردوا رجال البوليس بالقوة وأغلقت أبوابها دونهم . عندئذ طلب القنصل الفرنسي فصل رجال الشرطة الذين اعتدوا على المحرر وتقديم اعتذار رسمي ولكن الحكومة المصرية رفضت ذلك العطلب فأصدر القنصل اعلانا إلى الرعايا الفرنسيين بمواجهة القوة بالقوة ،

وهند بقطع العلاقات مع الحكومة المصرية إن لم تنجاب مطالبه . هذا وقد حدثت
حادثة مشابهه من أحد الصحفيين الإيطاليين .

وأن تكرار مثل تلك الحوادث يوضح سوء فهم الأجانب للاحتيازات المنفوحة لهم ، وأن تلك الاحتيازات كانت أداة لتعطيل مصالح الدولة والاعتماد على سيادتها ، مما ألحق بها أضرارا كبيرة تلك الأضرار التي أخذت تزداد يوما بعد يوم .

ولقد اعترف قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في خطاب له إلى وكيل الخارجية الأمريكية بأنه لم يسمع قط بأن وطنيا قتل أجنبياً في مدينة أو اعتدى عليه .

هذا في الوقت الذي تكررت فيه اعتداءات الأجانب على الوطنيين اعتداءات صارخة وهكذا استهان اسماعيل بالأجانب وشجعهم على القدوم إلى البلاد وعلى استيطانها . وبذلك لهم كل التسهيلات وفتح أمامهم أبواب العمل . غير أن هؤلاء الأجانب لم يراعوا دائماً حرمة الضيافة أو مصالح الأهالي ودفعتهم الأثرة والجسري وراء الریح والفائدة إلى استغلال الاحتيازات الأجنبية في اسراف وكاسوا . في الأصل قد منحوا تلك الاحتيازات على سبيل التساهل والتسامح .

هذا وقد كانت تلك الاحتيازات مضره بالأوروبيين أنفسهم في معاملاتهم مع بعضهم البعض نتيجة لتماذي معظمهم في استغلال الاحتيازات المنفوحة لهم أسوأ استغلال .

وقد كان عدد المخلصين من هؤلاء الأجانب الذين كانوا في خدمة اسماعيل قليلا جدا لا يتجاوز عدد الأصابع . بالرغم من تقديم المساعدات الجلية لهم

سواء أكانت تلك المساعدات في صورة مشروعات يقومون بتنفيذها أو عن طريق الهبات المالية التي منحها إياهم .

فقد كانت أموال اسماعيل تُنفق يمينا وشمالا ؛ ولا ينال الوطنيون منها شيئا والنسبة لما يناله الأجانب الذين كانوا يحيطون به ويشعلهم بثقته ورعايته . ويقول المسير جاهريل شام ، في هذا الصدد :

« كان اسماعيل يعترف المال من الخزينة العامة بكنى يديه ، لا يرضى أهواه الشخصية فحسب ، هل يساعد نهم للطامعين المانحين سحوله ، فحكم من الفرنسيين والايطاليين والانجليز ، كانوا تعساء في بلادهم ، ثم قالوا - بعد أن هبطوا مصر - للخزائن والنعميم . »

« لقد كان الخديوى مستعدا على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمنح أو يعهد إليهم بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دهشة السباح إذ يرون في القاهرة والاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين للنائب الملك ، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأميت إحدى الشركات الخديوية أو توريد بعض القصور أو التحف والطرف ، أو كم من أفاس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون فما كادوا يستقرون بالقاهرة ويأوون إلى إحدى قاعات الانتظار في سراي عابدين حتى صاروا طفرة من أصحاب الملايين . »

فكان اسماعيل يصدق الهبات على هؤلاء الأجانب المحيطين به ، فثلا قد أنعم في إحدى المناسبات بمبلغ ثلاثة آلاف جنيهه انجائزي على (المسيو اندريا بايولاني) وهو أحد القناصل المقيمين في مصر ، وفي مناسبة أخرى أنعم على (ترنستو بك)

محاى الخارجية بمبالغ ألفي جنيهه انجماوى وغيرهم كثيرون .

ولم يقتصر الأمر على الهبات المالية فكثيراً ما كان اسماعيل ينعم على هؤلاء الأجانب بأشياء أخرى ، فمثلاً قد أصدر أوامره لمحافظة القاهرة بوهب (قطعة أرض) مساحتها ثمانمائة وثلاثة أذرع وذلك ذواع مرسوم لإنشاء معبد بروستانتى ارعايا (دولة الانجيز) .

كذلك تبرع محل لراهبات فرنسيات بالاسكندرية بخمسمائة أردب خلال سفويا أو ما يساوى قيمة تلك القيمة التى كان يبلىخ ثمنها فى ذلك الوقت خمسمائة جنيهه انجماوى تقريبا . كذلك أنعم على نفس الراهبات بقطعة أرض فى الاسكندرية مساحتها ٥٠٠ ذراع ، وبخمسين ألف فرنك فى مناسبة أخرى .

كما تبرع للراهبات المسيحيات د بون باستور ، بالقاهرة بقسمين أردب قمح . وهكذا ، كان اسماعيل يتبرع فى المناسبات المختلفة بالأموال وغيرها للأجانب سواء كان ذلك لرجال الدين أو هؤلاء الذين كانوا محيطين به والذين استمادوا من وراء ذلك استمادة كبيرة .

ولكن هؤلاء الأجانب رغم كسرم اسماعيل الزائد معهم ، كانوا يطالبون دائما المازود ولم يتوانوا دائما عن التدخل فى شئون مصر الداخلية مما ألحق بها الأضرار الكبيرة . وازداد تدخل الأجانب فى شئون مصر ، وخاصة بعد حدوث الأزمه المالية حتى اضطر اسماعيل فى ٣ أبريل سنة ١٨٧٩ إلى إصدار اللائحة التى عرفت باللائحة الوطنية ولانى اشتمات على تمويهه الايوانات والديون ومصرفات الحكومة ، وكان القرض منها التخلص من تدخل الأجانب .

والجدير بالذكر أن هؤلاء الأجانب الذين فالوا الهبات الكثيرة من اسماعيل وتولوا أرفع المناصب فى الدواة كانوا هم أول من فادى بهزله وذلك لانه لم

بعد صالحا لتحقيق مظاهرهم .

وهكذا تمتع الأجانب بامتيازات واسعة في عصر اسماعيل ، تلك الامتيازات التي لم تمنحها لهم أية دولة من الدول في أى عصر من العصور فاحتكروا التجارة والصناعة وجميع موارد الدولة دون أن يشتركوا مع الأهالي في دفع الضرائب وكانت الامتيازات دائما للصخرة التي تنحطم عليها القوانين ، وكان القناصل هم الذين يساعدون رعاياهم على التهادى في استغلال تلك الامتيازات أسوأ استغلال .

شغب الأجانب

كثرت حوادث الأجانب وشغبهم في عصر اسماعيل ، وكانوا يعتمدون في ذلك على حماية قناصلهم لهم في النهاية فينجون من أى عقاب يصدر ضدهم مما جعلهم يتسادون في ارتكاب الجرائم .

فهذا شريف باشا يرسل إلى الخديوى اسماعيل خطابا ، يذكر له فيه توثر العلاقات بين قنصل اليونان في مصر وبين مأمورية ضبطية مصر ، بسبب تدخله للشخصى والالتزامه بحماية بعض الأشخاص السارقين والقائلين ، وأن ذلك ثابت عنه سوابق متعددة لاتتعملمها الطبيعة .

وقد تمادى اليونانيون في مصر في ارتكاب الجرائم حتى كثرت الشكاوى ، ومن تلك الافعال المشينة التي ارتكبوها أن شخصين من هؤلاء اليونانيين قاما باطعام ما يقرب من ستين كلبا خبزا داخله حبوب سمائة ، مما أدى إلى وجود جثث تلك الكلاب في الشوارع بما لها من رائحة كريهة ، والسبب في قيامهم بذلك هو ألا يكون في المحلات التي يقصدونها بقصد السرقة كلات (تفوح) عليهم أو أى صوت يلفت النظر إليهم .

وبالإضافة إلى الجرائم وأعمال السرقة كان يقوم بعض هؤلاء اليونانيين بتزييف النقود جريا وراء الكسب السريع .

ونظرا لكثرة حوادث اليونانيين في مصر وتجاسرهم على الإخلال بالأمن، وأحراز السلاح وإرتكابهم أنواع الشر والفساد ، فقد رأت الحكومة نفي تلك الفئة من الأشرار خارج البلاد عملا على استتبات الأمن وحذرت القنصل اليوناني من المعارضة في ذلك لوضوح أدانهم .

وقد كانت بورسعيد ملتقى الأشرار من الأجناب بما فيها من الحماقات ونوادى القمار وأصبحت الجموع المختلفة من الأشرار ، من العلامات المميزة لتلك المدينة ، حتى أصبح من الخطر أن يسير الإنسان في شوارعها بمجرد أمن السلاح ، وكان يوجد بها خليط من اليونانيين والفرنسيين ، وبجسارة السفن المختلفة أجناسهم .

وعلى العموم فنظرا لكثرة وجود الأجناب في مدن القنال ، فقد تعدد وقوع الحوادث بها وكثيرا ما نجد محافظ القنال يرسل إلى المسؤولين في الحكومة بيانا عن الجرائم المختلفة التي ارتكبتها الأجناب ، وفي إحدى تلك الرسائل التي هبت بها وكيل محافظة القنال ذكر بيانا عن تلك الحوادث وهي :

١ - حصلت عريضة بين جماعة من اليونانيين على أثر السكر في (نخارة) في محطة القنطرة جرح فيها ثلاثة ، أرسلوا إلى المستشفى وقبض ع - على المتسببين بحصولها .

٢ - وحصل مثل ذلك في (نخارة) ببورسعيد جرح بسببها رجل فرنسي فأرسل إلى (الاسبالية) رقبض على الضارب ، وهو فرنسي أيضا ، وجاء القنصل ليلا واستجواب الضارب ، فأقر أنه ضربه عمدا لعدوه قديمة بينها .

٣ - وحصل في بورسعيد أن كان تمساوي يتعمد فأصابه القديفة وجهه شاب يوناني فشوهته فقبض على النمسي ، وأرسل المصاب إلى المستشفى وأخذت الدعوى ترى بين قنصل الروم والنمسا .

٤ - وكادت تحصل مشادة في (خارة) بالاسماعيلية لولأن تدررك الامر وسكنت الثائرة ،

وأن ذكر ذلك العدد من الحوادث في رسالة واحدة ، لدليل على تعدد وقوع حوادث الاجانب في ذلك الوقت وتماديهم في ذلك إلى أقصى الحدود .

ولم يقتصر الامر على مدينة بورسعيد ، فنجد أن محافظ السويس ، كثيرا ما يرسل في خطاباته ذكر وقوع عدة حوادث سببها الاجانب ؛ من ذلك أن أربعة من اليونانيين هجموا على مطعم يمتلكه أحد الاهال وهم شاهرين سلاحهم ونهبوا ما لديه من النقود وضرهوه هو ومن معه ، فخرجوا جرحا شديدة .

ولم تكن هذه الحادثة الوحيدة التي ذكرها محافظ السويس في خطاباته إلى المسئولين في الحكومة ، بل تعددت تلك الحوادث بشكل ظاهر .

كذلك من الحوادث الكثيرة التي تسبب فيها الاجانب ، حدوث المشاجرات بينهم ، فمثلا تشاجر فرنسي وامرأة يونانية ، والتجاء كل منهما لقفله ، وانضم لكل منهما أنصارها وحدثت مشاجرة جرح فيها الفرنسي .

ومن ذلك أيضا أن ١٥٠ شخصا من الايطاليين كانوا في إحدى الحفلات التي استمرت حتى ساعة متأخرة من الليل ، ثم خرجوا بأعلامهم وموسيقاهم وهرؤا (بحي الافرنج) بالاسكندرية حيث اشتبكوا مع بعض اليونانيين في قتال عنيف .

والواقع أننا نجد الكثير من تلك الحوادث التي تدلنا على شعوب الاجانب

وذلك في الخطابات التي كان يرسلها مديروا الأقاليم والمحافظات المختلفة إلى المسؤولين في الحكومة ، وكلها تدل على تماهى هؤلاء الأجانب في ارتكاب الجرائم دون اعتبار للحكومة أو احترام للسلطة الحاكمة ، وذلك اعتمادا على حماية قنصلهم لهم ، هؤلاء القناصل الذين كانوا يدافعون عنهم ولوا كانوا مذنبين . والأكثر من ذلك ان هؤلاء الأجانب كانوا يستخفون بحقوق الأهالى ، ويعتدون عليهم جهاراً نهاراً ، فلا يجد الأهالى من يعمل على حمايتهم .

وذلك ان بعض الأجانب كانوا يقومون بصيد الحمام الذى يعتبر ملكاً خاصاً للأهالى ، فان ما لا يقل عن ثمانية أو عشرة قوارب مليئة بأمثال هؤلاء الأجانب كانوا يمكنون ثلاثة أشهر كاملة يصطادون الحمام ، ولا ريب أن هذا العدد الكبير كان يحدث خسارة فادحة للفلاحى القرى .

وقد كان هؤلاء الأجانب مصدر خسارة كبيرة لموارد البلاد ومرفقها المختلفة لاعتمادهم على الامتيازات وارتكابهم الأهمال المشينة التي تضر بالحكومة والأهالى على السواء . فقد كان العمال الأوروبيون فى كثير من الأحيان — يتمتعون عن العمل بحجة زيادة أجورهم ، وفى الوقت نفسه يتنعمون بتعريض العمال المصريين بالامتناع عن العمل .

وكما سبقت الإشارة فان هؤلاء الأجانب كانوا يرتكبون تلك الحوادث اعتماداً على الامتيازات الأجنبية التي منحت لهم ، وقت أن كان عدد الأجانب فى مصر قليلاً . وكانت الامتيازات المذكورة مخصصة بأمر مبادلة التجارة فقط . ثم توسع القناصل فى معانيها حتى جعلوا أنفسهم محامين لرعاياهم ليعملوا على تبرئتهم من الجرائم التي يرتكبونها مع الأهالى وفيما بينهم .

وكذلك يرجع سبب انتشار تلك الحوادث وأرتكاب الجرائم الى عدم الدراية

الكافية للشرطة في مصر في ذلك الوقت في حفظ النظام . كما أنه لم يكن لرجال
الشرطة الحق في دخول المنازل العامة لاقتفاء أثر المجرمين الا تحت اشراف القناصل
وبموافقتهم . فحتى يوافق القناصل على مداومة رعاياهم في منازلهم يكمن المجرمون
قد فروا أو أخفوا معالم الجريمة .

وكثيرا ما كان هؤلاء القناصل يستغلون نفوذهم بدون وجه حق ، بل
ويقترون على المجرمين من رعاياهم .

والاكثر من ذلك أن هؤلاء القناصل كانوا ينصبون أنفسهم قضاة للفصل في
القضايا سواء كانت تلك القضايا تخص رعاياهم فقط أو تلك التي تحدث بينهم
وبين الأهالي .

وقبل ذلك في أيام محمد علي - كانت جميع القضايا التي تحدث بين الأهالي
والأجانب تنظر ويحكم فيها بالمحاكم الشرعية والأهلية ، طبقا لتواعد الامتيازات
الأجنبية في الممالك العثمانية . ولما زاد عدد التجار . شكلت الدولة (نظاره) خاصة
بهم وجعلت لهم مجلسا مختلطا نصف أعضائه من العثمانيين ، والنصف الآخر من
الأجانب . وذلك للحكم في المسائل التجارية بين الرعايا والأجانب على اختلاف
جنسياتهم ، أما القضايا الأخرى فكانت من اختصاص المحاكم الوطنية ، ولما زاد
عدد الأجانب في مصر ، أخذ القناصل يتدخلون في القضايا التي تقع بين رعاياهم
وبين الأهالي دون أن يتعرض المسؤولون في الحكومة على ذلك التدخل ، وبذلك
تمكن القناصل بمرور الأيام ، وإهمال أحكام مصر لحقوقها وافر يطعم في أمر الأهالي
من جعل دوائرهم كحاكم تفصل في كثير من القضايا التي تحدث بين رعاياهم
وبين الأهالي واستمر الحال على ذلك حتى تولى إسماعيل حكم مصر وازداد نفوذ
القناصل .

وكانت كل مسألة متعلقة بالأجانب تمنع الحكومة المصرية ورعاياها تحت رحمة سبعة عشرة محكمة لسبعة عشرة دولة أجنبية في مصر ، ويقوم بالفصل في القضايا التي تعرض عليها القناصل ، وكانت كل محكمة مستقلة عن الأخرى ، وبعد صراع دائم بينهم لتضارب الأحكام التي تصدرها كل منهما . لأن كل محكمة كانت تنفذ قانون بلدها ، وفي ذلك من الفوضى ما لا يمكن وصفها . وكان للقناصل غالباً ما يحكمون ببراءة المتهمين من رعايا دولهم ، فكان من الصعب أن يحصل أى فرد من الأهل على حقوقه من أجنبي الذي يعتبر مسؤولاً فقط أمام القنصل التابع له .

وقد كان هدف كل أجنبي ، إذا هو حصل على التزام أو امتياز لتحقيق عملاً يبنى من وراءه الربح ، بل ليخلق الأسباب ، ويمهد الطريق لأن يفسخ عقده ليطالب الحكومة من أجل ذلك بالتعويض . فكل ضرر يلحق به مهما كان سببه وأن يكون وقوفه قضاء وقدر أو بسبب خطأه هو سبيل المطالبة بالتعويض فإذا هو سرق فبخطأ البوليس وعموم كفايته ، وإذا وقع به مركب في النيل ، فلأن الضر لم يظهر .

ويقال أن اسماعيل قال لأحد حشمه في خلال مقابلة مع أحد الأجانب :
« أغلق تلك النافذة لأنه إذا أصيب هذا الكريم (بزكام) كلفني ذلك عشرين ألف جنيه . »

ومن الأمثلة الغربية على تلك التعويضات التي كان يطالب بها الأجانب دائماً ذلك الإنجليزي الذي طالب بتعويض قدره ٦٠٠٠ (ستة آلاف جنيه) ، وذلك لأنه أوصى بصنع صفائح أرقام المنازل ولكن دائرة البلدية تأخرت عن تقديم الكشوف اللازمة بها في الوقت المعين . هذا ، وقد أحصيت المبالغ التي دفعتها الحكومة كتعويضات للأجانب في مدى أربع سنوات (١٨٦٤ - ١٨٦٨) من عمده

اسماعيل فيبلغت ٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيهه ، مما يدل على فداحة تلك التعويضات .

وحتى بعد انشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦ ظلت المطالبة بتلك التعويضات الجائرة قائمة ، ففي تلك السنة التي أنشئت فيها المحاكم الجديدة أحصيت التعويضات المطلوبة من الحكومة المصرية أمامها فكانت ٤ (أربعين مليون جنيهه) ، مما يكلف الدولة أموالا طائلة .

وكان انشاء المحاكم المختلطة الغرض الاساسى منه هو الحد من القوضى القسى انتشرت في البلاد بسبب المحاكم القنصلية . ولم يقلل من نفوذ القفاصل الاستبدادى الا انشاء تلك المحاكم ، فكاد المصرى أن يتساوى بالاجنبى أمام القافون فى المواد المدنية خاصة .

وأن هذه المحاكم وان كانت قد سببت أضرارا جمة لبعض الأهالى لجهلهم بالأحوال القانولية فيما يتعلق بالمعاملات الاجنبية ، وأنقلست بسبب ذلك ، وبسبب عدم وقوف قضائتها الاجانب على أحوال الأهالى والبلاد وقوفا تماما وعدم معرفتهم بأفواع الحيل التى يستعملها بعض الاجانب مع الفلاحين ، خصوصا الاستيلاء على ثروتهم بحكم هذه المحاكم وغير ذلك من الامور الا أنها كانت تعتبر أحسن من محاكم القنصائل بكثير ، ومن الغريب أن اللغة العربية التى هى لغة البلاد وان كانت إحدى اللغات الرسمية التى يجوز الترافع بها أمام تلك المحاكم قد أهملت فيها تماما ، وام يحدث الترافع بها أمامها الا قليلا .

وكان نظام المحاكم المختلطة يتلخص فى وجود محكمة فى الاسكندرية ، وأخرى فى القاهرة ، ومحكمة ثالثة تنعقد بصفة مؤقتة فى الاسماعيلية ، وبصفة دائمة فى الزقازيق ، ومحكمة استئناف ، تنعقد أيضا فى الاسكندرية وكانت محكمة الاسكندرية تتكون من ٤ قاضيا منهم ستة من الوطنيين ، وثمانية من الاجانب ، أما التى فى القاهرة فيها ثلاثة

قضاء وطنيين وأربعة من الاجانب ، وكان يرأس كل محكمة من تلك المحاكم
قضاة وطنيون ، أما نائب رئيس المحكمة فكان من الاجانب ، وهو في الحقيقة
الذى كان يدير دفة الامور في جميع القضايا . هذا وقد اختير هؤلاء القضاة
بواسطة الدول التي ينتمون اليها ، ولا تختارهم الحكومة المصرية . وكان استخدام
هؤلاء القضاة لمدة خمس سنوات .

وكان قانون المحاكم المختلطة ينحصر للاجنبي ان يقيم قضية على الحكومة حين
يرى حقه مضموما ثم اذا حكمت المحاكم لمصلحته كان الواجب على الحكومة
نفسها ان تنفذ الحكم وتعطيه حقه .

وقد اتخذ الاجانب من ذلك الحق أداة لمقاضاة الحكومة والحدوي خاصة
بعد حدوث الازمة المالية ، عندما أصدرت تلك المحاكم أحكاما مختلفة ضد
الحدوي نفسه لمصلحة الدائنين الاجانب ، وقد اعتبر الحدوي تلك الاحكام
أهانة له ورفض الخضوع لمثل تلك الاحكام، مما أدى الى استعانة هؤلاء الاجانب
بالدول التي ينتمون اليها لتنفيذ تلك الاحكام .

ما سبق يتضح قيام الاجانب في مصر في عصر اسماعيل بكثير من اهمال الشعب
وأعتمدوا في ذلك على نظام الامتيازات الجائر ، وعلى حماية قناصلهم لهم مما
كانوا مندوبين ، وان كل قنصل كان يفصل في القضايا التي تخص رعايا
دولته وفيما يحدث بينهم وبين الاهالي حسب قوانين بلادهم، مما أدى الى وجود
سبعة عشرة محكمة يمثلها سبعة عشر قنصلا من قناصل الدول الاجنبية، مما ساعد
الاشرار من الاجانب على التماذي في شرورهم .

ثم كانت قيام المحاكم المختلطة للحد من نفوذ القناصل الاستبدادي، ولكنها لم تؤد الغرض منها، لأنها انقلبت إلى أداة تهديدي في أيدي الأجانب ضد الخديوي والحكومة ولأن معظم قضائتها كانوا يجهلون أحوال الشعب المصري وظروفه وأحواله الاجتماعية، فكانت أحكامها مجحفة في كثير من الأحيان، ولعدم استعمال اللغة العربية في تلك المحاكم الأمر الذي جعل المتقاضين من الأهل عرضة لأحكام غير عادلة.

المصادر

أولاً : المراجع العربية

١ - الوثائق :

١ - محافظ المعنية مركي ، من رقم ٧٤ الى ١١٥ ، وتضم المكاتبات المرسله من رؤساء الدواوين الى المعنية السنية ، وكان على رؤساء الدواوين في تلك الفترة اخطار الخديوي بكل كبيرة وصغيرة أولاً بأول .

٢ - سجلات المعنية السنية (عربي) من رقم ١٩٤ الى ٣٥٥ ، وتضم الاوامر والخطابات الصادرة الى الدواوين والاقاليم والمديريات ، وللمنى عرضت على المعنية السنية وما يتخذ بشأنها ، وكذلك تضم اللوائح والقرارات الرسمية ، وكذلك الاوامر الصادرة الى مفتيش عموم الاقاليم ومجالس مفتيش الزراعة ، وكذلك الافادات غير الرسمية الصادرة الى الدواوين والاقاليم والمحافظات .

٣ - سجلات المعنية السنية (تركي) من رقم ٥٣٠ الى ٥٣٦ ، ٥٤٨ ، وكذلك الأرقام ٥٥٣ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ وهي تضم أيضاً الاوامر الصادرة الى الاقاليم والمديريات والمحافظات والرد على الافادات التركيه الواردة الى المعنية السنية .

٤ - محفظة رقم ١٣٠ (أبحاث) وتحتوى على التواريخ الهامة المتعلقة باحداث عصر اسماعيل ، وأهم البرقيات المرسله من ابراهيم بك في الاستافة وكذلك من الباب العالي الى اسماعيل .

ب - المراجع :

- ١ - ابراهيم عبده (دكتور) : تاريخ الوقائع المصرية . القاهرة ١٩٤٢
- ٢ - الدكتور احمد عزت عيد الكريم : تاريخ التعليم في مصر .
من نهاية حكم محمد علي إلى أوائل حكم توفيق . الجزء الثاني الخاص بمصر اسماعيل
والسنوات المنصلة به ، من حكم توفيق .
القاهرة ١٩٤٥ .
- ٣ - الدكتور احمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر .
القاهرة ١٩٥٨ .
- ٤ - احمد زكي بدوي : تاريخ مصر الاجتماعي . القاهرة ١٩٣٦
- ٥ - أمين سامي : تقويم النيل وعصر اسماعيل . (المجلدات ٢ ، ٣ -
جزء ثالث)
القاهرة ١٩٣٦
- ٦ - أمين سامي : مصر والنيل من فجر التاريخ إلى الآن . القاهرة ١٩٣٨
- ٧ - أمين سامي (باشا) : التعليم في مصر
القاهرة ١٩١٧
- ٨ - اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار (جزءان في
مجلدين)
القاهرة ١٩٣١٢
- ٩ - الياس الإيوي : تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل باشا .
(جزءان في مجلدين) القاهرة ١٩٢٣
- ١٠ - الياس زاخورا : مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر .
القاهرة ١٨٩٧

- ١١ - الفريد سكارن هلنت . التاريخ السرى لاحتلال إنجلترا مصر .
راجع الترجمة ووافق عليه الشيخ محمد عبده ، وبه تعهد لعبد القادر حمزة .
- ١٢ - اسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاما على وفاته . (وزارة المعارف
العمومية) ، القاهرة ١٩٤٥ .
- ١٣ - بعض وثائق تاريخيه من عهدى اسماعيل باشا وتوفيق باشا . انتقاما
الامير محمد على وترجمها الشيخ محمد زاهر السكودي . القاهرة ١٩٤٨
- ١٤ - بدير كرايبتس : اسماعيل الفترى عليه . (ترجمة فؤاد صروف)
القاهرة ١٩٣٢
- ١٥ - تيودور روثستين : تاريخ المسألة المصرية (تعريف عبد الحميد العبادى)
القاهرة ١٩٢٣
- ١٦ - تيودور روثستين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده
(تعريف على أحمد شكرى) القاهرة ١٩٢٧
- ١٧ - جاك تاجر وجورج جندى : اسماعيل كما تصوره الوثائق . القاهرة
١٩٤٧ .
- ١٨ - جمال الدين الافغانى ومحمد عبده : العروة الوثقى . القاهرة ١٩٢٧
- ١٩ - جورجى زيدان : مصر الحديثة (الجزء الثانى) . القاهرة ١٨٨٩ .
- ٢٠ - رفاعة بك رافع : مناهج الالباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية
القاهرة سنة ١٢٨٦ هـ .
- ٢١ - سلافة النديم فى منتخبات السيد عبد الله النديم (جمع عبد الفتاح
النديم) خمسة أجزاء . القاهرة ١٩١٤ .

- ٢٢ - صالح جودت : مصر في القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٦٠ .
- ٢٣ - عبد الرحمن الرافع : عصر اسماعيل . (جزءان في مجلدين)
القاهرة ١٩٣٢
- ٢٤ - عبد الله النديم : مقالات النديم (جمع ابن منتصر) القاهرة ١٩٠٩ .
- ٢٥ - علي مبارك (باشا) : الخطط التوفيقية (عشرون جزءا في خمسة مجلدات)
بولاغ ١٣٠٦ هـ .
- ٢٦ - فيليب جلاد : قاموس الادارة والقضاء (سبعة مجلدات) الاسكندرية
(١٨٩٠ - ١٨٩٦) .
- ٢٧ - كرومر : مصر الحديثه . (ترجمة اسكندر شاهين) القاهرة ١٩٠٨
- ٢٨ - ليدى دف جوردون : رسائل من مصر (ترجمة علي الكاتب)
- ٢٩ - الدكتور محمد أحمد خانف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية .
القاهرة ١٩٥٦ .
- ٣٠ - محمد درى الحكيم (بك) : النخبة الدررية في مآثر العائلة المحمدية العلوية
بولاغ سنة ١٣٠٧ هـ .
- ٣١ - محمد درى الحكيم (بك) : تاريخ حياة علي مبارك باشا .
القاهرة ١٣١١ هـ
- ٣٢ - محمد مختار باشا (اللواء) : التوفيقات الالهامية في مقارنة التواريخ
المجرية بالسنيين الانجليزية والقبطية . القاهرة ١٣١١ هـ
- ٣٣ - ميخائيل شاروويم : الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث .
(الجزء الرابع) بولاغ ١٣١٨ هـ - ١٩٠٠

- ٣٤ - نجيب محفلوف : فويار ماشا وما تم على يديه . القاهرة ١٩٠٣
- ٣٥ - : يوسف نحاس : الفلاح وحالته الاقتصادية والاجتماعية (تعريب
خليل مطران) القاهرة ١٩٢٦
- ٣٦ - يعقوب أرنين : الاحكام المرعية في شأن الاراضى المصرية . القاهرة
سنة ١٣٠٩ هـ .

ج - الدوريات :

- ١ - جريدة الوقائع المصرية : أعداد من سنة ١٨٦٣ - ١٨٧٩
- ٢ - جريدة الامرام : أعداد من سنة ١٨٧٧ - ١٨٧٨ ، وكانت تصدر أسبوعيا

ثانيا : المراجع الأوروبية

أ - الوثائق :

1. Egyptian Despatches from The Consulate General of The United States in Egypt to The Department of State, Washington; found in 16 Volumes (1848 - 1879)
وهي ما تعرف باسم الارشيف الأمريكى (A.A)
2. Report made by William. B. Hadgson on Egypt for the Department of State of U.S.A. found in Vol. 6.Turkey.
3. Mixed Tribinals. Vol. 10.
4. Instructions to The Consul of The United States at Alex, Egypt, from the Drpartment of State; found in Vol. 15, Barbary powers, Department of State, Washington, U.S.A. 1868 - 1875.
- 5, Vol. 16 : Instructions to The Consulate General of The

United States at Caire, Egypt, from The Department of State, Weshington. U.S.A. 1875 — 1879.

ب — مراجع عامة :

1. Adams (J) : L'Angleterre en Egypte. (Paris 1922.)
2. Butler (Alfred, j.) : Court Life in Egypt (London 1887)
3. De Freycinet (C) ; La Question d'Egypte (Paris 1905)
4. De Leon (Edwin) ; The Khedive's Egypt. (London 1877.)
5. De Malortie (Baron) ; Egypt London 1883.
6. Dicey (Edward) ; England and Egypt. (London 1881.)
7. Dicey (Edward) ; The story of The Khedivate. (London 1902.)
8. Douin (G) ; Histoire du Khédive Ismail (4 Vol) (Le Caire 1933 — 1939).
9. Elgood (P.G) : The Transit of Egypt. (London 1928).
10. Earl of Cromer ; Modern Egypt (2 Vol.) (London 1908)
11. Farman (Elfert E.) ; Egypt and its betrayal. (New York 1908.)
12. Fraser Rae (W) ; Egypt to-day (The first to the third Khedive) (London 1892.)
13. Harris (Murray) ; Egypt, under The Egyptians, (London)
14. Jerrold (B) ; Egypt under Ismail pasha. (London 1879)
15. Lane Poole (Stanely) ; Social life in Egypt (London)
16. Mc Coan (J.C) ; Egypt as it is. (London 1877.)
17. Mc,Coan (J.C.) Egypt under Ismail. (London 1889.)

18. Mayrargues (Alfred) ; Quelques mots sur L'Égypte Contemporaine ; Le Vice-roi le Fellah. (Paris 1869)
19. Powers (H.H) ; Egypt (The University Travel Series)(New York 1924)
20. Sacré (Amédée) et, Outrebon Louis : L'Égypte et Ismail pasha. Paris 1865.
21. Sammarco (A) ; Histoire de L'Égypte moderne depuis Moh, Ali jusq'a L'occupation britannique (1801 - 1882) Tome. 3. La régné du Khedive Ismail (1863 - 1875)(Le Caire 1937)
22. The Khedive. (Anonymus)
23. Valentine Chirol (Sir) : The Egyptian problem. (London 1920),
24. Watkins (J.W.) ; Popular History of Egypt. (London)
25. Wallace (De Mackenzie) ; Egypt and The Egyptian Question (London 1883).

الفهرس

الصفحة	
٥	المقدمة
١٣	الباب الاول : العوامل التي أثرت في الحياة الاجتماعية
	الفصل الاول : دخول مظاهر الحضارة الأوروبية وأثرها في
١٤	الحياة الاجتماعية
٦٠	تأثير مظاهر الحضارة الأوروبية على الحياة الاجتماعية في مصر
	الفصل الثاني : الاضطرابات السياسية والاقتصادية وأثرها في الحياة
٦٤	الاجتماعية
٦٤	أولا : الاضطرابات السياسية
٧٥	ثانيا : الاضطرابات الاقتصادية
١٠٣	الفصل الثالث : تفاعل النفوذ الأوروبي وأثره في الحياة الاجتماعية
١٢٨	خلق اسماعيل
١٣٣	الباب الثاني : طبقات المجتمع
١٣٤	الفصل الرابع : طبقة الفلاحين
١٧٢	الفصل الخامس : طبقة التجار
١٩١	الفصل السادس : طبقة الصناع
٢١٣	الفصل السابع : رجال الدين
٢٣٦	الفصل الثامن : طبقة الأفندية والطبقة الحاكمة
٢٣٦	أولا : طبقة الأفندية

الصفحة

٢٥١	ثانيا : الطبقة الحاكمة
٢٧٠	الفصل التاسع : أهل الذمة
٢٨٦	الفصل العاشر : الجماليات الأجنبية
٢١٥	المصادر
٢١٥	أولا : المراجع العربية
٢١٥	أ - الوثائق
٢١٥	ب - المراجع
٢١٩	ج - الدوريات
٢١٩	ثانيا : المراجع الأوروبية
٢١٩	أ - الوثائق الأجنبية
٢٢٠	ب - مراجع عامة



رقم الأيداع ٤١٨٥ / ٧٧

التقديم الدولي X - ٤٢ - ٧٠٠٦ - ٧٧

